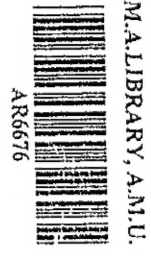


6
من
77



من رد الله به خير انفعه في الدين

الجزء الاول

من

شرح السير الكبير

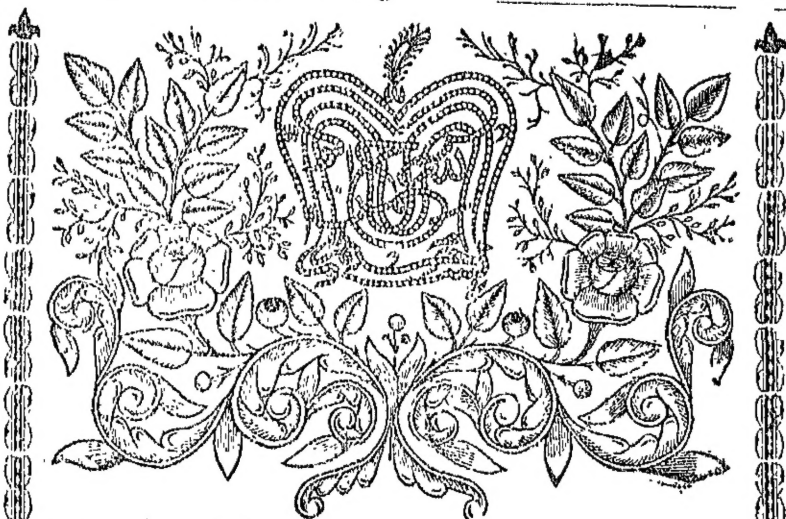
الامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل الشرخسي الفقيه
الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اما ماعلامه حجة
متكلما مناظر الاصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من
المجتهدين في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد جديدة غزيرة
وفي كشف الظنون (السير الكبير والصغير) في الفقه للامام
المهم محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي حنيفة
رضي الله عنهما وهو آخر مصنفاته بعد انصرافه من العراق

الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية بمجيد رآباد الهند الجنوبي

صاحبها الله العلي القوي

سنة (١٣٣٥) هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والماقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين *

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة نخر الاسلام ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله عليه *

واعلم بان (السير الكبير) آخر تصنيف صنعه محمد بن محمد رحمه الله في الفقه ولهذا لم يروه عنه ابو حفص رحمه الله لانه صنعه بعدما انصرف من العراق ولهذا لم يذكر اسم ابي يوسف رحمه الله تعالى في شيء منه لانه صنعه بعدما استحكمت النفرة بينهم فكلما احتاج الى رواية حديث عنه قال اخبرني الثقة وهو مراده حيث يذكر هذا اللفظ (واصل) سبب تلك النفرة الحسد على ما حكى المصنف قال جرى ذكر محمد رحمه الله تعالى في مجلس ابي يوسف رحمه الله فاثني عليه فقلت له مرة تقع اولا عدوان الاعلى الظالمين والصلاة على رسوله محمد وآله اجمعين

يحكي عن

MS. D-2002

فيه ومرة ثلثي عليه فقال الرجل محسود وذكر ابن سماعة ان ابا يوسف رحمه الله في اول ما قلدا القضاء كان يركب كل يوم الى مجلس الخليفة فيمر به طلبة العلم فيقول ابو يوسف الى اين تذهبون فيقال له الى مجلس محمد رحمه الله فقال ابلغ من قدر محمد ان يختلف اليه والله لا فقه من حجاجي بغداد وبقا اليها وعقد مجلس الاملاء لذلك ومحمد رحمه الله مواظب على الدرر فلما كان في آخر حال ابي يوسف رأى الفقهاء يرون بكرة فقال الى اين فقالوا الى مجلس محمد رحمه الله فقال اذهبوا فان الفتى محسود وسببها الخاص ما يحكي انه جرى ذكر محمد رحمه الله في مجلس الخليفة فاثني عليه الخليفة فخاف ابو يوسف انه يقر به فيخفي به وقال اترغب في قضاء مصر فقال محمد وما غرضك في هذا فقال قد ظهر علمنا بالامراق واحب ان يظن بمصر فقال محمد حتى انظر واشاور في ذلك اصحابه فقالوا اله ليس غرضه قضاءك ولكن يريد ان ينجيك عن باب الخليفة ثم امر الخليفة ابا يوسف ان يحضره مجلسه فقال ابو يوسف ان به داء لا يصالح معه لمجلس امير المؤمنين فقال وما ذلك قال به سلس البول بحيث لا يمكنه استدامة الجلوس قال الخليفة فاذن له في القيام عند حاجته ثم خلى بمحمد رحمه الله وقال ان امير المؤمنين يدعوك وهو رجل ملول فلا تطل الجلوس عنده واذا اشريت اليك فقم ثم ادخله على الخليفة فاستحسن الخليفة لقاءه لانه كان ذا جمال وكلام فاستحسن كلامه واقبل عليه وكله وجعل يكلمه فلما كان في خلال ذلك الكلام اشار اليه ابو يوسف رحمه الله ان قم فقطع الكلام وخرج فقال الخليفة لو لم يكن به هذا الداء لكاننا نتجمل به في مجالسنا فقيل لمحمد رحمه الله لم خرجت في ذلك الوقت فقال قد كنت اعلم انه لا ينبغي لي ان اقوم في ذلك الوقت ولكن ابو يوسف استاذى فكرهت ان اخالفه ثم وقف محمد على ما قبله ابو يوسف فقال اللهم اجعل سبب خروجه

من الدنيا ما ينبغي اليه فاستجيب دعوته فيه ولذلك قصة معروفة *
 ﴿ولما مات﴾ ابو يوسف رحمه الله لم يخرج محمد رحمه الله الى جنازته وقيل انما
 لم يخرج استحياء من الناس فان خدمة ابى يوسف كن يرضن فيما يكرهه على
 ما يحكي ابن خواتمه - كن يقان عند الاجتياز بباب محمد رحمه الله *
 اليوم يرحمنا من كان يحسدنا * اليوم تتبع من كانوا الناصية
 اليوم تخضع للاقوام كلهم * اليوم نظار منا الحزن والجزعا
 ﴿فهذا﴾ بيان سبب النفرة ﴿واما﴾ سبب تصنيف هذا الكتاب ان (السير
 الصغير) وقع بيد عبد الرحمن بن عمرو والوزاعي عالم اهل الشام فقال لمن هذا
 الكتاب فقيل لمحمد المراقى فقال ما لاهل العراق والتصنيف في هذا الباب
 فانه لا علم لهم بالسير ومما زى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كانت
 من جانب الشام والحجاز دون العراق فانها محدثة فتصايف مائة الالوزاعي
 محمداً رحمه الله فغاضه ذلك ففرغ نفسه حتى صنف هذا الكتاب فيكي انه وقع
 بيد الالوزاعي فلما نظر فيه الالوزاعي قال اولاً ما ضمنه من الاحاديث اقلت انه
 يضع العلم من عند نفسه وان الله عين جهة اصالة الجواب في رايه صدق الله وفوق
 كل ذي علم عليم *

﴿ثم امر﴾ محمد رحمه الله بان يكتب هذا الكتاب في ستين دفترًا وان يحمل
 على عجلة الى باب الخليفة فقيل للخليفة قد صنف محمد رحمه الله كتاباً يحمل على
 العجلة الى الباب فاعجبه ذلك وعده من مناهج ايامه فلما نظر فيه ازاد اعجابه به
 ثم بعث اولاده الى مجلس محمد رحمه الله ليسموا منه هذا الكتاب وكان اسمهم
 بن توبة القزويني مؤدب اولاد الخليفة فكان يحضرونهم ليحفظواهم كالقريب فسمع
 الكتاب ثم اتفق ان لم يبق من الرواة غيره وغير ابى سليمان فهما رويانه هذا

القزويني قال (انا) محمد بن الحسن رحمه الله قال حدثنا ثور بن يزيد عن
خالد بن معدان عن شرحبيل بن السمط عن سلمان الفارسي رضي الله عنه انه
قال من رابط يومنا في سبيل الله تعالى كان له كصيام شهر وقيامه ومن قبض
صرا بطا في سبيل الله اجير من فتنة القبر واجرى عليه عمله الى يوم القيامة) وهذا
الحديث كالمرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ذكره موقوفا
عليه لان المقادير واجز به الاعمال طريق معرفتها التوقيف دون الرأي
(وقد ذكر بهذا عن مكحول ان سلمان الفارسي مر بشرحبيل بن السمط وهو
مرابط قلعة بارض فارس فقال الا احسد لك محمد بن سميته من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يكون لك عوننا على منزلك هذا قال بلى قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول رباط يوم خير من صيام شهر وقيامه
ومن مات وهو مرابط اجير من فتنة القبر وعمله كاحسن ما كان يعمل
الى يوم القيامة)

(وتبين) بهذا ان من كان عنده حديث منهم فتارة كان يرويه وتارة
كان يفتي به من غير ان يروي وان كل ذلك جائز والمرا بطة المذكورة في الحديث
عبارة عن المقام في ثغر العدو بلا عزاز الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين
واصل الكلمة من رباط الخيل قال الله تعالى ومن رباط الخيل * فالمسلم يربط
خياله حيث يسكن من الثقلير هب العدو به وكذلك يقبله عدوه فلم هذا
يسمى مرا بطة لان ما كان على ميزان المفاعلة فيما يجري بين اثنين غالبا ومنه سمى
الرباط رباطا للموضع المبني في المفاوز ليسكنه الناس لتأمن المارة بهم من شر
الاصوص وجمل رباط يوم في هذا الحديث كصيام شهر وقيامه

(وقد روى) بعد هذا اكثر من هذا القدر فانه روى (عن مكحول ان رجلا اتى

ففي رواية الرباط

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى وجدت غاراً في جبل فاعجبني ان
اكتب فيه واصلى حتى ياتني قدرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمقام احكم
في سبيل الله خير من صلاته ستين سنة في اهله)

وهذا التفاوت اما بحسب التفاوت في الامن والخوف من العدو فكما كان
الخوف اكثر كان الثواب في المقام اكثر او بحسب تفاوت منفعة المسلم بمقامه
فان اصل هذا الثواب له لا عزاز الدين وتخصيل المنفعة للمسلمين بعمله قال
عليه السلام خير الناس من ينفع الناس « او بحسب تفاوت الاوقات في
الفضيلة وبيانها في حديث رواه مكحول عن ابي بن كعب رضى الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرباط يوم في سبيل الله صابر
مستبام وراء عورة المسلمين في غير شهر رمضان افضل عند الله من عبادة
مائة سنة صيام نهارها وقيام ليلها وارباط يوم في سبيل الله صابر مستبام وراء
عورة المسلمين في شهر رمضان افضل عند الله من عبادة الف سنة صيام نهارها
وقيام ليلها ومن قتل مجاهدا او مات مرابطا فخرام على الارض ان تاكل لحمة
وذهبه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وحتى يرى مقعده
من الجنة وزوجته من الخور العين وحتى يشفع في شهيدين من اهل بيته ويجري
له اجر الرباط الى يوم القيامة *

وفي قوله عليه السلام اجير من فتنة القبر دليل لاهل السنة والجماعة
على ان عذاب القبر حق فان الفتنة هاهنا بمعنى المذاب وهو كقوله تعالى ذوقوا
فتنتكم « وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات اي عذبوا واصل
الفتنة الاختبار لقول الرجل فتنتم الذهب اذا ادخله النار ليختبره « ومنه قوله
تعالى وهم لا يفتنون « اي لا يتسلون وقوله تعالى وفتنالك فتونا وقوله تعالى ان

هي الافتتاك بمعنى الابتلاء ايضاً ومنه يقال فتننا القبر لمنكر وتكبر فانها
 تختبر ان صاحب القبر بالسؤال عن الايمان (وقيل) معنى قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم الجبر من فتنة القبر اي من ضغطة القبر وكل احد يتبلى بهذا الامر الامن
 عصمة الله تعالى منه على ما روى انه لما سوي التراب على سميد من مما ذرّى الله
 عنه تغير وجهه وندول الله عليه السلام فقال الله اكبر الله اكبر فارتج البقع بالكبير
 فقيل له في ذلك فقال انه ضغطة القبر وضغطة اختلقت منها اضلاعه ثم فرج الله عنه
 ولو نجا احد من ضغطة القبر لنجاه هذا العبد الصالح الان في حديث عائشة
 رضي الله تعالى عنها انها سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 تلك الضغطة للمؤمنين بمنزلة الودعة الشفعية يشكوا اليها ابنها البار بها الضداع
 فتضع يديها على رأسه تغمزه وهي للمنافق بمنزلة البيضة تحت الصخرة ومعنى
 هذا الودعة في حق من مات مرابطاً والله اعلم انه في حياته كان يؤمن بالمسلمين
 بعمله فيجازى في قبره بالامن ثم يخاف منه اولما اختار في حياته المقام في
 ارض الخوف والوحشة لا عزاز الدين يجازى بدفع الخوف والوحشة عنه في
 القبر كما روى في الحديث ان الصائمين اذا خرجوا من قبورهم يوم القيامة يوتون
 بالمواد ياكلون ويشربون والناس جميعاً عطاش في القيامة في الحساب لانهم
 اختاروا الجوع والعطش في الدنيا بخلاف ما اعطاه الموائد في الآخرة
 وما قوله واجري عليه عمله فذلك في كتاب الله تعالى قال ومن يخرج
 من بينه منهاجر الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله
 وقال عليه السلام من مات في طريق الحج كسبه الله له حجة مبرورة في
 كل سنة فهذا هو المراد ايضاً في حق كل من مات مرابطاً ولا نه يجعل بمنزلة

ليلة الحارس أفضل من ليلة القدر

المرابطة الى فناء الدنيا فيما يجري له من الثواب والمغنى في ذلك انه كان من نية استدامة الرباط ان لو تقي حيا الى فناء الدنيا والثواب بحسب النية
 ﴿ قال صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ انما الاعمال بالنيات يعني ثوابها بحسب النية
 ﴿ وروى ﴾ محمد رحمه الله باسناده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال الا انبئكم بليلة هي افضل من ليلة القدر حارس يحرس في سبيل الله في ارض خوف لاهله لا يؤذون الى اهلها او رحله - وفيه حث على الحراسة للنزاة في ارض الحرب فقد جعل ليلة الحارس افضل من ليلة القدر التي هي خير من الف شهر وكان المغنى فيه ان الحارس يسمى لازالة الخوف عن المسلمين والذي يحجب ليلة القدر يسمى في فكرك نفسه وقد روى هذا مر فوعا في حديث رواه ابو هريرة رضي الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمقام ساعة في سبيل الله تعالى افضل من احياء ليلة القدر عند الحاجر الاسود *

ثلاثة عين لا يحسبها نار جهنم

﴿ وقال ﴾ صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة اعين لا يحسبها نار جهنم - عين فقت في سبيل الله - وعين بكيت من خشية الله - وعين باتت تحرس في سبيل الله وقوله لاهله لا يؤذون الى رحله اي يستشهد في وجهه فلا يرجع الى اهل وفيه اشارة الى ان الحارس في ارض الحرب يعرض نفسه لدرجة الشهادة ويسلم ما باعه من الله تعالى على ما قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم والآب *
 ﴿ قال محمد رحمه الله ﴾ (واخبرنا) بور بن يزيد عن خالد بن مهدي قال من صام يوما في سبيل الله بعدت منه جهنم مسيرة خمسين عاما لا يركب المجد لا يقتر اي لا يضمف وقوله ولا يهرس اي لا ينزل في آخر الليل وهو التمريس والمراد من الحديث ان يجمع بين الصوم والجهاد فالطاعة كلها سبيل الله تعالى لانه يبتني به رضا الله عز وجل غير ان عند الاطلاق يفهم منه الجهاد

والجمع بينهما اشد على النفس فيكون افضل على ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن افضل الاعمال قال احسنها اي اشقها على البدن وهو بائع في قهر النفس الامارة بالسوء لا بتقاء مرضات الله تعالى * والذي يروي ان ابا حنيفة رحمه الله كان يكره الجمع بين الصوم والمشى في طريق الحج فذلك لتحرز عن الجدال في الحج واليه اشار ابو حنيفة رحمه الله فقال اذا جمع بينهما ضاع خلقه وبادل رقيقته والجدال في الحج منهي عنه فاما اذا امن من ذلك فهو افضل * ثم بين مسافة تباعد جهنم منه خمسين عاما وذكر بعد هذا عن عمرو بن عبسة السامي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام يوما في سبيل الله تعالى بعد من النار مسيرة مائة عام

وفي هذا التقدير للماء قولان (احدهما) الاجراء على ظاهره ان جهنم تبعد منه وبؤيد هذا بقوله تعالى اولئك عنها مبعدون لا يسمعون حسيسها * والثاني ان المراد من التباعد الا من منهم الا من كان ابعد من جهنم كان آمنة منها والتفاوت بين الحديثين في التقدير بحسب التفاوت في قوة المجاهد او يكون المراد هو المبالغة في بيان تباعد جهنم منه لا حقيقة المسافة * وللمرب عادة في ذكر السبعين والخمسين والمائة للمبالغة وايد هذا بقوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يصف باهل مكة فيقول يا اهل مكة يا اهل البلدة الا انتمو الاضفاف المضاعفة في الجنود المجندة والجيوش السابرة الا وان لكم العشرة ولهم الاضفاف المضاعفة

وهذه خطبة الاستغفار لا تعجز عن رضی على الجهاد وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وماروي عن ابي حنيفة - وكره - بوعده العز - يقال بها الثواب

عليه وآله وسلم في موطن كما قال الله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ثم اقتدى به عمر رضي الله عنه في تحريض أهل مكة حين تقاعدوا عن الجهاد وفيه دليل على أن المجاورة بمكة مشروع وهو سبب الثواب أشار إليه عمر رضي الله عنه في قوله إلا أن ليسكم العز ولكن الثواب في الجهاد في سبيل الله اعظم فحرم على الجهاديين أن يحصلوا على الدرجات لكيلا يتخافوا عن الجهاد متمدين على أنهم جيران بيت الله وسكان حرمة واعتد فيما ذكر من الأضغاف المضاعفة على قوله تعالى مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله وقوله تعالى فيضاعف له أضغاف كثيرة فإذا كان هذا موعودا لمن ينفق المال في سبيل الله فمن بذل نفسه في سبيل الله فهو أولى *

رواه الأئمة يروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه استحب لمن فرغ من الحج أن يرجع إلى أهله فليس ذلك لكراهة المقام بمكة بل لئلا يتقص حرمات البيت في قلبه بكثرة ما يراه ولا يتلبس في الحرم بارتكاب الذنوب قال تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم *

وذكر بعد هذا عن عمر رضي الله عنه قال لا يزال هذه الأمة على شريعة من الإسلام حسنة وفي رواية على شريعة ن لا إلام فيهم فيها بعد وهم قاهرون وعظيم ظاهرون ما لم يصيبوا الشعر ولا يلبسوا المصفر أو يشركوا الذين كفروا في صغارهم وإذا فعلوا ذلك كانوا ثمانا يتصف منهم سدوم وفي الحديث بيان الصلة لهذه الأمة ماداموا مشفقين بالجهاد *

رواه الأئمة ذلك في قوله تعالى أن تنصر والله ينصركم وفيه بيان أنهم إذا كانوا مع الله يقاتلون في عينه لكثرة ما يراه الجناة مشفقين

إلى الدنيا واتبعوا الآلات والشهوات وأعرضوا عن الجهاد ظهر عليهم عدوهم*
ومعنى قوله كانوا قمنائى خليفاء وجدراهم كنى عن اتباع الشهوات بأن يصنعوا
الشعرى بمعنى تمير والشيب بالخضاب لترغيب النساء فيهم فامانفس الخضاب
فغير مذموم بل هو من سبى المسلمين قال صلى الله عليه وآله وسلم غيروا
الشيب ولا تشبهوا باليهود فاما اذا فعل ذلك في حق النساء فمأثم المشائخ على
الكراهة وبعضهم جوزوا ذلك وقدرى عن أبي يوسف انه قال كما يجب ان
تزين لى يجهها ان تزين لها *

﴿ وقال الراوى رأيت ابا بكر رضى الله تعالى عنه على منبر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ولحيته كأنها ضرام عر فيج * بنهض العين ورفع مرويان يريد به
انه كان مخضوب اللحية ومن فعل ذلك من الفزاة ليكون اهيب في عين
الاعداء كان ذلك محمورا عنه وفي قوله ويلبسو المصفر دليل على ان لبس
الثوب الاصفر غير محمود وقد جاء في حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما اني -
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس المصفر وعن القرءاءة في الركوع *
﴿ وقال صلى الله عليه وسلم اياكم والحرقة فأنما ازي الشيطان - وفي حديث
سعد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه ماعقة حمراء فعرض
عني بوجهه فذهبت فاحرقته ثم رأيت فقال ما فعلت بالمعقة قلت احرقته ثم احين
رأيتك اعرضت عني فقال هلا اعطيتها بعض اهلك * والذي روى في
حديث - البراء بن عازب انه قال ما رأيت ذائقة في حلة حمراء احسن من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنما كان ذلك في الابتداء ثم كره استعمالها
- عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس - الشياطين - وما روى بهذا
من حديث *

للرجال كإروينا *

والذي يحكي عن الشعبي أنه كان يلبس المعصر * فأنما فعل ذلك فراراً من القضاء لأنهم أرادوه على القضاء مراراً ففعل يلبس المعصر ويلعب بالشطرنج ويخرج مع الصبيان لينظر الفيل حتى يتركوه - وقوله وبشاركوا الذين كفروا في صفاتهم أي ألزموا الخراج واشتغلوا بالزراعة وقصدوا عن الجهاد وظاهر هذا اللفظ حجة لمن كره الاشتغال بالزراعة * وبروي عن النبي عليه السلام أنه رأى شيئاً من آلات الزراعة في بيت قوم فقال ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا * ولكن تأويله عندنا إذا عرضوا عن الجهاد حتى ظهر عليهم عدوهم - فأمادون ذلك فلا لباس بالاشتغال بالزراعة على ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أذرع بالجرف - ولا لباس بالزراعة الخراج وتلك الأراضي الخراجية فإن الصغار في خراج الرؤس لا في خراج الأراضي على ما روي أن لابن مسعود والحسن بن علي وأبو هريرة رضوان الله تعالى عليهم كانت أراضي خراجية بالسواد العراق وكانوا يؤدون الخراج منها * ذكر محمد بن هذا عن عثمان رضي الله عنه أنه قام خطيباً في أهل المدينة فقال يا أهل المدينة خذوا بحظكم من الجهاد في سبيل الله ألا ترون إلى أخوانكم من أهل الشام وأهل مصر وأهل العراق فوالله ليوم يعملهم أحدكم في سبيل الله خير من ألف يوم يعمل في بيته صائماً وقائماً لا يفطر ولا يفتر *

وهذه خطبة استنفار لأهل المدينة كما فعله عمر رضي الله عنه بمكة

وفيه دليل على أنه لا لباس للمجاهدين بخلاف ما ذهب إليه وإن لم يكن به حاجة إلى - حتى راو ذلك منه فتركوه - قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيكره المزرعة حتى ظهر عليهم عدوهم - وهو اسم موضع

ذلك فقد حلف عثمان رضي الله عنه على ما ذكر من الوعد له مجاهد في سبيل الله وكان مستقنيا عن ذلك ثم غيرهم عثمان رضي الله تعالى عنه بأخوانهم من أهل الشام ومصر وعراق فانهم لم يتقاعدوا عن الجهاد ثم يضاهم على الجهاد ومعنى هذا التفصيل ما بينا ان في الجهاد اعزاز الدين وقهر المشركين ودفع شرهم عن المسلمين وذلك غير ظاهر في عمل من يتم في امله بالمدينة *

وذكر بهذا (عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى بعثنى بالسيف بين يدي الساعة وجل رزقي تحت رمحي او تحت ظل رمحي وجل النذل والصغار على من خالفني ومن تشبه بقوم فهو منهم) والمراد بقول بعثنى بالسيف اي بعثنى لاقا للقاتل في سبيل الله كما قال صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصمو امنى دماءهم واموالهم الا بحقهم او حسابهم على الله * ولان القتال في حق غيره من الانبياء لم يكن مأمورا به ونخص به رسول الله صلى الله عليه وآله ولم وصفه في التوراة انبي الملاحمة عيناه عمرا وان من شدة القتال وفي صفة هذه الامة انا جيلهم في صدورهم وسيوفهم على عواتقهم واليه اشار صلى الله عليه وآله وسلم في قوله السيوف اردية الغزاة *

وفي حديث سيف بن عيينة قال بعث الله رسوله باربعة سيوف سيف لقتال المشركين باشر به القتل بنفسه * وسيف لقتال اهل الردة كما قال تعالى يقاتلهم اويسامون * فقاتل به ابو بكر رضي الله عنه بعده في حق مانعي الزكاة وسيف لقتال اهل الكتاب والمجوس كما قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون * فقاتل به عمر رضي الله عنه * وسيف لقتال المارقين كما قال تعالى فان بغت احدا ما على الاخرى الاية

فقاتل به على رضى الله عنه على ما روى عنه انه قال امرت بقتال المارقين
والناكثين والقاسطين هـ

﴿وقوله﴾ بين يدي الساعة أى بالقرب من قيام الساعة - قال الله تعالى اقتربت
الساعة وقيل في تفسير معنى قوله فيم انت من ذكرها فيم السوال عن الساعة
وانت من اشراطها *

﴿ومعنى قوله﴾ وجعل رزقى تحت ريعى او تحت ظل ريعى قيل هذا حين كان
في الابتداء كان الغزاي اذا جنة الليل فركز ريعه عند قوم فليهم ان يضيفوه فان
لم يبقوا ذلك حتى اصبح كان متمكنا من ان يفرمهم ثم اتسبح ذلك بقوله عليه
السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفس منه هـ

﴿وقيل﴾ ان المراد به حل الغنائم لهذه الامة فاما ما كانت تحل لاعداء قبل مبشر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبيان ذلك في قوله تبارك وتعالى فكلاهما
غنمتهم حالا لا طيما هـ

﴿وقال﴾ صلى الله عليه وآله وسلم خصصت خمس وذكر في جهات حل الغنائم
ولم يرد بالظلال حقيقة الظل لكن اراد به الامان (ومنه) قوله السلطان ظل الله
في الارض يريد به الامان هـ

﴿ومعنى قوله﴾ وجعل الذل والصغار على من خالفنى أى ذل الشرك فقد قال
تعالى والله العزة والرسولة وللمؤمنين وفي هذا بيان الذل على المشركين على
من خالفهم * وقيل المراد من الصغار صغار الجزية قال تعالى وهم صاغرون *

﴿وقوله﴾ من تشبه بقوم فهو منهم أى تشبه بالمجاهدين في الخروب معهم
والسبي في بعضى هوايهم وتكثير سوادهم فيكون منهم في استحقاق الغنيمة

من القيامة - كان في ابتداء الاسلام هـ

في النياو في الثواب في الاخرة وفي نحوه وفي مثل هذا قال صلى الله عليه وآله وسلم هم القوم لا يشقى جليسهم في حق العلماء

وقال وذكر في هذا الحديث كحول قال لما قتل ابن رواحة قال عليه السلام كان اولنا مصولا وآخرنا قفولا وكان يصلي الصلوة لو قتلها

وفيها دليل على انه لا بأس بالثبوت على الميت بما هو فيه وانما المكروه هو تجاوز الحد بذكر ما لم يكن فيه (ومعنى قوله) كان اولنا مصولا اي من الصف بانخروج القتال العدو والبارزة (واخرنا قفولا) اي رجوعا عن القتال فيبين شدة رغبته في الجهاد وهي مندوبة اليها قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات ونداروا الى مغفرة من ربكم وبين قوته في الصبر على القتال حيث كان آخرهم رجوعا وهو صفة مدح كما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اصابروا وصابروا وابطوا ثم بين انه مع هذا انه كان يهمل الصلوة لو قتلها يعني ان الحرص على الجهاد كان لا يمنعه من المحافظة على اداء الصلوات في مواعيدها وهذا اشق ما يكون على المجاهد وانه صفة مدح كما قال تعالى حافظوا على الصلوات وجاء في تأويل قوله تعالى الا من اتخذه عند الرحمن عهدا انه المحافظة على الصلوات في مواعيدها والحديث حجة على الشافعي فانه يجوز الجمع بين الصلاتين في السفر والجهاد ابدى يكون في حال ما يكون مسافرا ومع هذا مدحه على محافظة الصلوات في اوقاتها ولو كان الجمع جائزا لما استقام ذلك

وقد ذكر في هذا (عن معبد قال اذا زرعت هذه الامه تخرج منهم النصر وقذف في قلوبهم الرعب

وروي عنه) (عن محمد بن كعب قال قيل لابي طالب رضي الله عنه في قوله تعالى ان تطيعوا الذين كفروا يردوكم على اعدائكم فتنقلبوا فافسدين هو

التمرب قال لا ولكنه الزرع ﴿

﴿فتاويل﴾ الحديثين على ما بينا أنهم إذا اشتغلوا بالزراعة مع الاعراض عن الجهاد أصلا نزع منهم النصر فاما إذا اشتغل البعض بالزراعة والبعض بالقتال فيتعقوى المقاتل بما يكتسبه الزارع ويأمن الزارع بما يذب عنه المقاتل فذلك حسن قال صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون كالبنين ان يشد بعضهم بعضاً * وهذا لانهم لو اشتغلوا عن آخرهم بالجهاد لم تفرغوا للكسب أصلا فيحتاجون الى ما ياكلون ويمتقون دوابهم فلا يجسدون فيمجزون عن الجهاد فيعود على موضوعه بالنقص * ثم فهم وامن معنى الآية التسرب وهو المقام بالبادية وترك الهجر للقتال وكانهم اعتمدوا في ذلك ظاهر قوله تعالى الاعراب أشد كفرآ وثاقا فيبين لهم على رضى الله عنه على انفس المراد هو الاعراض عن الجهاد بالاشتغال بالزراعة وايد هذا قوله تعالى ان تطيعوا الذين كفروا وطاعة الكفار فيما يطلبون منا وهم كانوا ايدعونهم الى الاعراض عن القتال لا الى الزرع مقصودا *

قال وذكر عن الحسن البصري ان رجلا وضع قر ناله اي جعبه وقام يصلي فاحتمل رجل قرنه فلما انصرف ونظر فلم ير قرنه فافزع ذلك فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يحل لامرئ مسلم ان يروع اخاه المسلم ﴿ منهم ﴾ من يروع فاحتمل اي حمله ليخرج بعض مافيه ﴿ وهم ﴾ من يروع فاحتمل بمعنى احتسار والاصح هو الاول اي رفعه على وجه لم يشمر به احده ﴿ وقد علم ﴾ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه فعله مما زحالا على قصد السرقة ومع ذلك قال ما قال لانه حين لم ير قرنه افزع ذلك فالتى مازحه هو الذى افزعاه فقال لا يحل لامرئ مسلم ان يروع اخاه المسلم * وفيه بيان عظم

حرمة الشير السيف على المسلمين
من النساء المجاهدات

حرمة المؤمنين وعظم حرمة المجاهدين في سبيل الله تعالى *

(وقد ورد) في نظيره آثار مشهورة *

(وعن الحسن أن رجلا سل سيفه على رجل فجعل يفرقه فبلغ ذلك الأشعري فقال ما زالت الملائكة تلعنه حتى غمده (وفي رواية) حتى اغمده) (وقيل) هذا القاتل أبو مالك الأشعري (وقيل) أبو موسى الأشعري وهو الأظهر وهو كما لم فزع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن هذا ليس من باب ما يعرف بالرأى * وفيه دليل عظم وزر من روع مسلما بأن شهر عليه سلاحا وان لم يكن من قصده أن يضربه *

(وجاء) في الحديث من شهر سلاحا على مسلم فقد اطل دمه * أي أهدره وفي قوله ما زالت الملائكة تلعنه * إشارة إلى هذا فإن الملائكة يستنفرون للمؤمنين وإنما يلعنونه إذا تبدلت صفته فأنما يحمل ذلك على من يفعل ذلك مستحلا قتل المسلم فيصير كافرا أو قاصدا قتله لا يمانه *

قال وذكر عن سليمان بن بريدة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمة نساء المجاهدين على القاعد كحرمة أمهاتهم ما من رجل يخالف إلى أمر أو رجل من المجاهدين لا وقف يوم القيامة فيقال له هذا خانك في أهلك نخذه من عمله ما بدأ لك - فواظنكم *

(فيه بيان) عظم حرمة المجاهدين لأن زيادة حرمة النساء لزيادة حرمة الأزواج وإليه أشار الله تعالى في قوله وأزواجه أمهاتهم * وفي قوله تعالى تؤتا أجرهما مرتين - ثم الذي يخون المجاهد في أهله خان في أمانة أخيه وخائن

- ثم إنما استحق هذا الوعيد لأن المجاهد خرج من بيته وجعل أهله أمانة عند القاعد وعند الله تعالى فإذا خان في أهله فقد خان في أمانة الله تعالى ولأنه

في امانة الله تعالى والمجاهد خاف اهله عند القتال ساعدين بامانة الله وهو الساعي في منع المجاهد من الخروج لانه اذا علم ان غيره يخونه في اهله لا يخرج ولا يحل له ان يخرج من غير ضرورة فحفظ اهله واجب عليه عينا والقتال ليس بواجب عليه عينا ومتى لم يخرج ينقطع الجهاد فيكون هو ساعيا في قطع الجهاد وكأنه بهذه الخيانة تقوى المشركين على المسلمين وان المجاهد اذا بلغ ذلك يشتغل به قلبه فلا يجسد في القتال او يرجع فيقل جند المسلمين فر بما يقع الدائرة على المسلمين فلماذا قال انه يحكم يوم القيامة في عمله ياخذ منه ماشاء ثم قال فما ظنكم يعني اتظنون انه يبقى له شيئا مع حاجته اليه في ذلك الوقت *

(ويان) هذا في حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تؤذوا المجاهدين فان الله تعالى ي غضب لهم كما يغضب للمرسلين ويستجيب لهم كما يستجيب للمرسلين ومن آذى مجاهدا في اهله فإواه النار لا يخرج منه الا شفاعة المجاهد له ان فعل ذلك *

قال وذكر بهذا هذا (عن معاوية بن قرة (١) رحمه الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل امة رهباية ورهباية هذه الامة - الجهاد) ومعنى الرهباية هو التفرغ للعبادة وترك الاشتغال بعمل الدنيا وكان ذلك في الامم الخالية بالاعتراف عن الناس والمقام في الصوامع فقد كانت العزلة فيهم افضل من العشرة ثم نفى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا رهباية في الاسلام * وبين طريق الرهباية لهذه الامة بالجهاد فقيه - العشرة مع الناس والتفرغ عن عمل الدنيا والاشتغال بما هو منام الدين وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجهاد منام الدين وفيه

(١) ثقة عالم من الثلاثة ١٢ تقريب - هل يترك - امي - لان فيه

امر بالمعروف ونهى عن المنكر وهو صفة هذه الامة وفيه تعرض لا على
الدرجات وهو الشهادة فكان اقوى وجوه الرهبانية
وذكر بهذا عن ابي قتادة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قام خطب الناس فمد الله واثني عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا افضل
منه الا الفرائض يعني ما كان فرضا علينا وهو الاركان الخمسة والجهاد
فرض ايضا ولكنه فرض كفاية والثواب بحسب وكادة الفريضة فما يكون
فرضا علينا فهو اقوى فلهذا استثنى الفرائض من جملة ما فضل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الجهاد عليه ثم قال فقام رجل فقال يا رسول الله ارايت من قتل في
سبيل الله هل ذلك يكرم عنه خطاياه قال فسكت عنه ساعة حتى ظننا انه قد اوحى
اليه ثم قال نعم اذا قتل محسبا صابرا متقبلا غير مدبر الا الذين قاتله ما خذبه كزازهم
جبرائيل عليه السلام

وفيه بيان علو درجة الشهداء وان الشهادة سبب لجميع الخطايا
وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استشهد في
سبيل الله فباول قطرة تنطر من دمه يغفر له جميع ذنوبه وبالقطرة الثانية يكسى
حالة الكرامة وبالقطرة الثالثة يزوج الحور العين وهو معنى الحديث المعروف
السيف محال للذنوب الا الدين

ومن علو حال الشهداء ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم احد
ان الله تعالى جعل ارواح من استشهد من اخواني في اجواف طير خضر ترد
انهار الجنة وتأكل من ثمارها ثم تأوى الى فتاديل معلقة في ظل العرش فلما اصاوا
فقد من الجهاد يدبه الفرائض التي ثبت فرضيتها علينا في الشهادة حيث جعل
الله سبحانه جميع الخطايا

كثير الخطايا القتل في سبيل الله تعالى

يجعل ارواح الشهداء في اجواف طير خضر

طيب ما كلهم ومشر بهم قالوا ليت اخواننا لاجون ما نحن فيه فيجحدون في الجهاد
 فقال الله تعالى اني مباهم عنكم وفي ذلك نزل قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا
 في سبيل الله الآية ثم هذه الدرجة للشهيد اذا كان راجعاً فيها وذلك بان يكونوا
 محترسين صابرين مقبلين ثم في الحديث بيان شدة الامر في مظالم العباد فانه مع
 هذه الدرجة للشهيد ان مطالب بالدين وانه يقول ذلك عن وحي فانه قال
 كما زعم جبرئيل عليه السلام ليعلم كل احد انه لا بد من طلب رضا الخبيث
 وقيل كان هذا في ابتداء حين ساء لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من الاستدانة لقلّة ذات يدهم لعجزهم عن قضائه ولهذا كان لا يصلي
 على ميت مدّيون لم يخلف ما لا يقضي به ديونه ثم انتسخ ذلك الحكيمة بقوله
 عليه السلام من ترك ما لا فوز فيه ومن ترك كلاً او عيالا فهو علي
 وقد ورد في نظير هذا في باب الحج فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 دعا لامته بمرقات فاستجيب له الا المظالم فيما بينهم ثم دعا عند المشعر
 الجرام صبيحة اجمع فاستجيب له حتى المظالم ايضاً ونزل عليه جبرئيل يخبره
 ان الله تعالى يقضي عن بعضهم حق البعض فلا يمد مثل ذلك في حق الشهيد
 المدّيون فهذا معنى قولنا انه دخل فيه بعض اليسر
 وذكر بعد هذا عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلاً سأل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرضي
 الدنيا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا اجر له فاعظم الناس ذلك فقالوا لارجل
 اعادسوا لك لعلك لم تفهمه ابي لم تفهمه فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله
 وهو يتقى عرض الدنيا فقال لا اجر له ثم اعاد ثالثة فقال لا اجر له
 وفيه دليل على انه لا باس للمعاني ان يكرر السؤال وانه لا ينبغي للمعيب

ان يضجر من ذلك فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليه تكرار السؤال والمصحابة امره بالاعادة مع انهم كانوا معظمين له وكانوا لا يمكنون احدا من ترك تعظيمه فمر فثابته ليس في اعادة السؤال ترك التعظيم *

ثم تاويل الحديث من وجهين (احدهما) ان يرى الخارج من نفسه انه يريد الجهاد ومراده في الحقيقة اصحابه المال على ما كان عليه حال المنافقين في ذلك الوقت وهذا الاجر له (او يكون) المراد ان يخرج على قصد الجهاد ويكون معظم مقصوده تحصيل المال في الدنيا لانيل الثواب في الآخرة وفي حال مثله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او الى امرأة تزوجها فهجرت به الى ما هاجر اليه (وقال للذي استوجر على الجهاد بدينارين انما لك دينار لك في الدنيا والآخرة) فاما اذا كان معظم مقصوده الجهاد وهو يرغب مع ذلك في الثمن فهو داخل في جملة ما قال الله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم * يعني التجارة في طريق الحج فكما ان هناك لا يحرم ثواب الحج فها هنا لا يحرم ثواب الجهاد *

وقال وعن خيشمة (١) قال آيت ابا الدرداء رضى الله عنه فقلت رجل اوصى الى فامرني ان اضع وصيته حيث تأمرني فقال لو كنت انا لكنت اضعه في المجاهدين في سبيل الله فهو احب الي من ان اضعه في الفقراء والمساكين وانما مثل الذي ينفق عند الموت كمثل الذي يهدي اذا شبع *

فيه دليل صحة الوصية بهذا الصفة بان يقول لا وصي ضع ثلث مالي حيث احببت او حيث احبه فلا * وفيه دليل ان الصرف الى الفقراء

(١) في التقريب خيشمة بن عبد الرحمن الكوفي ثقة من الثالثة مات بمسنة ثنتين رجة الله عليه ١٢٢ الحسن النعماني

﴿ افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح ﴾

المجاهدين اولى من الصرف الى غيرهم لان فيه معنى الصدقة والجهاد بالمال واتصال منفعة ذلك المال الى جميع المسلمين يدفع اذى المشركين عنهم بقوة ثم يبين مع هذا انه لا ينال هذا الموصى من الثواب ما كان يناله ان لو فعل بنفسه في حياته لان في حياته كان ينفق المال في سبيل الله مع حاجته اليه وقد زالت حاجته لموته فهو كالذي يهدى اذا شبع *

﴿ وفي نظيره ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح تامل لغنى وتخشى الفقر لا حتى اذا بلغت هذه و اشار الى التراخي قلت لفلان كذا و لفلان كذا الفد كان ذلك وان لم تقل وذكر بعد هذا عن مكحول انه بلغه ان من لم يجاهد او لم يبين مجاهدا او لم يخلفه في اهله بخير اصابته قارعة قبل يوم القيامة والقارعة هي الداهية التي لا يحمئ منها المرء ولا يتمكن من ردها قال الله تعالى ولا يزال الذين كفروا تصيبهم عاصموا قارعة الاية وفي هذا بيان فضيلة الجهاد ونيل الثواب بالاعانة للمجاهد وعظم وزر من خان المجاهد في اهله وكان هذه الخصال الثلاثة يبنى ترك الجهاد وترك اعانة المجاهد بن والحياة للمجاهد في اهله لا تجتمع الا في منافق والوعيد المذكور لائق بحال المنافقين *

﴿ لا يجب لاحد على الله ضمان في الحقيقة ﴾

قال وذكر ﴿ عن الحسن رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما نثر عن ربه من خرج مجاهدا في سبيل ابتغاء مرضاى فانا عليه ضامن او هو علي ضامن ان قبضته ادخلته الجنة وان رجسته رجسته بما اصاب من اجر او غنيمة ﴾ وفي الحديث بيان ما وعد الله للمجاهدين في سبيله من الغنيمة في الدنيا والجنة في الآخرة وانظر الضمان المذكور في الحديث ليس ان الموعود على سبيل المجاوز التوسع في العبادة ولا يجب

لا خدع على الله ضمان في الحقيقة فيكون ذليلا على انه لا باس بالتوسيع بمثل هذه
العبارة فيقال ان الله ضمن الرزق لعباده او يقال رزق العباد على الله تعالى
ويكون المراد به انه وعد لهم ذلك وهو لا يخلف الوعد *

(قال) وذكر عن الحسن رضي الله عنه قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رجل من المسلمين فقال ضمنت عن الجهاد ولى مال فمرنى بعمل اذا عملته
كنت بمنزلة الم رابط قال مر بالمعروف وانه عن المنكر فاعن الضعيف وارشد
الآخر فاذما عملت ذلك كنت بمنزلة الم رابط *

(في الحديث) بيان علو درجة الم رابط فان الرجل لما عجز عن ذلك
طلب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرشده الى ما يقوم
مقام الم رابط في الثواب وقدر شد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الى ذلك فيما قال لان الجهاد اذا مر بالمعروف ونهى عن المنكر وهو الشرك
عياضا بالله تعالى واعانة الضعيف من المسلمين بدفع اذى المشركين عنه وارشاد
الآخرق وهو المشرك فمن فعل ذلك يحسب ما يقدر عليه بنفسه او بماله فهو
بمنزلة الم رابط *

(قال) وذكر بهذا (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما) قال اذا ثابتم
بالين واتبعتم اذئاب البقر وكرهتم الجهاد لستم بحق يطمع فيكم عدوكم والعين
تجمع المينة وهو نوع بيع احده البخل من اكلة الربا لا تهرز عن محض الربا
وقد بينا ذلك في الجامع الصغير وانما كره ذلك ابن عمر رضي الله عنهما
لان فيه اظهار البخل وترك الاذئاب الى ما تدب اليه الشرع من اقراض المحتاج
(وقوله) وانبعتم اذئاب البقر اى اشتغلتم بالزراعة وتركتم الجهاد اصلا وقد بينا

قال ربكم - وهو قوله مسد كورة *

ففيها لا بأس بالمرء وفوقه عن المنكر

ان ذلك سبب لطمع المدوني المسلمين وكرتهم عليهم فيدأون بذلك *
 (وذكر) بعد هذا عن ضمرة بن حبيب (١) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال اعظم القوم اجرا خادهم * وفيه حث على الرغبة في خدمة المجاهدين وتعهدهم
 حالهم ودواهم فمن فعل ذلك كان له مثل اجر المجاهدين مع استحقاق صفة
 السيادة في الدنيا *

(وقد) قال عليه السلام سيد القوم خادهم * وهذا لان المجاهد لا يتفرغ
 للجهاد الا اذا كان له من يطبخ ويربط دابته فلما اذا لم يكن ذلك يحتاج الى
 ان يفعل بنفسه فيتقاعد عن الجهاد فكان الخادم سببا للجهاد *

(وذكر) بعد هذا عن مجاهد قال اردت الجهاد فاخذ ابن عمر بركابني
 فابيت ذلك عليه فسال ائكره الى الاجر فقد بلغنا ان خاد المجاهد ين في
 اهل الدنيا بمنزلة جبرئيل عليه السلام في اهل السماء *

(وذكر) بعد هذا عن مجاهد عن تميم (١) عن كعب وهو ابن امرأة كعب قال
 اذا وضعت الرجل رجلاه في السفينة خرج من خطايا له كيوم ولدته امه والمائد فيه
 كانت شحط في دمه في سبيل الله املأى والفريق فيه له مثل اجر شهيدين والصابر
 فيه كالملك على رأسه التاج * قال محمد رحمه الله وبه نأخذ فنقول لا باس
 بشز والبحر وهو اعظم اجرا من غيره * ففي هذا دليل على ان مراد كعب
 اذا ركب السفينة على قصد الجهاد وما يقوله كعب فلما ان يقوله من الكتب
 المنزلة مما يظهر ناسخه في شريعتنا او يقوله سماعا من روى له عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم ركوب السفينة على قصد الجهاد انما كان افضل لانه

(١) تميم الحخيرى ابن امرأة كعب يكنى ابا عبيدة صدوق عالم بالكتب القديمة
 من الثانية بمحضر من روى عنه الله عليه ١٢ تقريب

وجه تشبيه الطريق في البحر بالملك

اشق واخوف وفيه تسليم النفس لا بتفاه مرضات الله تعالى فينال به درجة الشهيد في تهيض الخطايا *

وقوله المائد فيه * يعني المائل لميل السفينة عند تلاطم الامواج كالمشحط في دمه بعدما استشهد في سبيل الله تعالى لانه معان سبب هلاكه آيس من نفسه في هذه الحالة (والفريق فيه له مثل اجر شهيد) لانه باذل نفسه مرتين حين ركب السفينة وحين غرق وكل ذلك منه لا بتفاه مرضات الله تعالى (والصابر فيه كالملك على رأسه التاج) يعني اذا لم يتدم على ما صنع مع ما عين من سبب الفرق فقد تحقق منه تسليم النفس فهو في الجنة كالملك وانما شبه بالملك لان الملك ينال بمض شوائه والشهيد في الجنة ينال كل شوائه قال الله تعالى وفيها ما تشتهي الانفس وتلذذاعين * وليس للملك الذي على رأسه التاج في الدنيا الا بمض هذا *

جواز كوب البحر للحج والتجارة

و اذا ثبت * بجواز كوب السفينة للجهاد ثبت جواز كوبها للحج بالطريق الاولى لان فرضية الحج اقوى وكذلك لا بأس بكوبها على قصد التجارة اذا كان الغالب هو السلامة وهو لا يمنع حق الله تعالى الذي يارمه فيما يستفيد من المال *

وذكر بهذا (عن سهل بن معاذ قال غزوت مع عبد الله بن عبد الملك بن مروان في ولاية عبد الملك الصائفة) وهو اسم لجيش العظيم الذين يجتمعون في الصيف ثم يوزون اذا دخل الخريف وطاب الهواء مال الى غزوة (فنزلا على حصن من حصن فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق فقال رجل اني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوة كذا فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديا في الناس الا من ضيق

منزلا أو قطع طريقا فلا جهاد له * ومعنى تضيق المنزل ان ينزل بالقرب من موضع نزول اخيه المسلم بحيث لا يبقى له الربط والطبخ وموضع قضاء الحاجة وهذا منهي عنه وكل منزل نزل فيه انسان فهو احق بذلك المنزل على ما قال عليه السلام معنى مناسخ من سبق * ولا نه لا يتمكن من المقام في منزله الا ما حوله من مواضع قضاء حاجته فيكون ذلك حرجا لمنزله وكما لا يكون تغير ما نزع عنه عن منزله لا يكون له ان يقطع عنه مرافق منزله بالتضييق عليه * ومعنى قطع الطريق ان ينزل على الممر او بالقرب منه على وجه يتأذى به المارة وهذا منهي عنه بمنزلة الجلوس في طريق المسلمين اذا كان يتأذى به المارة ثم ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الزجر عن هاتين الخصلتين من الوعيد ما قال انه لا جهاد له اي لا ينال من ثواب المجاهدين مثل ما يناله من يتحرز عن ذلك وهذا لان المجاهد دافع الاذى عن المسلمين وهذا الحال هو ذلله - امين بفعله *

(وذكر بعد هذا) (عن رجل من الكلاعين من اصحاب معاذ بن جبل عن معاذ بن عبد الله عنه قال اياكم وهذه السرايا فانهم يحبون ويغنون وعليكم به سطاط المؤننين وجماعهم) (يعني المساكر) والسرية اسم امدد قليل يدخلون ارض الحرب سهوا سرية لانهم لقاتلهم يسرون بالليل ويكفون بالنهار وكره الخروج معهم للجرح - ادوين انهم يحبون فيفرون لقاء عددهم اذا حاربهم اسروا يغنون اذا اصابوا شيئا لانهم لا يصدرون عن رأي امير مطاع فيهم وهو مروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايضا فانه قال لا ينزل في الجفل النفل يروى مخففا ومشددا فانهم ان يشتموا يغتالوا وان يقتلوا يغتالوا والمراد به العدد القليل الذين يخرجون من دار الاسلام متلصحين من غير امر الامير سباهم نقالا لان مقتصدوهم النفل وهو الفتيمة اولاهم يتنفلون في الخروج فان الخروج انما

يلزمهم باصر الامام « واما (الفساطط) المذكور في حديث مما ذكره اعد الجيش العظيم سمي فسطاطا وعسكر الكثرة ما يستصحبونه من الفساطيط »
 ﴿ وفيه ﴾ دليل على انه ينبغي للغازي ان يختار الخروج مع هؤلاء مع احتجاب سرايا قوله صلى الله عليه وآله وسلم يد الله مع الجماعة فمن شذذ منها في النار »

﴿ وذكر بعده حديثين ﴾ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث على الجهاد وبيان درجة الخارج للمبارزة بين الصنفين وقد قدمنا في هذا الباب ما فيه كفاية »

﴿ وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لو ددت ان اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احببى فاقتل ثم احببى فاقتل وكان ابو هريرة رضي الله عنه يقول اشهد الله انه قال ثلاثا اى بالله ﴾ فان اللام والباء يتماقبان يقال امر له وامر به وفيه بيان درجة الشهادة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها النفس مع علو درجته وتكرر ذلك لنفسه مرة اخرى ليتبين بذلك مال الشهد عند الله من الدرجة »

﴿ وبيان ذلك ﴾ في حديث ابي امامة الباهلي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من احد يموت وله عند الله خير فيمتنى الرجوع الى الدنيا وله الدنيا بما فيها الا الشهيد فانه يتعنى الرجوع ليستشهدنا بآمن عظيم ما ينال من الدرجة »

﴿ وفي حديث ﴾ جابر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهتما فقال مالك فقلت استشهد ابي وزك ديننا وعيالا فقال الا ابشر ان يقول ثلاثا اشهد الله اى بالله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا جابر ان الله اتى كلم ابالك كيف احببني فيها فقال عن يا عبد الله فقال انني
 ان احببني لا اقاتل في حبيبك ثانيا فاقبل فقال قبيد سبق مني القضاء بانهم اليها
 لا يرجعون ولكني ابغيت الدرجة التي لا جملها تمنى ما تمنى *
 (وذكر) عن الحسن رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمت جريشا
 وفيهم ابن رواحة فمد (١) الجيش واقام ابن رواحة يشهد الصلوة مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته رآه فقال يا ابن رواحة الم لك في الجيش
 فقال بلى ولكني احببت ان اشهد معك الصلوة وقد علمت منزلكم فاروح
 فادرهم فقال والذي نفسي محمد يده لو انفتحت ما في الارض حبيبا ما ادر كنت
 فعل غدتهم (وفيه حديث على الجهاد والتبكير للخروج الى الجهاد وان كان
 على عزم انخروج فلا ينبغي ان يخاف من اصحابه لاداء الصلوة بالجماعة فافضاهما
 الاداء مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال في حقه ما قال *
 (وفي حديث انس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم غدوة اوروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها) فهو يؤيد ما قلنا *
 (وعن الحسن رحمه الله قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو
 يخطب فقال يا خير الناس فلم يفهم عمر رضي الله عنه ذلك فقال ما تقول فقال
 يا خير الناس فقال اني اسبت بخير الناس الا انك بخير الناس قال من هو يا امير
 المؤمنين قال رجل من اهل البادية له صرمة ابل او غنم قدم باله او غنمه الى
 مصر من الامصار فباعها ثم انفقها في سبيل الله فكان مسالمة بين المسلمين
 وبين عدوهم فذاك خير الناس) والصرمة هي القطعة والمسالمة النفر الذي
 يوضع فيه السلاح او من يحمل السلاح ومنه سمي المسالمة لمن يحمل السلاح
 بين يدي السلاطين وانما اقال عمر رضي الله عنه هذا لانه لا يوافق التواضع ففقد

فصل القدوة في سبيل الله تعالى

فقال ما تقول فقالوا له يقول يا خير الناس (١) كذا في نسختين والظاهر فقبحا

كان هو خير الناس في أيام خلافته بعدما قبض الصديق رضي الله تعالى عنه وهو
نظير ما يروى عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول في حال
خلافته أقبلوني فليست بخيركم وقد كان خير الناس بعد النبيين والمرسلين
صلوات الله عليهم أجمعين كما أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما جعل
عمر رضي الله عنه صاحب الصرمة خير الناس لأنه بذل نفسه وماله لمنفعة المسلمين
وخير الناس من ينفع الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير
الناس رجل أمسك بعتان فرسه في سبيل الله كما سمع هيمة طار إليها (ثم قال
الرجل يا أمير المؤمنين أي رجل من أهل البادية واني أجفوع عن أشياء من العلم
فما نفي مما علمك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر رضي الله عنه ليس
تشهدان لا إله إلا الله وإن محمدًا رسول الله قال بلى قال السبت تقيم الصلوة وتؤتي
الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت قال بلى قال عليك بالملاية والسر والسر
عليك بكل عمل إذا أطلع عليه منك لم يشنك ولم يفضحك وإياك وكل عمل إذا
أطلع عليه شاك وفضحك) وقوله (أجفوع عن أشياء) أي أجهل منه ومنه
سعى الذين يسكنون القرى والمفاوز أهل الجبال والبلد الجبل عليهم فبين له عمر
رضي الله عنه بما ذكر أنه عالم وليس بجاهل وكأنه اعتمد قوله تعالى شهد الله
أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم والمراد المؤمنون

(ومعنى) قوله عليك بالملاية أي بسلك طريق الجادة وهو ما عليه جماعة
المسلمين والتجنب عن المذاهب الباطلة وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم
عليكم بدِين المجاز والسرا ما لا يعرفه جماعة المسلمين وقيل «معناد عليك في صحبة
الناس باتباع الملاية والاكتفاء بما يظهر لك من حالهم وعليك في معاملتهم نفسك
بكل عمل إذا أطلع عليه منك لم يشنك يعني لا يكون سر ريتك مخافة لعلايتك

كان عمر خير الناس في أيام خلافته بعدما قبض الصديق رضي الله تعالى عنه

وما كنت تمنع من مباشرة اذ اكنت مع الناس استحياء منهم فامتنع منه اذا خلوت
استحياء من الله تعالى فمن لم يفعل ذلك شابه الله وفضحه * ثم ختم الباب محمد
رحمه الله بحديث (ابي هريرة رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال من مات مرا بطامات شهيداً) يعني له من الثواب بالشهيد لانه باذل
نفسه لا يتقاه مرضات الله صابراً على المراتبة حتى اناه اليقين والله اعلم *

باب وصايا الامراء في الحرب

(روى) حديث ابن بريدة عن ابيه (ا) برواية ابي حنيفة رحمه الله (ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث جيشاً او سرية قال اغزو باسم الله تعالى
وقد بدأ محمد رحمه الله السير الصنير بهذا الحديث وقد ينافوا هذا الحديث هناك
ثم بين معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في اخر هذا الحديث (وان ارادوكم ان
تمطوهم ذمة الله فلا تمطوهم) انه انما كره ذلك لعل وجه التعريم بل لا تجوز عن
الاخفاف عند الحاجة الى ذلك فكان الا و زاعى يقول لا يجوز اعطاء ذمة الله
للكفار ويتمسك بظاهر هذا الحديث فيقتضي مطلق النهي حرمة المنهي عنه *
(وذكر هذا) الا في حديث يرويه على رضى الله عنه بطريق اهل البيت
انه قال (لا تمطوهم ذمة الله ولا ذمتي) وانما كره ذلك عندنا لمعنى في غير المنهي
عنه وهو انهم قد يحتاجون الى النقص لمصلحة يرونها في ذلك وان ينقضوا
عهدهم فهو اهلون من ان ينقضوا عهد الله وعهد رسوله وقد اشار الى ذلك
في آخر الحديث فقال (فانكم ان تخفروا واذمكم وذمم ابائكم خير من ان تخفروا
ذمة الله تعالى) والذمة هو العهد قال الله لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة *

(١) قال في السير الصنير عن ابي حنيفة عن هلقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة

عن ابيه عن جده

عن ابيه عن جده ١٢ هاشم الاصل

ومنه سميت الدمة لادعي فانه محل الالتزام بالهدية والمراد بدمهم ودمهم اباهم
 الخلف والحالفة التي كانت بينهم في الجاهلية (والا خفسار) هو نقض العهد
 يقال خفروا اذا عاهدوا واخفروا اذا نقضوا العهد وذلك لا باس به عند
 الحاجة اليه قال الله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانه انهم على شراهم اي
 على شراهم منكم ومنهم في العلم بذلك للتعرض عن القدر في قوله تعالى براءة
 من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين ما يدل على ذلك وايد ما قلنا
 قوله عليه السلام ثلاثة انا خصمهم ومن كنت خصمه خصمته وقال في تلك
 الجملة رجل اعطى ذمى ثم غدروا رجل باع حرا او اكل ثمنه ورجل استأجر اجيرا
 ولم يعطه اجرة ففيه بيان انه لا باس باعطاء ذمته ولكن يحرم القدر وامراء
 اليهود كانوا يفظون الامان بالله ورسوله ولم ينكر طيهم ابو بكر وعمر
 رضي الله عنهما فدل انه لا باس به

ثم ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال (بكر الصديق
 رضي الله عنه يريد ان يسيما على جيش فخرج معه يسى وهو يوصيه فقال
 يا خليفه رسول الله انا الراكب وانت المشاة فاما ان ركب واما ان اترك
 فقال ابو بكر رضي الله عنه ما انا بالذي اركب ولا انت بالذي تترك اني احسب
 بخطاياى هذه في سبيل الله الحديث) فيه دليل على انه ينبغي للمرء ان يقتسم
 المشى في شيع النزاة على اي صفة كان كما فعله الصديق رضي الله عنه
 وزوى انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اخرجت
 قدما في سبيل الله وجبت له الجنة وهو في حديث انس رضي الله تعالى عنه
 ما اجتمع ثبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف مسلم
 وذكر محمد بن محمد بن الله بعد ذلك حديث ابو بكر رضي الله تعالى عنه

بطريق آخر (انه اني براحله ليركب فقال بل امشي فقاد وارا حله وهو عشي
 وخلم نعليه وامسكها باصبعه رغبة ان تنبر قدماه في سبيل الله تعالى) وانما
 فعل ابو بكر رضي الله تعالى عنه هذا اقتداء برسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فانه حين بعث معاذ ارضى الله تعالى عنه الى اليمن شيعه ومشي
 معه ميلا او ميلين او ثلاثة اميال *

ونظير هذا ما روي عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما انه كان
 عشي في طريق الحج ونجا به تدا الى جنبه فقبل له الا تركب يا نرسول الله
 فقال لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من اعبرت
 قدماه في سبيل الله تعالى لم يمتها نار جهنم) فامسكها بيمينه وشيع الخراج والغزاة
 ان يفعل كما فعله ابو بكر رضي الله عنه (ثم قال اني موصيك بمشرفا حفظهن
 انك ستلقى اقواما زعموا انهم قد فرغوا انفسهم لله في الصوامع فذرهم
 وما فرغوا له انفسهم) وبه يستدل ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما في ان
 اصحاب الصوامع لا يقتلون وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا *

وعن ابي يوسف رحمه الله قال سألت ابا حنيفة رحمه الله عن قتل اصحاب
 الصوامع فرأى قتلهم حسنا والحاصل انه اذا كانوا ينزلون الى الناس
 ويصعد الناس اليهم فيصدرون عن رأيهم في القتال يقتلون فاما اذا غلقوا ابواب
 الصوامع على انفسهم فانهم لا يقتلون وهو المراد في حديث ابي بكر رضي الله
 عنه اتركهم القتال اصلا وهذا لان المبيع للقتل شرهم من حيث المحاربة فاذا
 غلقوا الباب على انفسهم اندفع شرهم مباشرة وتعييبا فاما اذا كان لهم رأي
 في الحرب وهم يصدرون عن رأيهم فهم محاربون تبييها فيقتلون *

قال واستلقي اقواما قد دخلوا او اطروهم فافلقوها بالسيف والمراد

الشامسة وهم منزلة له لؤية فينا واليه اشار في الطريق الثاني (فقال ويتركون
شعورا كالمصائب) وهم من اولاد هارون عليه السلام يصد الناس عن رأيهم
في القتال ويحثونهم على ذلك فهم ائمة الكفر فقتلهم اولى من قتل غيرهم و اليه
اشار في الطريق الآخر (فقال فاضربوا مقاعد الشيطان منهم بالسيف) اي من
اوساط رؤسهم المخلوقة * والله لان اقل منهم رجلا لعب الي من ان اقل سبعين
من غيرهم وذلك بان الله يقول فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم) ومراده
بمقاعد الشيطان شعورهم و ذلك يكون في الرأس كما قال ابو بكر رضي الله عنه
في اقامة الحد اضربوا الرأس فال الشيطان في الرأس (قال ولا تقتلن مولودا)
وما من احد الا وهو مولود اكن المراده هو الصبي سماه مولودا اقرب عهد
بالولادة والمراده اذا كان لا يقاتل فسرده في الطريق الآخر فقال (لا تقتلن
صغيرا ضرا) وهو الخضوع في الحقيقة (ولا امرأة) فالمراده اذا كانت
لا تقاتل علي ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به امرأة متشولة فقال هاه
ما كانت هذه تقاتل ادرك خاله او قل له لا تقتلن مسيئة ولا ذرية ولا شيخا كبيرا
وفي رواية فأيما يعني اذا كان لا يقاتل ولا رأى له في ذلك فاما اذا كان يقاتل
او يكون له رأى في ذلك فانه يقتل علي ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم انه امر يقتل دريد بن الصمة وكان ابن مائة وعشرين سنة وفي قصة معروفة
انهم احضروه يوم حنين ليستعينوا برأيه فقد كان ذارأي في الحرب فاشعار
اليهم بان يرفعوا النظم الى عليا بلادهم وان يلقى الرجال المدبولين منهم علي متون
الخليل فلم يقبلوا رأيه وقالوا مع اهل اليهم وكان ذلك سبب انهزامهم وفيه يقول
دريد بن الصمة *

امسهم امري بمنرج اللوى * فلم يتيبوا الرشد حتى مضى القد

فلما عصوني كنت منهم وقد رأي * عواثيهم في اني غير مهتد

فلما كان ذاراً في الحرب قتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *
 قال ولا تمترن شجرة بدائمه ولا تحرقن نخلا ولا تقطن كرماء *
 وبظواهر الحديث استدلالاً وزاعياً فقال لا يحل للمسلمين ان يفعلوا شيئاً
 مما يرجع الى التخريب في دار الحرب لان ذلك فساد والله لا يحب الفساد
 واستدل بقوله تعالى و اذا تولى سمي في الارض لفسد فيها ويهلك
 الحث والنسل * ولما روى في حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ان يذكر هذا في وصاياه لامراء السرايا ذكر ابو الحسن الكرخي
 الحديث بطوله قال فيه الاشجار يضر كم اي يحول بينكم وبين قتال العدو *
 واستدل ايضا بما روى في الحديث اوحى الله تعالى الى نبي من
 انبيائه من اراد ان يعتبر بالكوت الارض فلينظر الى ملك آل داود واهل
 فارس فقال ذلك النبي اما آل داود فهم اهل لما اكرمهم به فن اهل فارس
 فقال لهم عمر وابلادي فمساخ فيها عبادي * واذا تبين ان السمي في العمارة
 محمود تبين ان السمي في الخراب مذموم ولكننا نقول لما جاز قتل النفوس
 وهو اعظم من هذه الاشياء لكسر شوكتهم فمادونه من تخريب البنيان وقطع
 الاشجار لان يكون ماذوناً فيه كان اولى *

من ابدان يعتبر بالكوت الارض فلينظر الى ملك آل داود واهل فارس

وبان هذا في قوله تعالى (ولا يظنون موثماً يغيظ الكفار ولا ينالون
 من عدو نيلاً الا كتب لهم به عمل صالح) (وتأويل) حديث ابي بكر رضي الله
 تعالى عنه ما اشار اليه محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بهذا (انه علم باخبار
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشام تفتح وتصير للمسلمين فلم يذاهبهم
 عن قطع الاشجار والتخريب) على ما بينه بهذا وهذا هو تأويل الحديث المروي

الذي عن ذبح الحيوان الا لاكل

بيان الفل

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايضا الاترى انه نصب المنجنيق على حصن
ثقيف وفيه من التخريب مالا يخفى قال (ولا تذبحن بقرة ولا شاة ولا ماسوى
ذلك من المواشى الا لاكل وهذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن ذبح الحيوان الا لاكله) وفيه دليل على انه يجوز للثمانين تناول الطعام والماء
في دار الحرب وان ذبح المأكول لاكل من هذه الجملة

ثم محمد رحمه الله اعاد الحديث بطريق آخر وزاد في آخره (ولا تقاتل)
وفيه بيان حرمة القتل وهو اسم لا خذ بعض الثمانين شيئا من القيمة من نفسه
سوى الطعام المأكل وذلك حرام قال الله تعالى ومن يقاتل يات بما غل يوم القيمة
وقال (عليه السلام) القتل من جحيمهم (وقال ولا تجبن) وهذا قوله تعالى
ولا تنهوا اي لا تضايقوا عن القتال واظهار الجزاء لضعفهم عن القتال
قال (ولا تفسدن ولا تمصين) قيل معناه ولا تمصين فيما امرتك به فائدة
الوصية انما تظهر بالطاعة وقيل معناه ولا تمصين الله ان كنت تطلب النصرة منه
ثم اعاد محمد رحمه الله الحديث بطريق ثالث برواية عبد الرحمن بن نعيم (ا)
الحضري قال (ما جاز ابو بكر رضى الله عنه الجيوش بمدر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وهي جيوش على بعضها امر شرحبيل بن حسنة وعلى بعضها
يزيد بن ابي سفيان وعلى بعضها عمرو بن العاص رضوان الله عليهم اجمعين وامرهم
ان يخرجوا ويجمعوا في ياربى شرحبيل وهي على ستة اميال من المدينة)

وفيه دليل على ان الامام اذا اراد ان يجهز جيشا ينبغي له ان يامرهم بان
يسكروا خارجا من البلدة في موضع معلوم ليجمعوا فيه لان انما لهم من ذلك

(١) عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضري ابو حميد الشامي مات سنة ثمان مائة عشرة
ومائة ثمة من الاربعة ١٢ كذا في الخلاصة والتقريب

الموضع بعدما اجتمعوا فيه ايسر من ارتحالهم من بيوتهم جملة ثم انهم ابوبكر
رضي الله عنه وصلى بهم الطائر ثم قام فيهم بحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال انكم
تطلقون الى ارض الشام وهي ارض شعبة قد ورب الكعبة دخلتم اسرات
منهم من يروي شعبة بالسين وفسره بكثرة السباع المؤذية فيها وهي تصعيف
والصحيح شعبة اي من شعبة اي كثر النعم بها يشبع المرء من كثرة ما يرى
من النعم وكأنه يرغبهم في التوجه اليها فقال انكم تتقلون من الجوع واللاواه بالبدنة
الى مثل هذه الارض المخصبة *

(قال وان الله ناصركم ويمكن لكم حتى تتخذوا فيها مساجد فلا يعلم الله انكم
تاوونها تاهيا) وانما قال ذلك سماعا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد جاء
في حديث معروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم ستظهرون علي
كنوز كسرى وقيصر وبها يبين انه اعانهم عن التفریب وقطع الاشجار
المعه ان ذلك كله يصير للمسلمين وانما ذكره لهم ان ياتوها لئلا ينهم خرجوا
للاجهاد والجهاد من الدين وقال تعالى وذو الذين اتخذوا دينهم اربابا لهم قال
(واياكم والاشركم الكعبة لتأشرون) والاشركم نوع طغيان يظهر لمن استغنى
قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى * وللهذا القسم ابوبكر
الصديق رضي الله تعالى عنه انهم يتلون بذلك لكثرة ما يسمعون من الاموال
مع نهيهم اياهم عن ذلك ثم الحديث الى آخره مذكور في الاصل الى ان قال (ثم
اذا انصرفتم من مقامى هذا فاركبوا ظهوركم ثم صفوا الى صف واحد حتى
اتىكم) وهكذا ينبغي للامام ان يفعل اذا عرض العيش (قال فرحلوا لهم حتى
اتى على آخرهم يسلم عليهم ويقول اللهم اقضهم عما قبضت به بنى اسرائيل
بالطين والطاغوت انطلقوا معكم الله) وتاويل قوله هذا انه حثهم على ان

في رواية كسرى وقيصر وبها يبين انه اعانهم عن التفریب وقطع الاشجار

يخرجوا لا على قصد الرجوع فان تسليم النفس لا يتفاه مرضات الله به يتم
 ودعاهم بالشهادة في قوله اللهم اقبضهم عاقبتهم به بنى اسرائيل *
 ﴿وقيل﴾ مراده ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فناء قى بالطمن
 والطاعون وقد كان ذلك يكثر بالشام فسأل ابو بكر رضي الله عنه لهم درجة
 الشهادة بذلك ﴿فيه﴾ دليل على انه لا باس للانسان ان يدعو لغيره بالشهادة
 لانه وان كان دعاء بالموت صورة فهو دعاء بالحياة معنى * وبين ابو بكر
 رضي الله عنه ان هذا آخر العهد للقائم واما ان كان مراده الاخبار بقرب
 اجله الاخبار بانهم لا يرجعون اليه وانه لا يلقاهم قبل يوم القيامة قال (فانطلقوا
 حتى زلوا الشام وجهت لهم الروم جموعا عظيمة من مديان الشام فحدث
 بذلك ابو بكر رضي الله عنه فارسل الى خالد بن الوليد وهو بالمرق ان
 انصرف ثلاثة لاف فارس فامد بهم اخوانك بالشام ثم قال المعجب العجل
 فوالله لثرية من قرى الشام احب لي من رستم عظيم من العراق) وهكذا
 ينبغي للامام ان اذا بلغه كثرة جمع الاعداء على جيش من المسلمين ان يدعوهم
 ليتقوا به وان يحث المدد على التعجيل لتحصيل المقصود بوصو لهم اليهم
 قبل ان ينهزموا فالتزم لا يرد شيئا وانما قدم ابو بكر رضي الله عنه الشام
 على العراق لان الشام للذة مباركة لا تهم موضع المراسلين قال زفا قبل خالد بن
 جواد عن منه) يريد بقوله منندي (ا) اي مسرعا منقادا لما اتاه امر الخليفة يقال
 اغذى القوم اذا امر عو السير قال ثم اشق الارض حتى خرج الى ضمير
 وذبة فوجد المسلمين معسكرين بالجابية) *

(ا) والندي مكسورة بول ال ونغذا هو به قطعه كغذاه وانقطع وسال واسرع
 والعرق سبال دما كغذي تغذية والغدا وان عركة الفرس النشيط المسرع ١٢

وهذه اسماء المواضع قال (فتسامع بخالد اعراب العرب الذين كانوا في
مملكة الروم فزعوا له لانه كان مشهورا بالجلادة وقد سماه الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم سيف الله قال وفي ذلك يقول قائدهم *

الافاصب حينما قبل خيل ابي بكر * لعل منايانا قريب وما ندرى

وقصة هذا المذكورة في اننا نرى ان قاتل هذا البيت كان رجلا من عظماء
المرتدين اتته بجارية تقصصة فيها شراب فاسند ظهره الى حائط وذكر هذا
البيت ثم حمل يشرب فانفق ان رجلا من اصحاب خالد تسور الحائط وضرب
على عاتقه ضربة ندر منها رأسه في القصعة قال (منزل خالد بن الوليد على الاسراء
الثلاثة وسارت الروم من انطاكية وحلب وقنسرين وحماة وخرج
هرقل كارها للمسير هم متوجهين نحو ارض الروم وسار باهان من الهرمونية
الى الناس بمن كان معه وهرقل ملك الروم وباهان صاحب جيشه فبين
انهم استمعوا عن آخرهم واجتمع اسراء المسلمين في خيماء يرمون امر
الحرب بينهم وعندهم رجل يقال له قضاعة قد بشوه فاجتس لهم امر القوم
ثم جاءهم فقلوا به) اي بشوه جاسوسا ومكنا يفتش لاميير الجيش ان يثبت
جاسوسا ياتي بما يزم عليه العدو من الراي وان يختل به اذا رجع لكيلا يشتم
هو لكيلا تنف جميع الجيش على ما قصده العدو فلا يصير ذلك سببا لجبنهم
قال (فاقبل ابو سفيان يتوكأ على عصاه فقال السلام عليكم فقالوا وعليك
السلام لا تقر بنا وانما قالوا اذلك لانهم كانوا يتهمونه بانهم لم يحسن اسلامه
فقال ابو سفيان ما كنت اري ان اعيش حتى اكون بحضرة قوم من قريش
يرمون امر حربهم وانا بينهم ولا يحضروني امرهم) وانما قال هذا لانه كان
مشهورا بينهم بالراي في الحرب (فقال بعضهم هل لكم في رأي شيخكم فان له

رايا في الحرب قالوا نعم فدعوه فدخل فقالوا اشر علينا فقال ابو سفيان انتم
الامراء فقالوا اما نأمنى عن رأيك فقال ابو سفيان كافي اري في المرج
تلاء عظيماء لولا اني قال فاني اري ان رتحووا حتى نبحوا واذلك التل خلف ظهوركم
ثم تومروا عكرمة بن ابي جهل على خيل ونجموا معه كل بائس (١) بو راي زام
من قوس كان لي به خبر الي عليماءه يصلح لذلك فاذا نادى بلال النداء الاول
اصواته الغداة فليخرج عكرمة وتلك المائة معه وليصفوا اولئك المائة
عند صدور خيولهم فارهاجهم هيج من الليل كانوا ممتنعين باذن الله تعالى
وهنا رأي حسن اشرار به عليهم وقد كان فله رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يوم احد فكانت سبب الانهزام المشر كين لولا ما ظهر من عصيان
المائة وهو طالبهم الغنيمة على ما قال الله تعالى حتى اذا فشتهم وسارعتم في
الامر وعصيتهم من بعد ما رايتم ما يحبون قال فقبلوا ذلك من راي ابي سفيان
لأنهم بانه قد نصحتهم واقبلت خيل من الروم عظيمة تريد بياهم فسمعوا رعاها
الابل فلم يشكروا الى القرب قد هربت واقبلوا عباديد اي متفرقين يقال ظير
عباد اذا كانوا متفرقين وسابق بعضهم بعضا من غير تسمية فوجدوا خيل
عكرمة والمائة مستعدين لم تلبس الروم بهم فحاربوا في وجوه القوم فلم يزل الله
يشكرهم بقتلهم حتى كادت الشمس تطلع ولواها وبين الى عسكرهم عند
الوافصة وانصرف عكرمة واصحابه الى عسكر المسلمين فكان ذلك اول الفتح
ثم قالوا هم بعد ذلك فارسل باهان الى خالد بن الوليد ان اخرج الي حتى اظلمت
قبرز خالد وبينهما ربحان فقال باهان لخالد هلم الي امر نمرضه عليكم تنصرفون
ونحمل من كان منكم راجلا ونوقركم ظهوركم في رواية ونوقركم
طما واداماه والاول اصح اذا امر لكم بدائير خمسة خمسة فانتم انكم في ارض

قليلة الخير وانما احلهم على المسير ذلك قلة خير بلدكم فقال له خالد ما حملنا على المسير
اليكم ما ذكرت من شدة العيش في بلادنا ولا كن قاتلنا من وراثتنا من الامم
فشر بنسا دماءهم فخذ ثنائنا انه ليس من قوم احلى دما من الروم فاقبلنا اليكم
لنشر ب دماءكم فنظر بعضهم الى بعض فقالوا حق والله ما حسد ثنائناهم
يمنون ما احبونا به انهم لا ينصرفون الا بقبول الدين او الجزية او الانقياد
لهم شئنا او ايئنا

ثم استبدل محمد رجة الله تعالى على جواز قطع النخيل وتخريب البيوت
في دار الحرب بقوله تعالى (ما قطعتم من لينة الآية) قال الزهري هو جميع
انواع النخل ما خلا المصوبة وقال الضحاك اللينة النخلة الكريمة والشجرة
التي هي طيب الثمرة ونزول الآية في قصة بني النضير فان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم حين قدم المدينة صالحهم على ان لا يكونوا عليه ولا له ثم خرج
اليهم يستعين بهم في دية الكلابيين الذين قتلها عمرو بن امية الضمري ومعه
ابو بكر وعمر وعلي رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فقالوا اجلس يا ابا القاسم
حتى نطعمك ونعطيك ما تريد ثم خلا بهم حمي بن اخطب فقال
لا تقدرون على قتله في وقت يكون عليكم اهلون منه الآن فها هو يقتل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاء جبرئيل عليه السلام فاخبر
بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام متوجها الى المدينة وفي ذلك
نزل قوله تعالى اذ هم قوم ان يسخطوا اليكم ايديهم فكف ايديهم عنكم ثم سار
اليهم فحاصروهم وقال اخرجوا من جوارى على ان تاؤا كل عام فتجندوا
انما ركم قالوا لا نستقل فحاصروهم خمسة عشر ليلة وكانوا قد سدوا دروب ازقتهم
وجعلوا يقاتلون المسلمين من وراء الجدار كما قال الله تعالى لا يقاتلونكم جميعا

الافى قري محصنة بخيل المسلمون يخربون بيوتهم ليمكنوا من الحرب فكلما
 نقبوا جدار بيت من اجانب ليدخلوا نقبوه من الجنايب الاخر ليخرجوا
 الى بيت آخر كما قال الله تعالى يخربون بيوتهم بايديهم وايدى المؤمنين فلما
 لحقهم من الشر ما لحقهم ولم ياتهم احد من المنافقين وقد كانوا وعدوا لهم
 ذلك اى المنافقين وعدوا بنى النضير النصرة كما قال الله تعالى حكاية عنهم وان
 قولتم لننصر انكم وقد كان امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقطع
 النخيل فقطعت وكان المذيق احب الى احدهم من الوصيف فقال بعضهم
 لبعض ليس لنا مقام بعد النخيل فنادوه يا ابا القاسم قد كنت تنهى عن الفساد فما
 لنا نخيل تقطع وتحرق انؤمننا على دماءنا وذرياتنا وعلى ما حملت الابل الا
 الحلقة اى السلاح قال نعم ففتحو الحصون واجلاهم على ما وقع الصلح عليه
 وفي رواية استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابا بلي المازنى
 وعبد الله بن سلام وابلابا على قطع نخيلهم وكان ابو بلي يقطع العجوة وعبد الله
 يقطع اللون فليل لابي لم قطعت العجوة قال لانها كانت اغيظ لهم
 وقيل لابن سلام لم قطعت اللون قال علمت ان الله مظر نبيه عليهم ومنعهم
 او الهتم فاحسبت ابقاء العجوة وهى خيارا لهم فى ذلك نزل قوله تعالى
 ما قطعتم من لينة الآية

وفي رواية نادى اليهود من فوق الحصون زعمون انكم مسلمون
 لا تفسدون وانتم تعقرون النخل والله ما امر الله بهذا فارتكبوها لمن يغاب من
 القرية بن فقال بعض المسلمين صدقوا وقال بعضهم بل نقرها كتبنا وغيطا لهم
 فانزل الله تعالى ما قطعتم من لينة رضى لساقا القرية فان

واستدل بحديث اسامة بن زيد (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عهد اليه

فقه
 بنى
 النضير

ان يغير على ابني صباحا تم يحرق) *

﴿ وفي رواية ﴾ (ايات صباحا) وهو اسم موضع كان قتل ابو زيد بن حارثة في ذلك الموضع ووجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك موجدة شديدة وامره على ثلاثة آلاف رجل وامرأة ان يذهب بهم الى ذلك الموضع ويشن الغارة عليهم ثم يحرق وقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل خروجه ونفذ ابو بكر رضي الله تعالى عنه جيشه كما امر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

(وعن الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امر من اوطاس يريد الطائف بداله قصر مالك بن عوف النصري فامره ان يحرق وفي ذلك يقول حسان رضي الله عنه *

وهان على سرة نى اؤي * حريق بالبورة مستطير

قال محمد رحمه الله (فتد امر بتحريق قصره وليس بحاصر له امره كبتا وغيظاله فقد كان هو امير الجيش في حصر الطائف فمر فنانا له لا بأس به) *

ثم قال (ثم انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الطائف فامر بكر ومهم ان يقطع) وفي ذلك قصة قد ذكرت في المغازي أنهم عجبوا من ذلك وقالوا الحيلة لا تشر الا بعد عشر سنين وكيف الجيش بعد قطعها ثم اظهر بعضهم الجلادة فنادوا من فوق الحصن لافي الماء والتراب والشمس خلف مما تقطعون فقال بعضهم هذا ان لو تمكنت من الخروج من جحر ك * و امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقطع نخيل خيبر حتى مر عمر رضي الله عنه بالذين يقطعون فهم ان عندهم فقالوا امر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاني عمر - رسول الله

(١) عوف بن مالك النصري بصاد المهلة قائد هو اذن يوم حنين ثم اسلم ١٢

كذا في المشبه لاذمي رحمه الله تعالى - فانه عمر

صلى الله عليه وآله وسلم فقال انت امرت بقطع النخيل قال نعم قال اليس
وعندك الله خير قال بلى فقال عمر اذا قطع نخيلك ونخيل اصحابك فامر
مناديا بنادى فيهم بالهوى عن قطع النخيل * قال الراوى فاخبرني رجال
راوا آثار السيوف في نخيل النطاة وقيل لهم هذا مما قطع اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم والنطاة اسم حصن من حصون خيبر وقد كانت لهم
ستة حصون الشق والنطاة والقمص والكسبة والسلاطة والوطيعة *

وذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الى خليفته بالشام انظر من قبلك فترهم فليتعلموا وليعتقوا اي يمشوا احيانا
بغير نعل واحيانا في النعال ليعودوا ذلك كله وفي رواية فليتعلموا وهو صحيح *
جاء في الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن حتى
في تنعله وترجله بمعنى ترجيل الشعر والمراد الترجيل بالنزول عن الدابة واما
امرهم بهذا للاشفاق عليهم حتى اذا ابتسوا بالمشى حفصة في دار الحرب
لا يشق عليهم *

وفي قصة الغار قال ابو بكر رضي الله عنه فنظرت الى بطن قدم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل الغار وهو يقطر دمالا لم يتهود الخفية *
ولهذا استحبوا الاحتفاء في المشى بين المرضين * قال (وليأثر رواو ليريدوا)
اي لا يخرجوا للصلاة وللناس الا في ازار ورداء فالصلاة ان كانت تجزى
في ثوب واحد اذا وشح به فالاستعجاب ان يصلي في ازار ورداء واما امر بالرداء
لانهم زى العرب * قال (وليؤدبوا الخيل) والمراد به رياضة الخيل ليكون الين عطفها
عند الحاجة وليؤدبوا الخيل على النفار على ما جاء في الحديث يضرب الدابة
على النفار ولا يضرب على المشاء لان المشاء قد يكون من سوء امساك الراكب

للجام والنفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك قال (ولا يقر لهم صليب) ممناه لا يمكنوا اهل الذمة من اظهار الصليب في امصار المسلمين والمرور به في الطريق لان ذلك يرجع الى الاستغفاف بالمسلمين وما اعطيتهم الذمة على ان يستغفروا بالمسلمين قال (ولا يجاورهم الخنازير) وممناه انهم ينعون اهل الذمة من اظهار الخمر والخنازير وبهم في امصار المسلمين لان ذلك معصية ولا يمكنون من اظهارها ولكنهم لا ينعون من ان يفعلوا ذلك في بيوتهم وكنائسهم التي وقع الصالح عليها لان هذا ليس بشئ من شركهم وعبادتهم غير الله ولا ينعون من ذلك في بيوتهم قال (ولا يقدمون على مائدة يشرب عليها الخمر) وهكذا ينبغي للمسلم ان لا يقدم على مثل هذه المائدة ولكنه ينع من شرب الخمر على وجه النهي عن المنكر ان امكن من ذلك والابحوز من ذلك الموضع فان اللعنة تنزل عليهم كما قال عليه السلام في اشراط الساعة بدار الكاس على موائدهم فان اللعنة تنزل عليهم

قال ﴿ ولا يدخل الحمام الا بازار ﴾ لان ستر العورة فريضة وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بازاره ولا يدخل حليته الحمام قال (واياكم واخلق الاعاجم) يعني في التنعم واظهار التعجب وما يكون سخاها لا خلاق المسلمين من اخلاق الاعاجم وهم الهوس فقد علمنا انه لم يرد النهي عما هو من اخلاق المسلمين ثم بين محمد رحمه الله تفسير الحديث علي ما بينا وقال في آخره (فان ارادوا اظهار شيء مما ذكرنا فليعلموا به خارجا من امصار المسلمين) يعني في القرى لان المصير موضع اعلام الدين ففي اظهار ذلك فيها استغفاف بالمسلمين او ذلك ينسبهم في القرى فاهل القرى كما وصفهم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اهل الكفور هم اهل

النهي عن بيع الخمر وغيرها ﴿ اشراط الساعة ﴾ ﴿ واياكم واخلق الاعاجم ﴾

القبور يشير الى جبرهم وقلة تماهدهم لامر الدين *
 قال الشيخ الامام شمس الائمة رحمه الله الصحيح عندي ان مراد محمد
 رحمه الله من هذا الجواب قرى الكوفة فان امة اهل اهل الذمة والروافض
 فاما في ديارنا يذمون من اظهر ذلك في القرى التي يسكنها المسلمون كما يذمون
 في الامصار فان القرى في ديارنا لا يخالوا عن مساجد الجماعة وعن واعظ
 يجمعهم فيظلم عادة وذلك من اعلام الدين ايضا *

وذكر عن ابي اسيد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم
 بدر اذا كتبوكم فارموهم ولا تسلوا السيوف حتى تنشوهم) ومعنى قوله
 كتبوكم قربوا منكم وازدحموا عليكم وهو ادب حسن امرهم بان يدفئوا
 العدو عن انفسهم بالرمي عند الحاجة وهذا حين كان نهمهم عن القتال على
 ما روي في القصة انه حين دخل المريش مع ابي بكر رضى الله عنه للمناجاة
 نهى الناس عن القتال وقال هذه المقالة وفي قوله (ولا تسلوا السيوف حتى
 تنشوهم) بيان انه لا ينبغي للغزى ان يسئل سيفه حتى يصير من العدو بحيث
 يصل اليه ضربته لان ذلك مكروه في الدين ولكنه من مكاييد العدو فبريق
 السيف يخوف العدو في اول ما يقع بصره عليه وقيل ان سئل السيف قبل
 ان يقرب من العدو فسل قال الله تعالى ولا تنازعوا فتشاوروا تذموا بما يحكم
 وبالله التوفيق *

باب الامارة

قال (ينبغي للامام اذا بحث سرية قلت او كثرت ان لا يبعثهم حتى يؤمر
 عليهم بعضهم) وانما يجب هذا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه
 داوم على بحث السرايا وامر عليه في كل مرة ولو جازرته لعماله مرة تالجا

للاجواز ولا ينهم يحتاجون الى اجتماع الراى والكلمة وانما يحصل ذلك اذا
مر عليهم بعضهم حتى اذا امرهم بشئ اطاعوه في ذلك فالطاعة في الحرب
انفع من بعض القتال ولا يظهر فائدة الامارة بدون الطاعة قال صلى الله عليه
 وآله وسلم من اطاعني فاطع الله ومن عصى اميري ومن عصى اميري فقد عصاني

ثم استدل محمد رحمه الله على ما قلنا بحديث عبد الرحمن بن عوف ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع ثلاثة نفر في سفر فليؤمهم
اكثرهم قرآنا وان كان اصفهم) وانما قدمه لانه افضاهم امهم فهو اميرهم
فذلك امير امره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبجرح هذا الحديث استدل
الصحابه رضي الله عنهم على خلافة ابي بكر رضي الله عنه فقالوا قد اختساره
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لامر دينكم فكيف لا ترضون به لامر دنياكم
وكذلك ان كان رجلا من ليس منهم فغيرهما فالفضل ان يؤمر احدهما على صاحبه
لان ذاك احرى ان يتهاووا ولا يختلفا وذكر محمد رحمه الله في الكتاب حديث
سلمان بن عامر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في بعض اسفاره فامر من
تحت الليل) اى صار (فتة طمع الناس) اى تفرقوا (من غلبة النوم) فالت راحلتا ابي
بكر وابي عبيدة رضي الله عنهما بهما الى شجرة فخلتا تصيبان منها وهما
نائمان فاستيقظا وقدمضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه ونزلوا فلما كانا
حيث يسهما ناداهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاهل الامر تما قالوا بلى
يا رسول الله فقال الا ارسدتما اى اصبتما الصواب (وكذلك المسافرون اذا
خافوا اللصوص فينبغي لهم ان يامروا عليهم امير اليطيموه ويصدروا عن رايه عند
الحاجة الى القتال فاما اذا لم يخافوا ذلك فلا بأس ان لا يؤمروا احدا)
وقال (وينبغي ان يستعمل على ذلك البصير بامر الحرب الحصن التدبير كذلك

وجوب طاعة الامير

يوم القوم اكبرهم قرآنا وان كان اصفهم

ليس ممن يقتحمهم في الممالك ولا يمن عنهم عن الفرصة اذا راوها لان الامام
 ناظر لهم وعام النظر في ان يومر عليهم من جربه بهذه الخصال فانه اذا كان
 بمنهم من الفرصة يفتونهم مالا يتدرون على ادراكه على ما قيل الفرصة خلة
 واذا اقتحم في الممالك من جراته لم يجدوا بدا من متابعتها يخرج هو لقوته وورعها
 لا يتدرون على مثل ما قدر هو فيها يكون» وروى في تأييد هذا الحديث عمر
 رضي الله عنه فانه كان يكتب الى عماله لا تستملوا البراء بن مالك على جيش
 من جيوش المسلمين فانه هلكة من الممالك يقتسم بهم والبراء اخوانس بن
 مالك رضي الله عنهما كان من جملة كبار صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ومن شرجته ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رب اشمث
 الهبر في طمرين لا يؤبه به لو اقسام على الله لا يره» منهم البراء بن مالك»
 وقد روى ان الامر اشتد على المسلمين في بعض الفزوات فقبل للبراء بن
 مالك الا يدعو وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيك ما قال فرفع
 يديه وقال اللهم امنهنا اكتبه فمروا امنه من مين في الحال» ومع هذا نهى عمر
 رضي الله عنه عن تأميره بطراته فانه كان يقتحم الممالك ولا يالي به»
 ﴿ومعنى﴾ عن نصر بن سيار مقرب البراء مكة الذي اخرج ابو مسلم عن
 مرواته قل اجتمع عطاء العجم على ان من كان صاحب جيش فيبقى ان يكون
 فيه عشر خصال من خصال البهايم شجاعة كسجاعة الديك وتجن كسجاجة
 الدجاجة بمعنى الشفة وقلب كقلب الاسد وغارة كغارة الذئب وحيلة كحيلة
 الخنزير وجبر كجبر الكلاب اي على الجراحة وجرص كجرص الكركي وره فان
 كرو فان الثعالب اي الخيل وحذر كحذر الثراب وسمن كسمن الدابة التي لا ترى
 من زولة ابد او هي تكون بخر اسان» قال محمد بن جهم الله (فان كان الامير لا يصر

له بذلك فليجعل معه وزير ابصره ذلك قال الله تعالى واجعل لي وزيراً الاية
 فان لم يجعل معه وزير افليدع الامير قوم من السرية يصرون ذلك فيشاورهم
 ويأخذ بقولهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشاور اصحابه حتى
 في قوت اهلهم وادامهم وبذلك امر قال الله تعالى وشاورهم في الامر وقال
 صلى الله عليه وآله وسلم ما هلك قوم عن مشورة قال (ثم يامر الناس بذلك
 فيطيعونه ولا يخالفونه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعمل الجنة لخاص
 بان ينادى به يوم يخبر حين نهامهم عن القتال فقاتل واحد فقتل فقتل له استشهد
 فلان فقال ابعد ما هميت عن القتال قالوا نعم قال لا تعمل الجنة لخاص فمخ
 الشهادة قال في حقه ما قال ليبين ان المصيان فيها لا يتقن فيه الخطاء من الامير
 لا يعمل والله اعلم بالصواب

باب مبعث السرايا

قال ذكر محمد بن محمد بن الله (حديث صغير (١) الفامدي رضى الله عنه ان النبي
 وآله وسلم قال اللهم بارك لامتني في بكورهم وكان اذا اراد ان يبعث سرية بعثهم
 اول النهار

فيه دليل على ان صاحب الحاجة ينبغي له يتبكر للسعي في حاجته فذلك
 اقرب الى تحصيل مراده ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول البكرة باخ او نجاح) ولاجل هذا
 استعجبوا الابتكار لطلب العلم وقيل اما ينال العلم ببكور كبكور الغراب
 وفيه دليل على ان الامام اذا اراد ان يبعث سرية يندب الى ان يبعثهم
 اول النهار وقد قيل ينبغي ان يختار لذلك الخيس والسبب لما روي عن

(١) وهو صغير بن وداعة الازدي الفامدي التاجر صفحاني ١٢ بحريه

استعجبوا الابتكار لطلب العلم وغيره وان يختار الخيس والسبب

الذي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اللهم بارك لأمي في بكورها سبها وخمسها
 ﴿وذكر﴾ (أن عمر رضي الله عنه رأى رجلا قد عقل راحلته فقال ما يحبسك قال
 الجمعة يا أمير المؤمنين قال إن الجمعة لا تجبس مسافرا فذهب) فقيه دليل على أنه
 لا بأس بالخروج يوم الجمعة للنزول والترحيل أو السفر آخر بخلاف ما يقول بعض
 الناس من المتشقة أنه يكره الخروج يوم الجمعة للسفر لما فيه من شبهة الفراعنة
 أداء الجمعة ولكننا نقول الخروج في سائر الأيام جائز من غير كراهة وليس فيه
 فراعنة شرط الصلوة والخروج في رمضان جائز فقد خرج رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة لليلتين خلتا من رمضان ولم يكن
 فيه شبهة الفراعنة أداء الصوم ثم لا شك أن الجمعة غير واجبة عليه قبل الزوال
 وهو مسافر بعد الزوال ولا جهة على المسافر فكيف يكون سفره فراعنة
 واجب عليه وكما يباح له الخروج قبل الزوال يباح له الخروج بعد الزوال عندنا
 خلافا للشافعي رحمه الله فإنه يعتبر في أداء وجوب العبادات الموقوفة أول الوقت
 وإذا كان هو مقيما في أول الوقت وجب عليه أداء الجمعة على وجه لا يتغير بالسفر
 عنده كما يجب أداء الظاهر في سائر الأيام على وجه لا يتغير بالسفر عنده
 ﴿فاما عندنا﴾ المتبر آخر الوقت في حكم وجوب الأداء على وجه لا يتغير ولهذا
 لو كان مسافرا في آخر الوقت في سائر الأيام يلزمه صلوة السفر ففي هذا
 اليوم إذا كان يخرج من عمره مصره قبل خروج وقت الظاهر لا يجب عليه الجمعة
 ولا بأس له بالمسافرة كما قبل الزوال وإن كان يعلم أنه لا يخرج من مصره حتى
 يمضي وقت الظاهر فليشهد بالجمعة لأنها يلزمه إذا كان في المصر في آخر الوقت وليس
 له أن يخرج قبل أدائها وفي كتاب الصلاة (لأنها فرضة عليه) وهذا التعليل على
 أصل محمد رحمه الله وأصل الفرض عنده في حق المقيم الجمعة وقد بينا الاختلاف

الإمام أحمد بن حنبل
 في مسنده
 في السفر

في هذا في كتاب الصلوة وزفر رحمه الله لا يعتبر آخر الوقت وإنما يعتبر حال
تضييق الوقت بحيث لا يسمع لاداء الجمعة بناء على اصله ان السببية للوجوب
تتمين في ذلك الجزء وحتى لا نسمع التأخير عنه «ولهذا قال بسقوط الصلوة
باعتراض الحيض بمذالك وكذلك اذا كان لا يخرج من مضره حتى يتضييق
الوقت فينبغي له ان يشهد الجمعة»

﴿قال﴾ رضي الله عنه وكان شيخنا الامام شمس الائمة رحمه الله يقول
وفي هذه المسئلة بعض الاشكال عندى فانه لا ينفرد باداء الجمعة وانما
يستقيم اعتبار آخر الوقت فيما نفرد هو بادائه من الصلوات فاما في الجمعة
يلزمه ادائها مع الامام والناس فينبغي ان يعتبر وقت ادائها حتى اذا كان
لا يخرج من المضر قبل اداء الناس الجمعة ينبغي ان يلزمه شهود الجمعة وهذه
الشبهة تقرر على اصل زفر رحمه الله فانه يعتبر التمكن من الاداء ولهذا تمين
السببية في الجزء الذي يتضييق عقيب وقت الاداء فاما عندنا انما تمين السببية
في آخر جزء من اجزاء الوقت ولا يعتبر التمكن من الاداء فيما تقرر رواجها
بهذا السبب فلهذا اعتبرنا آخر اجزاء الوقت *

﴿قال﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم خير اصحاب اربعة وخير السرايا اربع مائة وخير الجيوش اربعة آلاف
ولن يغلب اثنا عشر الفا من قلة اذا كانت كلمهم واحدة) قيل معنى قوله
خير الاصحاب اربعة يعني خيرا صيحا فيكون اشارة الى الخلفاء الراشدين
انهم خير اصحابه *

(وقيل) بل المراد ما هو الظاهر وهو دليل لاني حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في
ان الجمعة تتأدى ثلاثة نفر سوى الامام فخير الاصحاب ما تأدى الفرض هما وثم

وفيه دليل ان السرية اقل من الجيش وانما سموا سرية لانهم يسرون بالليل ويكمنون بالنهار لقلة عددهم وسمى الجيش جيشا لانه يجيش بعضهم في بعض الكثرة عددهم ولم يرد به ان مادون الاربع مائة لا يكون سرية وانما امراده انهم اذا بلغوا الاربعة مائة فالظاهر من حالهم انهم لا يرجعون من دار الحرب قبل نيل المراد وفي قوله وان يغلب اثنا عشر الفا من قلة دليل على انه لا يحل للفزاة ان ينهزموا وان كثرت العدو اذا بلغوا هذا المبلغ لان من لا يغلب فهو غالب ولكن هذا اذا كانت كلتهم واحدة فقد كان المسلمون يوم حنين اثني عشر الفا وهم لو امكنهم من هزمهم كما قال الله تعالى ثم وليتم مدبرهم ولكن لم يكن كلتهم واحدة لا اختلاط المنافقين والذين اظهروا الاسلام من اهل مكة بهم يؤمنون ولم يحسن اسلامهم بعد

فاما عند اتحاد الكلمة لا يحل لهم الفرار لانهم ثلاثة جيوش اربعة آلاف على الميمنة وهم خير الجيوش ومثل ذلك في الميسرة ومثل ذلك في القاب وادنى الجمع المتفق عليه يساوي اكثر الجمع في الحكم وذكر (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال خير امراء السرايا زيد بن حارثة اقسامه بالسوية واعده في الزعفة) وزيد هذا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان خديجة رضى الله عنها وهبتها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتقه وتبناه الى ان اتسخ حنك النبي فهو مولاه وفيه نزل قوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه انعم الله عليه بالاسلام وانعمت عليه بالاعتاق ثم امره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثمان سرايا الى ان قتل يوم مؤتة فاثني عليه بقوله انه خير الامراء وعين التحقيق صفة الخيرية هاتين الخصلتين لان امير السرية يحتاج اليهما وهو اذ يتبر المعادلة في التسمية

بينهم فيما ينسأونه وينصف بعضهم من بعض فيما يرجعون اليه فقد فوض ذلك اليه وبعض الناس عابوا على محمد رحمه الله في رواية هذا اللفظ فان من حق الكلام ان يقول اقسامهم بالسوية واعلمهم في الرعية ولكننا نقول روي محمد رحمه الله الخبر بهذا اللفظ فدل على صحة استعماله

وقال (ولا بأس للامام ان يبعث الرجل الواحد سرية او اثنين او الثلاثة اذا كان محتملا لذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث حذيفة بن اليمان في بعض ايام الخندق سرية واحدة وبعث عبد الله بن ابيس سرية واحدة وبعث حذيفة السكاكي سرية واحدة وبعث ابن مسعود وخبابا سرية والذي روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث في ان يبعث سرية دون ثلاثة تاويله من وجهين اما ان يكون ذلك عيلا وجهه الا شفاق عيلا المسلمين من غير ان يكون ذلك مكروها في الدين او يكون المراد بيان الافضل ان لا يخرج اقل من ثلاثة ليتمكنوا من اداء الصلوة بالجماعة على هيئة بان يتقدم احدهم ويصطف الاثنان خلفه وهذا معني ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركاب ومن حيث المعنى نقول ليس المقصود من بعث السرية القتال فقط بل تارة يكون المقصود ان يتجسس خبر الاعداء فيأتيه بما عن مواليه من السوء يمكن الواحد من الدخول بينهم لتعصيل هذا المقصود اظهر من تمكن الثلاثة وقد يكون المقصود ان يأتيه احدها بالخبر ويمكث الآخر بين الاعداء ليقف على ما يتجدد لهم من الراي يصعد ما ينصل عنهم الواحد وهذا يتم بالمعنى وقد يكون المقصود هو القتال او التوصل الى قتل بعض المارقين منهم غيلة وبالثلثة فصاعدا يحصل هذا المقصود ولهذا كان الراي فيه الى الامير

يعمل عافيه نظر للمسلمين والله اعلم بالصواب

باب الرايات والالوية

قال (ويشفي ان يكون الوية للمسلمين بيضا والرايات سودا على هذا جاءت الاخبار)

وقد روي (عن راشد بن سعد) قال كانت رؤية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولواءه بيض وقال عروة بن الزبير كانت رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوداء من برد لما نشأه رضى الله عنها يدعى العقاب وهو اسم رايته كما جرى عمامته السحاب وفرسه السكيت وبقلته الدليل ثم اللواء اسم لما يكون للسلطان والراية اسم لما يكون لكل قائد مجتمع جماعة تحت رايته

(واختلفت الروايات في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم متى اتخذ الرايات ذكر الزهري قال ما كانت رايته قط متى كانت يوم خيبر انما كانت الالوية وذكر غيره ان راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر كانت سوداء ففي هذا بيان ان الراية كانت قبل يوم خيبر وانما استعصب في الرايات السوداء لانه علم لاصحاب القتال وكل قوم يقاتلون عند رايتهن واذا فرقوا في حالة القتال يتمكنون من الرجوع الى رايتهن والسواد في ضوء النهار ابيض واشهر من غيره خصوصا في الغبار فلذا استعصب ذلك فاما من حيث الشرع فلا بأس بان يجعل الرايات بيضا او صفرا او حمرا وانما يختار الابيض في اللواء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان احب الثياب عند الله تعالى البيض فليلبسوها احياء كم وكفنوا فيها موتاكم واللواء لا يكون الا واحدا في كل جيش ورجوعهم اليه عند حاجتهم الى رفع امورهم الى السلطان فمختار

اكره في تجريد اسد العاربة في اسماء الصعابة فقال سلمى ذكره المصنف ١٢

الابيض

باب الرايات والالوية

الابيض لذلك ليكون مميزا عن الرايات السوداء التي هي للقواد
 ﴿ و ذكر ﴾ (عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال والله لقد رأيته واني
 لا اعدوني اثر على رضى الله عنه فما ادر كنهه حتى انتهى الى الحصن يوم خيبر فخرجت
 عادية اليهود يعني الذين يمدون من المال) ومنهم من يروى عادته اليه وذه والمراذه
 الاكابر من البارزين قال (فتعجبوا بهم لذي لي المسلمين وكانت لهم حصون
 من ورائها جدر ثلاثة يخافون البيات بالنطة عماتها الكار اليهود ولا تطيقها الخيل
 فخرجوا من حصنهم ذلك وتلك الجدر حتى اصغر والمسلمين اي خرجوا الى
 الصحراء في ج صر حجب وهو يرتجز ويقول

قد علمت خير اني مر حجب * شاك السلاح بطل مجرب

اضرب احيا او حين اضرب * اكفي اذا اشهد من يغيث

(ا صر حجب) الشاعر هذا اقله على رضى الله عنه والقصة مرفوعة في المقام
 ومقصوده ما ذكر في آخر الحديث (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرق
 الرايات) وانما كانت الاولوية قبل ذلك في الرايات يومئذ

﴿ قال محمد رضى الله عنه ﴾ (وينبغي ان يتخذ كل قوم شعارا اذا خرجوا في معازيرهم
 حتى ان ضل رجل عن اصحابه نادى بشعارهم وكذلك ينبغي ان يكون لاهل
 كل راية شعار معروف حتى ان ضل رجل عن اهل رايته نادى بشعاره فيتمكن
 من الرجوع اليهم وليس ذلك بواجب في الدين حتى لو لم ياتوا ولم يولكنه
 افضل واقوى على الحرب واقرب الى موافقة ما جاءت به الاخبار على ما روي
 عن مسنان بن وبرة الجهمي قال لكننا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة
 الريسيم وهي غزاة بني المصطلق وكان شعارنا يا منصور امت) معناه قد ظفرت
 بالعدو فاقتل من شئت منهم وهذا كان شعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم

بدر وكان شهادته يوم احدثت امت

وعن عائشة رضي الله عنها قالت جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
شمارا لهاجر بن ياثي عبد الرحمن والخزرج ياثي عبد الله والاوس ياثي عبيد الله
وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليا في حرب الاحزاب ان يتم
الليلة فشمركم حم لا ينصرون وهو قسم لنا كيدان الاعداء لا ينصرون
(وكان شمارهم يوم حنين يا اصحاب سورة البقرة وبه ناداهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم خين ولو امنتم مني فقال يا اصحاب سورة البقرة اني
انا عبد الله ورسوله نسائر اليوم وجعل يتقدم في نحر العدو فجمع اليه المسلمون
خين سمعوا صوته)

(وفي رواية) (كان شمارهم يومئذ حم لا ينصرون فلما اب المسامون) اي
رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تولى المشركون فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم اهنموا وياسين) وهذا قسم اكد به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يخبرهم ان الشمار هو العلامة فالتحيا في ذلك الى امام المسلمين
 الا انه ينبغي له ان يختار كلمة دالة على ظفرهم على العدو بطريق التناول فقد كان
 صلى الله عليه وآله وسلم يعطيه المال الطمن والله اعلم بالصواب

باب الدعاء عند القتال

ذكر (عن عبد الله بن ابي اوفى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم كان اذا تقى العدو قبل ان يوافقه قال اللهم انا عبادك وهم عبادك
 نواصيتنا ونواصيتهم بيدك اللهم اهنهم وانصرنا عليهم وفيه دليل على انه ينبغي
 لكل غاز ان يتقدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدعاء عند القتال
 وهكذا لان المؤمن بالدعاء يستترك الرزق والنصر ويدافع انواع البلاء

باب الدعاء عند القتال

وشر الاعداء وبذلك امرنا قال الله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقال
تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية * واخبر عن الرسل انهم دعوا على الاعداء كما
اخبر به عن روح عليه السلام رب لا تدر على الارض من الكافرين دياراً *
وعن موسى وهارون وعن الخليل وغيرهم من المرسلين صلوات الله
عليهم اجمعين كذا * *

وقال (واذالقى المسلمون المشركين فان كانوا اقواماً لم يبايعهم الا سلام فليس
ينبغي لهم ان يقاتلوا هم حتى يدعوههم) لقوله تعالى وما كنا بمعدين حتى يبعث
رسولاً * وبها وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امراء الجيوش *
وقال (فادعوههم الى شهادة ان لا اله الا الله * ولا لهم رعا يظنون اننا
نقاتلهم طمعاً في اموالهم وسبي ذريتهم ولو علموا اننا نقاتلهم على الدين ربما
اجابوا الى ذلك من غير ان تقع الحاجة الى القتال) وفي تقدم عرض الاسلام
عليهم دعاه الى سبيل الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة فيجب البداية به * *

(فان كان قد بلغهم الاسلام ولكن لا يدرون اننا نقبل منهم الجزية فينبغي
ان لا نقاتلهم حتى يدعوهم الى اعطاء الجزية به امر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم امراء الجيوش وهذا اسد ما يتهى به القتال قال الله تعالى حتى
يمطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) وفيه التزام ببعض احكام المسلمين والالتزام
لهم في المعاملات فيجب عرضه عليهم اذا لم يعلموا به * *

(الا ان يكونوا قومالا يقبل منهم الجزية كالمتردين وعبدية الاوان من
الرب فانه لا يقبل منهم الا السيف والا سلام-) قال الله تعالى نقاتلهم
او يسلمون * *

(فاذا ابوا الا سلام قوتلوا امن غير ان يرض عنهم اعطاء الجزية وان

قاتلهم قبل الدعوة فقتلهم فلا شئ على المسلمين من دية ولا كفارة) لان
وجوب ذلك باعتبار الاحراز وذلك بدار الاسلام وبالدين هل على حسب
ما اختلفوا فيه فاما مجرد النهي عن القتل بدون الاحراز لا يوجب الدية
والكفارة كما في نساء اهل الحرب وذرايعهم وهذا لان موجب النهي الانتهاء
لا غير ويقوم المحل حكم ذرايعهم

(فان بانهم الدعوة فان شاء المسلمون دعوتهم دعاء مستقبلا على سبيل الاعذار
والانذار وان شاءوا قاتلهم بغير دعوة لهم بما يطلب منهم وربما يكون في
تقديم الدعاء ضرر بالمسلمين فلا بأس بان قاتلهم من غير دعوة والذي روى
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قوما حتى يدعواهم * وعن طلحة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم لا يقاتل المشركين حتى يدعواهم *

فما قبل ما قال محمد رحمه الله في كتابه (ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اول من جاءهم بالاسلام في ذلك الوقت وما كان اكثرهم يعلم انه الى
ما ذاب دعوتهم فلهذا كان تقديم الدعاء وهكذا نقل عن ابراهيم انه سئل عن
دعاء الديلم فقال قد علموا الدعاء يريد به ان زمانا عتاف لزمان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحكم او كان ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم على وجه التالف لهم رجاء ان يتوبوا من غير ان يگورن ذلك
واجبا لا ترى الى ما روى انه كان يقاتل المشركين فتحضر الصلوة فيصلي
باصحابه ثم يمد الي موضعهم فيدعواهم * ومعلوم ان هذا لم يكن الا على وجه التالف
وعن عطاء بن يسار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عياض بن
جهمه مبعوثا قال له امض ولا تلتفت اي لا تدع شيئا مما امر لك به قال يا رسول الله

كيف اصنع بهم قال اذ انزلت بساحتهم فلا تقاتلهم حتى يقاتلوك فان قاتلوك
فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منكم قتيلا فان قتلوا منكم قتيلا فلا تقاتلوا حتى تزيهم اياه
ثم قول لهم هل لكم الى ان تقولوا لا اله الا الله فان قالوا نعم فقل لهم هل لكم ان
تصلوا فان قالوا نعم فقل لهم هل لكم ان تخرجوا من اموالكم الصدقة فان قالوا نعم
فلا تبغ منهم غير ذلك والله لان يهدي الله على يدك رجلا خير لك مما اطاعت
عليه الشمس وغربت * ومعلوم ان هذا كله مما لا يشك ان ذكر على وجه التالف
من غير ان يكون واجبا *

وعن عبدالرحمن بن عائذ (١) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اذا بحث بمنا قال تالفوا الناس وناووا بهم ولا تغربوا عليهم حتى يدعوا فاعلى
الارض من اهل بيت من مدبر ولا وبر الا ان ناووا فيهم مسلمين احب الي من
ان ناووا في بائناهم ونصائهم وقتلوا رجلاهم * (وعن) ابي عثمان النهدي قال كنا
ندعو وندع * اي ندعو نارة وندع الدعاء نارة ونغير عليهم * فدل ان كل
ذلك حسن بدعون صرة بعد صرة اذا كان يطعم في ايمانهم فاما اذا كان لا يطعم
في ذلك فلا بأس بان يغربوا عليهم بغير دعوة * يانه في الحديث الذي روي
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه حين بحث ابا قتادة بن ربعي في اربعة عشر
رجلا الى غطفان فقال شنوا الفسار عليهم ولا تقتلوا النساء والصبيان *
ثم ذكر الراوى حسن تدبير ابي قتادة قال لما هجمنا على حاضر منهم عظيم
ليلا * معنى قوله حاضر منهم اي حى منهم وهو القبيلة * خطبنا واودعنا فاقال
اذا كبرت فكبر واواذ اجات فاجلو اولا تمنوا في الطالب اي لا تبعدوا في
(١) ذكر في التقريب (بذال) معجمة فقال ثقة من الثالثة وروى من ذكره في
الصحابة قال ابو زرعة لم يدرك مما اذ ارضى الله عنه ١٢ - يدك - من غير دعوة

الذهاب في الغنيمه والف بين كل رجلين وقال لا يفارق رجل زميله حتى يقتل
او يرجع الي فيخبرني خبره ولا يأتي رجل فاسأله عن صاحبه فيقول لا علم لي به
قال واحطنا بالحاضر فسمعت رجلا يصرخ يا خضر افتداهات وقلت لاصيبن
خير ا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتفأل بمثل هذا فإنه
لا يخرج من الفار مع ابي بكر رضي الله تعالى عنه يريد المدينة مصر على بريدة
الاسلمى فامر ابا بكر ان يسأله عن اسمه فلما قال بريدة قال رد لنا الامر فلما
قال من اسمك قال مامنا فمر فنانا له لباس بالنساء لهن هذه الصفة * وحين عبر
جيش المسلمين جميعون سمعوا رجلا نادى غلامه يا ظفر فقالوا قد ظفرونا
وآخر نادى غلامه يا علوان فقلوا قد علوانا *

ثم روى نحو هذا عن زيد بن حارثة رضي الله عنه أنه فعله في سرية كان
هو اميرهم وقال حين اتينا ان الحاضر في غلس الصبح يعني اختلط الظلام
بانضوء وقد افار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق وهم
غادون ونعم تستقي على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذريتهم وكان في ذلك
السبي جويرة رضي الله عنها بنت الحارث وعهد الى اسامة ان ينير على ابني
صباحا ثم يحرق والقارة لا يكون بدعوة *

وذكر (عن الحسن قال ليس للروم دعوة قد دعوا في اباد الروم) اي قد بلغهم
الدعوة قبل زماننا او مراده قد بشر عيسى عليه السلام ايام محمد صلى الله عليه
وآله وسلم فامرهم ان يؤمنوا به اذ ابنت كما قال الله تعالى ومبشر برسول يأتي
من بعدى اسمه احمد وبالله التوفيق *

باب البركة في الخيل وما يصلح منها

ذكر (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخيل

باب البركة في الخيل وما يصلح منها

في نواصيها الخير الى يوم القيامة) يعني الجهاد وادها ب المد وكما قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فاراد به الاجر لصاحبها كما قال في حديث اجر الخيل الثلاثة لرجل اجر وهو ان يسكنها في سبيل الله كما سمع هيمة طار اليها و اراد بالخيل استحقاق سهم من الفئمة بالخيل وقد سمي الله تعالى خيرا في قوله ان ترك خير الوصية في استحقاق الفئمة خير الاله مال يصاب باشراف الجهات فيطلق عليه اسم الخير *

(وعن صالح بن كيسان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الخيل اشقر) وهذه الصفة في الخيل تبين بالعرف والذنب فان كانا احمر بن او احدهما فهو اشقر فان كانا اسود بن فهو كميث *

(وعن عبد الله بن ابي نجيح (١) انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اليمن في الخيل في كل اقرح ادهم ادهم ادهم جعل الثلاثة طاق اليمنى فان لم يكن فكميث بهذه الصفة) *

﴿فالاقرح﴾ تفسيره هو الذي يكون في جبهته بياض بقدر الدهم او دون ذلك فان كان البياض فوق ذلك فهو اغر * والادهم اسم الاسود منه والارم هو الذي يكون البياض في شفته العليا فوق الجهة * ويجعل الثلاث طاق اليمنى هو الذي يكون البياض في قوائمه الثلاث سوى اليمنى وهو ضد الارجل ﴿والارجل﴾ ما يكون البياض في اليمنى من قوائمه خاصة وهذا يشاع به والاول يرغب فيه وهذا كان ممر وغايتهم في الجاهلية فقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وبين ان البركة فيما يكون بهذه الصفة من الخيل كما هو

(١) ذكر في التقريب عبد الله بن ابي نجيح يسار الملكى ابو يسار التميمي فقال ثقة من السادسة وامل ما في انتن تصحيف او ترك اسم المسحابي والتابعي والله اعلم

شرح السير الكبير

عند المومنين من الناس

وذكر (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لا تخصين فرسا ولا تجرين فرسا فوق الميلى من الناس من أخذ بظهور الحديث وكره خصاء الفرس لما روى أن عليا رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أعافى من ذلك من لا خلاق له في الآخرة أي لا نصيب له في الآخرة ولو أوفيه قوله تعالى ولا تأمرهم فليغيرن خلق الله

جاء في التفسير أن المراد خصاء الدواب والمذهب عندنا أنه لا بأس بذلك فقد تمارفوا من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبر منكر وبالاتفاق لا بأس بشرى الفرس الخصي وركوبهم وقد كان فرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الصفة ولو كان هذا الصنيع مكروها لكان يكره شرله وركوبه ليكون زجرا للناس عن ذلك العمل وتأويل في النهي في حديث عمر رضي الله عنه ما ذكر محمد في الكتاب أن صهيل الخيل برهب العدو والخصاء يذهب صهيله فكره الخصاء لذلك لأنه حرام في الدين والمراد من اللفظ الثاني النهي عن إجراء الفرس فوق ما يحتمله أو على وجه التام به فاما إذا كانت المسابقة بالافراس للريضة فهو حسن لا بأس به

وذكر عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجرى وسبق بروي سبق بالتشديد والتخفيف فبنى الرواية بالتخفيف أنه سبق صاحبه ومعنى الرواية بالتشديد أنه التزم على السابق صلة ولا بأس بالمسابقة بالافراس ما لم يبلغ غاية لا يحتملها اجاب في الحديث فسبق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الذين في اخصاء الفرس

وصلى ابوبكر وثلاث عمر * ومنى قوله صلى اي كان رأس دابته عند صلاه
دابته وهو الذنب *

(وفي حديث مجاهد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحضر الملائكة
شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان) يعني الرمي والمسابقة (وفي حديث
ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا سبق الا في
خف او نضل او حافر) والمراد بالحفر الهرم وبالخف الابل والنضل الرمي
(وفي الحديث ان القصواء اقهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت
لا تسبق بجفاء اعرابي على قوم له فسبق فشق ذلك على المسلمين فقال
صلى الله عليه وآله وسلم ما رفع الله تعالى في الدنيا شيئا الا وضعه * كذلك
المسابقة على الاقدام لا بأس بها الحديث الزهري قال كانت المسابقة بين
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خيل والركاب والارجل
ولان الغزاة يحتاجون الى رياضة انفسهم حتى اذا ابتلوا بالاطب والحرب
وهم رجال لا يشق عليهم المدول يحتاجون الى ذلك في رياضة الدواب *

(فان شر طواجم لا نظر فان كان الجمل من احد الجانبين خاصة بان قال
لصاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا وان سبقتك لم آخذ منك شيئا فهو جائز على
ما شرطنا استمعنا بالقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم * وفي القياس
لا يجوز لانه تملق المال بالخطر واما اذا كان المال مشروطا من الجانبين فهو
القمار بعينه والقمار حرام الا ان يكون بينهما محل وصورة المحلل ان يكون
معهما ثالث والشرط ان الثالث ان سبقهما اخذ منهما وان سبقا لم يطمعهما شيئا
فهو فيما بينهما ايها سبق اخذ الجمل من صاحبه فهذا جائز) *

(وهو مروي) عن سعيد بن المسيب وهذا اذا كان المحلل على دابة يتروهم

لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان

ما رفع الله شيئا في الدنيا الا وضعه

ان سبق فان كان لا يتوهم ذلك فلا فائدة في ادخاله بينهما ولا يخرج به شرطهما
من ان يكون قارا *

قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام شمس الانسة رحمه الله يقول على
قياس هذا بالجرى بين طلبة العلم يفتى فيه بالجواز ايضا وهو اذا وقع الاختلاف
بين اثنين في مسألة واراد الرجوع الى الاسناد وشرط احدهما صاحبه انه
ان كان الجواب كما قلت اعطيتك كذا وان كان كما قلت لا اخذ منك شيئا
فهذا جائز وان كان شرط من الجانبين فهو القمار وهذا لان في الافراس
انما جوز ذلك بمعنى يرجع الى الجهاد فيجوز هنا ايضا لاحت على الجهاد في التمام
وذكر (عن صفوان بن عمرو السكسكي ان عمر بن عبد العزيز كتب
الى اصحاب السكسك ينههم عن الركن) والمراد النخاسون وانما نههم عن
الركن بسبب الدابة من غير حاجة الى ذلك * اوركن يكون بتكاف لان
ذلك يقرر المشتري والفرو حرام * او المراد الركن للتهلى من غير عرض
وقد امرنا بالا حسان الى الخيول لا رهساب المدومها ولا يجوز الفأوها
بالركن تاهيا * قال (ونهم ان يتركوا الحدان يركب بمنزعه في سوطه ينزع به
دابة) اي بحديدة كما يفعله بعض النخاسين لنخس الدابة عند الركن وذلك
يجرح الدابة من غير عرض فيه وبعسا يسرى فلمذا نههم عن ذلك كما هو عادة
العرب من اتخاذ حديدة في ظاهرا الخلف عند المقب لنخس الفرس به فانه منهوى
عنه لما قلنا وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله ينهى عن ركن الفرس الا في حق
اي عند عرض صحيح في الجهاد او غيره والله الموفق *

باب كراهة الجرس

قال ذكر (عن كعب قال ما استنفر جيش من المسلمين الا بعث الله ملكا

عن ابن عمر بن الخطاب

عن ابن عمر بن الخطاب

ينادي ظهورهم اللهم اجعل ظهورها شديدا وحوافرهما حديدات
الجرس * (وعن) خالد بن معدان (١) قال رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم راحلة
عليها جرس فقال تلك مطي الشيطان * (وعن) أم حبيبة رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال السير التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة فمن العلماء
من أخذ بظاهر هذه الآثار وكرهوا اتخاذ الجرس على الراحلة في الاسفار
في النزول وغير ذلك *

وكرهوا أيضا اتخاذ الجلابل في رجل الصغير على ما روى عن عائشة
رضي الله عنها أنها رأت امرأة معها صبي وفي جلابل جملت تقول نحي
منه ما ينهر الملائكة *

وأنابيل هذه الآثار عندنا أنه كرد اتخاذ الجرس للنزاة في دار الحرب
فإنهم إذا قصدوا أن يسيروا العدو وعلم بهم العدو بصوت الجرس فيبدرون بهم
فإذا كانوا سرية علم بهم العدو فأتوهم فقتلوهم فالجرس في هذه الحالة يدل
الشركيين على المسلمين فهو مكروه * وأما ما كان في دار السلام فيه منفعة
لصاحب الراحلة فلا بأس به * يعني قد يستفهم المسلمون في اسفارهم بصوت
الجرس يدفعون به النوم عن أنفسهم ومن يضل عن الطريق يتمكن
من اللحوق بهم بصوت الجرس فلا يضل * ومن الدواب ما ينسبط في السير
بصوت الجرس فإذا امنوا الاصوص وكان في الجرس منفعة لهم بهذه الصفة
فلا بأس باتخاذها وهو نظير الحصى وذلك معروف في العرب قد اذن فيه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يسير بالليل والحادي بحده بين يديه
(١) خالد بن معدان ثقة عابد يرسل كثيرا من الائمة مات سنة ثلاث ومائة
وقيل بعد ذلك رحمة الله عليه ١٢ تقريب

فمن فثاله لا لباس مثله وما يكون في ارجل الصبيان على سبيل الاله من منفعة
فلا يستحب ايضا وان كان فيه منفعة فلا بأس

باب رفع الصوت

قال (ولا يستحب رفع الصوت في الحرب من غير ان يكون ذلك مكرها
من وجه الدين ولكنه فشل فان كان فيه تخريف ومنفعة للمسلمين فلا بأس
به) يعني ان المبارزين يزدادون نشاطا برفع الصوت وربما يكون فيه ارجاء العدو
على ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صوت ابي دجاجة في الحرب دعة فلما
اذ لم يكن فيه منفعة فوفشل وربما يدل على الجبن فانه لا يستحب
وذكره (عن الحسن رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يكره رفع الصوت عند ثلاثة عند قراءة القرآن وعند الجنائز وعند
الزحف) اي القتال

وعن قيس بن عباد (قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يكرهون الصوت عند الثلاثة الجنائز والقتل والذكر) والمراد بالذكر الوعظ
في الحديثين كراهة رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ فتبين به ان ما فعله
الذين يدعون الوجع والحنة مكروه ولا اصل له في الدين فبين به انه منع
الصوفية مما ينادونه من رفع الصوت وتخريق الثياب عند السماع فان ذلك
مكروه في الدين عند سماع القرآن والوعظ فذلك عند سماع الفناء فلما رفع
الصوت عند الجنائز فالمراد به النوح وتخريق الثياب ونحوه الوجود فذلك

(١) قيس بن عباد بضم اوله مخففا القيس الغضبي بضم المعجمة ابو عبد الله
البصري عظمه مات بمداينين يروي عن عمرو بن وهب وعمرار بن عبد الله بن وهب
ابن عبد الله والحسن البصري وابن سيرين رحمة الله عليهم اجمعين ١٢

من رفع الصوت مما ينادونه من رفع الصوت وتخريق الثياب عند السماع

«هرا» والمراد ما كان عليه اهل الجاهلية من الافراط في مدح الميت عند جنازته حتى كانوا يذكرون في ذلك ما هو شبه المبالغة وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لم من تزايا لجاهلية فاعضوا بهن ابيه ولا تكنوا والله اعلم»

باب الميام في الحرب

قال في ولبس الميام في الحرب وغيره احسن من امر المسلمين فان الميام يتجنن العرب وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «تمموا ائزادوا احلما» ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء ففرنا ان ذلك حسن وذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال تجوز فاني باعناك في السرية الحديث الى ان قال وعلى عبد الرحمن عمامة قد اقمها على رأسه فدعاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فاقمده بين يديه وتقبض عمامته بيده ثم عمامة سوداء فارخى بين كفيه منهم ثم قال هكذا فاعتم يا ابن عوف وانما اقبل ذلك اكرام له خصه بهذه الكرامة من بين الصحابة»

وفي رواية اخرى على ان المستجب ارخاء ذنب العمامة بين الكتفين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم من قدر ذلك بشبر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع الجالس وفي هذا دليل على ان من اراد ان يجدد لانب امماته لا ينبغي ان يرفها من رأسه دفعة واحدة لكن ينفضها كما نفذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا عمامة ان عرف وذلك منزلة النسر عن الخطي فيكون اولى من النسر والالتواء على الارض دفعة واحدة والله اعلم بالصواب»

باب القتال في الاشهر الحرم
(في هذه الاشهر الحرم لا يحل القتال في الاشهر الحرم لقوله تعالى فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ولما كنا نقول هذا منسوخ ناسخه قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم فبئس اباحة قتلهم في كل وقت ومكان) والمراد بقوله تعالى فاذا انسأخ الاشهر الحرم مضي مدة العهد الذي كان لبعضهم لا بيان حرمة القتال في الاشهر الحرم ثم صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسام غزا الطائف است مضين من الحرم ونصب المنجنيق عليها وافتتحها في صفر ونسخ الكتاب بالاسنة المشهورة التي تلقاها العلماء بالقبول جائز

باب القتال في الاشهر الحرم

ذكر عن سليمان بن يسار انه سئل هل يصالح للمسلم ان يقتل الكفار في الاشهر الحرم قال نعم وبه نأخذ وكان عطاء يقول لا يحل القتال في الاشهر الحرم لقوله تعالى فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ولما كنا نقول هذا منسوخ ناسخه قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم فبئس اباحة قتلهم في كل وقت ومكان والمراد بقوله تعالى فاذا انسأخ الاشهر الحرم مضي مدة العهد الذي كان لبعضهم لا بيان حرمة القتال في الاشهر الحرم ثم صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسام غزا الطائف است مضين من الحرم ونصب المنجنيق عليها وافتتحها في صفر ونسخ الكتاب بالاسنة المشهورة التي تلقاها العلماء بالقبول جائز

باب هجرة الاعراب

وعن الحسن قال هجرة الاعراب ان اضرمهم ديوهم وقد كانت الهجرة فرضة في ابتداء قال الله تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا وما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا وقال صلى الله عليه وآله وسلم ثم ادعهم الى التحول الى دار المهاجرين فان ابوا فاخبرهم انهم كاعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجري على المسلمين وليس لهم في الفئ ولا في الغنيمة سبي ولا نصيب ومن من مذهب الحسن انه لم ينسخ هذا الحكم ان من اسلم من الاعراب فماليه ان يثبت اسمه في ديو ان الغزاة ليكون مهاجرا فقد كان المقصود بالهجرة في ذلك الوقت القتال وعلى قول اكثر العلماء فرضة الهجرة انتسخت يوم فتح مكة لقوله صلى الله عليه وآله وسام لا هجرة بعد الفتح انما هو جهادونية وقال المهاجرون من امتي من هجر السوء او قال ما نهى الله عنه

والله أشد محمد رحمه الله فقال (إذا أوطن الأعرابي مصر أم مصر أم
المسلمين فقد خرج من الأعرابية وصار من أهل الأمصار التي في الديوان
أو لم يتحقق) وإنما شرط أن يتوطن مصر لينعلم شر الأعرابيين فإن يمكن من
ذلك في قبيله فلا حاجة إلى توطن مصر ولكنه إذا تلبم ما يحتاج إليه فقد
خرج من الأعرابية يعني ما وصف الله تعالى في قوله ولا يجد أن لا يحد أحدهم
ما نزل الله على رسوله

باب صلة المشرك

وذكر عن ابن مروان الخزازي قال قلت لجابر بن عبد الله عن رجل من أهل الشرك يعني
وبينه قرابة إلى عليه مال ادعاه قال نعم وصله وبه نأخذ فنقول لا بأس بأن
يصل المسلم الرجل المشرك قريبا كان أو بعيدا شاربيا كان أو ذميا لحديث
سالم بن الأكوع قال صليت الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فوجدت مسكفاً من كفى فالتفت فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال أهل أنت وأهل أبي أمية قلت نعم فذهبوا به فمشت بهم إلى
خاله حزن بن أبي وهب وهو مشرك وهي مشركة وبعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم خمس مائة دينار إلى مكة حين فخطوا وأمر بدفع ذلك إلى أبي
سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا على فقراء أهل مكة فقبل ذلك
أبو سفيان وأبي صفوان وقال ما يريد محمد هذا إلا أنه يخذع شياناً

ولأن صلة الرحم محمود عند كل عاقل وفي كل دين والاهدا إلى الغير
من مكارم الأخلاق وقال صلى الله عليه وآله وسلم بمشت لا نتم مكارم
الأخلاق فرفأ أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعاً
ثم ذكر عن كعب بن مالك قال قدم عامر بن مالك أخو البراء وهو مشرك

فأهدى لأبي صلي الله عليه وآله وسلم فرسين وحلتين فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا قبل هدية المشرك (وقد روى) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا المشركين وأنه أهدى مع عمرو بن أمية الضمري إلى أبي سفيان بن عجمه واستهداه أدعى فقبل هدية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهدى له الأديم وإن نصرانيا أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهدى حريرا ثلثا فقبل هديته وإن عياض بن جهمار الجاشمي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أسلمت يا عياض فقال لا قال إن الله ثماني أن أقبل زبد المشركين أي عطياهم (وذكر الزهري) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن زبد المشركين أي عن قبول هديتهم (فتاويل) ما روي أنه لم يقبل من وجوه (أحدها) أنه لم يقبل ممن كان يطعم في إيمانه أذارد هديته ليعمله ذلك على أن يؤمن ثم يقبل هديته ولم يقبل فإنه كان فيهم من يطالب بالروض ولا يرضى بالملك فأتى بالملك فقبل ما أهدى

(وبين هذا) في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أقدمت أن لا أقبل هدية الأعراب (وفي رواية) لا أقبل الهدية إلا من قرشى أو ثقيفي (وإي هذا) ما روي أن عامر بن مالك كان أهدى إليه فرسين وقد كانا أحدهما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في أيديهم في بعض الحروب فبوضه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرق هديته بثلثي بطالب الزيادة حتى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته ما بال أقوام يهدون إلينا ما نرفه أنه لا يتم لا يرضون بنا بالملك فأتى بالثلث (وإنما لم يقبل هدية عامر لأن أباه كان أجارا من سبعين نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قومه وهم أصحاب يرمونة وفي ذلك قصة معروفة فلذا رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسام هديته *

﴿ثم قال﴾ محمد رحمه الله (بكره لا مير الجيش ان يقبل هداياهم فان قبلها
فليجملها في ثوبه المسامين) وتكلموا في معنى هذا الاخطا قيل ليس هذا
بكرهه التحريم ولكن مراده التنبيه لانه اذا قبل هداياهم لا يامن ان يتابع
دينهم على ما جاء في الحديث الهدية يذهب وحر الصدور وقدمنا بالملفوظ
عليهم قل الله تعالى وليجدوا فيكم غفلة وقيل المراد لا يحل ان يقبلها على ان
يخص بهما بل يقبلها على ان يجامرا في المسلمين فاسم الهدية هو الهدية والى هدمته
ومنة المسلمين لانه وكذا لو اهدوا الى قائد من قواد المسلمين بخلاف
اذا اهدوا الى مبارز فان عزته وقوته في نفسه فتسلم الهدية واماني حق
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد كانت الهدية له لان عزته وممنعته
لم يكن بالمسلمين قال الله تعالى والله يصمك من الناس (١) وما كان في حقه تورهم
الركون اليهم بقبول هداياهم فلهذا قبلها في بعض الاوقات *

﴿واختلاف﴾ الصعابة ومن بعدهم في جواز قبول هدية امير من امراء
البحر فكان ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم قبلان هدية الخمار
وهكذا نقل عن ابراهيم النخعي وكان ابو ذر وابو الدرداء رضي الله تعالى
عنهما لا يجوز ان ذلك حتى روي ان اميرا اهدى الى ابن ذر رضي الله عنه مائة
دينار فقبل بقوله هل اهدى الى كل مسلم مثل هذا قيل لا فرددوا وقال كلانا
على زاعة لا شوي *

﴿وعن﴾ علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لا سلطان نصيب من الحلال
والحرام فاذا اعطاك شيئا فخذ منه ما يرضيك حلال لك وحاصل المذهب فيه
انه ان كان اكثر ماله من الرشوة والحرام لم يحل قبول الباقية منه ما لم يعلم ان

(١) ولكن في آخر سورة الانفال يا ايها النبي صمك الله ومن انك من المؤمنين ٧٢

يحبون قبول هدايا المشركين وعندهم

ذلك له من وجهه حلال وان كان صاحب تجارة او زرع اثر ماله من ذلك فلا باس بقبول الجائزة منه ما لم يعلم ان ذلك كله من وجهه حرام وفي قبول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدية من بعض المشركين دليل على ما ذكرناه وبالله التوفيق

باب المبارزة

(وذكر) (عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه دخل على اخيه البراء بن مالك رضي الله تعالى عنه وهو يتغنى فقال له انس انتغى فقال اخشى ان اموت على فراشي وقد كنت سبعة وسبعين من المشركين بيدي مدوى ما اشارت فيه المسلمين وفيه دليل على انه لا باس للانسان ان يتغنى في نفسه اذا كان وحده ليدفع به الوحشة عن نفسه فان البراء بن مالك كان من زهاد الصحابة رخصوا ان الله عليهم اجمعين قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو اقسام على الله لآبره ثم كان يتغنى في مرضه حين بقي وحده واستبمد ذلك منه انس فبين له انه لا يفعل هذا انه لو كان يدفع الوسواس عن نفسه فانه كان يطعم في الشهادة وخشي ان يموت في مرضه فاستوحش من ذلك وجعل يتغنى فذكر فان هذا القدر لا باس به انما المكروه ما يكون على سبيل الاو على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم انهم اجمعين فاجر بن صوت الغناء فانه من مار الشيطان ونخش الوجوه وشد الجيوب ورنه الشيطان يثني رفع الصوت عند المصيبة ثم قد صح ان البراء بن مالك قد برأ من مرضه ثم استشهد كما كان يطعم

باب من قاتل فاصاب نفسه

(وذكر) عن مكحول ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم تناول رجلا من المدوي يضربه فاخطأ فاصاب رجلا فزف حتى مات فحصل عليه

باب المبارزة في نفسه لدفع الوحشة

باب من قاتل فاصاب نفسه

رسول الله صلى الله عليه وآله وسام قتال اصحابه يا رسول الله شهيد
هو قال نعم وانا عليه شهيد وتاويل الحديث انه شهيد فيما تناول من الثواب
في الآخرة فاما من ابتلى بهذا في الدنيا فينسل ويكفن ويصلى عليه لان
الشهيد الذي لا ينسل من يصير مقتولا بفعل مضاف الى الممدود وهذا صار
مقتولا بفعل نفسه ولكنه ممدود في ذلك لانه قصد العدو لانه فيكون شهيدا
في حكم الآخرة ويصنع به ما يصنع بالميت في الدنيا»

وهو ﴿ظير قوله صلى الله عليه وآله وسام المبطون شهيد والنفساء
شهيد والمرأة التي تموت بجمع لم تطم شهيد﴾ يعني في احكام الآخرة لافي
احكام الدنيا ثم اختلف مشايخنا فيمن تعد قتل نفسه بحديدة انه هل يصلى عليه
فنههم من قال لا يصلى عليه وما اشار اليه في الكتاب في حق الذي اخطأ دليل على
انه اذا تم ذلك لا يصلى عليه لحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يجأ بها نفسه في
نار جهنم خالدًا مخلدًا ومن ردى من موضع فهو يتردى في نار جهنم خالدًا مخلدًا
ومن شرب سها فمات فهو يشربها في نار جهنم خالدًا مخلدًا»

وقال الشيخ الامام رضي الله عنه وكان شيخنا الامام رضي الله عنه شمس
الائمة الخواص يقول الا صبح عندي ان يصلى عليه وان تقبل توبته ان كان
تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى وينفخ ما دون ذلك لمن يشاء وتاويل الحديث
فيمن استحل ذلك كما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سباب المسلم
فسق وقتاله كفر»

وقال رضي الله عنه قال الامام سمعت القاسم بن الامام علي (ا) السعدي
(١) في كتاب المشبه علي بن الحسين السعدي بالضم يمين مائة ١٢ والله اعلم

المبطون والنفساء والمرأة التي تموت بجمع لم تطم شهيد

يقول الاصح عندي انه لا يصلي عليه لانه لا توبة له ولكن لانه باغ على نفسه ولا يصلي على الباغي *

(وذكر) عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله زعم اسيد ابن حضير ان عامر بن سنان بن الاكوع حبط عمله وكان ضرب يهوديا فقطع رجله ورجع السيف على عامر فمقره فمات منها فقال كذب من قال ذلك ان له الاجرين انه جاهد مجاهدوا انه ليعوم في الجنة عوم الدعموص (١) وبه يقول انه مذكور فيها اصيب به مثاب على ما صنع فانه جاهد في قتل الكافر مبالغ في ذلك مصاب حين رجع اليه السيف فمقره وصبر على ذلك الى ان مات فهو جاهد صابر وانما يوفي الصابر ون اجرهم بغير حساب * فهذا معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان له الاجرين * قال * (واذا التقت السريتان ليلا من المسلمين وكل واحدة ترى ان صاحبها من المشركين فاقتتلا فاجلوا عن قتلي ثم علموا ففلاشي عليهم من دية ولا كفارة) لان كل واحد من السريتين باشرت دفعا مباهافتة قصدت كل سرية الى الاخرى وانما قتلتها الاخرى دفعا عن انفسهم وذلك الدفع مأمور به شرعا فلا يكون موجب دية ولا كفارة *

(والاصل فيه ما روي عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنها قال شربت طابعتان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخندق ليلا فالتقتا تحت الليل ولا يشمر بعضهم ببعض ويظنون انهم العدو فكانت بينهم بهرات وقاتلي ثم تناوبا بشمار الاسلام فكف بعضهم عن بعض وذكر واذا لك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتال جراحكم في سبيل الله ومن قتل

(١) في مجمع بحار الانوار دعاء يصح جمع دعوته وهي دويبة تكون في مستنقع الماء وايضا الدخال في الامور اي سياحون في الجنة ٩٢ والله اعلم

منكم فهو شهيد واذا كان القوم من المسلمين يقاتلون المشركين فقتل مسلم
مسلماً ظناً أنه مشرك أو رمي إلى مشرك فرجع السهم فاصاب مسلماً فقتله فعليه
الدية والكفارة لان هذا صورة الخطأ والدية والكفارة في قتل الخطأ واجب
بالنصرة الا حصل في هذا ما روى ان سيوف المسلمين اختلف يوم احد على
اليمان ابي حذيفة فقتلوه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه الدية
فوهبها لهم حسنة

وكان في المعنى في الفرق بين هذا وبين الاول ان المقتول هاهنا ما كان
قاصداً قتل صاحبه الذي قتله فكانت حرمة نفسه باقية في حقه فيجب الدية
صيانة لدمه عن المصدر وفي الفصل الاول المقتول كان قاصداً الى قتل صاحبه
وذلك يسقط حرمة نفسه في حقه فاعاقبه بدفع مباح

باب قتل ذى الرحم المحرم

وقال (ولا باس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذى رحم محرم منه من
المشركين يتبديء به الا الوالد خاصة فانه يكرمه ان يتبديء والده بذلك
وكذلك جده من قبل ابيه او من قبل امه وان بعد الا ان يضطره الى ذلك لقوله
تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفاً فالمراد الا وان اذا كانا مشركين بدليل قوله
تعالى وان جاهداك الآية وليس من المصاحبة بالمرء في البداية بالقتل واما
اذا اضطره الى ذلك فهو يدفع عن نفسه وهو مأمور بالبداية بنفسه في الاحسان
اليها ودفع شر القتل عنها البغ جهات الاحسان ثم الاب كان سبباً لايجاد الولد
فلا يجوز للولد ان يحمل نفسه سبباً لاعدامه بالقصد الى قتله الا ان يضطره الى
ذلك ففيه يذبحون الاب هو المكتسب لذلك السبب بمنزلة الجاني على نفسه
على ما هو الاصل ان الملجى بمنزلة الالة للملجى ولهذا لا يحبس الاب بدين

الولد ويحبس بنفقته لانه اذا منع نفقته فقد قصدا تلافاه

(ثم) استدلل محمد رحمه الله في الكتاب بما روى (ان حنظلة بن ابي عامر وعبد الله بن عبد الله بن ابي (ا) ابن رسول الله استاذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتل ابويه ما فترها عن ذلك

(وعن) عمر بن مالك (٢) قال قال رجل يا رسول الله اني لقيت ابي في العدو فدمت منه مقالة لك سيئة فقتلته فمكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وفي) هذا دليل على انه لا يستوجب بقتله شيئا اذا قتل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سره بشي والسكوت عن البيان بعد تحقق الحاجة اليه لا يجوز (داولي الوجوه) ان لا يقصده بالقتل ولا يمكنه من الرجوع اذا تمكن منه في الصف ولكنه يا حبسه الى موضع ويتمسك به حتى يمضي غيره فيقتله روى في الكتاب حديثا بهذه الصفة قال فهو احب الينا فاما ابا حة قتل غير الوالدين والمولودين من ذي الرحم المحرم من المشركين فقديمناه في الجامع الصغير وبالله التوفيق

باب البكاء على القتل

(روى) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بنى عبد الاشهل وهم يندبون قتلاهم يوم احد فقال لكن حمزة لا يواكي له قالت المرأة التي روت نخر جنا حتى اينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فندبنا حمزة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البيت حتى سمعنا شيجه في البيت فارسل الينا ان قد اصبتم وقد (١) ذكره في تجريد اسمه الغاية فقال كان ابو عبد الله راس المنافقين وعبد الله من خيار الصحابة من البدرين ١٢ (٢) ذكر في التجريد رجلا من الصحابة في عمر ابن مالك فهو واحد منهم ١٢ المصحح

باب البكاء على القتل

باب البكاء على القتل

احسبتم وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان حمزة كان سيد الشهداء
يومئذ ولكنه كان غريبا بالمدينة فندبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما قال
وذكر في المنازي ان سمد بن معاذ لما سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم جمع نساء قومه وكذلك سمد بن عباد وكذا سمد بن جهم بن جهم
كل فريق الى باب بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يندون حمزة رضي الله
تعالى عنه فاستانس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكأثم حتى نام ومن
ذلك الوقت جرى الرسم بالمدينة انه اذا مات منهم ميت يندون بالبكاء لحمزة
رضي الله تعالى عنه والرجال منهم في تزيه بعضهم بمضيق قولون مات رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيدون على ذلك ثم اعاد الحديث بطريق ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما وزاد في آخره (فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وهم يبكين فقال يا ويح من ائمن طاعة منذ اليوم فليرجع من ولا يبكين على
ذلك بعد اليوم) فن العلاء من اخذ بظاهر الحديث وقال هذه رخصة كانت
يومئذ وقد انتسخت بما ذكر في آخر الحديث واكثرهم على ان رفع الصوت
بالبكاء والنوح قد انتسخ ولا رخصة فيه على ما روي ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال النائحة ومن حولها من مستميرا عليهم لعنة الله والملائكة
والناس اجمعين

وقد فاما البكاء من غير رفع الصوت لا بأس به لما روي انه لما قبض ابراهيم ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دمت عيناه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال له عبد الرحمن بن عوف اليس قد سميتا عن البكاء فقال انما سميتا عن
صوتين احمقين فاجرين وانما هذه الرحمة بحمل الله تعالى في قلوب الرعاء المؤمنين
تدمع والقلب يمزق ولا تقول ما يستعمله الرب

ورخصة البكاء على النبي
ونسخها ورخصة البكاء من غير رفع الصوت

(وعن) عمر رضى الله عنه انه سمع امرأة وهي تبكي على ولدها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهاها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها يا عمر فان القلب حزين والنفس مصابة والمهد قريب ولكن مع هذا الصبر افضل على ما قال الله تعالى الذين اذاصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون

باب حمل الرأس على الولاية

وذكر (عن عقبة بن عامر الجني رضى الله عنه انه قدم على ابي بكر رضى الله عنه برأس يناق البطريق فانكر ذلك فقيل له يا خليفة رسول الله انهم يمشون ذلك بنا قال فاستتان بفارس والروم لا يحمل الي رأس انما يكفى الكتاب والخبر وفي رواية لقد بقيتم اى جاوزتم الحسد وفي رواية انه كتب الى عماله بالشام لا تمشوا الي رأس اول لكن يكفيني الكتاب والخبر

فبظاهر الحديث اخذ بعض العلماء وقال لا يحمل حمل الرأس الى الولاية لانها جيفة فالسبيل دفنها لا ماطة الاذى ولان اباة الرأس ثلاثة ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ولو بالكلب المقور وقد بين ابو بكر رضى الله تعالى عنه ان هذا من فعل اهل الجاهلية وقد نهينا عن التشبه بهم واكثر مشائخنا على انه اذا كان في ذلك كبت وغيظ للمشركين او فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء المبارزين فلا بأس بذلك الا ترى ان عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه حمل رأس ابي جهل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر حتى التقاه بين يديه فقال هذا رأس عدوك ابي جهل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امتى وكان شره على وعلى امتى اعظم من شرف فرعون على موسى وامته وما منعه ولم ينكر عليه ذلك فهو منى مارواه عن الزهري قال لم يحمل

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأس الايوم بدر* وحمل الى ابي بكر
رضي الله عنه فانكره واول من حملت اليه الرؤس ابن زبير* ولما بث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن ايس الى صفيان بن عبد الله قال عبد الله
فضربت عنقه واخذت برأسه فصعدت الى جبل فاخترت فيه حتى اذا رجع
الطاب وجهت برأسه حتى بدت به النبي صلى الله عليه وآله وسلم* وسين بث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محمد بن مسامة يقتل كعب بن الاشرف جاء
رأسه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينكر عليه ذلك فتبين به هذه
الآثار انه لا بأس بذلك والله الموفق*

باب السلاح والقر وسية

* ذكر* (عن عتبة بن ابي حكيم قال ذكرت القوس عند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فقال ما سبقها سلاح قط الى خير يعني انه اقوى آلات الجهاد) فيه
حث للفرقة على تعلم الرمي* وفي ذلك آثار* منها* (حديث عتبة بن حامر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قوله تعالى واعدوا لهم
ما استطعتم من قوة* الا ان القوة الرمي قالها ثلاثا* وفي حديثه ايضا ان الله تعالى
يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه الذي يحتسب ومنبله والرامي به* وقال
كل لهو ابن آدم باطل الا ثلاثة تاديه فرسه وملاعبته اهله ورميه عن قوسه* وما
جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل بيته ابويه الامم بن ابي وقاص
رضي الله عنه يوم احد فقال ارم فداك ابي وامي*

* وذكر* (ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب ان وفروا الا ظا فير في ارض
العدو فانها سلاح* وهذا مندوب اليه للجهاد في دار الحرب وان كان قص
الاظا فير من النطرة) لانه اذا سقط السلاح من يده قرب العدو منه ورعا

يمكن من دفعه باخافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة ثم الغازي في دار
الحرب مندوب الي ان يوفر شاربه ليكون اهيب في عين العدو فيحصل به
الارهاب وذكره (عن عمر رضي الله عنه انه قال علموا الاولاد كم السباحة والمرأة
المغزل وقال ارموا واركبوا وان تروا والي احب من ان تركبوا)
(والحاصل) ان ما بينه على الجهاد فهو مندوب الي تعلمه والي ان يعود نفسه
ذلك لما فيه اعزاز الدين وقهر المشركين *

(وعن) عبيد بن عمير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصح به يوم فتيح مكة
افطر واقانه يوم قتال وفيه دليل على ان مكة فتحت عنوة بالقتال وان الافضل
للغازي اذا كان يقاتل العدو في شهر رمضان ان يفطر فان الصوم ربما يضره
عن شيء من القتال والخلال الذي يتمكن بذلك لا يمكنه تداركه في غير هذا
الوقت وه يتمكن من اداء الصوم في عدة من ايام اخر ولهذا كان الفطر افضل
للمريض والمسافر اذا كان يجهد الصوم فلان يكون افضل للمسافر المقاتل
كان اولي *

(وعن) ع. ن. بن ابي جعفر عن ابيه رضي الله عنه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في قبة حراء من ادم يعني يوم فتيح مكة ورأيت بلالا ادخل
وضوءه اليه ثم اخرج به يرفقه فرأيت الناس يتندرونه فن اصاب منه شيء فأتبع
به ومن لم يصب اخذ من ال يد صاحبته فتمسح به *

(وبه يستدل) محمد رحمه الله على طهارة المساء المستعمل لانهم كانوا يتبركون
بذلك ولا يترك ما هو نجس فلو كانت نجسا لانكر عليهم ذلك رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم و ابو حنيفة رحمه الله يتندر ويقول لم يقل انه بلغ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعا يستقيم الاحتجاج بان اولئك

النجس ماء وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم

فلم ينكر عليهم * قال (ثم رأيت بالالا اخرج عنزة فركزها وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة حمراء متشمرافصلي الى العنزة بالناس ركعتين ورأيت الناس والدواب يمرون بين يديه * والعنزة شبه الحربة كانت تحمل امام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اسفاره اتركز بين يديه اذا صلى * (ومنه) عادة الامراء في حمل السلاح امامهم * وفيه دليل على انه لا بأس لبس الثوب الاحمر وان المصلي في الصحراء ينبغي ان يتخذ السترة بين يديه وانه اذا كانت السترة بين يدي الامام خاصة فذلك يكفي ولا يشترط السترة بين يدي القوم لان الامام بمنزلة السترة للصف الاول والصف الاول للثاني وانه لا يمنع احد من المرور والسترة لان السترة تحول بينه وبين المصلي بمنزلة الحائط * (والمقصود) من السترة ان يعلم به من يكون بالبعد منه فلا يمر بينه وبين السترة ولا يمنع من المرور وراه ولا يحصل ذلك الا اذا كان طويلا غليظا فليل ينبغي ان يكون طوله ذراعا وغطاه بقدر الاصبع لما قال بلقي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يحزى من السترة السهم * والله المبين والله اعلم *

باب الحرب كيف يعالاه وفي نسخة كيف ينشاه

(ذكر) عن محمد بن ابراهيم بن الحارث قال لما كان من الليل عمدا مالك بن عوف الى اصحابه فبأهم في وادي حنين وهو وادي جندور ذو شهاب ومضائق و فرق الناس فيه واوعد الناس ان يحملوا على محمد واصحابه حملة واحدة اي اسرهم بذلك ويقدم اليهم فيه ومالك بن عوف هذا كان صاحب الجيش يوم حنين فكان اسرهم بان يستعجبوا اهلهم واموالهم ليقاتلوا عنهم وان لم يقاتلوا عن دينهم فخطاه دريد بن الصمة في هذا الرأي وقال له راى الضان ماله ولا حرب وهل يرد المزمع شئ هذا الذي تسوقونه كله غنائم محمد واصحابه قيل فما رأى

قال ان تحملوا الظمن الى عليا بلادكم وان يلقي الرجال بالسيوف على متون الخيل
عدوهم فقال مالك لا اغير ما صنعت فهل غير هذا قال نعم اجعل الناس فريقين
منة وسرة ليكنوا في هذه الشامب والمضايق حتى اذا دخلها العدو خرجوا
من الجانبين فحملوا عليهم حملة واحدة فقال اما هذا فنعلم وفعل ذلك برأيه وعبي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصحابه وصفهم صفوا في السحر ووضع
الاولوية في اهل الحديث (الى ان قال) فانه قد روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في وادي حنين المذار وهو وادي جدور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
على بغاته البيضاء دلدل واستقبل الصفوف فطاف عليهم يحثهم على القتال
ويبشرهم بالفتح ان صدقوا وصابروا وهكنا ينبغي للامام ان يملكه في موضع
الخوف وبالليل اذا كانوا بالقرب من العدو قال فيينا هم على ذلك يتحدرون في
غش الصبح اذ حمل المشركون عليهم حملة واحدة من تلك الشامب والمضايق
فانكشفت اول الخيل خيل بنى سليم مولية يعني الهزمت راجعة ثم تبهم اهل
مكة وتبهم الناس مدبرين فلا ياولي احد على احد

وفي المغازي ذكر ان ابليس عليه اللعنة ناهى يومئذ الا ان محمد قد قتل
فليرجع كل ذي دين الى دينه فلهذا الهزمو كما قال تعالى ثم وليتهم مدبرين وامن
بعضهم في الانزاع حتى انتهى الى مكة وسمع صفوا ان بن امية واحدا من
المنافقين يقول قتل محمد واستراح الناس منه وكان صفوان يومئذ مشركا وقال
بنيك الا تلبس لرب من قریش احب الي من رب من هو اذن اذا كنت من بوا
قال (فاتقهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دابة حين رأى المسلمين
ولوا مدبرين فثبت قائما وجر دسيغه وطرح غمده فجعل يتقدم في نحر العدو وهو
يصيح باعلى صوته يا اصحاب الشجرة يوم الحديبية الله الله الكرة على نبيكم

قصبة غزوة حنين

في جماعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبنائه

﴿وذكر﴾ في المغازي أنه لم يبق مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إلا عمه العباس رضي الله عنه على يمينه وسفيان بن الحارث بن عبد المطلب على
يساره وما كان كله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ أسلم يوم فتح مكة
إلى هذا الوقت لكثرة ما كان إذا به جاءه مخين رأى ذلك الجدم منه كلمة
وعاتقة وبلغ الله صوت رسوله إلى المهاجرين والأنصار فكبروا بأجمعهم
وحملوا على المدو حلة واحدة فأنزمو المدوقيل أن يطعنوا ربيع أو يضربوا
بسياف كما قال الله تعالى وأنزل جنوداً لم تروها وعذب الذين كفروا الآية

﴿الحرب خدعة﴾

﴿فيه﴾ لقنان بنصب الخاء وبرفمه وبالنصب أفصح
﴿وذكر﴾ (عن سعيد بن ذى حدان (١) قال أخبرني من سمع علياً رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة * أو خدعة
بالنصب وكلاهما لغة *

﴿وفيه﴾ دليل على أنه لا بأس للمجاهدين بخدع قرنه في حالة القتال وإن ذلك
لا يكون غدرًا منه واخذ بعض العلماء بالظاهر فقالوا يرخص في الكذب
في هذه الحالة واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يصلح الكذب إلا في ثلاث في الصالح بين اثنين
وفي القتال وفي أرضاء الرجل أهله *

﴿والمنهج﴾ عندنا أنه ليس المراد به الكذب المحض فإن ذلك لا رخصة
فيه وإنما المراد استعمال المأريض وهو نظير ما روي أن أبا هريرة عليه السلام
كذب ثلاث كذبات * والمراد أنه تكلم بالمأريض إذا لقياه معصومون
عن الكذب المحض *

﴿الحرب خدعة﴾

﴿لا يصلح الكذب إلا في ثلاث﴾

﴿ ان في معارض الكلام لندوة عن الكذب ﴾

﴿ وقال ﴾ عمر رضي الله عنه ان في معارض الكلام لندوة وحشة عن الكذب (وتفسير هذا) ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب (وهو ان تكلم من يبارزه بشئ وليس الامر كما قال واكبه يضر خلاف ما يظهر له كما قال علي رضي الله عنه يوم الخندق حين بارزه عمرو بن عبدود قال اليس قد ضمنت لي ان لا تستعين علي بنيرك فمن هؤلاء الذين دعوتهم فالتفت كالمستبعد لذلك فضرب علي ساقه ضربة قطع رجله * وكان من الخدعة ان يقول لا محابة قولا ليري من سمعه ان فيه ظفرا وان فيه امر ايقوي اصحابه وليس الامر كذلك حقيقة ولكن يتكلم على وجه لا يكون كاذبا فيه ظاهر اعلی ما روي ان عليا رضي الله عنه كان ينظر في حروبه الى الارض ثم يرفع رأسه الى السماء يقول ما كذبت ولا كذبت * يرى من حضره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبره بما تبلى به وامره في ذلك بما امر به اصحابه ولعله لا تكون كذلك فهذا نحوه لا بأس به ﴿ وقد ﴾ جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الجنة لا يدخلها المجازن * فلما سمعت المجوز ذلك جعلت تبكي حتى بين لها صفة اهل الجنة حين يدخلونها ﴾

﴿ ومن هذا النوع ﴾ ان يقيد كلامه بعمل وعسى فان ذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من ان يكون عزيمة على ما قال (بلغنا ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق) واسم هذا الرجل المذكور في المأزى زعيم بن مسعود الثقفي ﴿ فقال يا رسول الله ان بني قريظة قد غدرت وبايت ابا سفيان واصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم لنا نحن امرناهم بهذا فرجع الي ابي سفيان فقال زعم محمد انه امر بني قريظة بهذا فقال انت سمعته يقول هذا قال نعم قال فوالله ما كذب ﴾

قصة بني قريظة

﴿ وتام ﴾ هذه القصة ذكر في المغازي من وجهين (أحدهما) أن بني قريظة كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن جاء الأحزاب ومعهما حي بن اخطب رأس بني النضير فمارال بكعب بن الاشرف وبني قريظة حتى نقضوا العهد بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبايعوا الباقين على أن يغزوه على المدينة والأحزاب قاتلون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاشتد الأمر على المسلمين لذلك كما قال الله تعالى اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم فخافوا منكم بن مسعود يخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الميامة وهو كان مشركا يومئذ فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاملنا امرناهم بذلك ليريهام أن هذا من موافاة يتناولينهم حتى تحيط بالأحزاب من كل جانب فلما خرج من عنده قال له عمر رضي الله عنه يا رسول الله امر بني قريظة أهون من أن يوترعنك شيء من أجل صنيعةهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة يا عمر فكسنت تلك الكلمة بسبب نفر قهم ونفر قكاهم وأهز امهم *

﴿ والوجه الآخر ﴾ أنهم بعد هذه الميامة قالوا الحبي بن اخطب لا نأمن أن يطول الأمر وتذهب الأحزاب ونبقى مع محمد في حاصرنا ويخرجنا من ديارنا كما قيل بك وباصحابك فقال حبي بن اخطب أنا اطلب منهم أن يمشوا بسبعين من أبناء كبرائهم اليكم ليسكونوا رهننا في حصنكم وكان نعيم بن مسعود عندهم حين جرت هذه المحاوراة ففتحهم على ذلك فقال هو الراي ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخبره بما جرى فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاملنا امرناهم بذلك فخافوا إلى أبي سفيان فوجد عنده رسول بني قريظة يسألهم الرهن فقال له هل علمت أن محمد لم يكذب قط فقال نعم فقال أني سمعته الآن يقول كذا

وهو موأطاة بينه وبين بني قريظة لما أخذوا سبعين منكم فيدفعونهم اليه فيقتلهم
وقد ضمن لهم على ذلك اصلاح جناحهم يعني ردني النضير الى دارهم فقالوا هو
كما قات واللات والعزى وكان ذلك يوم الجمعة فبعث الى بني قريظة اب
اخر جوا على تلك المباينة التي بيننا فقد طال الامر فقالوا انعدا يوم السبت
ونحن لانكسر السبت ومع ذلك لانخرج حتى تعطونا الرهن فقال ابو سفيان
هو كما اخبرنا به نعيم بن مسعود وقد ف الله الرعب في قلوبهم فلم يزموافي تلك
الليلة وكفى الله المؤمنين القتال

قال محمد بن الحسن رحمه الله (فهذا ونحوه من مكائد الحرب فلا بأس به)
والله الوفي والله اعلم

باب الفرار من الزحف

قال محمد رحمه الله (لا احب الرجل من المسلمين به قوة ان يغرم من رجلين
من المشركين وهذا اقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال
او متحيزا الى فئة فقد باه بغضب من الله وماواه جنهم وحش للمصير وفيها
تقديم وتأخير منها ومن يولهم يومئذ دبره فقد باه بغضب الله وماواه جنهم
وحش المصير الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة الى سرية للقتال بالكرة على
العدو ومن جانب آخر) اي متحيزا الى فئة اي يتحيز فيتوجه اليهم قال تحوز
وتحيز الى فلان اذا انضم الى فلان والفئة القوة والجماعة واختلاف اهل التفسير
فقال قتادة والضعاك كان هذا يوم بدر خاصة اذ لم يكن للمسلمين فئة يتحزون
اليه غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معهم واكثرهم على انه لم ينسج
هذا الحكيم والفرار من الزحف من الكبار على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم
خمس من الكبار لا كفارة فيهن وذكر في الجملة الفرار من الزحف وقال ان

باب الفرار من الزحف

من الكبار لا كفارة فيهن

من اعظم الموبقات الشرك بالله واكل مال اليتيم والتولي يوم القتال وقذف
المحصنات * ثم ان كان عدد المسلمين مثل نصف عدد المشركين لا يحل لهم
الفرار منهم وكان الحـكم في الابتداء انهم اذا كانوا مثل عشر المشركين لا يحل
لهم ان يفروا كما قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين *
ومن اخبر الله انه غالب فليس له ان يفـر * ثم خفف الامر فقال الا تـرى خفف الله
عنكم الى قوله وان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين * وهذا اذا كان بهم
قوة القتال بان كانت معهم الاسلحة فاما من لا سلاح له فلا بأس بان يفـر ممن
معه السلاح وكذلك لا بأس بان يفـر ممن يرمى اذا لم يكن معه آلة الرمي * الا ترى
ان له ان يفـر من باب الحصن ومن الموضع الذي يرمى بالمنجنيق لا يجوز
المقام في ذلك الموضع وعلى هذا لا بأس بان يفـر الواحد من الثلاثة لا ان يكون
المسلمون اثني عشر الفا كلهم واحدة فينبذ لا يجوز لهم ان يفروا من العدو
وان كثروا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان يغلب اثنا عشر الفا عن
قلة * ومن كان غالباً فليس له ان يفـر *

﴿ وذكر ﴾ (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بعث رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم سرية قبل نجد وانافهم فحاص المسلمون حصية يني انهم زوا من
المدو فلما قدمنا المدينة قلنا نحن الفرارون فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل
انتم المكارون في سبيل الله انالكم فئة لترجعوا الى الجهاد في سبيل الله
والمراد بالمكار الراجع الى القتال في سبيل الله بمعنى كان هذا منكم تحيزاً الى
فانالكم فئة لترجعوا معي الى الجهاد في سبيل الله تعالى *

﴿ قال ﴾ محمد رحمه الله (قتل ابو عبيد الثقفي وهو ابو المختار يوم قسوة الناطفـ
اسم موضع وابى ان يرجع حتى قتل فقال عمر رضي الله تعالى عنه برحم الله اباعبيد

لو انحاز الي كنت له فيئة *

(فقى هذا) بيان انه لا بأس بالأسير ام اذا اتى المسلم من العدو مالا يطيقهم ولا بأس بالصبر ايضا بخلاف ما يقوله بعض الناس انه القاء النفس في السهولة بل في هذا تحقيق بذل النفس لا تنهات مرضات الله تعالى فقه فعله غير واحد من الصحابة منهم عاصم بن ثابت (أ) حتى الدبر واثني عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فمرفنا انه لا بأس به والله الموفق والله اعلم *

باب من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها

(قال) (واذا اسلم رجل من اهل الحرب فقتله رجل من المسلمين قبل ان يخرج الى دار الاسلام خطأ فعليه الكفارة ولا دية عليه) وفي الاملاء عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا كفارة عليه ايضا لان وجوبها باعتبار تقوم الدم لا باعتبار حرمة القتل فقط الا ترى انها لا تجب بقتل نساء اهل الحرب وتقوم الدم يكون بالاحراز بدار الاسلام *

(والدليل) على وجوب الكفارة قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مو من فتحرير رقبة مؤمنة جاء في التفسير عن عطاء ومجاهد انه الرجل يسلم فيقتل خطأ قبل ان ياتي المسلمين وقيل نزل الآية في رجل يقال له مرداس كان اسلم فقتله اسامة بن زيد رضي الله عنهما قبل ان ياتي المسلمين وهو لا يعلم بالاسلام فاوجب الله تعالى فيه الكفارة دون الدية ثم الدية تجب حق الله تعالى والاحراز بالدين يثبت في حق الله تعالى واعا الحاجة الى الاحراز بالدار فيما يجب من الضمان لحق المباد وقد قررنا هذا في (السيرة الصغرى) والله الموفق وبه الامون *

باب دواء الجرحة

(روي) عن ابي امامة بن سهل بن حنيف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم داوى

باب من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها

باب دواء الجرحة

وجبه يوم احد بمظلم بال وقد صبح انه صلى الله عليه وآله وسلم شبح في وجهه يوم احد حتى سال الدم على خده وقال كيف يفتح قوم خضبوا اوجه نبيهم بدمه وهو يدعوهم الى الله فنزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الاية ثم داوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه فروي انه احرق قطعة من حصير فداوى به وجهه وروي انه داواه بمظلم بال وعصب عليه وكان يمسح على الجباثر اياما

وفيه دليل جواز الاشتغال بالمداداة للجراحات وقد كرهه بعض الناس لا تارجاءت في النهي منها ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يدخل الجنة من امتي سبعون الفا بغير حساب قيل من هم يا رسول الله قال الذين لا يكتون ولا يستر قون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون واعتمادنا في جواز المداداة على ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تداءوا واعبا دالله فان الله لم يخلق داء الا وخلق له دواء الا السام والحرم وما روي واقدا تسخ ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سم من معاذ رضى الله عنه بمشقة ص حين رمي يوم الخندق فطعم الخلة وروي انه كوى اسم من زرارة رضي الله عنه ثم وجهه التوفيق بين الخبرين انه اذا كان يعتقد ان الدواء هو الذي يشفيه فلا يحل له ان يشتغل بالتداوى واذا كان يعلم ان الشافي هو الله تعالى وانه جعل الدواء سببا لذلك فلا بأس بان يشتغل بالتداوى وفيه دليل جواز المداداة بمظلم بال وهذا لان المظلم لا يتنجس بالموت على اصله لانه لا حياة فيه الا ان يكون عظم الانسان او عظم خنزير فانه يكره التداوى به لان الخنزير نجس المين فمظلمه نجس كله لا يجوز الانتفاع به بحال والا دى محترم بعد موته على ما كان عليه في حياته فكما لا يجوز التداوى بشئ من الادوية الحلي اكرامه

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه

يدخل الجنة من امتي سبعون الفا بغير حساب

ان الله لم يخلق داء الا وخلق له دواء الا السام والحرم

بسم الله الرحمن الرحيم

فكذلك لا يجوز التداوى بعظم الميت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كسر عظم الميت ككسر عظم الحي *

قال وذكر (عن الزهري قال مضت السنة ان لا يسترق كافر مسلما قال
وبه نأخذ الاسلام عبد الكافر لم يترك يسترقه ويخير على بيعة) *

وهل الحديث على استدامة الملك والاستخدام ام قهر الملك اليمين لان
الاسترقاق مستدام والاستدامة فيما يستدام كالانشاء وقيل المراد ابتداء
الاسترقاق في الحر المسلم فان ذلك لا يثبت للكافر عليه اذا اخذ واستعبده
وهذا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يملو ولا يملى والمراد به الحكم
دون الاخبار عن الحسن فان ذلك يتحقق ولا يجوز الخلف فيما اخبر به رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثم المسلم مصئون عن اذلال الكافر اياه شرعا وفي
تبديل صفة المالكية بالملوكية اذلال وفي الاستخدام قهر واستدامة الملك فيه
اذلال ايضا فيصان المسلم عن ذلك بان يحجر الكافر على بيعة ولا يعتق عليه لان
ماله فيه مصئونة عن الاتلاف بمقدالمة والسبب الذي اعترض بينهما غير
وؤثر في ايجاب الصلة له عليه فلم لا يعتق بخلاف القريب فانه يعتق على قريبه
اذا ملكه لان القرابة تثير في استحقاق الصلة *

قال وينبغي للرجل اذا اسلم ان يغتسل غسل الجنابة لان المشركين لا يغتسلون
من الجنابة ولا يدرون كيف الغسل عن ذلك) *

وفي هذا بيان ان صفة الجنابة تتحقق في الكافر بمنزلة الحدث اذا وجد
سببه ولكن يختلف مشا مخفا في ان الغسل متى يلزمه (فمن) يقول يخاطبون
بالشرائع يقول الغسل واجب عليه في حال كفره ولهذا الواقى به صبح (ومن)
يقول لا يخاطبون بالشرائع فيقول انما يلزمه الاغتسال بعد الاسلام لان

كسر عظم الميت ككسر عظم الحي

الاسلام يملو ولا يملى

الغسل اذا اسلم

صفة الجنابة مستدامة واستدامته بعد الاسلام كانشائه وصحة الاغتسال منه قبل الاسلام لوجود نسبه ولهذا وانقطع دم الحائض قبل ان تسلم ثم اسلمت لا يازمها الاغتسال به لانه لا استدامة للاقطاع فاذا لم يجد السبب بعد الاسلام حقيقة وحكما لا يازمها الاغتسال (ومعنى) قوله انهم لا يدرون كيف الغسل انهم لا يأتون بالمضمضة والاستنشاق في الاغتسال من الجنابة وهما فرضان فلهذا يوصرون اذا اسلموا بالاغتسال من الجنابة

(واستدل عليه بحديث ابي هريرة رضى الله عنه ان ثمانية من آل الخنفى اسلم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل قال ابن عمر رضى الله عنهما زعموا انه صلى ركعتين فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد حسن اسلام صاحبكم وعن كليب (١) انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايعه وقال احلق عنك شعر الكفر فحلق رأسه قال محمد رحمه الله ولا ترى هذا من الواجب على الناس الا ترى انه لم يامر به الاكثر اصحابه ولعله رأى كليباً معجباً بشعره فامر به بان يزيل ذلك عن نفسه لدفع الإعجاب عنه او استعجب له زيادة التطهير بان يزيل عن نفسه ما كان تاباً من شعر رأسه في حال الكفر بخلاف ما تقدم من الاغتسال فان الامر به كان على سبيل الإيجاب لتقرر نسبه)

باب اتخاذ الالف من الذهب والفضة

(وذكر) (عن عرجة بن اسمعيل انه اصيب انه يوم الكلاب في الجاهلية واتخذ انفا من ورق فالتن عليه فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يتخذوا من ذهب وبهمذا يتخذ محمد رحمه الله فيقول لا بأس بذلك وكذلك اذا سقط منه فلا بأس بان يتخذ من ذهب او يصبب اسنانه من ذهب وهو مروي عن

(١) ذكر في تجريد اللغة عدة أسماء كليب فلما واحد منهم ١٢

في الجنابة مستدامة واستدامته بعد الاسلام كانشائه وصحة الاغتسال منه قبل الاسلام لوجود نسبه ولهذا وانقطع دم الحائض قبل ان تسلم ثم اسلمت لا يازمها الاغتسال به لانه لا استدامة للاقطاع فاذا لم يجد السبب بعد الاسلام حقيقة وحكما لا يازمها الاغتسال (ومعنى) قوله انهم لا يدرون كيف الغسل انهم لا يأتون بالمضمضة والاستنشاق في الاغتسال من الجنابة وهما فرضان فلهذا يوصرون اذا اسلموا بالاغتسال من الجنابة

واستدل عليه بحديث ابي هريرة رضى الله عنه ان ثمانية من آل الخنفى اسلم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل قال ابن عمر رضى الله عنهما زعموا انه صلى ركعتين فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد حسن اسلام صاحبكم وعن كليب (١) انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايعه وقال احلق عنك شعر الكفر فحلق رأسه قال محمد رحمه الله ولا ترى هذا من الواجب على الناس الا ترى انه لم يامر به الاكثر اصحابه ولعله رأى كليباً معجباً بشعره فامر به بان يزيل ذلك عن نفسه لدفع الإعجاب عنه او استعجب له زيادة التطهير بان يزيل عن نفسه ما كان تاباً من شعر رأسه في حال الكفر بخلاف ما تقدم من الاغتسال فان الامر به كان على سبيل الإيجاب لتقرر نسبه

باب اتخاذ الالف من الذهب والفضة

(وذكر) (عن عرجة بن اسمعيل انه اصيب انه يوم الكلاب في الجاهلية واتخذ انفا من ورق فالتن عليه فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يتخذوا من ذهب وبهمذا يتخذ محمد رحمه الله فيقول لا بأس بذلك وكذلك اذا سقط منه فلا بأس بان يتخذ من ذهب او يصبب اسنانه من ذهب وهو مروي عن

اراهيم رحمه الله تعالى وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول يكره ذلك ولا يرى
باساً بان يخذ من الفضة لان استعمال الفضة جائز للرجل دون استعمال
الذهب بدليل اتخاذ الخاتم (وتأويل الحديث عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم خص عرفة بهذه الرخصة ثم من اصل ابي حنيفة رحمه الله ان العام
 المتفق على قبوله يرجح على الخاص فراجع الحديث المشهور ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اخذ الذهب بيمينه والحري ريشاله وقال هذان حرمان على
 ذكور امتي حل لانا هم *

باب اموال المعاهدين

(واذا وادع المسلمون قوما من المشركين فليس يحل لهم ان ياخذوا شيئاً من
 اموالهم الا بطيب انفسهم للمهد الذي جرى بيننا وبينهم فان ذلك المهد في حرمة
 الترض الاموال والنفوس بمنزلة الاسلام فكما لا يحل شئ من اموال المسلمين
 الا بطيب انفسهم فكذلك لا يحل شئ من اموال المعاهدين) *

(وهذا) لان في الاخذ بغير طيب انفسهم معنى القدر ورك الوفاء بالمهد
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في المهد وفاء لا غدر فيه *
 ثم استدل عليه بحديث ابي ثعلبة الخشني رضي الله تعالى عنه ان ناساً من
 اليهود يوم خيبر جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد تمام المهد ودفقوا
 ان حظار لنا وقع فيها اصحابك فاخذوا منها بقاء لا وفاء ما فاض رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف فنادى في الناس ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول لا يحل لكم شيئاً من اموال المعاهدين الا بحق *
 (وذكر) (١) عن الزهري ان اباسفيان بن حرب كان يدخل المسجد في المدة
 وهو كافر غير ان ذلك لا يحل في المسجد الحرام قال الله تعالى انما المشركون نجس

فلا يقربوا المسجد الحرام الآية *

﴿ والمراد ﴾ بالهدنة الصالح الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أهل مكة يوم الحديبية وقد جاء أبو سفيان إلى المدينة لتجديد العهد بعد ما تقصروهم العهد وخشوا أن يغزوهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودخل المسجد ولذلك قصة (فهذا) دليل أنسا على مالك رحمه الله فإنه يقول لا يمكن المشرك من أن يدخل شيئا من المساجد *

﴿ والتأويل ﴾ على ذلك أن وفد ثقيف لما جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأن يضرب لهم قبة في المسجد فبئسهم انجاس فقال ليس على الأرض من نجاستهم شيء * ثم أخذ الشافعي رحمه الله بحديث الزهري فقال ينعون من دخول المسجد الحرام خاتمة الآية * فاما عندنا لا ينعون عن ذلك كما لا ينعون من دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك الحربي والذمي * ﴿ وتأويل ﴾ الآية الدخول على الوجه الذي كانوا اعتادوا في الجاهلية على ما روي أنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة * والمراد القرب من حيث التدبير والقيام بعمارة المسجد الحرام وبه نقول أن ذلك ليس إليهم ولا يمكنون من ذلك محال *

(١)

﴿ وذكر ﴾ عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه كتب أن لا يدخل الحمام امرأة إلا نساء أو مريضة * وبهذا يأخذ من يكره للنساء دخول الحمامات * ﴿ ويستدل ﴾ بما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما امرأة وضعت جالساها في غير بيت زوجها فليها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * ولما دخل نساء حمص على عائشة رضي الله عنها قالت أنتن من اللاتي يدخلن الحمامات فقلن نعم فأمرت بأخراجهن وغسل موضع جوارسهن * فاما عندنا

جاءت النساء عن دخول الحمام وجوازهن للحضرة

لا بأس للمرأة بان تدخل الحمام اذا خرجت متعفة وانزرت حين دخلت
الحمام لان دخول الحمام لمعنى الزينة وهي بالنساء اليق منها بالرجال * والى الحاجة الى
الاغتسال واسباب وجوب الاغتسال في حق النساء اكثر والرجل يتمكن
من الاغتسال بالحياض والانهار والمرأة لا تتمكن من ذلك *

(ونابيل) الحديث انه انما كره للمرأة الخروج بغير اذن زوجها وقد امرن
بالقرار في البيوت قال الله تعالى وقرن في بيوتكن الآية *

وقال (ولا تركب امرأة مسلمة على سرج * وهذا قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لمن الله الفروج على السروج) *

(ثم المراد) اذا ركبت متلبية اور كبت متزينة لتعرض نفسها على الرجال
فاما اذا ركبت لحاجتها الى ذلك بان كانت ممن يجاهد او يخرج للجهاد مع
زوجها فركبت مستترة فملا باس بذلك *

وقال (ولا يترك اهل الكتاب يركبون على السروج ولكن على الاكف
وبومرود بان ينطقوا حتى يعرفوا) اى يتخذوا الزناير فوق ثيابهم
ويركبون على السروج التي على هيئة الاكف وهو الذي يكون في قربوسه
شبه الرمانة وهم الانهم يسمون من التشبه بالمسلمين فيما يكون فيه معنى المز
قال صلى الله عليه وآله وسلم اذلوهم ولا تظالموهم * وان سمر بن الخطاب
رضي الله عنه صالحهم على ان يشدوا على اوساطهم الزناير وكتب الى عماله
مروا اهل الذمة بان يخنمو ارقابهم بالخصاص وان ينطقوا ولا يشبهوا بالمسلمين
ونعم بيان هذا الفصل ياتي في موضعه من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى
والله الموفق *

في الزكوة على السروج للمسلمات وحوازه لضرورة شرعية

باب الجهاد

وقال ابو حنيفة رحمه الله يكره الجهاد لِمَا دام للمسلمين قوة فاذا لم يكن فلا بأس
للمسلمين بان يقوى بعضهم بعضا لقوله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده *
وحق الجهاد ان يجاهد بالنفس والمال فاذا كان الذي يخرج صاحب مال ينبغي له
ان يجاهد بماله ونفسه ولا ياخذ من غيره جهدا في عمله لله تعالى واذا لم يكن له مال
فلا بأس بان ياخذ من غيره بطيب نفسه * وما يتقوى به على الجهاد ليكون هو
مجاهدا بنفسه وصاحب المال مجاهدا بماله *

(كجروى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال يرضى العزب عن ذى الخليلة
وكان يعطى للمازى فرس القاعد *

(وذكر) عن ابن عباس رضى الله عنهما انه سئل عن الجهاد فقال من جملة
في كراع او سلاح فلا بأس به * وهذا لان صاحب المال انما اعطى المال
ليتقوى به على الجهاد حتى يكون هو مجاهدا بماله فيكره ان لا يستعين به على
المدد ويتفضل لنفسه *

(كجروى انه سئل عبد الله بن زيد الا نصارى عن الرجل يجتمع الجمل
ثم يبدوله فيجمل اقل مما اجتمع قال اذا لم يكن اراد الفضل فلا بأس به يعنى اذا
لم يكن قصده ان يجبس الفضل ليصرفه على حوائج نفسه فلا بأس به ويرد
ما فضل على الساخوذ منه اذا رجع بمنزلة من يخرج من غيره اذا رجع بفضل
نفته يارميه ان يردده وهذا لانه لو لم يرد الفضل كان ذلك فى معنى الاجرة
له على عمله والا ستيجار على الجهاد باطل *

(وعلى هذا لو اراد الامام ان يجهز جيشا فان كان في بيت المال سعة فينبغى
له ان يجهزهم بمال بيت المال ولا ياخذ من الناس شيئا وان لم يكن في بيت

المال سمة كان له ان يحكم على الناس بما يقوى به الذين يخرجون على الجهاد
لا انه نصب باظر الهم ونظام النظر في ذلك على ما روى ان مـ اوىة رضى الله
عنه ضرب به على اهل الكوفة فرفع عن جرير بن عبد الله رضى الله عنه وعن
ولده فقال لا تقبل ذلك ولكن انجمل من اموالنا للنازى *

(وذكر) (عن جبير بن نفير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مثل
الذين ينزون من امتي وياخذون الجمل يتقون به على عدوهم كمثل ام موسى
ترضع ولدها وتأخذ اجرها) *

(يعنى ان) الغزاة يعملون لا تقسمهم قال الله تعالى ان احسنتهم احسنتهم لانفسكم
ثم ياخذون الجمل من اخوانهم من المؤمنين ليتقوا به على عدوهم ذلك لهم حلال
كما ان ام موسى كانت تعمل انفسهم في ارضاع ولدها وتأخذ الاجرة من فرعون
تتقوى به على الارضاع وكان ذلك حلالا لها *

(قال) (واذا انطى الرجل رجلا جملا على ان يسلم فاسلم فهو مسلم لانه وجد
منه حقيقة الاسلام وهو التصديق والاقرار) وباشتراط الجمل لا يتمكن
خلل في ذلك فيحكم بالاسلامه سلم له الجمل او لم يسلم لانه اكثر ما فيه انه لا يتم
رضاه بدون سلامة الجمل له وذلك لا يمنع صحة الاسلام كمن اسلم مكرها
وللذي شرط الجمل ان يمنعه ذلك ان شاء وانه اعطاه فهو افضل لانه وعدله
ذلك والوفاء بالهد من اخلاق المؤمنين وخلف الوعد من اخلاق المنافقين
الا ان الذى اسلم عامل لنفسه فلا يستوجب الجمل به على غيره لانه اعـا
يستوجب الجمل عليه عوض عمله والمال لا يكون عوضا عن الاسلام وهو
ليس بعامل له ليستوجب عليه عوض * فما وعد له امان يكون رشوة وصلة
له ليزداد به رغبة في الاسلام وواحد منها لا يشعق به الا مستحقاق قبل التسليم

مثل الذين ينزون من امتي وياخذون الجمل كمثل ام موسى عليها السلام

فاذا ابى ان يعطيه الجمل فرجع عن الاسلام فهو مردان لم يرجع الى الاسلام
ضربت عنقه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه *
وهذا بخلاف المكره على الاسلام اذا ارتد عن الاسلام فانه لا يقتل
استحسانا لان قيام السيف على رأسه دليل على انه غير معتقد لما اقرب به فيصير
ذلك شبهة يندري بها القتل * فاما اشتراط الجمل لا يكون دليلا على انه
غير معتقد فيتم اسلامه بلا شبهة فاذا ارتد بعد ذلك قتل *

وذكر (عن غالب بن خطاب (١) قال كنا قعودا بباب الحسن فأتانا شيخ
فسلم علينا وقد تم قال حدثني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال ما من رجل يسلم على قوم الا فاضلهم بمشرك حسنات وان ردوا)

(وفيه دليل على ان البداية بالسلام افضل وان ثواب المبتدئ به اجزل لان
الجواب يتنى على السلام والبادى بالسلام هو المسيب للجواب وهو
البادى بالاحسان والراد احسانه مجازى بالاحسان *

ثم قال (حدثني ابي عن جدي انه جعل للقوم مائة من الابل على ان يسلموا
فاسلموا فبشئني ابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا خبره بذلك
واسأل له العرافة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت ان ابي
يقرأ عليك السلام فقال عليه وعليك السلام) *

فهذا دليل على ان من انغره اسلاما من غائب ينبغي له ان يرد عليه

(١) في تهذيب التهذيب غالب بن خطاب وهو ابن ابي غيلان القطان ابو سليمان
البصري مولى ابن كرز روى عن انس رضى الله عنه فيما قيل ومحمد بن سيرين
والحسن رضى الله عنهما وعدة روى عنه شعبة وابن علية وآخرون قال احمد
وابن معين والنسائي ثقة انتهى مخلصا وفي التعريب غالب بن خطاب بضم

(فضيلة البداية بالسلام والخبر عليه)

السلام لان الغائب محسن اليه بالسلام و الرسول بالا بصال فينبغي له ان يجازيهم *

﴿ قال ﴾ فقلت وانه جعل للقوم مائة من الابل على ان يسلموا فقد اسلموا و حسن اسلامهم افله ان يرجع فيما اعطاهم قال ان شاء فان شئوا على اسلامهم فذلك والا بمننا اليهم الخيل *

﴿ وفي ﴾ هذا دليل على ان المال الذي شرطه لهم صلة مبتدأه وان للواهب ان يرجع في الهبة ما لم يموض منها وانه لا بأس بان يرغب غيره في الاسلام بهذا الطريق الا يرى ان سهم المؤلفة قلوبهم من الصدقات منصوب عليه وقد كانوا يطون ذلك للتأليف بالثبات على الاسلام عند مض المفسرين والترغيب في الاسلام بعدما وعدوا ان يؤمنوا عند بعضهم * وفيه زليل على انهم اذا ارتدوا بعدما اسلموا على شرط الجمل فانهم يقتلون لانهم اراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بمننا اليهم الخيل اي للقتال *

﴿ قال ﴾ وامرني ان اسألك له العرافة قال ان شاء ولكن العرافة في النار * اي لا امنه ما سأل ولكن اخبره انه لا خير له فيما سأل * (والعرافة) هي الرياسة فالعريف هو الوازع قال صلى الله عليه وآله وسلم لا بد للناس من وازع والوازع في النار يعني انه يظلمهم ويتكبر عليهم اذا ترأس غالبا وماوى الظالمين والمتكبرين النار ففيه بيان ان التعرز عن طلب الرياسة افضل لانه اسلم * ﴿ قال ﴾ (وان اعطى رجل مسلم رجلا مسلما مالا على قتل حربي فقتله فلا بأس بذلك واحب للذي اعطاه ان يفنى بذلك ولا يجبر عليه)

﴿ لان قتل ﴾ الحربي جهاد فمن يباشره يكون عاملا لنفسه او عاملا لله تعالى في اعزاز الدين او الجماعة للمسلمين في دفع فتنة المحارب عنهم فلا يستوجب

الاجر على الذي وعدله المال ما لم يكن عمله على الخلوص و لكن ان وفي عسا
وعدله فهو افضل * (وان ابى لم يجبر عليه في الحكيم) ثم روى ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لياسين بن وهب بعدما سلمتم الم ترالى ما هم به ابن عمك
من قتلى فقال انا اكفيك يا رسول الله فاستاجر رجلا من العرب وجعل له
عشرة دنانير على ان يقتله * وفي رواية انه جعل له خمسة اوساق من تمر على ان
يقتله فقتله وهذا المقتول عمرو بن جعاش) وفيه دليل على انه لا بأس بذلك
فان ما اعطاه كان بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا محالة *

قال * (وان كان الامام اعطاه ذلك من مال بيت المال فينبغي له ان يفي
به له لان مال بيت المال معد لحوائج المسلمين وهذا القاتل من وجه حامل
للمسلمين فينبغي للامام ان يفي له ما وعد ان يعطيه من مال المسلمين) *

باب آية المشركين وذبا عنهم وطعامهم

قال * (لا بأس بان يوكل ويشرب في آية المشركين ولكن ليفسل بالماء قبل
ان يوكل فيها * لان الاواني لا يلحقها نجاسة الكفر وانما يلحقها النجاسة الميئية
وذلك يزول بالفسل فيستوى في هذا الحكم اواني المسلمين والمشركين الا
ان المشركين لا ينعفون غسل الاواني فينبغي للمسلمين ان يمسكوا الفسل
ولا ياتمن المشركون على ذلك * وان لم يفعل واخذ بالظاهر فلا بأس به لان الاصل
في الاواني الطهارة ولكن الفسل اقرب الى الاحتياط لما روى عن ابي ثعلبة
الخشني رضي الله عنه انه قال يا رسول الله انا ناتي ارض المشركين افناكل في آيتهم
قال فان لم تجدوا منها بدا فاغسلوها ثم كوا فيها) وباقي الحديث قد بيناه في كتاب
الصييد * وسئل الحسن رحمه الله عن آية المجوس وصحافهم وبرمهم هل يطبخ
فيها او تدم فيها فقال للسائل انهم اغسلوها ثم اطبخ فيها واندم * وعن ابن سيرين

باب آية المشركين وذبا عنهم وطعامهم

ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يظهرون على المشركين
فياكلون في آيتهم ويشربون وعن حذيفة رضى الله عنه انه اتى باطية (١) قد
شرب فيها خمر فامرهم ففعلت ثم شرب فيها ففعلت الا نارتدل على صحة ما ذكرنا
قال (ولا بأس بطعام النصراني واليهود من الذبائح وغيرها لقوله تعالى
وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم ولا بأس بطعام المجوس كله الا الذبيحة
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم سنوا بالمجوس سنة اهل الكتاب غير ناكح
نساءهم ولا آكلي ذبائحهم)

وهذا لان المجوس يدعون الاثنين فلا يصح منهم تسمية الله تعالى على
الخلوص فهو شرط حل الذبيحة واهل الكتاب يظهرون التوحيد وان كانوا
يضمرون في ذلك شركا

وروى (عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال لا بأس بطعام المجوس الا
الذبيحة وعن سويد غلام سلمان قال اتيت سلمان رضى الله عنه يوم هزم الله اهل
فارس بسلة وجد فيها خبز وجبن وسككين فخل ي طرح لاصحابه من الخبز
ويقطع لهم من الجبن فياكلون وهم مجوس فمرفنا انه لا بأس بطعامهم ما خلا
الذبيحة وفيه دليل انه لا بأس للعاين بان يتناولوا من طعام الغنime قبل القسمة
وعن سعيد بن جبير رحمه الله تعالى انه سئل عن شواء المجوس
وكواميخهم (٢) فقال لا بأس به وهذا لانه لا يستعمل فيه شيء من الذبيحة وهم

(١) الباطية بغير همز الناجو دعن ابي عمرو وهي شيء من الزجاج عظيم غلا
من الشراب ويوضع بين الشرب يعرفون منها ١٢ المغرب (٢) (الشواريز)
جمع شير ازفوا لابن الرائب اذا استخرج منه ماء (والكوامخ) جمع
كامخ تعريب كامه وهو الردي من المرى ١٢ المغرب

لا بأس بطعام النصراني واليهود

لا بأس بطعام المجوس الا الذبيحة

في اصلاح الاطعمة فيما سوى الذبيحة كالمسلمين وسئل النبي عن
الاكل مع المجوس وهو زمزم (١) فقال كل من طعام المجوس ولم يمرض لما
سأله السائل (وهذا لا يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله يأمرونهم
ان ينعوا المجوس من الزمزمة اذا اكلوا ولكنه ارشاد ذولا جل عقد الذمة
تركهم وما هو اعظم من ذلك من شرب الخمر وتناول الخنازير فلهذا لم يمرض
الشعبي لهذا الجانب واقتى له تناول طعام المجوس يعني ما خلا الذبيحة وعن
ابراهيم رحمه الله تعالى لما فتح اصحابنا السواد اكلوا من خبزهم *

﴿وقد ذكر﴾ الواقدي في المنازعة انهم ظفروا بمطبخ كسري وقد ادركت
القدور وظنوا ان ذلك صبيغ فجعلوا يلطخون لحاهم بذلك فقبل انه مأكول
فاكلوا من ذلك حتى اغموا به ولكن الظاهر ان قدوره كانت لا تخاو عن اللحم
فانما يحمل على انه اعم تناول من ذلك بمض الاعراب الذين لا معرفة لهم
بالاحكام ولا يستدل بفعل امثالهم على الجواز *

﴿ثم﴾ ذكر (عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه سئل عن ذبائح
النصارى من اهل الحرب فلم يربها بأسا وكره تزويج نسائهم وانما كره
ذلك مخافة انه يبقى له نسيل في دار الحرب فاما ان يكون حراما عنده فلا
واستدل على هذا الحديث بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى
مجوس هجر يدعوهم الى الاسلام فن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه
الجزية في ان لا يوكل لهم ذبيحة ولا ينكح منهم امرأة فكانه استدل بتخصيص
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المجوس بذلك على انه لا بأس بنكاح نساء

(١) زمزم المجوس تكلف الكلام عند الاكل وهو مطبق فيه ومنه واهوهم

عن الزمزمة ١٢ المغرب

اهل الكتاب من اهل الحرب فانه ينسب هذا على ان الله هو حجة ويأتي بيان ذلك في موضعه

(ثم بين) (انه كما لا يحل له ان يظلم المجوسية بالنكاح لا يحل له ان يظلمها بملك اليمين لان حل الوطى يتنى هلى ملك المتعة) وذلك لا يثبت للمسلمين على المجوسية بسبب ملك اليمين كما لا يثبت بسبب النكاح (فاما الصابئون) على قول ابي حنيفة رحمه الله يحل اكل ذبايحهم ومناكحة نسائهم ويكره ذلك وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يحل ذلك وهم بمنزلة المجوس وهذا الاختلاف في ان الصابئين منهم فوقع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى انهم صنف من النصاري يقرؤن الزبور وهذا هو الذي يظهر منه من اعتقادهم ووقع عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انهم يبدون الكواكب ويعتقدون ان الكواكب آلهة وهذا هو الذي يضمنونه من اعتقادهم ولكنهم لا يستجيزون اظهار ما يعتقدون قط بمنزلة الباطنية فينسب ابا حنيفة رحمه الله الجواب على ما يظرون وهما ينسب على ما يضمنون وعلى ذلك هم بمنزلة المجوس او شر منهم والله الموفق

باب الاسلام

(ذكر) (عن الحسن رحمه الله عليه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصمو امنى دماءهم واموالهم الا بحقهم او حسابهم على الله قال فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقاتل عبدة الاوثان وهم قوم لا يوحّدون الله فمن قال منهم لا اله الا الله كان ذلك دليلا على اسلامه)

(والحاصل) انه يحكم باسلامه اذا اقر بخلاف ما كان عليه ما من اعتقاده لانه لا طريق الى الوقوف على حقيقة الاعتقاد لنا فستبدل بما نسمع من اقراره على

تعريف الصابئين واكل ذبايحهم وتزويج نسائهم

باب الاسلام

اعتقاده فاذا افر بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استدلاله على انه بدل اعتقاده
وعبد الاوثان كانوا يقرؤن بالله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله ولكن كانوا لا يقرؤن بالوحدانية قال الله تعالى واذا
قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون * وقال تعالى فيما اخبر عنهم اجعل الالهة
لها واحداً ان هذا شئ عجاب * فن قال منهم لا اله الا الله فقد اقر بما هو مخالف
لاعتقاده فلهذا جعل ذلك دليل ايمانه فقال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله * (وعلى هذا المناوئة وكل من يدعى الهين اذا قال واحد منهم
لا اله الا الله فذلك دليل اسلامه فاما اليهود والنصارى فهم يقولون لا اله الا الله
فلا يكون هذه الكلمة دليل اسلامهم وهم في عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كانوا لا يقرؤن برسالته فكان دليل الاسلام في حقهم الاقرار بان
محمد رسول الله على ما روي انه دخل على جاره اليهودي يعوده فقال اشهدان
لا اله الا الله واني محمد رسول الله فنظر الرجل الى ابيه فقال له ابوه اجب
ابا القاسم فشهد بذلك ومات فقال صلى الله عليه وآله وسلم الحمد لله الذي عتق
بنى نسيئة من النار ثم قال لا صحابه لواء (ا) اخاكم * قال * (فاما اليهودي بلاد العراق
فانهم يشهدون ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ولكنهم يزعمون انه رسول
الى العرب لا الى بنى اسرائيل ويتمسكون بظاهر قوله تعالى هو الذي بعث في
الامين رسولا منهم * فن يقرءونهم بان محمداً رسول الله لا يكون مسلماً حتى يتبرأ
من دينه مع ذلك او يقر بان دخل في الاسلام حتى اذا قال اليهودي والنصراني
انا مسلم او اسلمت لا يحكمهم باسلامه لانهم يدعون ذلك فان المسلم هو المستسلم
لاعتق المنقاد له وهم يزعمون ان الحق ما هم عليه فلا يكون مطلق هذا اللفظ في

(١) من ولي إلى امر منه على صيغة جمع المخاطب المذكور ١٢

حكاية عبادته صلى الله عليه وآله وسلم اليهودي واسلامه عند الموت

حقهم دليل الاسلام حتى تبرأ عن دينه مع ذلك وكذلك اوقال برئت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في الاسلام فانه لا يحكم باسلامه لانه محتمل ان يكون تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فيثبت زول هذا الاحتمال ﴿

﴿ وقد قال ﴾ بعض مشائخنا اذا قال دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه لان في لفظه ما يدل على دخول حادث منه في الاسلام وذلك غير ما كان عليه فتضمن هذا اللفظ التبري مما كان عليه ﴿ ولو قال المجوسي اسلمت او انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون هذا الوصف لانفسهم ويعبدونه شتيمة بينهم يشتم الواحد منهم به ولده فيكون ذلك دليل الاسلام في حقه ﴿ (وذكر) ﴿ عن الحسن ان رجلا سأله فقال يا ابا سعيد قدمت سفينة من الهند فاشتريت منها عجيبة مسيية فحنت بها الى منزلي فالت افانيتها ام اغسلها واصلي عليها فقال سبحانه الله لا بل اغسلها ثم كفنها ثم صل عليها فانها قد دخلت في الاسلام ﴿

﴿ وتاويله ﴾ في الصغيرة فانها اذا سببت وليس معها واحد من ابويها فانه يحكم باسلامها تبعاً لدار الاسلام اذا دخلت فيها فاما الكبيرة التي قد عقلت الكفر لا يحكم باسلامها فلا يصلي عليها اذا ماتت قبل ان تصف الاسلام لان الصلوة على الميت من حق المسلم على المسلم لاجل ايمانه ولكن يمنعها ما سوى الصلوة من الغسل والتكفين سنة الموت من نبي آدم عليه السلام الا ترى الى ما روى ان علياً رضي الله عنه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين مات ابو طالب فقال ان عمك الضال قد مات فقال اذهب فاعمله وكفنه وواره ﴿ (وذكر) ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلاً قال له ماتت امي وهي

﴿ الصغيرة اذا سببت يحكم باسلامها تبعاً لدار الاسلام ﴾

﴿ اتباع جنازة ام النصرانية ﴾

نصرانية اتبع جنازتها قال اتبع جنازتها وادفنها ولا تصل عليها * وبه تقول اذا لم يكن لها ولد كافر يقوم بدفنها فانه ينبغي للولد المسلم ان يقوم بذلك ولا يتركها جزرا للسياح (١) فقد اصر بالاحسان الى والديه وان كانا مشركين وبالمصاحبة معهم بالمعروف لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا * وليس من الاحسان والمعروف ان يتركها بعد الموت جزرا للسياح * فاما اذا كان هناك من يقوم بذلك من اقاربها المشركين فالاولى للمسلم ان يدع ذلك لهم ولكن يتبع الجنازة ان شاء على ماروي ان الحارث بن ابي ريبيعة ماتت امه نصرانية فتبع جنازتها في رهبط من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم * الا انه اذا كان مع الجنازة قوم من اهل دينه فينبغي للمسلم ان عشي ناحية منهم ولا يخالطهم فيكون مكثرا سواد المشركين او عشي امام الجنازة ليكون معتزلا عنهم *

(وذكر) عن ابراهيم رحمه الله في السبي اذا قر بالاسلام واسلم ثم مات قبل ان يصلي قال يصلي عليه * وبه تقول فانه قبل ان يصلي يتم اسلامه لان الصلوة من شرائع الاسلام لا من نفس الاسلام * وعن سلمة قال سألت الشعبي عن السبي متى يصلي عليه قال اذا صلى فصاوا عليه *

(وتأويل) هذا فيما اذا لم يسمع منه الاقرار بالاسلام ولكنه صلى مع المسلمين بالجماعة فان ذلك يوجب الحكم بالاسلام عنده لان المشركين لا يصلون بالجماعة على هيئة جماعة المسلمين واظهار ما يختص به المسلمون فملا يكون منزلة اظهار ما يختص به المسلمون قولا فيصير به مسلما حتى اذا رجع عن الاسلام ضربت عنقه ان كان رجلا واما اذا صلى وحده لم يحكم بالاسلام *

(١) جزر السياح اللحم الذي تأكله وكانه من الجزر جمع جزرة هي الشاة

اتباع جنازة الام المصراية للولد المسلم

الافى رواية رواها داود بن رشيد (١) عن محمد بن ابي ابي الى قبلة المسلمين يحكم
باسلامه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله مالنا
وعليه ما علينا فاما اذا صام اواذى الزكوة اوحج لم يحكم باسلامه في ظاهر
الرواية وفي رواية داود بن رشيد عن محمد قال اذا حج البيت على وجه الذى
يفعله المسلمون يحكم باسلامه لانه ظهر منه فعمل ما يخص به المسلمون فيجعل
ذلك دليلا على اسلامه والله الموفق

باب الجهاد مع الامراء

(ذكر) عن مكحول انه قال في مرضه الذى مات فيه حديث كنت اكتبه كوه
لولا ما حضرني من امر الله ما حدثتكم به اي لولا ما اخاف من وعيد كتمان العلم
على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم من كتبتم علماء عنده الجهم يوم القيامة بالجهم من
النار وقال تعالى لتبينه للناس ولا تكتمونه

(ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكفر وا اهل ملتكم وان
عملوا الكبائر الصلوة مع كل امام الصلوة على كل ميت الجهاد مع كل امير)
(وهو دليل لاهل السنة والجماعة ان مرتكب الكبائر لا يكفر بارتكابه
الكبائر ولا يخرج من الايمان قال الله تعالى وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون
لعلكم تفلحون ولا شك ان مرتكب الكبائر داخل في جملة من دعاها الله الى
التوبة في هذه الآية وقد سماهم مؤمنين وهو دليلنا على ما لك في جواز الاقتداء

(١) داود بن رشيد بن نصر الهاشمي مولا هم ابو الفضل الخوارزمي تزيل بغداد
(عن) اسمعيل بن جعفر وهشيم والوليد بن مسلم وخلق (وعنه) مسلم والبخاري
عن رجل فرد حديث واو داود بن ماجه قال النار قطني ثقة نبيل قال البخاري
وفي سنة تسع وثلاثين ومائتين رحمة الله عليهم اجمعين ١٢ خلاصه

من صلى الى قبلة المسلمين يحكم باسلامه
باب الجهاد مع الامراء
لا تكفر وا اهل ملتكم
من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله مالنا وعليه ما علينا
من كتبتم علماء الجهم يوم القيامة بالجهم من النار

بالفاسق فان قوله مع كل امام اى فاستقام كان او عدلا كما قال في حديث آخر
 صلوا واخاف كل بروفاجر * وكذلك الصلوة على كل ميت فاستقام كان او عدلا
 بعد ان يكون موثقا غير باغ * وكذلك قوله الجهاد مع كل امير اى عاد لا كان
 او جائرا فلا ينبغي للغازي ان يمتنع من الجهاد معه ويجوز الامير لا ينقطع طمع
 الغزاة في النصر فجاء عن ابن مسعود رضى الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر *
 (قال) مكحول وخصلتان من رأيي لم اسمع فيهما من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على بن ابي طالب وعثمان بن عفان لا تذكر وهما لا بخير
 تلك امة قد خات لها ما كست ولكم ما كسبتهم ولا تسئلون عما كانوا يعملون
 (والحديث) في الكف عن الصحابة الا بخير مشهور عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم الله في اصحابي لا تتخذوهم غرضا فمن
 احبهم فقد احبني ومن آذاهم فقد آذاني *
 (وخص) مكحول الختتين بالذكور لانه كان يسمع من بعض اهل الشام فيهم
 ما يكرهه فلم يذم اخصها بالذكر في وصيته ثم سعى عليها اولا وهكذا فيما حكاه
 نوح بن ابي مريم عن ابي حنيفة رضى الله عنه فانه قال سألت عن مذهب اهل
 السنة فقال ان تفضل ابا بكر وعمر * تحب عليا وعثمان * وبرى المسح على الخفين
 ولا تكفر احدا من اهل القبلة * وتومن بالقدر * ولا تطق في الله بشئ * ومن
 الناس من يقول قبل الخلافة كان علي مقدما على عثمان وبمدا خلافة عثمان
 افضل من علي رضى الله عنهما *

صلوا واخاف كل بروفاجر

عفا: اهل السنة والجماعة عن الامام ابي حنيفة رضى الله عنه

(فاما) المذهب عندنا ان عثمان افضل من علي رضى الله عنهما قبل الخلافة وبمدها
 كما روى جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ابو بكر خليفتي

بعدي في امتي وعمر حبيبي وعثمان مني وعلي اخي وصاحب لوائى فتفضاهم
على الترتيب الذى ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد ابو حنيفة
بما ذكر تقديم علي على عثمان ولكن مراده ان محبةهما من مذهب اهل السنة
فالواو عنده لا يوجب الترتيب وانما ذكر مكحول عليا اولاً لانه كان امام اهل
الشام واهل الشام في ذلك الوقت كان يقع بعضهم في علي رضى الله عنه فلماذا
قدمه في الذكر حتى زجره عن ذلك

(وعن مجاهد قال قلت لابن عمر رضى الله عنهما ما تقول في الغزو فقد صنع
الامراء ما قدر ايت قال ارى ان تغزوا فانه ليس عليك مما احدثوا شئ) يعني
ما احدثوا مما تكرهه (وقد روى) انه لما ولي يزيد بن معاوية قال ابن عمر ان يكن
خير اشكرنا وان يكن بلاء صبرنا ثم قرأ قوله تعالى فان تولوا فاعنا عليه ما حمل وعليكم
ما حملتم الاية)

(وعن جماعة) من الصحابة رضي الله عنهم قالوا اذا عدل السلطان فعل الرعية
الشكر وللسلطان الاجر واذا جار فعل الرعية الصبر وعلى السلطان ان الوزر فهذا
كاهل ايمان انه لا ينبغي ان يترك الجهاد بما يصنع الا مراعاة من الجوز والقلول
(قال (١) فاذا اردت ذلك فاجمل طريقك علي فمرت بالمدينة فسالني ابي احب
ان اعينك في وجهك هذا بطائفة من مالي قلت اذا لا اقبل اني رجل قد وسمع
الله علي قال ان غناك انى احب ان يكون طائفة من مالي في هذا الوجه
فانطلق ياتمس القرض فلم يجد احدا يقرضه فقال اتخافون ان لا اقضيكم ثم
كتب الى قيم له بالشام ان يدفع اليه دنانير قد سماها المستمين بها على وجهي)

(وفيه) دليل على انه لا ينبغي للغازي وان كان غنياً ان يمنع من قبول المال
اذا علم ان المظلي يعطيه من حلال على وجه الرغبة في الجهاد بالمال لان الامتناع

محبة علي وعثمان رضي الله عنهما من مذهب اهل السنة اذا عدل السلطان فعل الرعية الشكر وللسلطان الاجر

عن قبول ذلك في صورة المنع مما هو طاعة وذلك لا يحل *
 (قال (١) فانطلقت فلم ازل مرابطا في جزيرة من البحر سنين ثم بدا لبعض
 امرء المؤمنين ان يخرج تلك الجزيرة ويخرج اهلها منها فوالله لكانا جئ
 بنى سبيح حيث رجعت الى اهلنا وانشق عليه ذلك لانه انقطع عنه ثواب
 المرابطين حين رجع الى اهلنا)

«وهكذا ينبغي ان يكون ناسف المؤمن على ما ينقطع عنه من الثواب
 (ثم) (استدل على انه لا يترك الجهاد بحور الامراء بقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم الجهاد ماض منذ بعثني الله الى ان يقاتل آخر عصاة من امتي الدجال
 لا يصده جور جائر ولا عدل عادل» والحديث سليمان بن قيس حيث قال قلت
 لجابر رضي الله تعالى عنه ارايت ان كان علي امام جائرا قاتل معه اهل الضلالة
 والشرك قال نعم عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وان تطيموه تهتدوا» والحديث
 انس بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصل
 الاسلام ثلاثة الكف عن قال لا اله الا الله ان تكفر به بذنب
 ولا تخرجوه من الاسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثني الله حتى يقاتل آخر
 عصاة من امتي الدجال والايان بالاقدار كلها»

«يعني ما ذكره في الحديث المشهور حين سأل جبرئيل عليه السلام ما الايمان
 الحديث (الى ان قال) والقدر خيره وشره من الله» وفي حديث عمر بن شبيب
 عن ابيه عن جده قال كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قيل
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ومع كل واحد منهما فقام من الناس فسلما هلي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فردها السلام ثم قيل يا رسول الله انهما اتكلا
 في القدر فقال ابو بكر رضي الله عنه الحسنات من الله والسيئات منا» وقال عمر

رضي الله تعالى عنه الحسنات والسيئات كلها من الله فأتبع طائفة من الناس بابا بكر وطائفة عمر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساقضي بينكما بما قضى به اسرافيل بين جبرئيل وميكائيل فان جبرئيل قال مثل ما قلت يا عمر وميكائيل قال مثل ما قلت يا ابا بكر ثم قال انا اذا اختلفنا اختلف اهل السماء واذا اختلف اهل السماء اختلف اهل الارض فليتهاجمكم الى اسرافيل فقهضي بينهما بان القدر خير وشره من الله وهذه قضائي بينكما يا ابا بكر لو شاء الله ان لا يصيب ما خلق ابليس فهذا هو الاصل لاهل السنة في الايمان بالقدر ولا يظن ببيكائيل وابي بكر بما نقيا تقدير الشر من الله تعالى الاخير الان طالب الصواب بالدليل في زمان الطالب قبل ان يستقرر. اية جاهد في الله حق جهاده *

﴿ باب من يحل له الخمس والصدقة ﴾

﴿ و ذكر ﴾ (عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا لخدمة الغازي في سبيل الله والعامل عليها والغارم ورجل اشتراها ماله ورجل له جار مسكين يصدق على هذا المسكين فاهدي الى الغني * واخذ اهل المدينة بظاهر الحديث فقالوا يحل اخذ الصدقة للغازي وان كان غنيا وللغارم اذا كان غرمه لا صلاح ذات البين وان كان غنيا (ولكن) تاويل الحديث عندنا اذا كان الغازي غنيا في اهله وليس بيده مال بحيث هو فيئذ لا باس له ان ياخذ من الصدقة ما يتقوى به * وكذلك الغارم اذا كان ماله غائبا عنه او دينا على ظهور الرجال لا يقدر على اخذه فها حينئذ بمنزلة ان السبييل فاما من يكون ماله بحضوره وذلك فوق ما عليه من الدين بقدر نصاب لا يحل له اخذ الصدقة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني * واما المامل فياخذ عماله وليس بصدقة في حقه ففناه لا يمنه من اخذه والمشتري من الفقير بما يملكه

﴿ القدر خير وشره من الله تعالى ﴾ ﴿ باب من يحل له الخمس والصدقة ﴾

مبيعا عوضا عن ماله والذي اهدى اليه المسكين انما ياخذ هدية لا صدقة
 على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث بريرة رضي الله عنها هي لها صدقة
 انا هدية * (وذكر) (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان رجلا سأل عن
 التهلكة اهو الرجل اذا ما التقى الجمعان فحمل فقاتل حتى يقتل فقال لا ولكنه
 الرجل يذنب ثم لا يتوب وهو المراد بمعنى قوله تعالى ولا تقاتلوا بايديكم الى
 التهلكة *

(فوقع) عند السائل ان من حمل على جماعة من الاعداء يكون ملقيا نفسه
 في التهلكة فينبى له البراء بن عازب ان الملقى نفسه في التهلكة من يذنب ثم لا يتوب
 فانه يصير مسرتهنا بضيمه فاما من حمل على العدو وهو يسمى في اعزاز الدين
 ويتعرض للشهادة التي تسفيد به الحياة الابدية كيف يكون ملقيا نفسه في
 التهلكة ثم يبين المذهب فقال لا بأس بان يحمل الرجل وحده وان ظن انه يقتل
 اذا كان يرى انه يصنع شيئا يقتل او يجرح او يهزم فقد فعل ذلك جماعة من
 الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم احد ومدهم
 على ذلك * وقيل لابي هريرة الم تر ان سعد بن هذام لما التقى الصفان حمل
 فقاتل حتى قتل (١) والقي بيده الى التهلكة فقال كلا ولكنه ناول آية من كتاب الله
 وهو قوله تعالى ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله *
 فاما اذا كان يعلم انه لا ينكى فيهم فانه لا يحمل به ان يحمل عليهم لانه لا يحصل
 بمحملته شيء مما يرجع الى اعزاز الدين ولكنه يقتل فقط وقد قال الله تعالى
 ولا تقتلوا انفسكم * وهذا بخلاف ما اذا اراد ان ينهي قوما من فساق المسلمين
 عن منكر وهو يعلم انهم لا يمتنعون بنهيهم وانهم يقتلون فانه لا بأس به بالاقدام
 على ذلك وهو المزمعة وان كان يجوز له ان يترخص بالسكوت لان القوم

هناك يتقدمون ما يأمرونهم به فلا بد من أن يكون فعله مورا في باطنهم فاما الكفار وغير معتقدين لما يدعواهم اليه فالشرط أن يكون حملته بحيث ينكس فيهم ظاهرا فماذا كان لا ينكس لا يكون مفيدا فيما هو المقصود فلا يسمى الاقدام عليه والله الموفق *

باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب

(واذا دخل المسكر دار الحرب للقتال بتوفيق الله تعالى فأمرهم أميرهم بشي من أمر الحرب فإن كان فيما أمرهم به منفعة لهم فعليه أن يطيعوه لقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) *

والمراد بالأمراء عند بعض المفسرين والمعلماء عند بعضهم وإنما يجب طاعة الأمراء فيما يأمرون به لأنهم يأمرهم بما فيه منفعة للناس في أمر دينهم وكذلك إن أمرهم بشي لا يدرون انتفعون به أم لا فعليه أن يطيعوه لأن فرضية الطاعة بآية مبسطة مقطوع به وما تردد لهم من الرأي في أن ما أمر به متفع أو غير متفع به لا يصح معارض النص المقطوع به (وقد يكون طاعة الأمير في الكف عن القتال خيرا من القتال وقد يكون الظاهر الذي يعتمد عليه الجند بداهة على شي والامر في الحقيقة بخلاف ذلك عند الامير ولا يرى الصواب في أن يطلع على ماهو الحقيقة عامة الجند فلهذا كان عليهم الطاعة لما يأمرهم به يخافون فيه الهلكة وعلى ذلك أكثر رأي جماعتهم لا يشكون في ذلك فإذا كان هكذا فلا طاعة له عليهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا طاعة للخلق في معصية الخلق) ﴿وفي حديث﴾ علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت سرية وأمرهم أميرهم فغضب عليهم أميرهم فاجتمعوا وقال قد أمرتم بطاعةي فاقبحوها فغضبهم من قال ندخاها أو منهم

باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب

من قال لا تدخلها فانا مسلمنا فرار من النار فلما رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبروه بذلك فقال لودخلوها ما خرجوا منها ابدا انما الطاعة في المعروف لا في المنكر *

﴿ومعنى﴾ قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما خرجوا منها اي ينقلون منها الى نار جهنم ثم اكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة بمنزلة الحقيقة ﴿فإذا كان عندهم انهم لو اطاعوه هلكوا كان امره اياهم بذلك قصدا منه الى اهلاكهم واستخفافهم وقد ذم الله الطاعة في ذلك فقال فاستخف قومه فاطاعوه انهم كانوا قوما فاسقين * وان كان الناس في ذلك الاصر مخافين فمنهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة فليطيعوا الامير في ذلك﴾ لان الاجتهاد لا يعارض النص ولان في الامتناع من الطاعة فتح لسان الاتمة عليهم وفي اظهار الطاعة قطع ذلك عنهم فعليه ان يطيعوه - (الا ان يامرهم بامر ظاهر لا يكا دىخفى على احد انه هلكة او امرهم بمصيبة فيثبلا طاعة عليهم في ذلك ولكن ينبغي لهم ان يصبروا ولا يفرجوا على اميرهم بحديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اتاه من اميره ما يكرهه فليصبر فان من خالف المسلمين قيد شبر ثم مات مات ميتة الجاهلية *

واستدل بماروي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين فتح مكة بعث خالدا الى بنى جذيمة فقاتلهم بعدما سمع الاذان منهم وبعد ما وضعوا السلاح فمصرهم فاسروا ثم قال ليقتل كل رجل منكم اسيره فامانوسايم ففعلوا ذلك واما المهاجرون والانصار فثأروا وسبوا اسراهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اني ابرأ اليك مما صنع خالد ثلاث مرات ثم ارسل عليا رضى الله عنه فودى لهم ما اصابه خالد من قليل او كثير وقدمه على رسول الله

الاجتهاد لا يعارض النص

قال من اتاه من اميره ما يكرهه فليصبر

صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين والانصار على ما صنعوا من تخليته سبيل
الاسرى»

﴿فمرنا﴾ انه لا طاعة للامير على جنده فيها هو مصيبة ولا فيما كان وجه الخطاء
فيه بنا فاما فيما سوى ذلك ينبغي لهم ان يطيعوه لئلا يفشلوا ولا يتنازعوا كما
قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا»

﴿وقال﴾ (وينبغي ان يؤمر على الجند العاقل الفاضل العالم بالحرب الرفيق) *
﴿وقد بينا﴾ هذا فيما تقدم فنقول (فن يكون هكذا فهو موضع الامارة عربيا
كان او مولى او غيرهم لقوله عليه الصاوة والسلام اسمعوا واطيعوا ولو امر
عليكم عبد حبشي مجذوع ما اقام فيكم كتاب الله عز وجل) *

﴿وفيه﴾ حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليكم بالسمع والطاعة لكل من يؤمر عليكم مالم يأمركم بالمنكر ففي المنكر لا سمع
ولا طاعة *

﴿قال﴾ (واذا نادى منادى الامير ان يكون فلانا وجنده في الميمنة وفلان
وجنده في المقدمة وفلان وجنده في اليسرة وفلان وجنده في الساقة فلا ينبغي
لاحد ان يترك الموضع الذي امره بالكون فيه لان هذا من التدبير الحسن
في امر الحرب فاما يظهر فائدة بالطاعة فان عصاه عاص فليقدم اليه الامير
يعني لا ينبغي له ان يماقبه في المرة الاولى لان هذه عشرة منه *

وقال صلى الله عليه وآله وسلم اقبلوا ذوى الهيات عثراتهم ولكن يتقدم
اليه والى الجند جميعا انه يؤدب من خالف امره بهذا فيكون ذلك انذارا منه *
﴿وقال صلى الله عليه وآله وسلم قد اعذر من انذر﴾ *

﴿وبيان﴾ هذا في قوله تعالى وقد قدمت اليكم بانواعيد * فان عصاه عاص بهد

حكم طاعة الامير

قد اعذر من انذر

ذلك من غير عند رفيعا حسن اذ به في ذلك ليكون ذلك فطاماله و زجر الغيره
عن اساءة الادب لمخالفة امره فان امتناع الناس مما لا يحل بمخافة العقوبة
اكثر من امتناعهم خوفا من الله تعالى وبه ورد الاثر قال مسلي الله عليه وآله
وسلم ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن *

(وان ادعي عذر استدريه وحلف على ذلك فلا سبيل له عليه لانه اخبر بخبر
محمتم للصدق واكد ذلك بيمينه فينبغي ان يكف عنه اذ ليس هاهنا
خصم ينازعه في ذلك) وانما لا يحمل اليمين في جانب المدعي في الخصومات
لان الخصم ينازعه في ذلك والشرع جعل اليمين في جانب المنكر دون المدعي *
(واذا نادى منادى الاميران الساقة غدا على اهل الكوفة فلا يتخلفن رجلا من
اهل الديوان ولا من المطوعة لانهم جميعا رعيته حين خرجوا للجهاد تحت
رايته فعليهم طاعته الا ان يكون الامر المشهور انه اذا نادى بهذا يريد به اهل
الديوان خاصة فحينئذ الثابت بالعرف كالثابت بالنص * وان كان رجلا من
اهل الكوفة دبوا به مع اهل البصرة فهو مع اهل ديوانه وليس مع اهل بلده)
﴿ لان امره ﴾ هذا راجع الى الجهاد وفي الجهاد انما يجمعهم الديوان لا البلدة
لان مراده من هذا الامر ان ينضم بعضهم الى بعض في التناصر وتناصر
اهل الديوان بالديوان ولهذا ما قلون به *

(ولو نادى المنادى الساقة غدا على اصحاب الخيل فهو على نحو ما ذكرنا وينبغي
لاصحاب البراذين ان يكونوا مع اصحاب المراب في ذلك لان كلهم من الخيل
قال الله تعالى والخيل والبغال والحمير الى ان قال الله تعالى ومن رباط الخيل * ولما
سئل سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين قال او في الخيل صدقة فاصحاب
البراذين في ذلك مع اصحاب المراب الا ان يكون المعروف من ذلك انهم

الذين بالعرف كالثابت بالنص

اذ انادوا بذلك يريدون اصحاب العراب خاصة لانها اسرع في الطلب والحرب فحينئذ يكون الامر على ما اراد لان الثابت بالعرف كالثابت بالنص وان قال الميمنة غدا على اهل المصيصة فكان رجل من اهل الكوفة سكن المصيصة فان كان اخذها منزلا فهو من اهل المصيصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من تأهل ببلدة فهو من اهلها *

(ولان) من يكون ساسا كذا في بلدة مقيما يبعد في الناس من اهلها الا ترى اننا اذا عددنا فقهاء الكوفة ذكرنا في جملتهم النخعي والشمسي واباحنيفة رحمهم الله تعالى وهم ما كانوا من اهل الكوفة في الاصل ولكنهم سكنوها وان كان لم يتخذ المصيصة مسكنا فلا يدخل في هذا النداء الا ان يكون ديوانه مع اهل المصيصة فحينئذ يتناول النداء باعتبار انضمامه الى اهل المصيصة في الديوان فان شهد العدو الى الساقة فلا بأس بان يمينهم اهل الميمنة والميسرة اذا خافوا عليهم لانهم تواعدوا النصر حين اجتمعوا على محاربة المشركين ومن لا يمين غيره لا يمينه غيره عند حاجته وفي ترك التماون من ظهور العدو عليهم فاذا ظهر العدو على الساقة يقصدون اهل الميمنة والميسرة من ذلك الجانب فعليه ان يدفعوا عن انفسهم بالدفع عن اخوانهم *

(قال فان كان ذلك يخل بمرأيتهم فلا ينبغي لهم ان يفعلوا لان الامام فرض اليهم حفظ ذلك عينا فيحرم عليهم تضييع ذلك والاستغال بحفظ ما هو مفوض اليهم غيرهم وان امرهم الامام ان لا يبرحوا من مراكزهم ونهى عن ان يمين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعصوه وان آمنوا من ناحيتهم وخافوا على غيرهم) لان طاعة الامام فرض عليهم بدليل مقطوع به وما يخافونه موهوم على ما قيل اكثر ما يخاف لا يكون *

من تأهل ببلدة فهو من اهلها

الاكثر ما يخاف لا يكون

(والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر امرائة يوم احد ان تقوموا في موضع ولا يبرحوا من مراكزهم فلما نظروا الى المشركين وقد اهرموا ذهبوا يطلبون الفتيمة فكانت هزيمة المسلمين من ناحيتهم) كما قال الله تعالى حتى اذا فستلتم وتنازعتم في الامر وعصيتهم من بعد ما اراكم ما تحبون *
 ﴿قال﴾ وان خرج عاج من المشركين بين الصنفين فيدعوا الى البراز فلا بأس بان يخرج اليه رجل من المسلمين من غير ان يستاذن من الامام في ذلك) *
 ﴿لان دلالة﴾ الاذن في المبارزة كصريح الاذن وتسوية الصفوف كان للقتال فذلك دلالة الاذن في المبارزة ما لم ينههم فانهم اهلهم فليس ينبغي لهم ان يخرجوا لان الدلالة تسقط اعتبارها عند التصريح بخلافها كعدم المساندة بين يدي الغير اذا نهى عن الاكل *

﴿وقد روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القتال في بعض ايام خيبر فقاتل رجل فقتل فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل الجنة للماصي وكذلك ان نهى انسانا بعينه فلا ينبغي له ان يخرج لاحتمال النظر في نهى الامام له ولا بأس بان يخرج غيره لبقاء دليل الاذن في حقه﴾ والاصل فيه ما روى ان عتبة ابن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة خرجوا يوم بدر يدعون الى البراز فخرج اليهم ثلاثة من اقبان الانصار فقالوا لهم انتسبوا فانتسبوا فقالوا انتم انساء قوم كرام ولكننا نريد اكفاء فامان قريش فارجموا الى محمد وقولوا له اخرج الينا اكفاءنا *

﴿هكذا﴾ ذكر في المناسبات وهو دليل على انه لا بأس بالخروج قبل نهى الامام لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليهم ذلك *
 ﴿وروى﴾ محمد بن الحسن رحمه الله هذه القصة من وجه آخر فقال (فردم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين خرجوا واحب ان يكون اول القتال من اهل بيته فامر حمزة بن عبد المطلب وعلي بن ابي طالب وعبيدة بن الحارث رضي الله عنهم تخرجوا اليهم وفي ذلك نزل قوله تعالى هذان خصمب اختصموا في ربهم فاذا تبارز المسلم والمشرک فلا بأس بان يعين المسلمون صاحبهم ان قدروا على ذلك لان المشرک قاصدا الى قتلهم كما هو قاصدا الى قتل صاحبهم لو تمكن من ذلك فلهم ان يدفعوا شره لو لم يكن قاصدا اليهم كان لهم ان يقتلوه لكونه مشرکا محاربا *

(وفي قصة المبارزين يوم بدر ذكر ان عليا قتل الوليد وحمزة قتل عبيدة واختلف عبيدة وشيبة ضربتين فاعان علي وحمزة رضي الله عنهما عبيدة رضي الله عنه على شيبة حتى قتلاه فمر فانه لا بأس به ولا بأس بان يخرج الجماعة الممتنة الى الملائقة بغير اذن الوالي فيتملفون ثم يرجعون او بوجوه دلالة الاذن فان الامام جرحهم الى ذلك الموضع مع علمه انهم يحتاجون الى العلف) وانه يشق عليهم استصعاب العلف من دار الاسلام ولا يحدون في دار الحرب من يشترونه منهم ولا نه اذن لهم فيها فيه كبت وغيط للعدو وفي اخذ العلوقة منهم تحقيق هذا المعنى *

(الا انهم لا يتمكنون من ذلك الا بمنعة فلا بأس بان يخرجوا اذا كانوا اهل منعة ولا يتفرقون الا بحيث يفيث بعضهم بعضا) لانهم اذا تفرقوا بعضهم عن البعض على وجه لا يمكنه ان يستفيث به اذا حربه امر كان معرضا عنه لا اجل المال فانه لا يامن ان يجتمع عليه نفر من المشرکين فيقتلوه *

(كما لا يحل لواحدوا المثنى ان يخرج ابتداء خوفا من ذلك الا ان يكون بالقرب من العسكر على وجه يتمكن من ان يستفيث لهم اذا حربه امر) فكذلك لا ينبغي لهم ان يتفرقوا الا على هذه الصفة *

(وان نادى منادى الامير بالهوى عن الخروج للملافة فلا ينبغي لاهل منعة ولا غيرهم ان يخرجوا) *

(لان دلالة الاذن ينعدم بصريح الهوى وربما يكون النظر في هذا الهوى الا انه ينبغي للامام ان يبعث لذلك قوما لان حاجة الجيش الى ذلك ماسة والامام ناظر لهم فاما يتم النظر منه اذا بعث لذلك قوما *

(وينبغي ان يؤمر عليهم امير التتفق كلمتهم ويتمكنون من الحصار ربة مع المشركين ان ابتلوا بذلك وكذلك ان خرجوا متفرقين قبل نهى الامام فهجم عليهم العدو فينبغي لهم ان يجتمعوا ويؤمر واعليهم اميرهم ان يقتالوا حتى يلقوهوا بالاسكر) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الحديث الذي روينا هل امرت اولا نعم فقال قد رشدهما * وقد بينا ان المسافرين يستحب لهم ان يؤمر واعليهم اميرهم ان يقاتلوا في الحارين *

(وبعد ما نهى الوالى الناس عن الخروج اذا اصابهم ضرورة من العلف وخافوا على انفسهم او على ظهورهم فلم يجدوا ما يشترون فلا بأس بان يخرجوا في طلب العلف) لان موضع الضرورة مستثنى عن موجب الامر بدليل قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه (وان قال الوالى لا يخرج احد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم ان يراعوا شرطه فيخرجون تحت لوائه فاذا اتوا القرى فلا بأس بان يتفرقوا فيها لطلب العلف على وجه يثبت بعضهم بعضا اذا احتاجوا اليه فاذا اتاهم العدو فليضموا الى صاحب اللواء حتى يقتالوا تحت لوائه وان لم يكن صاحب اللواء يحضرهم فليؤمر واعليهم اميرهم *

(والخاص) انه ينبغي ان يتحرزوا عن القاء النفس في التهلكة باقصى ما يتمكنون منه قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة *

(ولا ينبغي بعد ما خرجوا ان يفارقوا صاحب اللواء الا حيث يمكنه ان يفيهم
ان استأوا به) لانا نعلم ان مقصود الامام من قوله لا يخرجوا الا تحت لواء
فلان ليس الخروج فقط ولكن مراده ان يكونوا تحت لوائه الى وقت انصرافه
ومن راعى امره في شئ راعى صفة امره *

(وكذلك لو قال منادى الامير من اراد العلف فليخرج تحت لواء فلان ولم يكن
منه نهى ولا امر غير هذا فهذا بمنزلة النهى) *

وقد بينا انه لنبي هذا الكتاب على ان المفهوم حجة وظاهر الحديث عندنا ان
المفهوم ليس بحجة مفهوم الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء ولكنه اعتبر
المقصود الذي يفهمه اكثر الناس في هذا الموضع لان الغزاة في العام الغالب
لا ينفون على حق المأمور وان امرهم هذا اللفظ انما قصد نهى الناس عن
الخروج الا تحت لواء فلان فجعل النهى المعلوم بدلالة كلامه كالمقصود عليه
وتام بيان هذه المسئلة في الاصول *

وقال (ولا احب ان اتهموا الى القبي ان يدخل القرية الرجل الواحد لعل
فيها قوم مختفين فيقتلونه ولكن يدخل عدد القرية متأهين للقتال فان كان فيها
احد اعلم بعضهم بمضائقه تعالى خذوا حذركم فانروا ثباتا وانفروا جميعا *
وان نهى الامير المسلمين ان يقطعوا الشجر او يهدموا الابنية فليس ينبغي لهم
ان يمسوه في ذلك) لان في هذا النهى احتمال معنى النظر للمسلمين وهذا
الصنيع من امر الحرب ولو اهم عن القتال كان عليهم ان لا يمسوه بالمهمات
ضرورة او مصيبة فكذلك اذا اهم عن هذه الخصال *

(ولو عند الامير لواء الرجل وقال لا يخرج من معه الا ثلاث مائة فينبئ لهم
ان يطيعوه فلا يخرج الا على القدر المذكور فيه) لان الكلام المقيد بالاستثناء

يكون عبارة عن ما وراء المستثنى فيكون هذا تصريحاً بالنهي عن الزيادة على العدد المستثنى *

(ولو صرح) بالنهي مطلقاً لم يحل لهم عصيانه فكذلكها هنا * فان خرجوا اربع مائة فاصابوا غنائم لم يحرموا الغنيمة مع اهل المنكر وان كانوا اقد اساءوا لانهم مجاهدون قاصدون الى اعلاء كلمة الله تعالى واعزاز الدين فمخالفتهم الامير لا يكون اكثر تأثيراً من مخالفتهم امر الله تعالى بارتكاب ما لا يحل فكما ان ذاك لا يحرجهم من ان يكونوا مؤمنين فهذا لا يحرجهم من ان يكونوا غزاة كيف وهذا النهي لمعنى في غير المنهي عنه فانه مانعهم عن الخروج والقتال والاعتنام ولكن الاشفاق عليهم (فان كان قد قتلهم اربع بعد الخمس نفر جوا فاصابوا غنائم فان كانت الثلاث مائة الذين اصروهم بالخروج قوم مسميين باعيانهم ميز بثلاثة ارباع الغنيمة فاعطى اولئك منها ثلثهم) هكذا ذكر في بعض النسخ وهو غلط ولكن الصواب ما ذكره في بعض النسخ انه يقول الخمس من هذه الثلاثة الارباع ثم يعطيه من ربع ما بقي ثلثهم لانه هكذا شرط لهم اربع بعد الخمس ومصادره مما يصيبون ومصابهم ثلاثة ارباع الغنيمة *

(وذكر) بهذه هذه المسئلة وقال (تقسيم ما جاؤ به بينهم على سهام الخيل والرجال ثم ينظر الى ما اصاب الثلاث مائة فيخرج الخمس من ذلك ثم يعطيه ثلثهم مما بقي)

(ووجه التوفيق) انه وضع المسئلة هناك فيما اذا كان بعضهم فارساً وبعضهم راجلاً وهاهنا وضع المسئلة فيما اذا كانوا فرساناً كلهم او رجالاً كلهم فلهذا ميز لهم ثلاثة ارباع الغنيمة منها ثلثهم وقال في موضع آخر برفع الخمس من جميع الاصاب ولا ثم ينظر الى ثلاثة ارباع الغنيمة فيعطيه من ذلك ثلثهم *

﴿ فالخامس ﴾ انه كرر ذكر هذه المسئلة في اربع مواضع في هذا الكتاب
واجاب في كل موضع بحواب آخر فنذكر في كل موضع ماهو صواب من
الجواب وماهو غلط ان انتهى اليه ان شاء الله تعالى .

﴿ قال ثم ﴾ (نظر الى الربع الباقي فنزل خمسة ثم جمع ما بقى منه الى ما بقى من
الثلاثة لارباع) ﴿ بنقل ﴾ ذلك مع فنانهم اهل المعسكر يقسمها بينهم جميعا
على خمسة الفئمة .

﴿ وفي بعض ﴾ النسخ يذكر (انه لا ينجس هذا الربع) فكأنه بنى ذلك على ان المائة
المصاة منزلة المتلصعين في دار الحرب بغير اذن الامام فلا ينجس ما اصابوا وهو
غلط فانه انما لا ينجس مصاب المتلصعين اذا لم يكونوا اهل منعة وهؤلاء كانوا
اهل منعة بالانضمام الى الثلاث مائة فلا بد من ان ينجس ما اصابوا وان كانت
الثلاث مائة ليسوا قوم باعياهم والمسئلة بحالها فان الامام ينظر الى ثلاثة ارباع
الفئمة فيخرج منها الخمس ثم ينظر الى ربع ما بقى فيقسم بين الاربع مائة بالسوية
تقلا لهم لان الاستحقاق بالتفصيل ثبت لثلاث مائة منهم وليس بعضهم اول من
البعض فلا بد من قسمة ذلك بينهم بالسوية لاستوائهم في سبب الاستحقاق
ثم يخرج الخمس من الربع الباقي ويجمع ما بقى منه الى ما بقى من الثلاثة ارباع
فيقسمها بينهم وبين جميع المعسكر على سهام الخيل والرجال كما هو الحكيم في قسمة
الفئمة بين الفانين . فان كانت المائة المصاة باعياهم فرأى الامير ان يحرمهم
سهمهم مما اصابوا فقسمة ما بقى بين الثلاث مائة واهل المعسكر وحرم المصاة
(ثم ولي) آخر يرى ما صنع الاول جورا مضى صنيعة ذلك ولم يردده لانه امضى
باجتهاده فصلاجه جهدا فيه فازعده بعض الفقهاء بحرم المصاة حظهم مما اصابوا
ليكون زجرا وخطا ما لهم عن المود الى مثله ورد واذلك الى حرمان القتال

الميراث بسبب جناته *

﴿ ويان ﴾ هذا يأتي في باب احراق رجل الفال وقضاء القاضي في المجتهديات يكون نافذا لا يرد فلهذا قال لا يرد الثاني ما صنع الاول *

﴿ قال ﴾ (ولا ينبغي للرجل ان يخرج الى الجهاد وله اب او ام الا باذنه) لان برهما واجب والتحرز عن عقوبتهما فرض عليه بيمينه قال صلى الله عليه وآله وسلم ليعمل البار ماشاء فلن يدخل النار ولا يعمل العاق ماشاء فلن يدخل الجنة * وقال صلى الله عليه وآله وسلم من اصبغ ووالده اصابه اصابه الله فقتلوا من الى الجنة * فلا ينبغي له ان يسد هذا الباب بالخروج بغير اذنها وهو لا يدري انه هل يستفح بخروجه هو او غيره او لا يستفح *

﴿ وذكر ﴾ (عن عباس بن مرداس رضى الله عنه انه قال يا رسول الله عليك السلام اني اريد الجهاد قال انك ام قال نعم قال ازم امك فان الجنة عند رجل امك) * ﴿ وتقرع ﴾ المسائل على هذا الاصل في باب بعد هذا فيؤخر بعض الكلام فيه الى ذلك الموضع *

﴿ وذكر ﴾ (عن ابن الزبير قال سألت جابر ارضى الله عنهم) اي قاتل العبد بغير اذن مولاه فقال لا وبه نأخذ (لان منافاه ملك المولى فلا يجوز له ان يفوتها عليه بالاشتغال بالقتال وماليته ملك المولى فلا يجوز له ان يعترضه للتلطف بالقتال الا ان يجئ حال ضرورة المسلمين اليه بان وقع النفي عاما حينئذ لا بأس بان يخرج لمبايناه ان موضع الضرورة مستثنى من لزوم الطاعة شرعا ولانه ليس للمولى في مثل هذه الحالة ان يمنع بل يفترض عليه دفع شر المشركين بنفسه وبما يقدر عليه من ملكه فكذلك لا يجب على العبد ان يطيعه ان نهاه عن الخروج وكذلك هذا الجواب في حق الولد اذا نهاه والده في مثل هذه الحالة *

﴿ من اصبغ ووالده اصابه اصابه الله فقتلوا من الى الجنة ﴾

﴿ الجنة عند رجل الام ﴾

باب قتال النساء مع الرجال وشهودهن للحرب

قال (لا يمجبننا ان يقاتل النساء مع الرجال في الحرب لانه ليس للمرأة بنية صالحة للقتال وقد اهدى صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء لقوله هاهنا ما كانت هذه تقاتل فلم تقتلت) وربما يكون في قتالها كشف عورة المسلمين فيفرح به المشركون وربما يكون ذلك سببا لجرأة المشركين على المسلمين ويستدلون به على ضعف المسلمين فيقولون احتاجوا الى الاستعانة بالنساء على قتالنا فانه حزن هذا ولهذا المعنى لا يستحب لمن مباشرة القتال *
(الا ان يضطر المسلمون الى ذلك) فان دفع فتنة المشركين عند تحقق الضرورة بما يقدر عليه المسلمون جائز بل واجب *

واستدل عليه بقصة خيرة وقد سنها وفي آخر تلك القصة (قالت ام سليم) رضي الله عنها بنت ملحان وكانت يومئذ تقاتل شاة على بطنها بثوب يارسول الله رأيت هؤلاء الذين فروا منك وخذلوك فلا تنف عنهم ان امكنك الله منهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم يا ام سليم عافية الله اوسع فاعدت ذلك ثلاث مرات وفي كل ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عافية الله اوسع (وفي المغازي) يذكر انها قالت الاتقا تل يارسول الله هؤلاء الفرارين فتقتلهم كما قاتلنا المشركين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عافية الله اوسع * واية حاجة الى قتال النساء اشهد من هذه الحاجة حين فروع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسلموه *

(١) ام سليم بنت ملحان خالدة الانصارية والدة انس بن مالك يقال اسمها اسماء اورميلة اورميشة او مياكة او ايسة وهي الميصة او الرميصة اشتهرت بكنتيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات ماتت في خلافة عثمان رضي الله عنهم ١٢

وفي هذا بيان انه لا بأس بقتالهم عند الضرورة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمنعها في تلك الحالة ولم ينقل انه اذن للنساء في القتال في غير تلك الحالة *

وقال (ولا بأس بان يحضر منهن الحرب المعجوز الكبير فتسداوى الجرحى وتسقى الماء وتطبخ للغزاة اذا احتاجوا الى ذلك بحديث عبد الله بن قرط الازدي رضى الله عنه قال كن نساء خالدين الواليد ونساء اصحابه مشمرات يحملن الماء للمجاهدين يرتجزن وهو يقاتل الروم) والمراد المعجائز فاما غير المعجائز من النساء فالترائب ان يمنعن عن الخروج بخوف الفتنة والحاجة ترتفع بخروج المعجائز *

وذكر (عن ام مطاع رضى الله عنها (ا) وكانت شهدت خيبر مع النبي صلى الله عليه وسلم قالت لقد رأيت اسلم حيث شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقون من شدة الحال فتدبهم الى القتال فنهضوا ولقد رأيت اسلم اول من انتهى الى الحصن فما غابت الشمس من ذلك اليوم حتى فتحه الله علينا وهو حصن الصمصم بن معاذ بالنظاة)

وفي هذا بيان انها كانت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يمنعها من ذلك فمرقسا انه لا بأس للمعجوز ان يخرج لاعانة المجاهدين بما يليق به من العمل والله اعلم *

باب الجهاد ما يسمع فيه وما لا يسمع

قال ابو حنيفة رحمه الله الجهاد واجب على المسلمين الا انهم في سعة من ذلك حتى يحتاج اليهم فكان الثوري يقول القتال مع المشركين ليس بفرض الا ان يكون البداية منهم فيستدجب قتالهم دفعا لظاهر قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم

لا بأس بمعجائز ان يحضرن الحرب للمداواة الجرحى

سنة ١٢٥٠ هـ

وقوله تعالى قاتلوا المشركين كافة كما قاتلوكم كافة * ولكننا نستبدل بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوؤنكم من الكفار ولا يجدوا فيكم غلبة * وقوله تعالى قاتلوا في سبيل الله * وقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله * وجاهدوا في الله حق جهاده *

والحاصل * ان الامر بالجهاد والقتال زل مرتباً فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مأموراً في الابتداء بتبليغ الرسالة والا عراض عن المشركين قال الله تعالى فاصدع بما تؤمر واهرض عن المشركين * وقال تعالى فاصدع الصفيح الجليل * ثم امر بالجهاد بالاحسن كما قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك الاية وقال ولا تتجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن * ثم اذن لهم في القتال بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا ثم امروا بالقتال ان كانت البداية منهم بما تلامن الايات ثم امروا بالقتال بالنسلاخ اشهر الحرم كما قال الله تعالى فاذا انسلاخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين الاية ثم امروا بالقتال مطلقاً بقوله تعالى وقاتلوا في سبيل الله واعلموا ان الله سميع عليم * فاستقر الامر على هذا ومطلق الامر يقتضي اللزوم الا ان فرضية القتال المقصود اعزاز الدين وقهر المشركين *

فإذا حصل هذا المقصود بالقبض سقطت عن الباقيين بمنزلة غسل الميت والصلوة عليه ودفنه اذ لو افترض على كل مسلم بعينه وهو فرض غير موقت لوقت لم يتفرغ احد بشغل آخر من كسب او تلم وبدون سائر الاشغال لا يتم امر الجهاد ايضا فلذا كانت فرضاً على الكفاية (حتى ولو اجتمعوا على تركه اشتركوا في الماتم) واذا حصل المقصود بالقبض سقطت عن الباقيين وفي مثل هذا يجب على الامام النظر للمسلمين لانه منصوب لذلك نائب عن جماعتهم فعليه ان لا يطل اشغور ولا يدع الدعاء الى الدين وحث المسلمين على الجهاد واذان ديب

الناس الى ذلك فعليه ان لا يصوره بالامتناع من الخروج ولا ينبغي ان يدع
المشركين بغير دعوة الى الاسلام او اعطاء جزية اذا تمكن من ذلك لان
التكليف بحسب الوسع * وان كانوا قومالا يقبل منهم الجزية كمبدة الاوان
من العرب والمرتين فانه يدعوهم الى الاسلام فان ابوا قاتلوه * واما المجوس
وعبدة الاوثان من المعجم في جواز اخذ الجزية منهم عند تأييد اهل الكتاب
فيدعوهم الى احد هاتين الخصلتين ويجب الكف عنهم اذا اجابوا الى احدهما
وان امتنعوا منها فليقتلوا * وفي اهل الكتاب العربي وغير العربي سواء
لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يمطوا الجزية عن يدهم صاغرون *
وكلم مسلم في هذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد بدت داعيا
الى ما بينا و امر بالقتال على ذلك مع من ابى * قال * (وانة اوالا المسلمين وادعونا
على ان لا نقاتلكم ولا تقاتلون فليس ينبغي للمسلمين ان يمطوهم ذلك لقوله تعالى
ولا تقواوا ولا تحزنوا وانتم الا عاون) *

(ولان الجهاد فرض فاعما طلبوا المواعدة على ان يترك فريضة ولا يجوز اجابته
الى مثل هذه المواعدة كما لو طلبوا المواعدة على ان لا يصلوا ولا يصوموا) الا
ان يكون لهم شوكة شديدة لا يقوى عليهم المسلمون فليشد لا بأس بان
يودعهم الى ان يظهر للمسلمين قوة ثم ينبذ اليهم قال الله تعالى وان جنحو الاسلام
فاجنح لها * وصالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل مكة عام الحديبية
على ان يضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين) *

(ولان حقيقة الجهاد في حفظ قوة انفسهم ولا تتم في قهر المشركين وكسر
شوكتهم فاذا كانوا عاجزين عن كسر شوكتهم كان عليهم ان يحفظوا قوة انفسهم
بالمواعدة الى ان يظهر لهم قوة كسر شوكتهم فليشد ينبذون اليهم ويقاتلونهم

وهو بمنزلة انظار المعسر الى الميسرة كما قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة*

(و كذلك لو قالوا للمسلمين وادعونا على ان نعطيكم في كل سنة مالا معلوما على ان لا تجروا علينا احكامكم فليس ينبغي المواعدة على ذلك لانهم لا ياتزمون شيئا من احكامنا وانما انتهى القتال بقصد الذمة لمساقيه من التزام احكام الاسلام فيما يرجع الى الامانات والرضا عنهم بالمقام في دار الاسلام مقهورين)*

(ولما فيه) من ترك المحاربة اصلا ولا يؤخذ بذلك فيما طلبوا ولا منهم لو اجبوا الى ذلك ربما يظنون اننا انما اتينا لهم طمعا في اموالهم بل لا يشكون في ذلك ولا يحل للمسلمين ان يقصدوا ذلك او يظهروه من انفسهم (الا ان يكون لهم شوكة شديدة فحينئذ يجوز المواعدة معهم بغير مال يؤخذ منهم فلا يجوز مال يؤخذ منهم كان اولى وهذا المال لا يؤخذ عوضا عن ترك القتال وانما يؤخذ لان اموالهم مباح لنا) فباعثنا تلك الاباحة يؤخذ هذا المال منهم*

* قال (فاذا اراد الرجل الخروج الى الجهاد وله ابوان فليس ينبغي له ان يخرج حتى يستأذن منهما) لان بر الوالدین وترك ما يلحق الضرر والمشقة بهما فرض عليه عينا والجهاد فرض على الكفاية (اذا لم يقع النفي حاما) فعليه ان يقدم الاقوى وفي خروجه الحاق الضرر والمشقة بهما فان المجاهد على خطرة في التمكن من الرجوع (فان اذناه فليخرج وان اذن له اجدهما ولم ياذن له الاخر فليس ينبغي له ان يخرج مراعاة في حق الذي يان منهما وكذلك ان ابيا جميعا)

(والاصل) فيه ما روى ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني جئت اجاهدك وتركت والدي يكيان فقال اذهب فاضحكهما كما ابكيتهما وافضل الجهاد ما كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امره

الا يستأذن من الابوين

افضل الاعمال الصلوة لوقتها ثم بر الوالد

بالرجوع لكرهه الوالدین لخروجه * ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الاعمال قال الصلوة لوقتها ثم بر الوالدین ثم الجهاد في سبيل الله تعالى * فهذا تنصيص على تقدم بر الوالدین على الجهاد والوالدان في سعة من ان لا يذنبه اذا كان يدخلهما من ذلك سنة شديدة لانهما يحملانه على ما هو الاقوى في حقهما وهو برهما وهذا تبين انه لا يسهل الخروج غير اذنبه لانه او كان يسهل ذلك لكانا يأتان في منعه ولو كانا يأتان في منعه لكان هو في سعة من الخروج حتى يطل عنها الاثم *

(و كذلك ان كان مات احدهما ابويه والاخر حي لان السبب الموجب للبر في حق الحي منهما كامل * وان كانا كافرين او احدهما كافر والاخر مسلم فكرها خروجه للجهاد او كرهه الكافر منهما فان كانا كره ذلك على وجه المخالفة على نفسه والمشقة التي تلحقه بخروجه فلا ينبغي له ان يخرج لان في بر الوالدین يستوى الكافر والمسلم قال الله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا *

والمراد الابوان المشركان بدليل قوله تعالى وان جاهداك على ان تشرك بي * (وان كانا عاينها عن ذلك كراهة ان يقاتل اهل دينه لاشقة عليه فليخرج ولا يهاجم) لانه انما كره خروجه بسبب دعاه الشرك الى ذلك لا الولاد وليس عليه طاعة في داعية الشرك وانما يعرف ذلك بغالب الظن والرأى لان فيما لا طريق الى معرفته حقيقة ينبغي الحكم فيه على اكثر الرأى وهذا اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فان كان يخاف عليه من ذلك لم يحل له ان يخرج لانه اذا كان معسرا محتاجا الى خدمته فخدمته فرض عليه وان كان كافرا وليس من الصواب ان يترك فرضه اعينا ليتوصل الى ما هو فرض كفاية ولان ما يقوته من تضییع والديه ما لا يمكنه تداركه وهو يتمكن ان يتدارك الجهاد في وقت آخر *

(قال) (وان اذن له الابوان وله جدان وجدتان فكر هو اخر وجه فلا بأس بان يخرج) لان في حال قيام الوالدین الاجداد والجدات كالا جانب الا ترى ان في حكم الحضنة والولاية واستحقاق الميراث هم كالا جانب فكذلك في المنع عن الخروج لا امر لهم مادام الوالدان حيين *

(فان مات الابوان فاذن له الجد الذي من قبل ابيه والجدة التي من قبل امه ولم ياذن له الاخران يعني اب الام وام الاب فلا بأس بان يخرج لان اب الاب عند عدم الاب قائم مقامه) بدليل ثبوت الولاية له وام الام عند عدم الام بمنزلة لثابت دليل ثبوت حق الحضنة لها والاخران معها بمنزلة سائر الاجانب *

(وان اذن له الاخران ولم ياذن له هذان لم يكن له ان يخرج) وان لم يكن له جدة من قبل الام ولا جدة من قبل الاب فاستاذن الاخرين فلم ياذن له او لم ياذن له احدهما فالاستعجاب له ان لا يخرج) لان حق الحضنة لام الاب عند عدم ام الام وهي في ذلك بمنزلة الام والجد اب الام وان لم يحمل كالأب في باب الولاية فحقه يحمل كالأب في حكم التصاكن وفي منع قبل الشهادة له وحرمة وضع زكاة المال فيه فاذا لم يبق جد اقرب منه كان هو قائما مقام الاب في منعه من الخروج ايضا *

(وان كان له ام واب اب فاذن له احدهما دون الاخر لا ينبغي له ان يخرج حتى ياذن له) لان اب الاب بمنزلة الاب عند عدمه فكان هذا ومن كان ابواه حيين في الحكم سواء *

(وان لم يكن له ام وكانت له جدة من قبل الام وجدة من قبل الاب فحق الاذن للتي من قبل الام خاصة) الا ترى انها في الحضنة مقدمة على الاخرى

والجدة والجد اب الام وام الاب فاستاذن الاخرين فلم ياذن له او لم ياذن له احدهما فالاستعجاب له ان لا يخرج) لان حق الحضنة لام الاب عند عدم ام الام وهي في ذلك بمنزلة الام والجد اب الام وان لم يحمل كالأب في باب الولاية فحقه يحمل كالأب في حكم التصاكن وفي منع قبل الشهادة له وحرمة وضع زكاة المال فيه فاذا لم يبق جد اقرب منه كان هو قائما مقام الاب في منعه من الخروج ايضا *

والجدة التي من قبل الاب لا تقوم مقام الاب بدليل انه لا يثبت لها الولاية كما ثبت للجد * ولو كانت الام حية فحق الاذن اليها وليس الى الجدات من ذلك شيء بمنزلة حق الحضنة وكذلك مع بقاء الاب ليس للاجداد اذن في هذا الباب *

(وان كان له اب وام اب فليس ينبغي له ان يخرج حتى ياذن له) لان ام الاب بمنزلة الام اذ لم يكن سواها احدا من الامهات بمنزلة الام الا ترى ان حق الحضنة لها واشار في الكتاب الى ان له مخالفا في هذه المسئلة ولم يبين من هو فكان هذا المخالف يقول ام الاب بدلى بالاب واذا لم يعتبر اذن الجد الذي بدلى بالاب مع الاب لم يعتبر اذن ام الاب بالطريق الاولى * وهذا فاسد فانه لو كان له ام وام اب فاذا ثبت له الام كان له ان يخرج ولو كان ام الاب باعتبار هذا الادلاء كلاب او كالجدة الاب لم يكن له ان يخرج الا باذنها *

(قال) (وكل سفر اراد الرجل ان يسافر غير الجماد لتجارة او حج او عمرة فكره ذلك ابواه وهو لا يخاف عليهما الضياع فلا بأس بان يخرج) * (لان الغالب) في هذه الاسفار السلامة ولا يلحقهما في خروجه مشقة شديدة فان الحزن على القيمة يدفع بالطمع في الرجوع ظاهرا (الا ان يكون سفرا مخوفا عليه نحو ركوب البحر فيشتد حكم هذا وحكم الخروج الى الجهاد سواء) لان خطر الهلاك فيه اظهر والسفر على قصد التمام اذا كان الطريق آمنا والامن في الموضع الذي قصده ظاهر الا يكون دون السفر للتجارة بل هذا ما موربه لقوله تعالى فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين * فلا بأس بان يخرج اليه وان كره الوالدان اذا كان لا يخاف الضيعة عليهما * قال (وان كان يخرج في التجارة الى دار الحرب بالامان فكرهها ذلك فان كانوا

قوما يفون بالهد معروفين بذلك فلا بأس بان يخرج) لان الغالب هو السلامة
فصار هذا والخروج الى بلدة اخرى من دار الاسلام سواء
(وان كان يخرج في تجارة الى دار الحرب مع عسكر المسلمين فان كان عسكرا
عظيما كالصائفة فلا بأس بان يخرج وان كرها خروجه) لان الغالب من حاله
السلامة فانه لا يمرض نفسه بالاشتغال بالقتال والعسكر العظيم يقوون على
دفع شر العدو عنه وعن انفسهم (وان كانت سرية او نحوها لم يسمع له ان يخرج
الا باذنها) لان خطر الهلاك اظهر في خروجه مع قوم ليس لهم قوة الدفع عنه
وان كان لا يخرج للجهاد مع هؤلاء بغير اذنها لخطر الهلاك فكذلك لا يخرج
للتجارة (وان كره خروجه للجهاد اولاده او اخوانه او عمه سامه او عماته
او زوجته فلا بأس بان يخرج اذا كان لا يخاف عليهم الضيعة وانما يخاف منهم
الجزع عليه) لان المنع من ذلك باعتبار وجوب بر الوالدین وغيرهما من الاولاد
والقربات لا يساويهما في ذلك فكذلك في المنع من الخروج الا ان يخاف
الضيعة على احد من هؤلاء فيخاف ان يسمع ان يخرج ويدع من يلزمه نفقته لان
القيام بتساعده والاتفاق عليه مستحق عليه بعينه قال صلى الله عليه وآله وسلم
كفى بالمرء اثما ان يضع من يقوته (١) فهذا الحكم في الذكور من اولاده الصغار
والاناث صفات او كبار اذا لم يكن لهم ازواج والزمنى من الكبار الذين
لا هرقة لهم من ذوى الرحم لان نفقتهم واجبة عليه شرعا فكذلك زوجته
(فاما بنوه الكبار الاصحاء واخوانه الذين لازمانهم فلا بأس بان يخرج ويدعهم
وان خاف الضيعة عليهم لانه لو كان حاضر الميجر على نفقتهم وان ضاعوا فلا تمتنع
خروجه بسبب خوف الضيعة عليهم) وهذا كله اذا لم يكن النفير عاما وانما اذا جاء
النفير عاما فقبل لاهل مدينة قد جاء المدور يدون انفسكم او ذاريكم او اموالكم

فلا بأس بان يخرج بغير اذن والديه لان الخروج في مثل هذه الحالة فرض عين على كل واحد قال الله تعالى اتقوا اخفاوا وثملا وما يفوته بترك هذه الفريضة لا يمكنه استدراكه وما يفوته بالخروج بغير اذن لو الدين يمكنه استدراكه بعد هذا فيشتغل بما هو الاعم * ولان الضرر في تركه الخروج اعم فان ذلك يتعدى اليه والى والديه والى غيرهم من المسلمين * ولانه لا يحل لو والديه ان ينهياه عن هذا الخروج فيكون له ان يخرج ليستط به الاثم عنها ولا طاعة لهما عليه فيما كانا حاصيين فيه الا ترى ان رجالا لو قطع الطريق على رجل لياخذ ماله او ليقطله او اراد امرأة ليفجر بها وهناك من له قوة على ان يمنعه من ذلك فليمنه ان يمنعه وان كره ذلك والدا لم يسمعه ان يطيعهما في ذلك ولم يسمعهما ان يمنعهما لان هذا فرض عليه بعينه وانما يلزمه طاعة الوالدين فيما يكون موسما عليه بين الاثام والالتزام فاما ما يفترض عليه مباشرة بعينه فليس لو والديه ان يمنعه من ذلك ارايت لو اراد احد والديه بشئ من ذلك فنهاه الوالد الآخر ان يمنعه شفقة عليه ينبغي له ان يطيعه ويدفع والده بتهتك حرمة ذكر هذا على سبيل الاستفتاح بمراجعة اذن الوالدين فيما هو فرض عليه بعينه *

﴿قال﴾ (ولا ينبغي للعبد ان يجاهد بغير اذن مولاه ما لم يكن النفي عامافا اذا كان ذلك فله ان يخرج وليس لمولاه ان يمنعه من ذلك) لان فرضية الخروج عند النفي العام كفرية الصوم والصلوة وذلك مستثنى للعبد اعلمك عليه مولاه * واذا تبين هذا في العبد والمولى عليه ماك على الحقيقة تبين في حق الولد مع الوالدين بالطريق الاولى *

﴿وكذلك النساء اذا كانت بهن قوة القتال فليضجن اذا جاء النفي عاما﴾ وقد ينما صنعت ام سليم رضي الله عنها يوم حنين * وقال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم يوم احد لمقام نسيية بنت كعب رضى الله عنها (١) خير من مقام فلان وفلان
فسمى جماعة من الذين فروا وكان النفي يومئذ عافا مستحسن قتال النساء
ومدح من لم يهرب منهن بما قال «(فاما اذا لم يكن النفي عاما فلا ينبغي ان يشتغل
النساء بالقتال ولا ينبغي للنسوان ان يخرجن الى الجهاد ايضا في الصوائف
وتحوها) لان مقامهن في البيوت اقرب الى دفع الفتنة (فاما المجاز فلا بأس بان
يخرجن مع الصوائف لمداداة الجرحى» جاء عن ام عطية رضى الله عنها قالت
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سبع غزوات فكانت اطبخ
لهم وادوى الجرحى واسقيهم الماء ولا يعجزني ان يباشرني القتال لان بالرجال
غنية عن قتال النساء فلا يشتغلن بذلك من غير ضرورة وعند تحق الضرورة
بوقوع النفي عاما لا بأس للمرأة ان تقابل بغير اذن وليها وزوجها» بلغنا ان صفية
بنت عبد المطاب رضى الله عنها قتلت يوم دياتسور علي بن حصينا كانوا فيه وانما
كان هذا يوم الخندق وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع النساء في
اطم من اطام المدينة وكان حسان بن ثابت رضى الله عنه معهم فجاءهم ودي من
بنى قريظة واراد ان يتسور الحائط فاصرت صفية حسان بن ثابت بان يقوم
اليه بحجر او خشب فيقتله فقال حسان ان امن ارباب اللسان لست من ارباب
الضرب (الطمان في شيء فقامت بنفسها فقتلته» ولما بلغ ذلك الخير رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم استحسن ذلك منها» فعرفنا انه لا بأس بذلك وكذلك
الغلمان الذين لم يبلغوا اذا اطاقوا القتال فلا بأس بان يخرجوا ويقاتلوا في النفي
العام» وان كره ذلك الاباء والامهات وفي غير هذه الحالة لا ينبغي لهم ان
(١) ذكرها في تجريد اسماء الصحابة رضى الله عنهم افعال الانصار امة ام عماره
شهدت العقبة. هي بفتح النون ١٢

والا خلافا في سن علي رضي الله عنه حين أسلم وحين أسلمه

يخرجوا الا ان يطيب انفسهم بذلك *
 قاله (بلغنا ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اسلم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن تسع سنين فلو حضر قتالا لقاتل * فهذا الا بأس به) والروايات اختلفت في سن علي رضي الله عنه حين اسلم والذي ذكره محمد رحمه الله في هذا الكتاب التسع والعشر * وفي رواية انه اسلم وهو ابن سبع سنين * وفي رواية انه اسلم وهو ابن خمس سنين * واختلف في الرواية بمدة الصفة يمتد على اختلاف الناس في سنة حين قتل * فقال جعفر بن محمد رحمه الله عاينها قتل وهو ابن ثمان وخمسين سنة * وقال الجساحي قتل وهو ابن ستين سنة * وقال القتيبي قتل وهو ابن ثلاث وستين سنة * ولا خلاف في انه اسلم في اول مبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد اقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمدينة امت بمكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشر او اختلفة بعده ثلاثون سنة انتهى ذلك بقتل علي رضي الله عنه فذلك ثلاث وخمسون * فان كان سنة حين قتل على ما قال جعفر بن محمد ظهر انه اسلم وهو ابن خمس سنين وان كان على ما قاله الجساحي فقد اسلم وهو ابن سبع سنين * وان كان على ما قاله القتيبي فقد اسلم وهو ابن عشر سنين ولا خلاف انه لم يكن بالغ حين اسلم وعليه دل قوله رضي الله عنه *
 شهر

سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما ما بلغت اوان حلم
 وانما حقيقة هذا الاعتماد اصحابنا رحمهم الله تعالى على هذا الحديث في صحة اسلام الصبي *

قاله (واذا خرج القوم الى الصوائف فارتوا ان يخرجوا معهم النساء بغير منعة الا الباضعة والخدمة فالاستحباب ان لا يفعاوا ذلك مخافة عليهن) لا ريب

النساء لحم على وضعم الاماذب عنهم ومن خرج للقتال ربما يتلى بهارض يشغله
بنفسه ولا يتمكن فيه من الذب عن حرمة واقتضاء الشهوة بالمباضعة ليس من
اصول حوائجهم ولا ينبغي ان يمرض حرمة للضياع لاجله ولو لم يكن له الخروج
بهن الا مخافة ان يشتغل بهن عن القتال لكان ذلك كافيا (فان كان لا بد من
اخراجهن فالاماء دون الحرائر) لان حكم الاختلاط بالرجال في حق الاماء
اخف الا ترى ان جميع الناس لمن منزلة المحرم في النظر والمس وانه لا بأس
للامة ان تسافر بغير محرم وليس للحرمة ذلك الا مع زوج او محرم وما هو
المقصود له من المباضعة والخدمة يتم بالاماء (ولكن مع هذا يرخص في اخراج
الحرائر والاماء من تقوي على حفظهن اذا ابتلى المسلمون بهزيمة حتى يخرجهن
الى دار الاسلام اما بقوة نفسه او امامه من الظهور والخسوم الماروي ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يفز واقرع بين نسائه واخرج منهن
منه التي تفرع قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فاصابتني القرعة في السفر الذي
اصابني فيه ما صابني حين تكلم اهل الافك فيها ما تكلموا وهي غزوة المريسيع
غزوة بنى المصطلق (١) من خزاعة) ومعلوم انه كان يامن عليهم الضياع عن
من المسلمين فمن يكون بهذه الصفة فلا بأس له بان يخرجهن وانما يكره هذا
لمن اذا ابتلى المسلمون بهزيمة لم تقو على اخراجهن واشتغل بنفسه فيكون مضيقا
لهن والمرض بمثل هذا التضييع حرام شرعا*

(وكذلك ان كان اسيرة يدخلون ارض العدو - فانه لا ينبغي لاحد من
المجاهدين ان يخرج معهم لداواة البحر) لانهم جريدة خيل اذا هزبهم امر
اشتغلوا بانفسهم ولا يتمكنون من الدفع عنها وعن انفسهم وهي عاجزة عن

(١) المصطلق لقب جذيمة بن ممد بن عمرو ومسمى لحسن صوته وكان اول من غنى

واقتضاء الشهوة بالمباضعة ليس من اصول الحوائج

الدفع عن نفسها و إنما يحل لها ذلك في الصوائف التي أكبر الرأي فيها منهم
 قاهرون لا يهزمون من العدو و يتمكنون من الدفع عنها و عن أنفسهم *
 (والحاصل) أن الحكم يبنى على الظاهر فيما تذر الو قوف على حقيقة الحال فيه *
 (ولا بأس) بادخال المصحف في ارض العدو لقراءة القرآن في مثل هذا
 المسكر العظيم و لا يستحب له ذلك اذا كان يخرج في سرية لان الغازی ربما
 يحتاج الى القراءة من المصحف اذا كان لا يحسن القراءة عن ظهر قلبه او تبرك
 بحمل المصحف او يستنصر به) والقرآن حبل الله المتين من اعتصم به نجا الا انه
 نهى عن تعريض المصحف لاستخفاف العدو به و لهذا الواشتر اه ذمي اجبر
 على سيمه والظاهر انه في المسكر العظيم يامن من هذا القوتهم وفي السرية ربما
 يستلج به لقله عددهم *

رفس هذا الوجه يقع الفرق والذي روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان يسافر بالقرآن في ارض العدو *

تاويله هذا ان يكون سفره مع جريدة خيل لا شوكه لهم هكذا ذكر محمد
 رحمه الله و ذكر الطحاوي ان هذا النهي كان في ذلك الوقت لان المصاحف
 لم تكن في ايدي المسلمين وكان لا يوم من اذ وقعت المصاحف في ايدي العدو
 وان يفوت شيء من القرآن من ايدي المسلمين او ينير بهض ما في المصاحف
 مما يملكون انه لم يبق بايدي المسلمين ويومن مثله في زماننا هذا لكثرة المصاحف
 وكثرة القراءة قال الطحاوي ولو وقع مصحف في ايديهم لم يستخفوا به لانهم
 وان كانوا لا يقرءون بانه كلام الله تعالى فهم يقرءون بانه افصح الكلام باوجز
 العبارات وبلغ الممانى فلا يستخفون كما لا يستخفون بمناثر الكتب ولكن ما
 ذكره محمد رحمه الله اصح فانهم يفعلون ذلك مفايزة للمسلمين وقد ظهر ذلك

﴿ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسافر بالقرآن في ارض العدو ﴾

﴿ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسافر بالقرآن في ارض العدو ﴾

وإذا قال الحربي أو الذي للمسلم علمني القرآن فلا بأس بأن يعلمه

خير الناس من تعلم القرآن وعلمه

من القرامطة حين ظهر وأعلى مكة جملاوا يستنجون بالمصاحف إلا أن قطع الله دابرهم ولهذا منع الذي من شراء المصحف ولو اشتراه يجبر على بيعه كما يجبر على بيع العبد المسلم وكذلك كتب الفقه منزلة المصحف في هذا الحكم فاما كتب الشعر فلا بأس بأن يحمل مع نفسه وكذلك أن يشتراه الكافر لا يجبر على بيعه (وإن دخل اليهم مسلم بآمان فلا بأس بأن يدخل معه المصحف إذا كانوا قوما يوفون العهد) لأن الظاهر هو الأمان من تعرض المدولسا في يده

(فاما إذا كانوا عابثا لا يفون بالعهد فلا ينبغي له أن يحمل المصحف مع نفسه إذا دخل دارهم بآمان وإذا قال الحربي أو الذي للمسلم علمني القرآن فلا بأس بأن يعلمه وفقهه في الدين لعل الله يقلب قلبه)

الآن ترى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ القرآن على المشركين وبه أمر قال الله تعالى بلغ ما أنزل إليك من ربك وقال الله تعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ومعلوم أن تمام هذه الصفة في القرآن والفقه المستنبط من القرآن وهو الحكمة كما قال الله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا

(وفسره المفسرون بالفقه وأما تحقق دعاءه بهذه الطريق إذا علمه ذلك وفهمه وقال الله تعالى وإن أحد من المشركين استجار لك فآجره حتى يسمع كلام الله يعني يسمع فيه فهم فربما يرغب في الأيمان لما يقف عليه من محاسن الشريعة وهذا هو المراد من قوله لعل الله يقلب قلوبهم

(وفي حديث عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الناس من تعلم القرآن وعلمه ولم يفصل بين تعاليم المسلمين وتعليم الكفار وإذا كان ينسب إلى تعليم غير المخاطبين رجاء أن يعملوا به إذا خوطبوا فلا

يتدب الى تسليم المخاطبين لرجاء ان يمتدوا به ويملوا كان اولي *

(واذا دخل المشركون دار الاسلام فاخذوا الاموال والذراري والنساء ثم علم بهم جماعة المسلمين ولهم عليهم قوة فالواجب عليهم ان يتبعوهم ماداموا في دار الاسلام لا يسلمهم الا ذلك) لانهم انما يمكنون من المقام في دار الاسلام بالتناصر وفي ترك التناصر ظهور العمد وعلهم فلا يحل لهم ذلك وفعل اهل الحرب بهذه الصفة منكراً قبيحاً والنهي عن المنكر فرض على المسلمين والذي وقع الظهور عليهم صاروا مظلومين ويفترض على المسلمين دفع الظلم عن المظلومين والاخذ على يدي الظالم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تأخذوا على يدي الظالم فتأطروه على الحق اطرا *

(فان دخلوا بهم دار الحرب نظر فان كان الذي في ايديهم ذراري المسلمين فالواجب على المسلمين ايضا ان يتبعوهم اذا كان غالب رايهم انهم يقوون على استنقاذ الذراري من ايديهم اذا ادركوهم مالم يدخلوا حصونهم) لانهم مالم يكووا الذراري بالاحراز بدار الحرب فكوسها في ايديهم في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء والمعتبر تمكن المسلمين من الانتصاف منهم وذلك قائم باعتبار الظاهر مالم يدخلوا حصونهم *

(فاما اذا دخلوا حصونهم فان اتاهم المسلمون حتى يقتلواهم لا يستنقذ الذراري فذلك فضل اخذوا به وان تركوهم رجوت ان يكونوا في سعة من ذلك) لان الظاهر انهم بعد ما وصلوا الى ما منهم ودخلوا حصونهم يهجن المسلمون عن استنقاذ الذراري من ايديهم الا بالمبالغة في الجهد وبذل النفوس والاموال في ذلك * (فان فعلوه فهو المزيمة وان تركوه لدفع الخرج والمشقة عن انفسهم كان لهم في ذلك رخصة) الا ترى اننا لم يان في يد الكفار بالروم والهند بمض

اسارى المسلمين ولا يجب على كل واحد من الخوارج اقتناهم لاستيفاد الاسارى من ايديهم *

(واما اذا كان ما ظهر واعليه المال دون الذراري فاذا دخلوا دار الحرب وسع المسلمين ان لا يتبعوهم بعد ذلك ولو اتبعوهم فهو افضل) لانهم ملكوا الاموال بالاحراز وانتهت المصمة الثالثة فيها بالاحراز في دار الاسلام فالتحققت بسائر اموالهم والمسلمون في سعة من ان يتركوا اتباعهم لا خذ اموالهم من ايديهم وان كانوا الوفاء او اذلك لا عزاز الدين وقهر المشركين كان افضل فكذلك حكم هذه الاموال *

(والحكم فيها اذا ظهر اهل الحرب على ذراري اهل الذمة او على اموالهم على نحو ما ذكرنا ايضا لان المسلمين حين اعطوهم الذمة فقد التزموا دفع الظم عنهم وهم صاروا من اهل دار الاسلام) الا ترى ان الاحراز بمقتضى الذمة للمال والنفس في حكم الضمان والمقوية بنزلة الاحراز الذي للمسلم فيستوى الحكم في وجوب الاتباع والدليل على الفرق بين الاموال والذراري بعد دخول دار الحرب لانهم لو اسلموا سلمت لهم الاموال وامر وابد الذراري وفي دار الاسلام لو اسلموا امر وابد الاموال والذراري والمسلمون واهل الذمة في ذلك سواء فيتضح الفرق *

(وان كان المسلمون حين بلغهم هذا النفي اكبر الراى منهم انهم ان خرجوا في اثرهم لم يدركوا حتى يسد خلوا حصونهم في الذراري او حتى يسد خلوا دار الحرب في الاموال رجوت ان يكونوا في سعة من ترك الاتباع) لان البناء على الظاهر جائز في مثل هذه اوالظواهر انهم في الخروج يتبعون انفسهم من غير فائدة وانما الذي يفترض فيه الخوارج لئلا يهتدى على كل من يلقاه اذا كان

أكبر الرأي منه أنه إذا خرج أدر كههم وقوى على الاستنقاذ من أيديهم بعمدة من المسلمين على ما بينا *

﴿ قال ﴾ (ولا بأس للذين يسكنون الثغور من المسلمين أن يتخذوا فيها النساء والذراري وإن لم يكن بين ذلك الثغور وبين أرض العدو أرض للمسلمين) لأنهم يذهبون إلى المقام في الثغور وأما يمكن من المقام بالنساء والذراري فالنساء مسكن الرجال ولا هم إذا قاموا في ذلك الموضع بالنساء والذراري كثروا عبر الزمان حتى يصير ذلك الموضع مصرا من أمصار المسلمين ويتخذ المسلمون وراء ذلك ثمرا بأقرب من العدو *

(ولكن هذا إذا كانوا بحيث لو نزلت بهم جلبة العدو وقدروا على دفع شرهم عن أنفسهم وعن ذراريهم وتمكنوا من أن يخرجوهم إلى أرض الإسلام فاما إذا لم يكن بهذه الصفة) وكان أعدا قايلا لا يتمكنون من دفع جلبة العدو ولا يقدر على إخراج الذراري إلى أرض الإسلام *

(فإنه لا ينبغي لهم أن يتخذوا النساء في مثل هذه الثغور) لأن الظاهر أنهم يضيئون في مثل هذه الثغور ويأمنون الضياع في الفصل الأول وهو نظير ما سبق من الفصل بين العاصفة والسرية إلا أن هنالك كره إخراج النساء مع الجيش العظيم للمباشرة ولم يكره ذلك في الثغور إذا كثرت فيه المسلمون لأن أهل المساكر لا يطول مقامهم في دار الحرب فلا يحتاجون إلى النساء مدقة مقامهم في الظاهر فاما أهل الثغور يطول مقامهم في الثغور بل يومرون بأن لا يبرحوا منها وإذا كانوا غرا بأشجار وأبالمقام فيها فلم يربأوا بأن يتخذوا فيها النساء والذراري (فإن قال أهل الثغور لا تقدر على دفع العدو بأنفسنا أنا ولكن نستغيث بالمسلمين فيأتيان الغياث منهم فن دفعهم العدو فإنه لا ينبغي أن يحملوا النساء

والذراري الى مثل هذه الثغور ايضا) لانهم لا يقوون على الدفع عنهم بانفسهم
ولحق الفوت بهم للدفع موهوم ولا ينبغي الحكم على الموهوم خصوصا فيما
يكون الواجب فيه الاخذ بالا احتياط «الا ترى انه يتوهم ان يقع فتنة او عصبية
بين المسلمين فيشتغل بعضهم ببعض حتى لا يقصدوا على اعانة تلك الثغور
فيضيع من فيها من النساء والذراري فلهذا لا يستقيم البناء على الفوت وانما
ينبذ ذلك على شوكه لانفسهم»

﴿وذكر﴾ (عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك دابة
بمهلكة فهي لمن احيائها) وبظاهر هذا الحديث اخذ بعض العلماء فقالوا اذا ترك
الغازي دابته في هزيمة فاخذها مسلم آخر واخرجها فهو احق بها لان الاول
تركها امرضا عنها وانما كانت مالكا لها لكونه محرز لها بيده فاذا زال ذلك
التحقت بالصيود فهي لمن اخذها واحيها»

(ولسناخذ بهذا فان هذا تسييب اهل الجاهلية وقد نفاه الشرع قال الله تعالى
ما جعل الله من محيرة الآية) وليس التسييب في الدواب نظير الاعتاق في العبيد
فبالاعتاق تحدث فيه صفة المالكية فيبقى الملوكية وبالتسييب لا يحدث صفة
المالكية في الدواب واذا بقيت مملوكة كانت لصاحبها وحرمة المالك باعتبار
حرمة المالك فلا يملكها احد بالاخذ»

(وقد ذكر عن الشعبي انه قال ياخذها صاحبها ولا نفقة له على الذي احيها
ان كان انفق عليها من ماله» وبهذا تبين ان الحديث الاول وهم فالشعبي هو الذي
رواه وما كان يفتي بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم مثل
هذا الحديث الشاذ لا يكون مملولا به) اذا كان مخالف الاصول فكان
الرجوع الى الدام المتفق على قوله وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل

مال امرء مسلم الا بطيبة نفس منه * اولى وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام
من وجد عين ماله فهو احق به * دليل على صحة ما قلنا وكان عمر بن عبد العزيز
رحمه الله يقول ياخذها صاحبها ويرد على المنفق ما اتفق عليه من ماله *

وقال الشعبي ليس عليه شيء من النفقة ان كان اتفق بغير اذنه ويقول
الشعبي نأخذ لانه متبرع بالاتفاق على ملك الغير بغير اذنه وهو يريد ان يلزمه
دينه في ذمته لنفسه وليس لاحد هذه الولاية على غيره * فاما عمر بن عبد العزيز
كان يقول دلالة الاذن في الاتفاق من صاحبها معلوم بطريق الظاهر لانه
لو تمكن من اخراجها اتفق عليها من مال نفسه فاذا عجز عن ذلك كان مستعينا بكل
من يقوي على ذلك راضيا بان يتفق عليها من ماله ودلالة الاذن كصريح الاذن
ولكننا نقول هذه الاستمارة والرضا يحتمل ان يكون منه على وجه التبرع
ويحتمل ان يكون على وجه الرجوع عليه مما يتفق والمحمول لا يصلح حجة
لا بحساب الدين له في ذمته وهو نظير المودع يتفق على الوديعة في حال غيبة
صاحبها بغير امر القاضى فانه لا يرجع على صاحبها بما اتفق لهذا المعنى كذا هذا
والله الموفق وبه نستعين *

باب صاحب الساقة اذا وجهه في اخريات الناس رجلا مع دابته
(واذا جعل امير المسكر على الساقة رجلا يلحق به من تخلف بالمسكر فهو
حسن في دخول دار الحرب والا نصراف منها لان فيه نظرا للمسلمين فالذى
يفلح النوم او يعمى ربما يجلس وينام الاستراحة في موضع الخوف ثم لا يلتحق
بالجيش فيضيعه *

(واذا كان على الساقة من يكلف الاهوى بالمسكر يوم من عليه الضياع) وفي
نظيره قال عمر رضي الله عنه لو تركتم ابعثتم اولادكم *

باب صاحب الساقة اذا وجهه في اخريات الناس رجلا مع دابته

(فإن وجد) صاحب الساقة رجلاً قامت عليه دابته فأمره أن يترك الدابة
ويلتحق بالمسكر لئلا يهلك فأخذه والحقة بالمسكر وترك دابته فهلك
لم يضمن شيئاً) لأنه ما تعرض للدابة بشيء. إنما أحسن إلى صاحبها حين الحقة
بالمسكر ولو إلى صاحبها بأن حبس صاحب المواشي حتى ضاعت مواشيه
لم يضمن شيئاً فإذا أحسن إليه أولى ولأن الرجل ابتلى ببلتين أما أن يضع دابته
أو يضع نفسه أن وقف معها ومن دفع إلى شرين فإليه أن يختار أهولهما وذلك
في ترك الدابة فصاحب الساقة أمره بما يحق عليه فله شرعاً فيكون محسناً وما على
المحسنين من سبيل *

(وإن كان أخذ الدابة من يد صاحبها فتحاها عنه ثم منعه من أخذها فملك فهو
ضامن له قيمتها) لأنه فوت له يده بصنع أحدثه في الدابة وذلك غصب منه
بوضيحه أنه ما أضر بأزالته يد صاحب الدابة عن الدابة وإنما أضر بالحقة بالمسكر
وهو فيها أضر به غير محتاج إلى التعرض لدابته فيكون ضامناً له قيمتها إذا أخرجهما
من يده كغيره وكذلك أن ذبحها صاحب الساقة أو ضر بها فقتلها فهو ضامن
وهذا أظهر *

(فإن أخذ صاحب الدابة بلجام دابته فملك صاحب الساقة يده والحقة
بالمسكر وترك الدابة في موضعه لم يضمن شيئاً) لأن ضمه حصل بيد صاحبها
لا بالدابة *

وهذا دليل على أني حنيفة وأني يوسف رحمة الله تعالى في أن ضمان الغصب
لا يجب إلا باعتبار ضنع في المصوب يفوت يد المالك بشؤله عن الموضع
الذي كان يد المالك عليه نيات فيه فانه إذا أخذ الجام الدابة ونحاهها كان ضامناً وإذا
فك يد صاحبها عن اللجام لم يكن ضامناً وتلف الدابة في الموضعين حاصل

بسبب واحد الا ان محمد ارحمه الله يسلم هذا الاصل فيما يحتمل النقل ولكنه
يقول فيما لا يحتمل النقل يقام غيره مقامه باعتبار نفويت غرات الملك على
المالك كما يشترط الاشارة في الدعوى والشهادة الى العين فيما يحتمل النقل
الى محاسن القاضى ثم فيما لا يحتمل يقام ذكر الحدود مقامه للتيسير *

(و كذلك لو كان الرجل راكباً فازله كرهسا والحقة بالمسكر لم يضمن دابته)
لانه لم يصنع فيها شيئاً انما صنعه في صاحبها *

(وان اخذ صاحب الساقة الرجل والحقة بالمسكر وترك دابته فمربها سرية
كانوا على ارحم فعنفوها وقاموا عليها حتى الحقوها بالمسكر ثم حضر صاحبها فبرأ
احق بها) لانه وجد عين ماله فيكون احق به وليس لهم ان يرجعوا عليه مما انفقوا
لانه لم يامرهم بذلك فقد بيناهم اذا وحكى ان الزبير بن العوام رضى الله عنه كان
لدرج طويل فكان اذا شق عليه حمله القاه على الطريق فيمر به بعض الاعراب
من يكون في آخر المسكر فياخذه وهو لا يبرف قصته حتى ياتي به المنزل فيجئ
الزبير ويقول جزاك الله خيراً فيما حملت من رعى فياخذه فمل ذلك غير مرة
(فان كانوا حين اتواهم المسكر اخبروا الامير خبرهم فامرهم بان ينفقوا
عليها حتى يجردوا صاحبها فقاموا اذ ذلك ثم حضر صاحبها اخذ ما واعطاهم ما انفقوا
بعد امر الامير ولم يدهم شيئاً مما انفقوا قبل ذلك) لان في هذا الامر نظراً
اصحابها باحيا ملكه وامساكه عليه والداية لا تبقى بدون النفقة والانسان
لا يرضى بالتبرع بالاتفاق على ملك الغير وللامير ولاية النظر لكل من يحجز
عن النظر بنفسه من الجند فكان امره بذلك كامر صاحب الدابة حين صدر
عن ولاية شرعية *

(فان قالوا انفقنا عليها بعد الامر كذلك نفقة مثاها وقال صاحبها لم ينفقوا عليها

من النظر بنفسه
من يحجز عن
الولاية للنظر
من الامير

من ذلك شيء فالقول قول صاحبها) لأنهم يدعون في ذمته ديننا لأنفسهم وهو منكر فيكون القول قوله بعدما يخاف (على علمه) لأنه استخلاف على فعل الغير وهو اتفاقهم عليها فيكون على العلم دون الثبات *

﴿ فان ﴾ أقاموا شاهدين مسلمين على ما ادعوا أو كان اتفاقهم بعلم الأمير رجوعا على صاحبها) ولا يلتفت إلى إنكاره لثبوت ما ادعوا بحجة حكيمية وذلك علم الأمير أو شهادة شاهدين فان كانوا حين رفعوها إلى الأمير وشهدت الشهود أنهم وجدوها ولا يدرون لمن هي أن رأى الامام أن يسمع باعياها جازلان ذلك نظر فيه لصاحبها فلا يفتق رعاياي على مآلتيها وحفظ عنها اليسر من حفظ عينها وللأمير ولاية النظر على جنده * وليس لصاحبها إذا حضر أن يبطل البيع وأما حقه في ثمنها فان كان امرهم بالاتفاق زمانهم باعها فاقوالوا اعطنا من الثمن ما انفقنا وأقاموا البيينة على ما ادعوا من النفقة قبل أن يحضر صاحبها أو بعد ما حضر اعطاهم ما انفقوا بعد امره لأنهم استوجبوا ذلك في ذمة صاحبها باعياهم مالية هذه الدابة ولهذا لو حضر صاحبها كان لهم أن يجسوها حتى يأخذوا ما انفقوا بمنزلة زاد الأبق يجسوه بالجمل والتمن بدل تلك المسالية فيعطيه الأمير مقدار حقهم من ذلك وهذه البيينة مقبولة منهم قبل حضور صاحبها باعتبار أن الأمير خصم فيه عن صاحبها كما تقبل البيينة منهم في ابتداء الامر بالاتفاق فانهم لو قالوا للأمير وجدنا هذه الدابة ولا يعرف صاحبها امرهم بأن يأتوا بالشهود على ذلك ويقبل بينتهم ليا امرهم بالاتفاق فان لم يأتوا بشهود ورأى الامام النظر في أن يامرهم بذلك فلا بأس بأن يقول امرهم بأن ينفقوا عليها على أنه ان كان الامر كما زعموا رجوعا على صاحبها أو لا فليست أمرهم بشيء من ذلك وبشهود على هذا أو يقول امرهم ببيعها وانفاق ثمنها ان كان الامر كما ذكرنا وان كان

الامر على غير ما ذكر و افلست آمرهم بشئ من ذلك وهذا لان الشهاد هذه
الصفة يتمحصر نظر صاحبها فانهم ان كانوا صادقين يحكى ملكه بهذا وان
كانوا غاصبين لا يستفيدون البراءة عما لم مهم من الضمان بهذا وكذا لا يجوز
البيع باعتبار هذا الامر اذا كان من في يده غاصبا فان حضر صاحبها وقده ملك
التمن في يد من باعه - ابعد الامر بهذه الصفة فان اقرب بما اخبر المخبر به الامير
فهو برى من ضمانه وضمان ثمنه لانه يبين ان البيع كان باذن صحيح وان وجد
صاحبها ذلك فالبائع ضامن حتى يقيم البيعة على ما يدعى فان اقام البيعة فالثابت
بالبيعة كالثابت باتفاق الخصم *

(فان وجد صاحبها الدابة في يد المشتري كان له ان ياخذها اذا اقام البيعة اتماله)
لانه وجد عين ماله *

(فان اقام المشتري البيعة على ما قاله الواجد وعلى ما امر به الامير سلم له ما اشترى)
لانه ثبت سبب ملك صحيح لنفسه بالبيعة (وان لم يكن له بيعة اخذ الدابة
صاحبها ورجع المشتري على البائع بالتمن) لاستحقاق المبيع من يده *

(فان اقام البائع البيعة على ما ادعى من انه وجدها ضائعة وان الامير امره
ببيعها فحضر من لدى استحقاقه) وهذا التقييد دليل على مسئلة اخرى وهو
المشتري اذا استحق منه المبيع فاذا يرجع على البائع فان اقام البائع بيعة على
امر يبطل به استحقاق المستحق ان كان ذلك بحضور المستحق تقبل والا فلا
برى فهو من التمن ورجع المشتري فاخذها من المستحق لان الثابت بالبيعة
كالثابت باقرار الخصم وأي قاض رفع اليه هذه الحادثة وسئل اجازة البيع
لم يجزه حتى تقوم البيعة عنده على جميع ما ينسأ لان ولاية الاجازة انما ثبت له
اذ ظهر جميع ذلك عنده ولا يظهر الا بالحجة والله الموفق *

باب سجدة الشكر

(واذا أتى الأمير امرئسره فاراد أن يشكر الله تعالى عليه فلا بأس بأن يكبر مستقبل القبلة فيختر ساجدا بحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر تكبيرة ويرفع رأسه وهذه سجدة الشكر)

(وهي) سنة عند محمد رحمه الله وكذا لك في قول أبي يوسف رحمه الله رواه عنه ابن سبابة قالما أبو حنيفة رحمه الله كان لا يراه شيئا أي شيئا من سنننا أولا يراه اشكرنا ما فاعلم الشكر في أن يصلي ركعتين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة وقد روى عن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه كان يكبر هاهنا وهناك روى ابن سبابة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لأنه لو فعله أن يكون منظورا إليه بما يظن ظان أن ذلك واجب أو سنة متبعة عند حدوث النعم فيكون مداخل في الدين ما ليس منه وقال صلى الله عليه وآله وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد وما من ساعة إلا فيها نعمة متجددة لله تعالى على كل أحد من صحة أو غير ذلك فلو اشتغل بالسجود عند كل نعمة لم يتفرغ لشغل آخر ولما وقف حتى يسجد كان ذلك نعمة ينفي أن يسجد له أنا أي أنا ولكن استحسن محمد رحمه الله الآثار المروية في الباب *

(منها ما روى) (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بشر ببشرى يسره خزل لله تعالى ساجدا) وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم من رجل به زمانة فسجد ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فمعا ذلك وفي كتب الحديث يروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غاشي فسجد يعني نافس الخلق * (وروى) (أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لما أتاه فتح اليمامة سجد)

باب سجدة الشكر

من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد

وعن أبي موسى الأشعري قال كنا مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنهر وإن فقال التمسوه يعني ذا اليمين أو قال ذا الشدبة فالتمسوه فلم يجدوه فجعل يهرق جبينه ويقول ما كذبت ولا كذبت فوجدوه في ساقيه ادبر فسجد علي رضي الله عنه سجدة

﴿ واصل ﴾ هذا ما روي أنه لما قاتل علي رضي الله عنه الحرورية قال انظر واغان فيهم رجلا أحدى ثدييه مثل تدي المرأة حدثني به نبي الله أني صاحبه فمقابو القتلى فلم يجدوه فقال انظر وافو الله ما كذبت ولا كذبت قالوا فان سمعتم نهر تحت نخل لم تقلبهم بعد قال انظر وا قال الراوي فرأيت في رجله حبلا جروا به حتى القوه بين يديه فخر لله ساجدا وقال اشروا وانما فعل ذلك لانه اخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبره بان القوم الذين فيهم رجل بهذه الصفة يقتلونك وهم على الضلالة فحين وجدوه كان ذلك نعمة عظيمة فلماذا خسر ساجد الله تعالى والله اعلم *

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

﴿ قال محمد رحمه الله تعالى اختلف الناس في صلاة الخوف واحسن الاقاويل فيها ما قال ابن عباس وابراهيم النخعي وجامعها عليه ابن عمر رضي الله عنهم وهو ان يجعل الامام الناس طائفتين فيقف طائفة بازاء المدو ويصلي بطائفة شطر الصلاة ثم تذهب هذه الطائفة فتقف بازاء المدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلون شطر الصلاة ثم يسلم الامام وتذهب هذه الطائفة فتقف بازاء المدو وتأتي الطائفة الاولى فيقضيون صلاتهم بغير قراءة لانهم ادركوا اول الصلاة فهم في حكم المقتدين في جميعها ثم تأتي الطائفة الثانية فيقضيون ما فاتهم بقراءة لانهم مسبوقون فيها ﴾

وقد بينا في كتاب الصلوة ما في هذا الباب من اختلاف الآثار واختلاف
العلماء في نوادر أبي سليمان لأبي يوسف من الفرق بينهما إذا كان العبد
في جهة القبلة أو في دبر القبلة في حكم صلاة الخوف *

وذكر (هاهنا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الأمام يصلي بكل طائفة
سجدة) وإنما أراد به ركعة وهذا لغة مرفوعة عند أهل الحجاز يقولون سجد
فلان سجدة أي ركعة *

وذكر (في حديثه أيضا) فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجلاً
على أقدامهم أو ركباً مستقبلاً القبلة وغير مستقبلها وإنما أراد إذا كانوا
أما لا مشاة فإن المشى عمل لا يجوز الصلوة معه إنزلة السباحة في البحر والمسابقة
في زمان القتال *

وذكر (عن محمد بن يحيى (١) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سافر
فنزل منزلاً لم يقعد حتى يصلي ركعتين) وأهل الحديث يروون هذا الحديث
أتم من هذا لأنه في كل منزل كان يمين مكان الصلوة أولاً فيصلي فيه ركعتين
وهكذا ينبغي لكل مسافر أن يفعله فإن النزول للاستراحة وذلك نصيب البدن
والأولى أن يقدم امر الدين عليه *

وروى (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيته كان يصلي ويسمى في
مهمة أهله وبه امرأته فقال لا تتخذوا بيوتكم قبوراً قيل معناه بأن لا تصلوا فيه
وقيل معناه بأن تناموا فيه من غير حاجة ولا تقيموا أهاليكم في حوائجهم وقال
صلى الله عليه وآله وسلم جعلت قرعة عيني في الصلوة * وقرعة عين امرأته فيما فيه
قرعة عينه فالبدية به عند النزول في المنزل أولى *

قال (وإذا ابتلي المسلم بالقتل صبراً فإنه يستحب له أن يصلي عند ذلك ركعتين

يستحب للمسلم أن يصلي ركعتين ويستغفر قبل قتله

(١) لا يوجد في الصحابة وأهله محمد بن يحيى بن حبان إلا نصارى المذنب النقي من

ويستغفر

التابعين فالحدث مرسل والله أعلم ١٢ م

ويستغفر بدهما ذنوبه ليكون آخر عمله الصلوة والاستغفار قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف وقال الامور بخواتمها وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان اول كلامه وآخر كلامه لا اله الا الله غفر له ما بين ذلك فلهذا استحبوا ان يلقن الصبي في اول ما يقدر على التكلم كلمة التوحيد وليقن ذلك عند موته ليكون اول كلامه وآخر كلامه هذا

ثم الاصل في الباب حديث خبيب (١) فانه لما اسرفيع بمكة خرجوا به الى الحل ليقبضوه فقال دعوني اصلي ركعتين فقالوا اصل فصلي ركعتين ثم قال لولا ان تظنوني جزعت من الموت لذنت وفي رواية او جزها وقالوا لا خشية ان يقولوا جزع من الموت لطولت صلاتي ثم نظر وجوه المشركين فلم ير الا شامتا وانسا في يده حجرا وعصا فقال والله ما اري الا وجه عدو اللهم انه ليس هاهنا احد يبلغ رسولاك عنى السلام فاقرأ رسولاك واصحابه منى السلام وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد عليه السلام وهو على المنبر بالمدينة ثم قال خبيب اللهم احصهم عسدا ووالعهم بددا ولا تبق منهم احدا زاد في كتب الحديث انه التمس منهم ان يكبوه على وجهه مستقبل القبلة ليقبضوه وهو ساجد فابوا عليه فجعل يقول

شمر

فلست ابالي حين اقتل مسلما على اى جنب كان في الله مصرعي

ثم صلبوه بمدا القتل مستدبر القبلة فتحوات خشبته حتي صارت مستقبل القبلة وقد استحسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما صنع به خبيب عند القتل من الصلوة ركعتين وسماه سيد الشهداء وقال هو رفيقي في الجنة فصارت

(١) الانصاري الاوسي بدرني مشهور قتل صبرا عكة رضي الله عنه ١٢٤ هـ بجر يد

من كان اول كلامه وآخر كلامه لا اله الا الله غفر له ما بين ذلك

سنة من ذلك الوقت

﴿ قال ﴾ (صلاة الخوف أعمى يكون إذا كانوا أواقفين للمدوفاً في حالة المسألة والمطاعنة والرمي لا يستقيم الصلوة لأن هذا عمل ولا يستقيم الصلوة مع الاشتغال بعمل ليس منها ولكنهم يؤخرون الصلوة إلى أن يفرغوا من ذلك) لأن ما يفوتهم من الصلوة يمكنهم تداركه بمدد ما يفوتهم بالاشتغال بالصلوة والكف عن القتال في هذه الحالة لا يمكنهم تداركه

(والأصل فيه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلوة إلى هوي من الليل حتى كففنا كما قال الله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فمدار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلالا فاصرفا قدام الصلوة صلاة الظهر فصلاها كما حسن ما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها مثل ذلك ثم المغرب ثم العشاء وذلك قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالاً أو ركباً) *

(وفي رواية) ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره فأذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعد الأولى وفي رواية عنه أنه أمره فأذن وأقام لكل صلاة وبأي ذلك أخذت فهو حسن) وفيه دليل جواز تأخير الصلوة لشغل القتال وإن المستحب في الفرائض أن تقضى بالجماعة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كانوا أقاماً على أرجلهم أو ركباً لا يملأون شيئاً صلوا بالأيام ولم يحجز لهم تأخير الصلوة لأن عند العجز عن الركوع والسجود الفرض يتأدى بالإيماء وعجزهم ظاهر *

﴿ وذكر ﴾ (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العصر يوم الأحزاب حتى صلى المغرب ثم ذكر بعد ذلك أنه لم يصل

ولا يستقيم الصلوة مع الاشتغال بعمل ليس منها

المعصر فقام فصلاهما *

وفيه دليل على ان الترتيب يستطع بعذر النسيان وقد بينا هذا في كتاب الصلوة ثم يوم الاحزاب هو يوم الخندق ايضا وقد ذكر في الحديث الاول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك اربع صلوات وفي هذا الحديث ذكر انه ترك صلوة المعصر وكلاهما صحيح فقد روى انه قال شغلونا عن الصلوة الوسطى ملائكة قبورهم ويوتهم نار ائمتي صلوة المعصر (فوجه) التوفيق ان كل واحد من الاصبين كان في يوم على خمسة لانهم بقوا في الخندق سبعة عشر يوما وكانوا مشغولين بالقتال في اكثر تلك الايام ليلا ونهارا والله الموفق *

باب الشهيد وما يصنع به

قال (محمد رحمه الله) الشهيد اذا قتل في المعركة لم يغسل ويصلى عليه في قول اهل العراق واهل الشام وبه نأخذ وفي قول اهل المدينة لا يصلى عليه ومن قال ذلك مالك بن انس رضي الله عنه

واعلم ان محمد رحمه الله سلك في هذا الكتاب للترجيح طريقا سوى ما ذكره في سائر الكتب وهو ان ينظر فيما اختلف فيه اهل العراق واهل الشام واهل الحجاز فرجع ما اتفق عليه الفريقان واخذه دون ما انفرد به فريق واحد وهذا خلاف ما هو المذهب الظاهر لاصحابنا في الترجيح انه لا يكون بكثرة العدد وعليه دل ظاهر قوله تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وقال تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون وقال تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين

ووجه ما اعتبره هاهنا ان مثل هذا الاختلاف انما يرتب على الاشتباه في الآثار فيما فله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المغازي وكان ذلك

باب الشهيد وما يصنع به

الترجيح لا يكون بكثرة العدد

امرا ظاهرا فتهمه الغلط فيما نفي عنه فبق واحد يكون اظهر من تهمته
الغلط فيما اجتمع عليه فبق ان كافي هذه المسئلة *
(فان) (جابر اروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على شهداء
احد * واكثر الصحابة يروون انه صلى عليهم * حتى رووا انه صلى على حمزة
رضي الله عنه سبعين صلاة كان موضوعا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كلما اتي برجل يصلي عليه وعلى حمزة معه)

(وكان) (جابر رضي الله عنه) منذ قتل ابيه وخاله فكان مشغولا بهما
لم يشهد صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الشهداء على ما روي انه
حلبا الى المدينة فنادى نادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ادفنوا
القتلى في مضاجعهم فرددوا ولا شك ان توهم الغلط في روايته اظهر *

(ثم) (اهل المدينة يقولون ان الصلاة على الميت استغفار له وترحم عليه
والشهيد يستغنى عن ذلك قال السيف رحمه الله للذئوب (ونحن) نقول بان الصلاة
على الميت من حق المسلم على المسلم كرامة له والشهيد اولى بهذه الكرامة ولا
اشكال ان درجة الشهيد دون درجة من غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وقد
صلى عليه اصحابه والناس يقولون وارحم محمد وآل محمد في الصلاة * فمر فثاناه
لا يبلغ الشهيد درجة يستغنى عن استغفار المؤمنين والدعاء بالرحمة له * ومن يقول
منهم ان الشهيد حي بالنص ولا يصلى على الحي فهذا اضعيف ايضا لانه حي
في حق احكام الآخرة فاما في حق احكام الدنيا فهو ميت في حقنا يقسم ميراثه
ويجوز لزوجه ان تزوج بعد انقضاء العدة والصلاة على الميت من احكام
الدنيا الا انه لا يغسل ليكون ما عليه من الدم شاهدا له على خصمه يوم القيامة *
(قال) (صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء احد بنوهم يد مائهم فانهم

قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء احد بنوهم يد مائهم

يتمون يوم القيامة واوداجهم تشخب دماللون لون الدم والريح ريح المسك
ولهذا لا ينزع عنه جميع ثيابه على ما روي ان حمزة رضي الله عنه كفن في غرة
كانت عليه حين استشهد ولكن ينزع عنه السلاح لانه كان لبسه لدفع الباس
وقد انقطع عن ذلك

ولان دفن القتلى مع الاسلحة فمل اهل الجاهلية وقد هيئنا عن التشبه بهم
وكذلك ما ليس من جنس الكفن كالسراويل والقلنسوة والمنطقة والخاتم
والخف هكذا ذكره عن جماعة من ائمة التابعين فلا يمله ان يزيد وايا كفاية
ما احبوا فبهذا اللفظ يستدل على ان التقدير بثلاثة اوتوبين في كفن
الرجال غير لازم وان صار مرتنا فهو شبيه في احكام الآخرة ولكن يصنع به
ما يصنع بالموتى من الغسل والتكفين والمرث من يصير خالقا في حكم الشهادة
ماخوذ من قول القا تل توب رثاى خاق واذا حمل من مصرعه حيات
في ابدى الرجال او مرض في خيمته فهو مرث لانه قد نال بعض
الراحة بذلك

فاما اذا جبر رجله من بين صفيين لكيلا تطأه الخيول فانه لا يغسل لان نقله
من مصرعه لم يكن لا يصل الراحة اليه ولو اكل او شرب فانه يغسل لانه
نال بعض الراحة بذلك

قال وذكر عن زيد بن صوحاف (١) قال لا تنزعوا عنى ثوبا الا الخفين
ولا تغسلوا عنى دما وارض مسوني في الارض ومسا فاني رجل محاج احاج
يوم القيامة من قتلى فقيه دلييل على انه لا ينزع عن الشهيد من ثيابه
الا ما ليس من جنس الكفن وانه لا يغسل ليكون ما عليه من الدم شاهدا له يوم

(١) اخوه صمصمة ومسخان ابو ساجان العمدي ١٢٢٢ هـ

الذي عن التشبه باهل الجاهلية

عن الكفن من جنس الكفن

القيامة * وعن سميد بن عبيد (١) أنه خطب الناس بالقادسية فقال أنا لا قون غدا
فستشهدون فلاتنسلوا عنادما ولا تكفونافي ثوب الاما علينا) وهذا دليل على
ما ذكرنا ايضا وانه كره شيئا مبرجعا الى الزينة في كفنه لانه الزيادة لا تحل *
وهو ذكره (عن الزهري رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم
احدنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة زملوهم في اياهم ثم قال اي هؤلاء كان اكثر
اخذ القرآن فان اشير له الى رجل قدمه في الاخذ قبل صاحبه وكان يدفن في القبر
الاثنين والثلاثة *

وفيه * دليل على انه لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبر واحد
فلا نصارى يومئذ اصابهم قرح وجه شديد حتى شكوا الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وذكروا ان الخفر علينا لكل انسان شديد فقال اعمقوا واوسعوا
وادفنوا الاثنين والثلاثة (و لكن ينبغي عند الحاجة ان يجعل بين كل ميتين
حاجز امن التراب كي يصير في حكم قبرين وعلى هذا الوجه لا بأس بدفن الرجل
والمرأة في قبر واحد على ما رواه (عن ابراهيم ويقدم الى جانب القبلة افضلهما
وهو الرجل فان كان رجلين يقدم افضلهما ايضا على ما قال صلى الله عليه وآله
وسلم قدموا اكثرهم اخذا للقرآن فان اكثرهم اخذوا للقرآن كان افضاهم
يومئذ) لانهم كانوا يعلمون القرآن باحكامه *

ثم روى حديث جابر رضي الله عنه ان منادي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم نادى يومئذ افنو القتلى في مضاجعهم وهذا حسن وليس بواجب
وانما صنع هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كره المشقة عليهم بالنقل
(١) في التجريد سميد بن عبيد بن قيس القرشي من مهاجرة الحبشة ولعله
ابو عبيد الثقفي والد المختار فانه كان اميرا في حروب فارس والله اعلم ١٢ م

لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبر واحد * (تقدم اكثرهم اخذوا للقرآن)

مع ما أصابهم من القرح *

وذكر (عن محمد بن سيرين رحمه الله قال استعمل يزيد بن معاوية على جيش فكره أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه الخروج معه ثم ندم ندامة شديدة ففرامه بعد ذلك فحضر فأنه يزيد بن معاوية يعود فقال لك حاجة قال نعم إذا نامت فاعسلوني وكفوني ثم اهلوني حتى تأتوا بلاد المد وملم يشق على المسلمين ثم تأمرهم فيدفنوني) وهذا أيضا ليس من الواجب ولكنه شيء أحبه أما ليكون أقرب في نحر المدو فينال ثواب من مات مرابطا وليكون أبعد عن الشهرة بكثرة الزيارة فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تتخذوا قبوري بعمدي عيدا * وقال قاتل الله اليهود اتخذوا قبوري أنبيائهم مساجد *

وذكر (في المغازي أنهم فعلوا ذلك به (أ) ودفنوه ليلا فصعد نوز من قبره إلى السماء ورأى ذلك من كان بالقرب من ذلك الموضع من المشركين فجاء رسولهم من القبر فقال من كان هذا الميت فيكم فقالوا صاحب لنينا فاسلموا أعمارا وأو وذكر أنه لما باقوا به إلى أرض الحرب قالوا للمسلمين لم يبق في دارنا إلا بومة ولا كنيسة إلا خربتوها فها همكم على دفن ميتكم ها هنا *

وذكر (عن ابن أبي مليكة قال مات عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما بالحبيشة فنقل منه ودفن بمكة فجاءت عائشة رضي الله عنها حاجرة أو ممترة فزارت قبره وقالت *

شعر

وكننا كندمانى جذمة حقة * من الدهر حتى قيل لن يتصدما
فلما نفرنا كافي و مالكا * أطول اجتماع لم يبت ليلة مما
أما والله لو شهدتك مازرتك ولو شهدتك ما دفتك إلا في مكانك الذي

معبدا (١) يعني بابي أيوب

قصه وفاقا بابي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في الغزاة ووصيته
ذكر أمه بابي أيوب الأنصاري بعد الدفن وأسلم المشركين روتها

مت فيه) وأما قالت ذلك لاظهار التأسف عليه حين مات في القبر ولاظهار
عذرها في زيارته فان ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله زوارات
القبور «يمنع النساء من زيارة القبور» والحديث وان كان مأوفا فلغشية ظاهره
قالت ما قالت *

﴿ وفيه ﴾ دليل على ان الاولى ان يدفن القليل والميت في المسكان الذي مات
او قتل فيه في مقابر اولئك القوم الا ترى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم مات في حجرة عائشة رضى الله عنها دفن في ذلك الموضع *

﴿ قال ﴾ (وان نقل ميلا او ميلين او نحو ذلك فلا بأس به) وفي هذا بيان ان النقل
من بلد الى بلد مكروه لانه قد راسخ في المسافة التي لا يكره فيها النقل بميل او ميلين
وهذا لانه اشتغال بما لا يفيد والارض كلها كفات للميت قال الله تعالى الم نجعل
الارض كفانا احياءا ومواتا الا ان الحى ينتقل من موضع الى موضع للارض
له في ذلك وذلك لا يوجد في حق الميت ولو لم يكن في نقله الا تأخير دفعه
اياما كان كافيا في الكبراهية *

(وروي عن الحسن رحمه الله قال اذا وجد ما يلي صدر القليل الى رأسه غسل
وصلى عليه يعني اذا وجد اكثر البدن او نصف البدن معه الرأس وبه ناخذ) فانه
لا يماذ الصلوة على ميت واحد فلو صلى على النصف او مادونه يؤدى الى
تكرار الصلوة على ميت واحد بان يوجد النصف الباقي وهذا لا يكون فيما اذا
وجد اكثر البدن او النصف ومعه الرأس *

(فاما القليل فان علم انه قتل في سبيل الله تعالى لم يغسل وان لم يعلم ذلك غسل)
لان التمسك سنة الموتى من نبي آدم الا انه يسقط في حق الشهيد لمقصود
قد بيناه) فلم يعلم ذلك وجب غسله بمنزلة سائر الموتى * وذكر * (عن

من نقل الميت ميلا او ميلين

التمسك سنة الموتى من نبي آدم

ابي برزة الاسلمي رضي الله عنه انه صلى ركعتين وهو آخذ بقمياد فرسه ثم استل
 قياد فرسه من يده فمضى الفرس على القبلة وتبعه ابو برزة حتى اخذ بقمياد
 فرسه ثم رجع ناكصا على عقبيه فصلى بقية صلاته فقال رجل مالهذا الشيخ
 فعل الله به وفعل فانصرف ابو برزة من صلاته فقال من هذا الشاتم لي آتأ
 أنا صهبنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأينا من يسره ولو كنت
 تركت فرسي حتى تباعدتم طلبته شق علي فقال القوم لارجل ما كان ينهني بك
 خبثك حتى تتناول رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم تسبه)»

﴿وفي﴾ هذا دليل على انه لا بأس للمازى بان ياخذ بعنان فرسه في الصلاة لانه
 يتلى به من ليس له سائس وان من مشى في صلاته عند تحقق الحاجة يسيرا
 وهو مستقبل القبلة لم يفسد صلاته الا ترى ان ابا بكر رضي الله عنه كبر عند
 باب المسجد واذاب راكما حتى التحق بالصف ولو استدبر القبلة في مشيه
 حتى يجاوزها خاف ظهره كان مفسدا للصلاة لا لمشيته بل لتفويت شرط الجواز
 وهو استقبال القبلة وكان الرجل استعظم مشيه في الصلوة لاجل الفرس فقال
 منه لانه لم يعرفه واستعظم فعله ثم بين ابو برزة انه صاحب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ورأى من يسره يريد من يسميه على الناس فعلا وقولا على ما قال
 صلى الله عليه وآله وسلم خير دينكم اليسر» فيبين عذر نفسه ولم يشتغل بمكافاة
 من نال منه ففعل ذلك القوم على وجه النية عنه وهذا هو الطريق المحمود
 في المماشر مع الناس (قال ولا بأس للفرزة وغيرهم من المسافرين ان يصلوا على
 دوابهم حيث ما كانت وجوههم تطوعا يومون ائماء)»

﴿وهذا﴾ لان التطوع مستدام غير مختص بوقت والظاهر ان المسافرين المحقة

من مشى في صلاة يسيرا وهو مستقبل القبلة لم يفسد صلاته

الخرج في النزول واستقبال القبلة في كل وقت فذلك شبه المذلة لا ثبات هذه
الرخصة له اذا اراد استدامة الصلاة *

(والدليل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رايت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يوم ايامه وكان ابن عمر
رضي الله عنهما يصنع ذلك ايضا وعن جابر رضي الله عنه انه رأى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة امار يصلي على راحلته ووجهه قبل المشرق
وراه يصلي على راحلته وهو ذاهب الى خيبر حينما توجهت به مقبلا
او مدبرا فمرنا انه لا بأس بذلك) ثم ذكر (انه ينبغي للفرقة الذين لا ثياب
مهم ان يصلوا قعودا وحسبنا كما ترى ما يكون يومون اياما وذلك صروي
عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اجمعين *

(قال ولا يمنعنا ان يصلوا جماعة فان صلوا جماعة قعد الامام في وسط
الصف لكي لا يقع بصرهم على عورته كما هو السنة في صلاة النساء بالجماعة) *

(ثم ذكر الجمع بين الصلاتين في الغزو وغيره من الاسفار انه لا بأس به
فمسلا لا وقتان يؤخر الاولى الى آخر الوقت ثم ينزل فيصلين في آخر الوقت
ويمكث ساعة حتى يدخل وقت الاخرى فيصلين في اول الوقت هكذا فله
ابن عمر رضي الله عنهما وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل
هكذا اذا جد به السير) وقد بينا تمام هذه الفصول في كتاب الصلوة والله الموفق *

باب صلوة القوم الذين يخرجون الى المعسكر يريدون العدو

(وقال) (واذا كان للمسلمين مدينتان بينهما مسيرة يوم واحد هما اقرب الى
ارض الحرب فكتبوا الى المدينة القريبة الى والى المدينة البعيدة ان الخليفة
كتب الي يامرني بالغزو فاعلم من قبلك ذلك ليقدموا علي فاني شاخص من

باب صلوة القوم الذين يخرجون الى المعسكر يريدون العدو

مدينتي يوم كذا فخرج القوم من المدينة البعيدة على قصد الغزو مع والي المدينة القريبة ولا يدرون اين يريد من ارض الحرب فان كان بين المدينة القريبة وبين ارض الحرب مسيرة يومين فاهل المدينة البعيدة يقصرون الصلوة كما خرجوا من مدينتهم لانهم يتيقنون سفر ثلاثة ايام فان من المدينة البعيدة الى المدينة القريبة مسيرة يوم ومنها الى ارض الحرب مسيرة يومين والغزاة يدخلون دار الحرب لا محالة فلذا تقصرون الصلوة (وان كانت المسيرة من المدينة القريبة الى دار الحرب دون يومين فانهم يتمون الصلوة) لانهم لا يدرون اين يريد الوالي فلهذا لا يريدان تجاوز اول دار الحرب وانما يؤخذ في العبادة بالاحتياط وطريق الاحتياط في البناء على المتيقن به دون المحتمل والغزاة تبع للوالي في نية السفر والاقامة لان عليهم طاعته منزلة لعبد في حق مولاه والزوجة مع زوجها

(وان كان في كتابه اين يريد المسير اليه من دار الحرب فقد زال الاشتباه بنيه فان كانت المسيرة الى ذلك الموضع مقدار ثلاثة ايام فصاعدا من مدينتهم قصر والصلوة والاتوا وان قدموا على والي المدينة القريبة فلم يخرج اياما فانهم يقصرون الصلوة ما لم يزموا على الاقامة خمس عشرة ليلة في المدينة لانهم صاروا مسافرين فاما لم يزموا على الاقامة في موضعها ادنى مدة لاقامة كانوا مسافرين على حالهم) الا ترى انه روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقام يتبوك عشرين ليلة يقصر الصلوة وابن عمر رضى الله عنهما اقام باذريجان ستة اشهر وكان يقصر الصلوة واما اهل المدينة القريبة فانهم يتبكون الصلوة حتى يخرجوا من مدينتهم يتبكون الصلوة ايضا وان خرجوا الى العسكر

يتظرون الى ان يخرج الامير فن كان منهم لا يزم على الرجوع الى منزله
فانه يقصر الصلوة وان اقام في ذلك المكان شهرا) لانه صار مسافرا حين
فارق عمران مصره على قصد السفر *

(وان كان من عزمه ان يرجع الى منزله ساعة من نهار ليقضى حاجة له فانه
يتم الصلوة) لان عزمه على الرجوع الى وطنه الاصلى اذا كان هو في فناءها
بمنزلة مقامه في جوفها يتم الصلوة حتى يخرج من المدينة راجعا الى المسكر
وهو لا يرد الرحمة الى اهله حتى يفروفا ذاجها خلف ظهره قصر الصلوة
لانه صار مسافرا بهذا الخروج * وان عزموا على الاقامة في المسكر خمسة
عشر ليلة اتوا الصلوة لانهم نوا الاقامة في موضعها لان فناء المصر كجوف
المصر في صحة الاقامة فيه *

(ولو ان اهل المدينة البعيدة قصروا الصلوة الى ان ينتهوا الى المدينة القريبة
فقال الوالى ان الخليفة كتب ان لا اغزو قبل ان تخرجوا من مدينتكم الي
فصلاتهم التي ادوها تامة) لانهم كانوا مسافرين لم يعرفوا فسبح الوالى
عزيزة السفر لا يصيرون مقيمين لان التكليف يشب بحسب الواسع *

(ثم عليهم من حين سمعوا هذا الخبر ان يتموا الصلوة) لانهم عزموا على الرجوع
الى وطنهم الاصلى وبينهم وبين وطنهم مسيرة يوم فكانوا مقيمين في الحال *
(فان سمع بذلك بعضهم دون بعض فلي الذين سمعوا ان يتموا الصلوة
وقصر الذين لم يسمعوافصلاتهم صحيحة ليس عليهم اعادتها) لان ما ينبغي على
السمع لا يشب حكمه في حق المخاطب مالم يسمع به * اصله خطاب الشرع
وهذا لان حكم الخطاب انما يلزم المخاطب اذا تمكن من العمل به وذلك
لا يكون الا بعد السماع فكانوا مسافرين مالم يسمعو السبب الذي هو فاصخ

وما ينبغي على السماع لا يشب حكمه في حق المخاطب مالم يسمع به

لعمرة سفرهم (فان كان والى المدينة القريبة كتب الى اهل المدينة البعيدة من اراد منهم الغزو فليوافئ في موضع كذا ولم يخبرهم اين يريدو ذلك المكان على مسيرة يومين من المدينة البعيدة فان اهلها يتمون الصلوة حتى ينهوا الى ذلك المكان) لانهم قصدوا اقل من مدة السفر ولعل من رأى الامير ان يقيم معهم في ذلك المكان ويبيت السرايا والجيوش من غيرهم ويتمون الصلوة في ذلك المكان ايضا لانهم اذا لم يصيروا مسافرين بالقصد الى ذلك المكان لم يصيروا مسافرين بالمقام في ذلك المكان ايضا (وان اخبرهم الوالى بعد ما نزلوا ذلك المكان ان يسير بهم مسيرة شهر في دار الحرب فانهم يتمون الصلوة ماداموا في ذلك المكان) لانهم حصلوا فيه وهم مقيمون فبمجرد ذبلة السفر لا يصيرون مسافرين ما لم يرحلوا منه منزلة المقيم ينوي السفر وهو في مصره *

(فان قصر والصلوة قبل ان يرحلوا من ذلك المكان فليهم اعادة الصلوة) لانهم خرجوا منها قبل اكمال القرص (ثم ان خرجوا من ذلك المكان قبل ان يمضي وقتها وقبل ان يبعدوها صلواتها ركعتين وان خرجوا بعد ما مضى وقتها صلواتها ركعتين) لان تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت *

(فاذا خرج الوقت وهم مسافرون كان صلوة السفر وان خرج الوقت وهم مقيمون كان عليهم صلوة المقيمين لا تشير هذا الحكيم بما ادوا) لان المودة كانت فاسدة حين سلموا على رأس ركعتين وهم مقيمون فكأنهم لم يصلوها اصلا قال (وان سبق اهل المدينة البعيدة الى ذلك المكان فلم يأتهم الى المدينة القريبة عشرة ايام فان كان ذلك المكان من مدينتهم على مسيرة يومين اتموا الصلوة) لما بينا (وان كان على مسيرة ثلاثة ايام قصر والصلوة فيهما اواب اقاموا شهرا او اكثر) لانهم صاروا مسافرين بالخر وج اليها

فلا يصيرون مقيمين بالمميز مواعلي اقامة خمس عشرة ليلة وهم منتظرون للوالى
في ذلك المكان غير عازمين على اقامة خمس عشرة ليلة *

(فان قصر او الصلوة في ذلك المكان ثم اتاهم كتاب الوالى انه قدام بالمقام
في ذلك المكان فانهم يقصرون الصلوة على حالهم حتى يرجعوا الى مدينتهم)
لانهم انصرفوا وبينهم وبين موضع اقامتهم مسيرة سفر فلا يصيرون مقيمين
حتى يدخلوا وطنهم * قال * (ان دخل عسكر المسلمين ارض الحرب فانهم
الى حصن ووطنوا انفسهم على ان يقيموا عليه شهرا الا ان يفتحوه قبل ذلك
فاخبرهم الوالى بذلك فانهم يقصرون الصلوة بالمميز مواعلي الاقامة خمس
عشرة ليلة لمكان الاستئناس ، فالفتح قبل مضي خمس عشرة ليلة محتمل وان اخبرهم
الوالى انه يقيمهم في ذلك المكان شهرا فتحوه او لم يفتحوه فانهم يقصرون
الصلوة ايضا) لانهم في دار الحرب محاربين باهلها والمحارب بين ان يقهر عدوه
فيتمكن من المقام وبين ان يظهر عليه عدوه فلا يتمكن من المقام . ومثل هذا
الموضع لا يكون موضع الاقامة في حقه ونية الاقامة في غير موضعها هذا
كاهل السفينة اذا نوا الاقامة في موضع من لجة البحر * قال * (ولو اطالوا المقام
في دار الحرب حتى وقع التاج فصاروا لا يستطيعون الخروج فمزمواعلي
الاقامة منهم حتى يذهب عنهم التاج فيخرجون وهم في غير امان من اهل
الحرب فانهم يقصرون الصلوة ايضا) لانهم لا يأمنون من ان يقاتلهم العدو
فيمنعهم من القرار في ذلك الموضع *

﴿ وعن ﴾ زفر رحمه الله انه قال ان كانت لهم منعة وشوكة على وجه يتصرفون
من العدو وان اتاهم يصح تنبيههم الاقامة باعتبار الظاهر *

(وعن) ابي يوسف رحمه الله قال اذا كانوا في الاخبية والفسا طيطلم يصح تنبيههم

نية الاقامة في غير موضعها هذا

للاقامة وان كانوا في الابنية وهم ممتنعون صحت نيّتهم للاقامة والا صح
ما ذكره محمد رحمه الله لما قلنا ان موضع الاقامة ما يتمكن المرء من المقام فيه بقدر
ماوى ﴿واستدل﴾ عليه بحديث زائدة بن عمير قال قلت لابن عباس
رضي الله عنهما انما يطيل النوى بارض المدوي يعني القرار فكيف نوى في الصلوة
قال ركعتين حتى يرجع الى اهله قلت كيف تقول في العزل قال ان كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر فيه شيئا فهو كما ذكر والا فاني اقول
فيه نساء كم حرث لكم فواحرثكم اني شئتم * من شاء عزل ومن شاء ترك * وفيه
دليل جواز العزل وهذا اللائع مروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ايضا واليهود
كانوا اكرهون ذلك ويقولون انه المؤودة الصغرى فنزلت الآية ردا عليهم
وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سئل عن العزل فقال اذا اخذ الله
ميثاق نسمة من صاب رجل فهو خالقه وان صب الماء على صغرة فان شئتم
فاغزلوا وان شئتم فاركوا * وهكذا روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انه في العزل عن الحرة يحتاج الى رضاها
ليجعل له ذلك وفي العزل عن امته لا يحتاج الى ذلك *

﴿قال﴾ (ولو دخل مسلم دار الحرب بأمان ونوى الاقامة في موضع خمسة عشر
يوما تم الصلوة) لانه غير محارب لهم بل هو في امان منهم فيتمكن من المقام بقدر
ماواه كما يتمكن في دار الاسلام *

(ومن اسلم منهم في دار الحرب فلم يأسروه ولم يملكو اباسلامه فهو يتم الصلوة
ايضا مادام في منزله) لانه كان مقيما في هذا الموضع فلا يصير مسافرا
ما لم يرتحل منه *

(وان سافر مسيرة ثلاثة ايام فقصر الصلوة ثم لما انتهى الى مقصده في دار الحرب

يؤى ان يقيم خمس عشرة ليلة اتم الصلوة) لانه ما لم يتعرض له اهل الحرب فهو
ممكن من القرار في موضعه وهو غير محارب لهم فيكون في حكم المستامن فيهم
* وقال * (والاسير من المسلمين في ايديهم ان اقاموا به في موضع يريدون
المقام فيه خمسة عشر يوما فعليه ان يتم الصلوة وان كان هو لا يريد المقام معهم
بل يكون عازما على الفرار منهم ان تمكن من ذلك لانه مغلوب مقهور في
ايديهم فيكون المعتبر في حقه بينهم في السفر والاقامة لا نيته عزلة عبد الرجل
وزوجه في دار الاسلام) فانه يستبرئ في حقها بية المولى والزوجة في السفر و
الاقامة لا نيتهما وكذلك من بعث اليه الخليفة من عماله لياتي من بلد الى بلد
لا يعتبر نيته في السفر والاقامة لانه غير ممكن من تنفيذ قصده فمن بعثه
الخليفة لا يمكنه من ذلك فكذلك حال الاسير في ايديهم *

* قال * (وان كان الاسير انقلت منهم وهو مسافر فوطن نفسه على اقامة
شهر في غارا وغيره قصر الصلوة) لانه محارب لهم فلا يكون دار الحرب موضع
الاقامة في حقه حتى يتهى الى دار الاسلام *

(وكذلك الذي اسلم في دارهم اذا علموا باسلامه فطلبوه ليقبضوه فخرج هاربا
يريد مسيرة ثلاثة ايام فهو مسافر وان اقام في موضع مختفيا منهم شهرا او اكثر
لا نه صار محاربا لهم حين طلبوه ليقبضوه وكذلك المستامن اذا قد رواه فطلبوه
ليقتلوه) لانه صار محاربا لهم وحال هؤلاء كحال من دخل دار الحرب متلصصا
فؤى الاقامة في موضع شهر افانه يصير مسافرا ونية الاقامة لغو لانه في غير
موضع اقامة *

* قال * (وان كان واحدا من هؤلاء مقبلا على دار الحرب فلما طلبوه
ليقتلوه اختفى فها منهم فانه يتم الصلوة ايضا) لانه كان مقبلا في هذه البلدة

فلا يصير مسافرا ما لم يخرج منها (وكذلك ان خرج منها يريد مسيرة يوم او يومين) لان المقيم لا يصير مسافرا بنية الخروج الى ما دون مدة السفر، منزلة الرجل يخرج الى بعض القرى (وهو لا بمنزلة جيش دخلوا دار الحرب من مسيرة يوم من منازلهم ولا يريدون ان يسيروا في ارض العدو الا يوما آخر فلقوا العدو وقتلوهم فانهم يكفون الصلوة وان طال مقامهم) لانهم لم يكونوا مسافرين في دار الحرب فبالقتال لا يصيرون مسافرين (الا ترى ان اهل مدينة من اهل الحرب لو اسلموا افتادهم اهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فانهم يتمون الصلوة وكذلك ان غلبهم اهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها مسيرة يوم (١) فانهم يتمون الصلوة وان خرجوا منها يريدون مسيرة ثلاثة ايام فقد صاروا مسافرين يتعصرون الصلوة فان اقاموا في موضع من دار الحرب غير مدينتهم قصر والصلوة ايضا) لانهم محاربون ومن حصل مسافرا في دار الحرب محاربا للمشرق كين لا يصير مقيما بنية الإقامة في موضع منها *

(وان رجعوا الى مدينتهم ولم يكن المشرق كون عرضوها فسادوا فيها التماس الصلوة) لان مدينتهم كانت دار الاسلام حين اسلموا فيها وكانت موضع إقامة لهم لما لم تعرض لها المشرق كون فهي وطن اصلي في حقهم فيتمون الصلوة اذا وصلوا اليها *

(وان كان المشرق كون غلبوا عليها واقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليها وجلب المشرق كون عنها وان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصارت دار الاسلام يتمون فيها الصلوة) لانها صارت في حكم دار الحرب حين غاب المشرق كون عليها فحين ظهر المسلمون عليها وعزموا على المقام فيها فقد صارت دار الاسلام ونية المسلم الإقامة في دار الاسلام صحيحة *

(١) امله ترك (او يومين) فانهم لا يصيرون مسافرين بدون مسيرة ثلاثة ايام ١٢ م

(وان كانوا لا يريدون ان يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرتهم يخرجون الى دار الاسلام قصر و الصلوة) لان هذا الموضع من جملة دار الحرب وهم محاربون لهم فلا يصيرون مقيمين بنية الاقامة فيها (وكذلك عسكر المسلمين دخلوا دار الحرب فغلبوا على مدنته) فان اتخذوها دارا فقد صارت دار الاسلام يقيمون فيها الصلوة فان لم يتخذوها دارا ولكنهم ارادوا الاقامة فيها شهرا او اكثر فلهم يقصرون الصلوة لانها دار الحرب وهم فيها محاربون (فهذا التخريج) بهذه الصفة على قولها لان بمجرد ظهور احكام الشرك في بلدة عند غلبة اهل الحرب عليها يصير دار الحرب فاما عند اني حنيفة رحمه الله يشترط مع هذا ان يكون متلاصقة لدار اهل الشرك وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن على نفسه * وبيان هذا يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى *

(وذكر) بعد هذا باب من يغسل من الشهداء وباب صلوة الخوف في الخطر وقد استقصينا شرح مسائل البابين فيما اميناه من شرح الزيادات فانه احاد تلك المسائل بينهما من غير زيادة ولا نقصان *

باب امان الحر المسلم والصبي والمرأة والعبد والذمي

* قال رحمه الله * اعلم بان ادق مسائل هذا الكتاب والطفه في ابواب الامان فقد جمع بين دقائق علم النحو ودقائق اصول الفقه وكان شاور فيها على بن حمزة الكسائي رحمه الله فانه كان ابن خالته وكان مقدما في علم النحو وقيل من اراد امتحان حكمة الرواية من اصحابنا فليبه باب الاذان من كتاب الصلوة * ومن اراد امتحان المتبحرين في الفقه فليبه باب امان الجامع ومن اراد امتحان المتبحرين في النحو واللغة فليبه باب السير *

* قال رحمه الله * ثم امان الرجل الحر المسلم جائز على اهل الاسلام كلهم عدلا

باب امان الحر المسلم والصبي والمرأة والعبد والذمي

كان أو فاسقاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم يسمى بذمتهم أدناهم* والمراد بالذمة العهد مؤقتاً كان أو موبداً وذلك الأمان وهو عقد الذمة فإن كان اللفظ مشتقاً من الأدنى الذي هو الأقل كما قال الله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا أكثر* فهو تنصيب على صحة أمان الواحد وإن كان مشتقاً من الدنو وهو القرب كما قال الله تعالى فكان قاب قوسين أو أدنى فهو دليل على صحة أمان المسلم الذي يسكن الثغر فيكون قريبا من العدو وإن كان اشتقاقه من الدناءة فهو تنصيب على صحة أمان الفاسق لأن صفة الدناءة به تليق من المسلمين)*

﴿ ثم الحاصل ﴾ أن في الأمان معنى النصر فإن قوله تعالى أنا فتحنا لك فتحاً مبيناً* نزلت في صالح الحديبية وقد سماه الله تعالى فتحاً مبيناً ونصراً عزيزاً وكل مسلم أهل أن يقوم بنصرة الدين ويقوم في ذلك مقام جماعة المسلمين ألا ترى أنه إذا تحقق النصر منه بالقتال على وجه دفع شر المشركين سقط به القرض عن جماعتهم فكذلك إذا وجد منهم النصر بمقد الأمان والصالح كان ذلك كالوجود من جماعة المسلمين*

(ولهذا يصح أمان الحرية المسلمة لأنهم من أهل النصر إلا أنه ليس لها بنية صالحة مباشرة القتال والأمان نصرة بالقول وبنيتها تصلح لذلك ألا ترى أنها تجاهد أهلها) لأن مالها يصلح لذلك كمال الرجل (والدليل على صحة أمانها ما روي أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجارت زوجها أبا العاص ابن الربيع فاجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمانها وعن أم هانئ قالت أجرت هوزيناً من المشركين أي قريين فدخل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فتغلب عليهم ليقتلهم أي قصد هزجاً فو قال أجيروا المشركين فقلت

والله لا تقتلها حتى تبدأ أي قبليهما ثم خرجت وقلت اغلقوا دونه الباب فذهبت
إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أسفل الثنية فلم أجده ووجدت
فاطمة رضي الله عنها فقلت ماذا قلت من ابن أبي علي (رضي الله عنه) أجرت
الحمويين المشركين فتغاب عليها ليقتلها فكانت أشد علي من زوجه فقلت
لم تخبري المشركين إلى أن طلع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه رعدة (١)
الغبار فقال مرحبا بيا أمي فاخته فقلت يا رسول الله ماذا قلت من ابن أبي علي
(رضي الله عنه) ما كدت أقاتل منه أجرت حمويين لي من المشركين فتغاب علي
عليهما ليقتلها فقال ما كان له ذلك قد آجرنا من آجرت وأمننا من أمنت ثم أمر
فاطمة رضي الله تعالى عنها فسكرت له غسلا فاعتسل ثم صلى ثمان ركعات في نوب
واحد مخالفا بين طرفيه وذلك ضمنى فتح مكة»

فقد صحح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمانها وبين أنه ما كان لي أن
تعرض لها بعد أمانها» وقيل في معنى صلاته ثمان ركعات أن ركعتين منها كانتا
لشكر على فتح مكة وركعتين منها كان يفتتح صلاة الضحى بهما على ما رواه
عمارة بن ربيعة الثقي (٢) وأربابنا يواظب عليها في صلاة الضحى وعلى ما رواه
ابن مسعود رضي الله عنه» ومعنى قوله مخالفا بين طرفيه أي متوشحاه من
طرفيه فيكون فيه بيان أنه لا بأس بالصلاة في نوب واحد متوشحاه»

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال إن كانت المرأة لتاجر على المسلمين فيجوز
ذلك أن تعطى الأمان للمشركين» وفي رواية لتأخذ أي تأخذ المهد بالصلح
والأمان وهكذا قالت عائشة رضي الله عنها أنها كانت المرأة لتأخذ على المسلمين»

(١) الرهج وبحر لك القصار ١٢ قاموس (٢) عمارة بن ربيعة برأوه موحدة
مصنف الثقة في أبوزهير صحابي نزل الكوفة ١٢ تقريب

المواظبة على أربع ركعات الضحى

فاما العبد المسلم فلا امان له الا ان يكون مقاتل (وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية اخرى وهو قول محمد رحمه الله امانه صحيح قاتل او لم يقاتل لانه مسلم من اهل نصرة الدين بما يملكه والا امان نصرة بالقول وهو مملوك له بخلاف مباشرة القتال فانه نصرة الدين بما لا يملكه من نفسه ومنافقه ولانه بالامان يستأنم حرمة التعرض لهم في نفوسهم و اموالهم ويتأذى ذلك الى غيره والعبد في مثل هذا كالحُر اصله الشهادة على روية هلال رمضان ولكن ابا حنيفة رحمه الله يقول معنى النصرة في الامان مستور فلا يقاس ذلك الا لمن يكون مالكا للقتال والعبد المشغول بخدمة المولى غير مالك للقتال فلا يظهر الخيرية في امانه بخلاف ما اذا كان مقاتلا باذن مولاه فانه يظهر عنه الخيرية في الامان حتي يتمكن من مباشرة القتال فيكون نصرته واقما على وجهه النظر للمسلمين وانما يكون بالامان ملتزم ما الكف عن قتالهم اذا كان متمكنا من القتال فاما اذا لم يكن متمكنا من القتال كان ملتزما غيره ابتداء لا ملتزما وليس للعبد هذه الولاية *

قال * (والامة كالعبد في ذلك) واستدل محمد رحمه الله فيه بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال امان المرأة والعبد والصبي جائز (وما ويل هذا عند ابي حنيفة رحمه الله العبد المقاتل *

(وبحديث الفضل الرقاشي قال حصرتنا اهل حصن فكتب عبد امانا فيهم ثم دعي الى السد فكتبنا الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب انه رجل من المسلمين وان امانه جائز) وانما علل بصحة امانه بكونه مسلما لا بكونه مقاتلا ولكن ابا حنيفة رضي الله عنه قال هذا العبد كان مقبلا لان الرمي بالسهم من

عمل المقاتلين واما المقاتل انما يصح عنده لكونه رجلا من المسلمين وفي المغازي ذكر انه كان كتب على سهمه بالفارسية ترسيد

(فاما امان الذي باطل وان كان يقاتل مع المسلمين باصرهم) لانه ما اهل اليهم للموافقة في الاعتقاد فالظاهر انه لا يقصد بالامان النظر للمسلمين ثم هو ليس من اهل نصره الدين والاستمانة بهم في القتال عند الحاجة بمنزلة الاستمانة بالكلاب. وكان ذلك للمبالغة في قهر المشركين حيث يقاتلهم عن يرافقتهم في الاعتقاد وهذا المعنى لا يتحقق في تصحيح امانهم بل في ابطالها

قال (واما امان الغلام الذي راهق من المسلمين او كان من الكافرين فمقتل الاسلام ووصفه) غير جائز على المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله (جائز) لانه يصح اسلامه اذا كان عاقلا ومن يصح ايمانه صح امانه بعد ايمانه وهذا لان الايمان نصره الدين بالقول فاذا اعتبر قول مثله في اصل الدين فكذلك يعتبر في نصره الدين. و ابو حنيفة رحمه الله يقول معنى الخيرية والنظر في الامان مستور لا يعرفه الا من اعتدل حاله واعتدل حاله لا يكون قبل البلوغ ثم هو لا يملك القتال بنفسه وانما يتبين الخيرية في الامان لمن يكون مالكا للقتال مباشره ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا كان الصبي ماذونا في القتال وكان ابو بكر الرازي يقول يصح امانه لكونه متمكنا من مباشرة القتال بمنزلة العبد وغيره من مشايخنا كان يقول لا يصح امانه لانه ليس بمعتدل الحسب فلا يتم معنى النظر للمسلمين في امانه والله الموفق

باب الامان ثم يصاب المشركون بعد امانهم

قال (رجل من المسلمين امن قوم من المشركين فاغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال واصابوا النساء والاموال فاقتسموها وولد منهم لهم

باب الامان ثم يصاب المشركون بعد امانهم

اولادهم علموا بالامان فعلى القاتلين دية القتل)

﴿ لان امان ﴾ الواحد نافذ في حق جماعة المسلمين فيظهر به المصمة والقوم في انفسهم واموالهم والقتل من القاتلين كان بصفة الخطاء حين لم يعلموا بالامان او بصفة العمدان علموا بالامان ولكن مع قيام الشبهة المبيحة وهي المحاربة فيجب الدية به لقواه تعالى وان كان من قوم ينكم وينهم يشاق فدية مسامة الى اهله وتحرير رقة مؤمنة *

(والنساء والاموال مردودة عليهم لبطان الاسترقاق بمصمة المحل ويغرمون للنساء صداقهن لاجل الوطي بشبهة فقد ظهر اهم باثروا الوطي في غير الملك وسقط الحد بشبهة فيجب المهر والا ولاد احرار) لانهم انفصلوا من حرائر فكانوا احرارا اصل بغير قيمة مسامين تبعا لآبائهم لان الولد يتبع خير الابوين ديننا *

﴿ وذكر ﴾ فيه حديث الملب ان ابي صفرة (قال حاصرا مدينة الاهواز على عهد عمر رضي الله عنه فافتتحنها وقد كان صلحا لهم من عمر رضي الله عنه فاصبنا نساء فوقعتنا عليهم فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فكتب اليها ان خذوا اولادكم وردوا اليهم نساءهم * وعن عطاء قال كانت تسترقحت صلحا وهو اسم موضع فكفر اهله فزاعم المجاهدون فببرهم واصاب المسلمون نساءهم حتى ولدن لهم فامر عمر رضي الله عنه برد النساء على حريتهن وفرق بينهن وبين ساداتهن) ﴿ فتاويل ﴾ هذان القوم حين كفروا لم يغلبوا على الدار ولم يجر فيها حكم الشرك ولم تصرد دارهم دار الحرب فلهذا لم ير عمر رضي الله عنه عليهم مبيها * وعن شريس قال لقد خشيت ان يكون من صلبى عيسى رجالا ونساء قالوا وما ذلك يا هلان قال كنت جئت بجارية فكتبتها ازمانا ثم جاء كتاب عمر فردتها

أذرد الناس وأما خاف من ذلك لأنه ردها قبل أن تحيض عنده وما كان ينبغي
له أن يردّها حتى تحيض ثلاث حيضات لأنها حرة وقد وطئها بشبهة فعليها
أن تمتد ثلاث حيض وليس عليه أن يردّها حتى يعلم أنها حامل أو غير حامل *
(وعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنهم قال لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ما صنع خالد بنى جذعة رفع يده حتى رأى بياضاً بطيه وهو يقول اللهم اني
أبرأ إليك مما صنع خالد ثلاث مرات ثم دعا علياً رضي الله عنه فقال خذ
هذا المال واذهب به إلى بني جذعة واجعل امر الجاهلية تحت قدميك يعني
ما كان بينهم وبين أهل مكة من الخماشات والدخول في الجاهلية قال فد
لهم ما كان أصاب خالد فخرج اليهم على رضي الله عنه بذلك المال فودى لهم
كل ما أصاب خالد منهم حتى أنه ودى لهم سبعة الكلاب حتى إذا لم يبق شيء يطلبونه
وبقيت مع علي بقية من المال فقال علي رضي الله عنه هذه البقية من المال لكم
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما أصاب خالد مما لا يعلمه ولا تملونه
فاعطاهم ذلك ثم انصرف على رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فاخبره الخبر) *

﴿ وفيه ﴾ دليل أن المسلمين إذا أصابوا شيئاً من كان في أمان أو موادعة فإنه
يودى لهم كل شيء أصيب لهم من دم أو مال وكان خالد أصاب ذلك خطأ
وكانت عاقلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن قوته ونصرته كانت
به فلهذا أدى ذلك بنفسه أو تبرع بأداء ذلك من عنده وهذا هو الظاهر
فإن تحمل العقل في الدماء لا في الأموال وما أطلق من لفظ الدية في بذل المال
إنما أطلق على وجه المجاز والاتساع لبذل النفس فاسم الدية حقيقة إنما
يتناول بذل النفس ولكن باعتبار معنى الأداء يجوز إطلاقه على بذل المال مجازاً *

﴿ وفيه ﴾ دليل جواز الصلح عن الحقوق المجردة على مال معلوم فانه قال هذا لكم بما لا يعلم ولا تعلمونه واستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه *

* قال ﴿ واما عسكر من المسلمين حاصر حصنا او مدينة فاسلم بعضهم كان آمن على نفسه وماله واولاده الصغار لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا قالوا هاءصموا مني دماءهم واموالهم الابحثة ﴾ وقال الله تعالى وان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم * فاما زوجته واولاده الكبار ان لم يسلموا معه فهم في لان الصغار صاروا مسلمين تباه فاما الكبار ما صاروا مسلمين باسلامه وزوجته كذلك فهم بمنزلة غيرهم من اهل الحرب ﴾

﴿ واستدل ﴾ عليه بحديث الزهري ان ثمانية واخيدا اناسية واميد بن عبيد قالوا النبي قريظة حين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحاصرهم يا معشر بني قريظة اسمعوا انا منو اعلى دماءكم واموالكم وهذا والله الذي اخبركم به ابن الهيثبان قالوا ليس به وقصة ابن الهيثبان المذكورة في المنازاة كان حبر من اعيان الشام وقدم على محمد بن حنفية قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخره الموت فجمعهم فقال اندرون لم تتركوا ارض الخمر والخمر يعني الخصب من ارض الشام فزات ارض الجذب والشدة قالوا لا قال لا جل بني قدا ظل زمانه وهذا مهاجرة كنت ارجو ان ادركه فمن يدركه منك فليقره مني السلام وليؤمن به فانه خاتم النبيين وخير الخلق اجمعين قال فلما كانت اليلة التي في صبيحتها نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسلموا واموالهم وامنوا على دماهم واموالهم وفي هذا دليل على ان المحاصر يامن بالاسلام كما يامن غير المحاصر *

«وذكر» (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال إيمان رجل من العدو أشار إليه رجل بأصبعه أنك إن جئت قتلتك فيجاءه فهو آمن فلا يقتله» وبهذا أخذ فنقول إذا أشار إليه بإشارة الأمان وليس يدري الكافر ما قال فهو آمن) لأنه بالإشارة دفعه إلى نفسه وإنما يدعى بمثله الآمن لا الخائف وما تكلم به أنك إن جئت قتلتك لا طريق للكافر إلى معرفته بدون الاستكشاف منه ولا يتمكن من ذلك قبل أن يتقرب منه فلا بد من إثبات الأمان بطريق الإشارة واسقاط ما وراء ذلك للتحرر عن الغدر فإن ظاهر إشارته أمان له وقوله إن جئت قتلتك بمعنى التبذ لذلك الأمان فلم يعلم بالتبذ كان آمنا عملاً بقوله تعالى فانبذ إليهم على سواء» أي على سواء منكم ومنهم في الإلم بالتبذ وإشارته إلى المعنى فيه فقال إن الله لا يحب الخائنين ومعنى الأمان على التوسع حتى يشبث بالمحتمل من الكلام فكذلك يشبث بالمحتمل من الإشارة»

(ويان هذا في حديث الهرمزان فإنه لما أتى به عمر رضي الله عنه قال له تكلم فقال أتكلم بكلام حي أم بكلام ميت فقال عمر رضي الله عنه كلام حي فقال كنا نحن وأنت في الجاهلية لم يكن لنا ولا لكم دين فكانت أئمةكم مشركين بالله عز وجل الكلاب فإذا أعزكم الله بالدين وبسبب محمد وآله وسلم لم تطعمكم فقال عمر رضي الله عنه أقول هذا وأنت أسير في أيدينا اقتلوه فقال أو ما علمكم نبيكم أن تؤمنوا أسير لم تقتلوه فقال متى امتنك فقال قلت لي تكلم بكلام حي والخائف على نفسه لا يكون حياً فقال عمر رضي الله عنه قاله الله أخذ الأمان ولم افطن به) فهذا دليل على التوسع في باب الأمان»

(قال فإذا آمن الإمام قومهم بداله أن ينبذ إليهم فلا بأس بذلك لقوله تعالى فانبذ إليهم على سواء) لأن الأمان كان باعتبار النظر منه للمسلمين ليحفظوا

قوة أنفسهم وذلك يختص ببعض الاوقات فاذا انقضى ذلك الوقت كان
النظر والخيرة في النبذ اليهم ليتمكنوا من قتالهم بعدما ظهرت لهم الشوكة
والنبذ هو الطرح قال الله تعالى فنبذوه وراء ظهورهم *
(وانما يتحقق منه طرح الامان باعلامهم وانما دسهم الى ما كانوا عليه قبل الامان
حتى ان كانوا لا يعرفون احوالهم فلا بأس بقتالهم بعد الاعلام) لانهم في منتهى
فصاروا كما كانوا *

(وان كانوا نزلوا فصاروا في عسكر المسلمين فهم آمنون حتى يعودوا الى
ما منهم كما كانوا) لانهم نزلوا بسبب الامان فلو علموا النبذ في رفع امنهم قبل ان
يصيروا امنين كان ذلك خيانة للمسلمين والله لا يحب الخائنين *
(ودل على هذا قوله تعالى وان احدا من المشركين استجار لك فاجره حتى
يسمع كلام الله ثم ابلغه ما منه * واستدل عليه بحديث معاوية رضى الله تعالى عنه
فانه كان بينه وبين الروم عهد فكان يسير نحو بلادهم كانه يقول حتى (١) يفي
بالعهد ثم يغير عليهم يعني ان العهد كان الى مدة ففي آخر المدة سار اليهم ليقرّب
منهم حتى يغير عليهم مع انقضائه المدة قال فاذا شيخ يقول الله اكبر الله اكبر
وفاء لا غدروا كان هذا الشيخ عمرو بن عبسة السلمي بين له بما قال ان في صنعه معنى
الغدر لانهم لا يعلمون انهم يدنون منهم يريدون غارتهم وانما يظنون انه
يدنون منهم لان فقال معاوية رضى الله عنه ما قولك وفاء لا غدروا قال سمعت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ايمارجل كان بينه وبين قوم عهد فلا يحل
عقده ولا يشدها حتى يمضي امدها او ينبد اليهم على سواء) وفي هذا دليل
وجوب التحرز عما يشبه الغدر صورته ومعنى والله الموفق *

(١) يعني كان يريد ان يفي بالعهد ثم يغير الشيخ ١٢ المصحح

باب ما لا يكون امانا

قال (واذا دخل المسلم دار الحرب بنير امان فاخذه المشركون فقال لهم انا رجل منكم او قال جئت اريد ان اقاتل معكم المسلمين فتركوه فلا بأس بان يقتل من احب منهم وياخذ من اموالهم ماشاء)

لان هذا الذي قال ليس بامان منه لهم انما هو خداع باستعمال معاريض الكلام فان معنى قوله انا رجل منكم اي آدي من جنسكم ومعنى قوله جئت لاقايل معكم المسلمين اي اهل البقي ان شطتم في ذلك او اضمر في كلامه غير اني جئت لاقايل معكم دفعا عن المسلمين ولو كان هذا اللفظ امانا لم يصح لانه اسير مقهور في ايديهم فكيف يؤمنهم انما حاجته الى طلب الامان منهم وليس في هذا الاخذ من طلب الامان شي *

ثم استدلل عليه بالآثار (فن) ذلك ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث عبد الله بن ابيس سرية وحده الى سفينان بن عبد الله بن شبيح الهذلي الى نخلة او برفة وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يجمع له اي يجمع الجيش لقتاله فاضربه بقتله وقال صلى الله عليه وآله وسلم انتسب الى خزاعة وانما امره بذلك لان سفينان كان منهم فقال يا رسول الله اني لا اعرفه فقال انك اذا رايت هبة وكنت لا اهاب الرجال فاقبلت عشيبة الجمعة وهو تصغير العشيبة خاف الصاوة فخشيت ان اصلي فاعرف فاومأت ايماء وانا امشي)

وبه يستدل ابو يوسف رحمه الله على ان المنزوم ماشيا بومي ثم يمد
قال حتى ادفع الى راعية له فقلت لمن انت فقالت لسفينان بن عبد الله فقالت ابن هو فقالت جاءك الآن فلم انشب الا ان جاء يتو كما على عصا اي لم البث فلما رايت وجدهتني اقطر وفي رواية افكل اي ترمد فرايصى هبة منه فجاء وسلم

ثم نسبني فانتسبت الى خزاعة) وكذا في الطريق الآخر (كنت اعترني الى جويئة)
اي انسب اليهم *

(ثم قلت له جئت لا نصرك واكثرك واكون معك ومعاك لا نصرك بالدعاء
الى الاسلام وبالمنع عن المنكر وهو قتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم انصرا خالك ظالما او مظلوما فقليل كيف
تنصروه ظالما قال تكفه من ظلمه * وقوله اكثرك اي اجعلك اربارا باكثر اجزاءك
ان لم ومن واكون معك الى ان اقتلتك فقال للجارية احبلي فلبت ثم حاولتني
فقصصت شيئا يسير اثم دفعته الى ابن سفيان فقب فيه كما يحب الجمل حتى اذا غاب
انفه في الرغوة ضربته وقلت للجارية لئن تكلمت لا قتلتك) *

﴿ وذكر ﴾ بعد هذا (فخفيت معه حتى استعجلي حديثي ثم اريت اني وطئت على
غصن شوك فشيكت رجلي فقال الحق يا خا جويئة فلبت انخلف ويستأذني
فلحقته وهو مول فضربت عنقه واخذت برأسه ثم خرجت اشتد حتى
صعدت الجبل فدخلت غاراً واقبل الطلب * وفي رواية وخرجت الخيل نوزع
في كل وجه في الطلب وانا متكمن في الجبل فاقتبل رجل معه اداة وناله في يده
وكنت حافيا بفس يبول فوضع اداوته وناله وضربت المنكبوت على القار
او قال فرخت حمامة فقال لا صاحب له ليس فيه احد فنزل وترك نعليه وادأته
فخرجت ولبست النملين واخذت الاداة فكنت اسير في الليل واتواري بالنهار
حتى جئت المدينة فوجدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد فلما
رأني قال اقلع الوجه وهذا الفظ يتكلم به العرب خطابا لمن قال المني اذ وقاز
بالنصرة فقلت ووجهك يارسول الله فاخبرته خبري فدفع الي عصا وقال
يخسر بهذه يا ابن ايس في الجنة فان المتخسر من في الجنة قليل) *

﴿ قيل ﴾ مناه تحكم بها في الجنة كما تحكم الملوك بالمشاؤون * وقيل مناهه ليكون هذا علامة بيني وبينك يوم القيامة حتى اجازيك على صنيعةك بسؤال الزيادة في الدرجة لك فان مثلك ممن يكون بينه وبين نبيه علامة فيجازيه على صنيعةه في الجنة قليل *

(فكسأت عند ابن انيس حتى اذا مات امرأته ان يد رجوه - افي كفه) والمراد من القصة الاستدلال بقوله حيث لا نصرك واكثر لك فان ذلك لم يكن امانته له *

﴿ قال وذكر ﴾ (حديث يزيد بن رومان قال لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدوم كعب بن الاشرف واعلانه بالشر وقوله الاشمار) وكعب هذا من عظماء اليهود في يثرب وهو المراد بالطاغوت المذكور في قوله تعالى يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت * وكان يستقصي في اظهارة ما رواه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

(حتى قدم مكة بعد حربه بدروجه مل يرثي قتلاهم ويهجو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اشراره ويحتمهم على الانتقام) فمن ذاك القصيدة التي اولها *

﴿ شعر ﴾

طعنتم رخي بدر لمالك اهله * ولمثل بدر يستهل ويدمع
(فلما رجع الى المدينة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لي بان الاشرف فانه قد آذاني فقال محمد بن مسلمة انالك به يا رسول الله وانا قتله قال فافعل فكش ابن مسلمة اياما لا يأكل ولا يشرب فدعاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال تركت الطعام والشراب فقال يا رسول الله قلت لك قولا فلا ادري افي به ام لا فقال صلى الله عليه وآله وسلم انما عليك بالجهد) *

﴿ وممني ﴾ هذا انه ترك الاصابة من اللذات قبل ان يفى ما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلام وهكذا ينبغي لمن قصد الى خير ان يقدمه على الاصابة من اللذات الا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل له ان نفسه لا يتقوى الا بالطعام والشراب كما قال الله تعالى وما جعلناهم جسدا لا ياكلون الطعام وان عليه الجهد في الوفاء بما وعد لا غير *

﴿ قال ﴾ (فاجتمع في قتله اس من الاوس منهم عباس بن بشر بن وقش وابو نائلة ساكان بن سلامة بن وقش والحارث بن اوس وابو عيسى بن جبر فقالوا يا رسول الله نحن نقتله فاذن لنا فليقتل فانه لا بد لنا منه) اي نخذه بهاستمال المماريض واظهار النيل منك قال فقولوا اخرج اليه ابو نائلة وكانت اخاه من الرضاعة فتحدث معه وتناشد الاشمار وكان يقول الشعر فلما تحدث ساعة قال ابو نائلة كان قدوم هذا الرجل علينا من البلاء (يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ومراده من ذكر البلاء النعمة فالبلاء بذكر معنى النعمة كما ذكر معنى الشدة فانه من الابتلاء وذلك يكون بهما كما قالت الصحابة ابتلينا بالضراء فصبرنا وابتلينا بالسراء فلم نصبر وقيل في تاويل قوله تعالى وفي ذلك بلاء من ربكم عظيم (اي في انجائكم من فرعون وقومه نعمة عظيمة) وقيل اي في ذبحه ابتلاءكم واستهيائه لسيماكم محنة عظيمة *

(ثم قال حارثنا العرب ورمتنا عن قوس واحدة وثقمت السبل عنا حتى جهدت الابدان وضاع العيال واخذنا بالصدقة ولم نجبد ما ناكل قال كعب والله قد كنت احذرك هذا يا ابن عمك ان الامر سيصير الى هذا قال سلكتان ومعي رجال من اصحابي على مثل رأيي وقد اردت ان آتيكم بهم فبئاع منكم طعاما ونمر او تحسن في ذلك البناء وذهبت ما يكون لك فيه ثمة فقال كعب اما انظر فاني

تقصف ثمر امن عجرة يغيب فيها الضرس) *
 (والراف جمع الرف وهو الموضع الذي يجمع فيه الثمر شبه الخندق وقوله تقصف
 اي تنكسر من كثرة ما فيها من ثمر ووصف جودتها بقوله يغيب فيها الضرس
 قال اما والله يا ابنا نائلة ما كنت احب ان ارى هذه الخصاصية بك بمعنى شدة
 الحاجة وان كنت لمن اكرم الناس علي فاذا زرعوني اترهوني انا كم وساء كم
 قال لقد اردت ان تفضحنا وتظهر امرنا ولكنك من الخلية ما رضيت به
 قال كمب ان في الخلية لو فاء يعني السلاح) واما قال ذلك ساكن كيانك كرم
 اذا جاؤا في السلاح *

(فرجع ابونا نائلة من عنده على مبعاده فاني اصحابه واجموا امرهم على ان ياتوه
 اذا امسوا ثم اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشيا فاخبروه فشى معهم
 حتى اتى اليقيع ثم وجههم وقال امضوا على بركة الله وعونه ثم دعاهم وذلك في ليلة
 مقمرة مثل الهارفة ضوا حتى اتوه فلما اتوا الى حصنه هتف به ابونا نائلة وكان
 ابن الاشرف حديث العهد بالمرس فوثب فاخذت امرأته بناحية ملحفته
 فقالت ابن تذهب انك رجل محارب ولا ينزل مثلك في مثل هذه الساعة قال
 انما هو اخي ابونا نائلة والله لو وجدني باءا ما يقظني ثم ضرب بيده المصحفة ونزل
 وهو يقول * لو دعي القتي لطمنة لا جابا * ثم نزل اليهم فحياهم وتحدثوا ساعة
 ثم ايسط اليهم فقالوا ويحك يا ابن الاشرف هل لك الى ان تتشى الى شرح (١)
 المعجوز فنحدث فيه بقية ليلتنا فقال نعم فخرجوا يتمشون فلما وجوهوا قبل
 الشرح ادخل ابونا نائلة يده في رأس كمب وقال ويحك يا ابن الاشرف
 ما طيب عطرك هذا ثم شى ساعة فمادلتها حتى اذا اطمأن اليها اخذ قرون
 رأسه وقال لاصحابه اقتلوا عدو الله فضر به باسيا فمهم فالتفت عليه فلم تغن

(٢) في غرب شرح المعجوز وضع ايسر يجتمعون فيه وفي القاموس بين قرب

شيئا يعني رد بعضها بعضها قال محمد بن مسلمة فذكرت منولا كان في سبني
وهو شبه الخنجر فانزعته فوضعت في سرتة ثم تحاملت عليه ففططته اي غيبته
فيه حتى انتهى الى عاتقه فصاح عبدو الله صيحة ما بقي اطم من اطام اليهود
الاوقدت عليه نارا وهذه عادة اليهود وقدون النار بالليل عند الفزع قال
ابن سنيينة يهودي من يهود بني حارثة اني لا جدر يخدم يثرب مسفوح (وذكر
في المسازي انه كان بينه وبين ذلك الموضع مقدار فرسخ)

(قال) (وقد اصاب بعض القوم الحارث بن اوس بسيف وهم يضربون كعبا
فكلمه في رجله او جرحه فلما فرغوا منه خرجوا يشتدون حتى مروا على بني
امية ثم على بني قريظة ثم على بنات حتى اذا كانوا بجرة العريض وهذه الاسماء
المواضع زحف الحارث الدم) يعني كثر سيلان الدم من جراحته (فابطأ عليهم
فمطفوا عليه) اي رجموه

(واحتملوه اي على اعناقهم حتى اتوا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما اتوا
البيع كبروا وقد قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الليلة يصلي فلما سمع
تكبيرهم كبر وعرف انهم قتلوه ثم اتوا بصحابهم الحارث بن اوس الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقتل على جرحه فلم يؤذوا خبره وخبره عبدو الله
ثم رجعوا الى اهلهم فلما اصبحت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
ظفرتم من رجال يهود فاقتلوه) واعلم قال ذلك لئلا يجمعوا في كل موضع
للتحدث بما جرى والتدبير فيه وهذا من الحزم والسياسة

(قال) (فخافت اليهود ولم يخرج عظيم من عظمائهم ولم ينطقوا بشيء وخافوا
ان يبيتوا كما بيت ابن الاشرف وكان ابن سنيينة من يهود بني حارثة وكان
حليفا لحويلة بن مسعود وكان اخوه حبيصة قد اسلم فمدا حبيصة على ابن سنيينة

فقتله فجعل حويصة يضرب حويصة وكان آمن منه ويقول اى عدو الله قتله
 اما والله لرب شحم في بطنك من ماله لانه كان ينفق عليها فقال حويصة والله
 لو امرني بقتلك الذى امرني بقتله لقتلك فقال لو امرك محمدان تقتلني لقتلتني
 قال نعم قال حويصة والله ان دنيا يبلغك هذا الدين معجب فاسلم حويصة
 يومئذ وانشأ حويصة يقول *

﴿شعر﴾

ياوم ان امي لو امرت بقتله * لطبقت ذفراه بأبيض قاضب
 حسام كلون الملح اخلص صقله * متى مات هو به فليس بكاذب
 وما سرني اني قتلتك طائما * ولو انا لي ما بين بصري وما رب
 ثم اعاد هذا الحديث برواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه من وجه آخر
 فذكر (ان محمد بن مسلمة هو الذى اتى ابن الاشرف فقال يا كعب قد جئتكم
 حاجة قال مرحبا بحاجتك قال جئتكم استساقكم ثم اقال وما بينيتكم الى مسنة
 التمر وانما قال ذلك لانهم كانوا يجذون في الجاهلية الف وسق فقال محمدان
 هذا الرجل لم يدع عندنا شيئا واصحابه) واراد به لم يدع عندنا شيئا مما كان نصرنا
 من امور الجاهلية او شيئا من الشرك او شيئا مما يحتاج اليه من امر الدين
 والدنيا الا هدايا اليه *

قال (كعب الحمد لله الذى اراك النصر فانظروا حاجتك ولكن لا بد من رهن فقال
 ارهنتك درعى قال اياها درع ايك الزنباة قال نعم قال فانت عن احببت وخذ
 حاجتك قال فان آيتك في خمر الليل) اى في ظلمة الليل والخمر ما واراك (فاني
 اكره ان يرى الناس اني اطلبك او آيتك في حاجة او اني احتجت الحديث الى
 انزل الى محمد وآمنه شيئا وحادثه ثم دخل يده في رأسه وكان جمدا فقال

ما طيب دهنك قال ان شئت ارسلت اليك منه ثم عاد الثانية فقال قد تركت
يا محمد انت واصحابك هذا يعني الدهن فيها ان خلل اصابعه في رأسه ضرب
بالخنجر سرته الحديث الى آخره * فقد اخبرناه انه ياتيه يستسلفه ثم اتم قتله ولم يكن
ذلك منه غدر افتبين انه لا بأس بمثله والله الموفق *

﴿ باب الامان على الشرط ﴾

(واذا امن المسلمون رجلا على ان يدهم على كذا وكذا ولا يخونهم فان خانهم
فهم في حل من قتله فخرج اليهم من مدينته او حصنه على ذلك حتى صار في ايديهم
ثم خانهم او لم يدهم فاستبان لهم خيائته فقد برئت منه الذمة وصار الراي فيه الى
الامام ان شاء قتله وان شاء جعله فيا) *

﴿ لان الشرط ﴾ هكذا اجري بينهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون
عند شروطهم * وقال عمر رضي الله عنه الشرط امالك * اي يجب الوفاء به ولانه
كان مباح الدم علقوا حرمة دمه بالدلالة او ترك الخيانة وتعليق اسباب التحريم
بالشرط صحيح كالطلاق والعناق فان انعدم الشرط بقي حل دمه على ما كان *
ولان النبي بعد الامان والاعادة الى مامنه انما كان معتبرا للتحرز عن الغدر
وبالتصريح بالشرط قد انتفى معنى الغدر *

واستدل عليه بحديث (موسى بن جبير رضي الله عنه قال اقام رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم على الكتيبة (١) اربعة عشر يوما يعني حصنا من حصون خيبر
وكان آخر حصونهم فلما ايقنوا بالهلكة سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الصالح فارسل اليه ابن ابي الحقيق

فصاح له على حقن دمائهم ويخرجون من خيبر وارضها ويخلون بين النبي

(١) الكتيبة الطائفة من الجيش مجتمعة وبها سمي احد حصون خيبر ١٢ المغرب

﴿ باب الامان على الشرط ﴾

﴿ المسلمون عند شروطهم ﴾

﴿ قصة فتح خيبر ﴾

صلى الله عليه وآله وسام وبين ما كان لهم من مال أو أراض وعلى الصغراء
والبيضاء والحلقة وعلى البن الأثوب على ظهر انسان قال ورثت منكم ذمة الله ان
كنتموني شيئا فصالحوه على ذلك ثم كنتم ابني الحقيق آية من فضة ومالا
كثيرا كان في مسك الجمل عند كنانة ابني الحقيق وهذه كانت انواعا من الحلي
كانوا يبيعونها أهل مكة ربما قدم القادم من قريش ويستعيرها شهرا للمرض
يكون فيهم وكان ذلك يكون عند الاكابر فالاكابر من آل ابني الحقيق حتى ذكر
في المغازي انه ضاع منها شيء مرة بمكة ففرم من ضاع على يده قيمة ذلك عشرة
آلاف دينار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان الآية والاموال
التي خرجتم بها من المدينة حين اجلتكم فقالوا ذهبت في الحرب يا ابا القاسم وانما
كنتمكم المثل يومنا هذا فلا والله ما بقي عندنا منها شيء فنفوا على ذلك ثم اطعم
الله نبيه على ذلك فقال افرأيت ان وجسده عندكم اقتلتم قالوا نعم وفي رواية
قال لكنانة وريضة ابني ابني الحقيق برثت منكم ذمة الله وذمة رسوله ان كانت
عندكم قالوا نعم قال فكل ما اخذت من اموالكم فهو حلال ولا ذمة لكم
قالا نعم فاشهد عليهما بابكر وعمر وعليما والزبير رضوان الله عليهم اجمعين وعشرة
من يهود فقام يهودي الى كنانة وقال ان كان عندك او تعلم علمه فعلمه لتامن على
دمك فوالله لي طامن عليه فقد اطعم على غير ذلك مما لم يعلمه احد فزبره ابني
الحقيق فتدعى اليهودي وقدمتم امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهما
الزبير بن العوام بهما وليست اصل ما عندهما فمذاب كنانة حتى اجافه اي
جرحه جائئة فلم يترف بشيء *

﴿يحتمل﴾ ان يكون هذا قبل نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة
وان كان بعد ذلك فيحتمل انه فعل ذلك على سبيل السياسة ليظهر الامر ويتم

الزجر في حق غيره من مثل هذا التلبس *

قال * (فاتفرف ربيعة بن ابي الحقيق فقال قد رأيت كنانة يطوف كل غداة بهذه الخربة فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الزبير حتى حفرها واستخرج منها ذلك الكنز * وفي رواية * سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثعلبة بن سلام بن ابي الحقيق وكان رجلا ضعيفا مختلط العقل فقال ليس لي علم غير ابي قد كنت ارى كنانة كل غداة يطوف بهذه الخربة فان كان شيء دفنه فهو فيها فارسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى تلك الخربة فحفرها فوجدوا ذلك الكنز فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان يدفع كنانة ابن ابي الحقيق الى محمد بن مسلمة ليقبله باخيه محمود بن مسلمة فقد كان هو الذي دلى على محمود الرحي)

وانما استحل * دماؤهما وسبي ذرارتهما لكان الشرط الذي جرى بينه وبينهما * فسبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفية بنت حيي بن اخطب وكانت تحت كنانة وممها ابنة عمها لم يسب من اهل خير غيرهما وكان قد وعد دحية الكلبي من سبي خير فسأله ان يعطيه صفية فاعطاه مكسها ابنة عمها وامسك صفية لنفسه وهي عروس بحدان ما دخلت على زوجها *

(وذكر في المغازي انها كانت رأت في منامها في بعض تلك الليالي ان القمر وقع في حجرها من السماء فلما اصبحت قصت رؤياها على كنانة فاطمها الطمة على وجهها وقال تريدن ان تكونين زوجة محمد ثم امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلالا ان يذهب بها الى رمله فربها وسط القتلى فكره ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ذهبت بجارية حدثه السن الى القتلى لقد ذهبت منك الرحمة فاعتذر بلال وقال يا رسول الله ما مرت بها الا ارادة ان ترى

وقصة تزوج صفية ام المؤمنين رضي الله عنها * وقصة منام صفية ان القمر وقع في حجرها

مصارع قومها ولم ادراك تكره يا رسول الله *

(وذكر في المغازي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتقها فزوجها فامر ام ايمن ان تصاحبها له فبنى بها في الطريق قبل ان ينتهي الى المدينة وكانت لها منزلة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسبب ذلك ما روى انه لما قرب بهيها لتركب بهدما بني بهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يركبها بنفسه فامرها ان تضع رجلها على نخله وتركب فوضعت ركبتهما على ركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستعظمت وضع رجلها على ركبته وان كان بامر فاستحسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك منها وبعد ما قدموا المدينة ودخلت عائشة رضي الله عنها متكررة مع النساء منزلها اتراها فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاعة من نساء عشيرتها فعرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة من بين من دخل من النساء ولم يذكر لها شيئا حتى عادت الى منزلها ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف رأيت صفية فقالت ما رأيت شيئا غير ابنة يهودي بين يهوديات ولكني سمعت انك تحبها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولي يا عائشة فاني لم ارفي وجهها كبوة مدين عرضت عليها الاسلام) *

(ثم روى انه كان اذا اجتمع نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معهما في موضع يخاطبهن يا ابنة اليهودي فشكت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا قلن لك هذا فقولن من منكن مثلي اي بني وعمي بني وزوجي بني فانها كانت من اولاد هارون عليه السلام فلما قالت ذلك لمن قالت عائشة رضي الله عنها ليس هذا من كيسك يا ابنة اليهودي *

﴿ ومن جوز ﴾ التنهيل بهد الاصابة استدلل باعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم دحية ابنة عم صفية ولكن تاويل ذلك ما قال محمد رحمه الله عليه ان
الكثبية كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالصا فلذلك اعطاه تلك
الجارية *

﴿ واستدل ﴾ من جواز المعاملة بما ذكر في هذا الحديث في بعض الطرق انهم
قالوا يا محمد نحن ارباب الاموال ونحن اعلمهم بالفلانجر جناسا على النصف
فما ملهم على النصف * وتاويل ذلك لابي حنيفة رضي الله عنه قدسنا في اول
كتاب المزارعة والله الموفق *

باب الفساظ الامان

(واذا نادى المسلمون اهمل الحرب بالامان فهم آمنون جميعه اذا سمعوا
اصواتهم باي لسان نادوهم به) فالمرية والفارسية والرومية والقبطية في
ذلك سواء *

(الحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه كتب الى جنوده بالمراقاة انهم
اذا قاتلوا لا تخف او مترس ولا تذهل افهوا آمن فان الله تعالى يعرف الاسنة
والمنى ما اشار اليه فان الامان التزام الكف عن التمرض لهم بالقتل والسبي
حقا لله تعالى والله لا يميز عنه شئ ذرة ولا يخفى عليه خافية) *

﴿ ثم ﴾ فيما يرجع الى الامانات يعتبر حصول المقصود بالكلام من غير ان
يختص ذلك بامانة وانما اعتبر ذلك ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما في العبادات
حتى لم يجوزوا التكبير والقراءة بالفارسية لان تمام الاسلام في وجوب مراعاة
النص لفظا ومعنى وهذا لا يوجد في الامانات اذا كان الايمان يصح باي
لسان كان اذا حصل به ما هو المقصود وهو الاقرار والتصديق فالامان اولى
وكذلك التسمية على النتيجة تصح باي لسان كان لحصول المقصود فالامان

او سمع من ذلك كله *

(وان نادوهم بالاسان لا يعرفه اهل الحرب وذلك معلوم عند المسلمين فهم آمنون ايضا) لان معرفتهم لذلك حقيقة امر باطن لا يمكن تعليق الحكم به فتعلق الحكم بالسبب الظاهر الدال عليه وهو اسماءهم كلمة الايمان وهذا اصل كبير في الفقه * ولهذا شرطنا الاسماع حتى اذا كانوا بالبعد منهم على وجه يعلم انهم لم يسموا فانه لا يكون ذلك امانا لان هذا ظاهر يمكن الوقوف عليه فيمكن تعليق الحكم بحقيقته ثم لعل كان فيهم ترجمان يعرف معنى نداء المسلمين فيوقفهم على ذلك فلم يثبت الايمان به كان نوع غدر من المسلمين والتعزز عن صورة الغدر واجب * يوضح الفرق انهم اذا لم يفهموا فاما كان ذلك لمعنى من المسلمين حيث نادوهم بالغة لا يعرفونها فلا يطل به حكم الايمان في حقهم * (فاما اذا كانوا بالبعد من المسلمين بحيث لا يسمعون كلامهم) فانهم لم يقفوا على مقالة المسلمين لمعنى من جهةهم وهو انهم لم يقرؤوا من المسلمين فلهذا (لا يثبت حكم الايمان) لهم *

﴿ قال ﴾ (واذا قال المسلمون للحرابي انت آمن او لا تخف او لا بأس عليك او كلمة تشبه هذا فهو كله امان) لانه انما مخاطب الخائف بمثل هذه العبارات لازلة الخوف عادة وانما يزول عنه الخوف بشبوت الايمان وكل مسلم يملك انشاء الايمان له فيجمل بهذه اللفظ منشئا كمن يقول لبيد اعقتك او انت حر يجمل منشئ عتقه بما وصفه به *

(ثم ذكر امان مختلط العقل اذا كان يعقل الاسلام ويصفه وهو في ذلك بمنزلة الصبي الذي يعقل كما في اصل الايمان) وقد بينا الخلاف في امان الصبي فكذلك مختلط العقل * (فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز امانه) لانه بمنزلة

التعزز عن صورة الغدر واجب

لم يثبت حكم الايمان في حقهم

الصبي

الصبي الذي لا يعقل وان كان حاقلا في امر معيشة الا انه بالغ لا يصف الاسلام ولا يعقله فهذا بمنزلة المرندين والمرتبلا يجوز امانه بخلاف الصبي فانه مسلم تبعالا بوجه الا وحدهما (وان كان لا يصف الاسلام ولا يهله فاذا كان بحيث يعقل الا مان صرح امانه) عند محمد رحمه الله تعالى *

قال * (وان امر امير العسكر ربه بالامن اهل الذمة ان يؤمنهم واصرهم بذلك رجل من المسلمين فآمنهم فهو جائز) لان الامير ملك مباشرة الا مان بنفسه فيملك الذي بعد اصره اياه بذلك وهذا لان امان الذي امانه لا يصح لتهمة ميله اليهم اعتقادا وزول ذلك اذا امره المسلم به وبين ذلك بامر المسلم اياه ان في امانه معنى النظر للمسلمين وهذا بخلاف ما اذا امره بالقتال لان بامره اياه للقتال لا يمين معنى الخيرية في الا مان فلو تمين ذلك انما يمين برأى الكافر وهو متهم في ذلك فاما اذا امره بالا مان يمين بهذا الامن معنى الخيرية في الا مان برأى المسلم ولا تهمة في ذلك *

﴿ تم المسئلة ﴾ على وجهين اما ان يقول لهم آمنتكم او يقول قل لهم ان فلانا يؤمنكم وكل وجه من ذلك على وجهين * اما ان يقول الذي لهم قد آمنتكم او يقول ان فلان المسلم قد آمنتكم * فاما اذا قال له المسلم آمنهم فسواء قال لهم آمنتكم او آمنكم فلان فهم آمنون لانه صار مالك الا مان بهذا الامر فيكون فيه بمنزلة مسلم آخر والمسلم اذا قال لهم آمنتكم او آمنكم فلان كانوا آمنين من الوجهين لانه اضاف الا مان الى من يملك انشاءه فيكون اخبار امانه بامان صحيح فيجوز في حكم الا نشاء لرفع الغدر * وان كان المسلم قال له قل لهم ان فلانا آمنكم * فان قال على هذا الوجه فهم آمنون لانه جعله رسولا اليهم وقد ادى الرسالة على وجهها فيكون هذا بمنزلة ما لو كتب اليهم كتاب الا مان وبعث به على يديه

فاذا بلغهم كانوا آمنين وان قال آمنتكم فهذا باطل لانه خالف ما امر به فقد امر
بتبليغ الرسالة وذلك لا يتضمن تملك الامان منه فاذا قال آمنتكم فهذا ليس
بتبليغ الرسالة ولكنه انشاء عقد منه مضاف الى نفسه وهو ليس من اهله
فيكون باطلا (الاسير في دار الحرب اذا آمنهم لم يصح امانه على غيره من
المسلمين) لان امانه لا يقع بصفة النظر منه للمسلمين بل لنفسه حتى يتخلص منهم
ولان الاسير خائف على نفسه واما يوءى من غيره من ان يكون آمنا في نفسه
ولا هم آمنون منه لكونه مقهورا في ايديهم فعقدده يكون على الغير ابتداء وقل
ما تخلوا دارهم عن اسير فلو صححنا امانه انسدت باب القتال علينا فانه كلما حاربهم
خوف امروا الاسير حتى يؤمنهم فالتوكل بهنا فاسد الا انه فيما بينه وبينهم
ان آمنوه وآمنهم فينبغي ان يفي لهم كما يفرون له ولا يسرق شيئا من اموالهم
لانه غير متهم في حق نفسه * وقد شرط ان يفي لهم فيكون منزلة المستامن في
دارهم (وان كان في ايديهم عبدا مسلم او امة مسلمات لم يتسع له ان يمرض لهم
في ذلك) لانهم لو اسلموا عليه كان سالما لهم فتحكم هذا وحكم سائر اموالهم
سواء (ولكن لا بأس بان ياخذوا وجهه في ايديهم من اسير هر مسلم او ذي
اومكاتب او ام ولد او مدبر لمسلم) لان هؤلاء لا يجرى عليهم السبب الا ترى
انهم لو اسلموا عليه لم يكن لهم فهم ظالمون في امساكهم وهو ما التزم بالامان
تقربهم على الظالم فكان له ان يزيل ظلمهم بالسرقة والنصب حتى يخرجهم
وانما يلزمه ان يراعى بالهدم ما يجوز اعطائه الهد عليه ولا يجوز اعطائه الامان
على ترك هؤلاء في ايديهم بمسدا التمسك من اخذهم منهم *

(ولو حصل المستامنون في عسكر المسلمين غير ممتنعين منهم فبدا للاسير
ان يبتدئ اليهم فعليه ان ياجدهم عما منهم فان ابوا ان يخرجوا وقالوا نكون مع ذرارينا

ونسأئنا الذين اسرعوهم فانه ينبغي للامير ان يتقدم اليهم في ذلك على سبيل
الاعذار والا نذار ويؤجلهم الى وقت يتيسر عليهم اللجوء بمأمنهم في ذلك
الوقت ولا يرهبهم الاجل كيلا يؤدي الى الاضرار بهم ويقول ان لحقتم بما منكم
الى اجل كذا والافانتم ذمة نضع عليكم الخراج ولا ندعكم ترجعوا الى ما منكم
بعد ذلك فان لم يخرجوا حتى مضت المدة كان ذلك دليل الرضا عنهم بان يكونوا
ذمة فيكون بمنزلة قبول عقد الذمة نصا بمنزلة المستأمنين في ديارنا اذا طالوا المقام
(و ان خاف امير المسكر ان لقي المسلمون عدوهم ان يغيرهم على عسكرهم
او خاف ان يقتلوا المسلمين ايلا فانه يامرهم ان يلحقوا بما منهم ويوقت لهم في
ذلك وقتا كما ينظر امنه للمسلمين ثم يامرهم في كل ليلة حتى يمضي ذلك الوقت
ان يجمعوا في موضع فيجهر سوا الان الخوف منهم يزاد بالتقدم اليهم في الخروج
ومفارقة النساء والدراري والتوقيات كان نظرا منهن فينبغي ان ينظر للمسلمين
كما ينظر لهم وطريق النظر هذا وان مضى ذلك الوقت وصار اذمة امرهم
ان يجمعوا في موضع كل ليلة ويحمل عليهم حراسا حتى يخرجوا الى دار الاسلام
لان الامن لم يقع من جانبهم وان جعلهم ذمة بمضي الوقت بل ازداد الخوف بما
لزمهم من صفار الجزية من جانبهم الا ان الخوف يكون بالليل غالب فيجعل عليهم
حراسا كل ليلة واذا أصبح المسلمون غلبوا سيياهم في المسكر ليكونوا عند
ذرائعهم ونسائهم (وكذلك اذا حاصر المسلمون العدو وجمعهم في موضع وجعل
عليهم حراسا لان الخوف زاد منهم عند التقاء الصفيين ويحتاج المسلمون الى ان
يامنوا من جانبهم ليتفرغوا للقتال العدو) وذلك انما يحصل اذا جعل عليهم حراسا
يحر سواهم فان لم يقصدوا على من يحر سهم الا باجر يستاجر الامام قوما
يحر سواهم من الغنمة لان في الاستيجار منفعة للفائزين وهو نظير الاستيجار

على حفظ الغنائم وعلى حفظ أمتعة الغائبين *

(فان قيل) في هذا الحفظ معنى الجهاد فكيف يجوز الاستيجار عليه (قلنا) لا كذلك فالقوم ذمة المسلمين غير محاربين لهم فلا يكون حفظهم جهاداً ولكن يخاف من جانبهم ان يغيروا على غنائم المسلمين وأمتعتهم فلا فرق بين الاستيجار على حفظ الغنائم وبين الاستيجار على حفظ هؤلاء ومنعهم من اخذ الغنائم وقتل المسلمين (ولو ان مسلماً من اهل العسكر في منبتهم اشار الى مشرك في حصن او منعة لهم ان تعالوا اشار الى اهل الحصن ان افتحوا الباب او اشار الى السماء وظن المشركون ان ذلك امان ففعلوا ما امرهم به وقد كان هذا الذي صنع معروف بن الحنفية وبين اهل الحرب من اهل تلك الدار انهم اذا امنوا كان اماناً اولم يكن معروف فافوا اماناً جائز بمنزلة قوله قد آمنتم لان امر الايمان مبنى على التوسع والتحرز عما يشبه الغدر واجب فاذا كان ذلك معروف بن الحنفية فالتسليم بالعرف كالثابت بالنص فالعلم بجعله اماناً كان غدره واذا لم يكن معروف فافقد اقترن به من دلالة الحال ما يكون مثل العرف او اقوى منه وهو امتثالهم امره او ما اشار عليهم به فهو من ابي الدلائل على المسألة الا ترى انهم لو قالوا لهم اخرجوا حتى تهدموا معنا هذا الحصن فخرجوا كانوا آمنين *

(ثم استدل عليه بحديث عمر رضي الله عنه ايما رجل من المسلمين اشار الى رجل من العدوان تعال فانك ان جئت قتلتك فانه فهو آمن) وتاويل هذا انه اذا لم يفهم قوله ان جئت قتلتك او لم يسمع فاما اذا علم ذلك وسمعه وجاءه مع ذلك فهو في دلالة الحال او العرف يسقط اعتباره اذا صرح بخلافه الا ترى انه لو قال تعال ان كنت تريد القتال او ان كنت رجلاً او تعال حتى تنظر ما فعلته بك فانه لا يشكك على احد ان هذا كلام تهديد لا كلام امان فاقوله تعال

الثابت بالعرف كالثابت بالنص

مطلقا كلام موافقة وكذلك اشارته الى السماء بالاصابع فيه بيان اني اعطيتك
 ذمة الله اله السماء وانت آمن مني بحق رب السماء فهو غير لة قوله آمنتك *
 (ولو ان عسكر المسلمين في دار الحرب وجدوا رجلا او امرأة فقال حين
 وجدوه جئت اطلب الامان فان لم يكن لهم به علم حتى هجموا عليه فهو في
 ولا يصدق في ذلك) لان الظاهر يكذبه فيما يقول فانه كان يخفيهم الي ان
 هجموا عليه واعايلق هذا محال من ياتهم مغير الامستامننا فالظاهر انه يحتمل
 بهذه الحيلة بعد ما وقع في الشبكة فلا يصدق *

(وان كان متمتع في موضع لا يقدر عليه المسلمون وهم يسمعون كلامه ان
 تكلم فارادوه ليقبضوه فلما رأى ذلك لم يتكلم ولكنه اقبل فوضع يده في ايديهم
 فهو في ولا امام ان يقتله ولا يقبل قوله اني جئت لطلب الامان) لانه حين
 اراد المسلمون اسره او قتله كان هو متمكنا من ان ينادى بالامان فيعلم ايمنونه
 ام لا وقد كان متمتع في ذلك الموضع حين ترك النداء بالامان فهو الذي لم ينظر
 لنفسه بعد اليتمكن فالظاهر انه اقبل راد القصد المسلمين حين لم يتمكن من ذلك
 احتال بهذه الحيلة *

(وان لم يتعرض له المسلمون بقتل ولا اسر فاقبل اليهم حتى اتاهم فهو آمن)
 لان اقباله اليهم دليل المسألة فهو بمنزلة النداء بالامان بخلاف الاول فاقباله
 بعد قصد المسلمين دليل على انه قصد دفعهم بالقتال واما اقباله قبل قصد
 المسلمين دليل على انه قصد المسألة الا ترى ان تجارهم هكذا يكون الحال بينهم
 وبين المسلمين يدخلون دار الاسلام من غير ان ينادوا لطلب الامان *

(وان كانوا في منعة حيث لا يسمع المسلمون كلامه ولا يرونه فانحط من
 ذلك الموضع ليس معه احد ولا سلاح حتى اتى المسلمين فلما كان حيث يسمعونهم

غير ممتنع كان آمنا *

(لأنه أتى) إجماعاً في اسمه والظاهر أنه إذا صار بحيث يسمع المسلمون لا يكون ممتنعاً منهم والنداء بالآمان في موضع لا يسمع المسلمون لا يكون مفيداً شيئاً فلا معنى لاشتراطه *

(وذكر في المغازي أن محمد بن مسلمة كان على حرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الليالي حين كان محاصر البني قريظة فخرج رجالان وتوجها نحوه فلما وصلا إليه قال ما الذي جاء بكما قالوا جئنا بالآمان فخلى سبيلهما وقال اللهم لا تحرمني أقالمة عثرات الكرام ولم يوقف على أثرهما بعد ذلك وأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يمتأبه على ذلك ولو وجدوا رجلاً عليه سلاحه في مؤخر المسكر أو عن يمينه أو عن شماله يمارض المسكر فلما بعثوا به دعا إلى الآمان كان في أول الأمر أن يقتله لأن الظاهر من حاله أنه جاء متجسساً أو جاء على قصد أن يبيت بعض المسلمين وقد بينا أنه يؤخذ في مثل هذا بغالب الظن والرأي *

(وإن أشكل حاله وليس فيه أمر يستدل به على أنه مستامن ولا ما يستدل به على أنه غير مستامن ولم يقع في القلوب ترجيح أحد الجانبين من حاله فإنه ينبغي للامير أن يأخذه فيخرج به إلى دار السلام ويجمعه ذمة) لأن عند تحقق المارضة وانعدام الترجيح يجب الأخذ بالاكتياط ومن الاكتياط أن لا يقتله ولا يجمعه فيألاً احتمال أنه جاء مستامناً وإن لا يرده إلى ما منه لا احتمال أنه جاء مغيراً أو يبطل حكم حرمة بالاحتمال ولا يجوز إراقة دمه به أيضاً *

(فيبقى حرّاً محتسباً في دارنا على التأييد فإن أسلم فهو حر لا مبيع عليه وإن أتى وضع عليه الخراج وكذلك القوم من أهل الحرب يريدون دخول دار

عند تحقق المارضة وانعدام الترجيح يجب الأخذ بالاكتياط

الاسلام ولا يقدر على ان ينادوا بالامان الا ان يكونوا في موضع لا يكونون فيه ممتنعين فنادوا بالامان حين انتهوا الى ذلك المكان فهم آمنون لانهم اتوا بما في وسعهم ولو كانوا اهل منعة فجاءوا واستامنوا فان شاء المسلمون آمنوهم وان شاءوا لم يؤمنوهم لان اهل المنعة في دار الاسلام كهم في دار الحرب او في حصونهم لكونهم ممتنعين ولو كانوا مستأمنين كان للمسلمين ان يبنذوا اليهم اذا كانوا في منعتهم فيكون لهم ايضا ان تمتعوا عن اعطاء الامان لهم بالطريق الاولى فاما غير الممتنعين لو كانوا مستأمنين لم يجز بنذ الامان بينهم وبينهم حتي يلاحقهم بما منهم *

فكذلك اذا جاءوا طالبين للامان حتى صاروا غير ممتنعين منا الا ان يكون امير المسلمين تقدم على اهل تلك الدار من اهل الحرب انه لا امان لكم عندنا فلا يخرج احد منكم اليها فاذا علموا بذلك فلا امان لهم ومن جاء يطلب الامان فهو في لانه اعذر اليهم بما صنع وقد قال الله تعالى وقد قدمت اليكم بالوعيد *

ثم الحاصل ان من فارق المنعة عند الاستيذان فانه يكون آمنا عادة والمادة تجمل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه فاما عند وجود التصريح بخلافه يسقط اعتباره كقدم المائدة بين يدي انسان اذا قال لا تاكل ولو وجد المسلمون حرييا في دار الاسلام فقال دخلت بامان لم يصدق لانه صار ما خوذاه مقهورا بمنعة الدار فهو متهم فيما يدعى من الامان وقول المتهم لا يكون حجة ارايت لو اخذه واحد من المسلمين واسترقه ثم قال كنت دخلت بامان اكان مصدقا في ذلك *

(ولو قال رجل من المسلمين انا آمنتم لم يصدق في ذلك ايضا) لانه اخبر بما

المادة تجمل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه

لا يملك انشاءه وقد ثبت حق جماعة المسلمين في منعه من الرجوع الى دار الحرب واسترقاقه وقول الواحد في ابطال الحق الثابت بجماعة المسلمين في منعه من الرجوع الى دار الحرب غير مقبول *

(فان شهد بذلك رجلان مسلمان غير المخبر انه آمنه فهو آمن) لان الثابت بالبيئة كالثابت بالبيئة ولا شهادة فيه للذي يقول انا آمنه لانه يخبر عن فعل نفسه فيكون دعوى لا شهادة ولا شهادة فيه لغير المسلمين لانها تقوم على ابطال حق المسلمين *

(وكذلك لو قال انا رسول الملك الى الخليفة لم يصدق وكان فيثا) لان هذا من دعوى الامان فان الرسول آمن من الجاسين هكذا جرى الرسم في الجاهلية والاسلام فان امر الصالح والقتال لا يلتم الا بالرسول ولا بد من ان يكون الرسول آمنا لئلا يتمكن من اداء الرسالة فلما تكلم رسول قوم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما كان لا ينبغي له ان يتكلم به قال لولا انك رسول لقتلتك * فتبين هذا ان الرسول آمن ولكن مجرد دعواه لا يصدق انه رسول (فان اخرج كتابا يشبهه ان يكون كتاب ملهم فادعى انه كتاب ملهم فهو آمن حتى يباغ الرسالة وانما ثبت الامان له هاهنا بانصاب الظن) فاعل الكتاب مفتعل ولكن لما لم يكن في وسعه فوق هذا لانه لا يجد مسلمين في دار الحرب يستصحبهم بالشهادة على انه رسول من قبله يكتفي منه بهذا الدليل *

﴿ فكذلك ﴾ فيما سبق ولم يصحبه دليل ولا كتاب فاخذه واحد من المسلمين في دار الاسلام فهو في جماعة المسلمين عندنا في حنيفه رحمه الله لانه تمكن من اخذه بقوة المسلمين فهو بمنزلة من وجد في عسكر المسلمين في دار الحرب فاخذه واحد الا ان هنالك يجب الخمس فيه رواية واحدة *

الثابت بالبيئة كالثابت بالبيئة

وفي هذا الفصل روايتان عن ابي حنيفة في ايجاب الخمس فيه وعند محمد هو في ان اخذه لانه مباح في دارنا فمن سبقت يده اليه يكون محرراً له مختصاً بملكه كالصيد والحشيش وفي ايجاب الخمس فيه روايتان عن محمد ايضا *

والحاصل ان عند ابي حنيفة رحمه الله يصير هو متهوراً للمنة الدار ما خوذها حتى لو اسلم قبل ان يؤخذ كان فيا بمنزلة الاسير يسلم بعد الاخذ قبل ان يضرب الامام عليه الرق وعند محمد رحمه الله لا يصير ما خوذ بالدار مالم ياخذه مسلم حتى لو اسلم كان حراً لان الاحراز في الحقيقة يكون باليد لا بالدار ولهذا يرجع الى دار قبل ان يؤخذ كان حراً الاصل فاذا اخذه انسان كان مختصاً بملكه لا يختص بملكه باحرار فان قال اني آمنته قبل ان اخذه فهو آمن عند محمد لانه في الظاهر عبده وقد اقر بحريته ولا مهمة في اقراره وينبغي في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان لا يكون مصدقاً في ذلك لان الحق ثابت فيه لجماعة المسلمين وهو غير مصدق في ابطال حقه وان لم يؤخذ بهدما اسلم في دارنا حتى يرجع الى دار الحرب فهو حر لا سبيلاً عليه *

واما على قول محمد رحمه الله فلا اشكال فيه لانه لو لم يرجع كان حراً فكذلك اذا رجع * وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلانه وان صار ما خوذ لا يصير رقيقاً مالم يضرب عليه الرق فاذا رجع الى دار الحرب فقد انعدم عريضة الاسترقاق فيه وتقرر حريته في حال اسلامه فلا يسترق بعد ذلك بمنزلة الاسير يسلم وينقلب الى عسكر اهل الحرب ثم يؤخذ بهدماً فكذا يكون حراً هنالك لا سبيلاً عليه فكذلك هاهنا *

واذا امر عسكر المسلمين بمدينة من مدائن اهل الحرب ولم يكن لهم بهم طاقة فارادوا ان ينفذوا الى غيرهم قال لهم اهل المدينة اعطونا ان لا نمروا في

هذا الطريق على ان لا تقتل منكم احدا ولا تأسره *
 (فان كان ذلك خيرا للمسلمين فلا بأس بان يظهروا ذلك وياخذوا في طريق
 آخرون وان كان ابعدا واشق) لانهم يامنون ان يتبعوهم فيقتالوا الواحد والاثنين
 ممن هو في اخريات العسكر وهذه المواقعة تؤمنهم من ذلك وقد قبل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المواقعة يوم الحديبية من الشرط ما هو
 اعظم من هذا فان اهل مكة شرطوا ان يرد عليهم كل من اتى مسلمائهم ووفى لهم
 بهذا الشرط الى ان اتسوخ لانه كان فيه نظرا للمسلمين لما كان بين اهل مكة
 واهل خيبر من المواقعة على ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توجه الى
 احد الفريقين اغار الفريق الآخر على المدينة فوادع اهل مكة حتى يامن
 جانبهم اذا توجه الى خيبر فمرفنا ان مثل هذا الشرط لا بأس بقبوله اذا كان
 فيه نظر للمسلمين *

(فاذا قبلوه ثم يد الهم ان يمروا في ذلك الطريق فلينبذوا اليهم ويلمحوا
 بذلك) لان هذا بمنزلة المواقعة والامان فيجب الوفاء به والتحرر عن
 القدر الى ان ينبذوا اليهم *

(فان قال المسلمون ان ممرنا في هذا الطريق لا يضرهم شيئا قيل لهم لعل لهم في
 هذا الطريق زروعا ونحلا وكلاء محتسجون اليه لا يحبون ان ترعوه اولعل
 لهم مواشي لا يحبون ان تمرضوا المسافان قالوا نعم ولا تمرض لهم بشي من
 ذلك فان هذا اسهل الطرق قيل لهم ان لم تأخذوا شيئا ولعل القوم يكرهون
 ان تروا حصونهم ومواشيهم وتعرفوا الطريق اليهم فتأخذونهم مرة اخرى
 او ترون لهم عورة من هذا الموضع فتغزوهم مرة اخرى بما رأيتم
 من العورة فليس لكم الا الوفاء بما قلتم والنبذ اليهم مما بقوله تعالى فانبذ اليهم

على سواء *

﴿ولو قال﴾ اهل المدينة اعطونا على ان لا تشربوا من ماء نهرنا هذا فاعطيناهم ذلك فان كان شربنا يضرهم في مائهم او لا نعلم ايضر ذلك بمائهم او لا فينبغي ان نفي لهم بذلك وان كان يتيقن ان ذلك لا يضر بمائهم فلا بأس بان تشرب من ذلك النهر وتسقي الدواب بنهر علمهم لان الشرط اذا كان مفيدا يجب مراعاته واذا لم يكن مفيدا لا يجب مراعاته ومن اشترط مثله يكون مفيدا لا طالب منفعة او دفع ضرر فاذا علمنا انه لا يضرهم فهذا شرط غير مفيد فيأبوا واذا كان يضرهم فهذا شرط مفيد لهم *

﴿فيجب﴾ اعتباره بمنزلة ما يجري من الشروط بين المسلمين في المعاملات وان كان لا يدري ايضرهم ام لا فالظاهر انهم لا يشترطون ذلك الا لمنفعة لهم او دفع ضرر عنهم لان الما قول لا يشتغل بمسا لا يفيد شيئا والبناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه *

﴿وفاذا﴾ احتاج المسلمون الى ذلك الماء لانفسهم او دوابهم فلينبذوا اليهم ويخبروهم انهم فاعطون ثم يشربون وكذلك الكلاء هو بمنزلة الماء لا غير مملوك لهم وقد اثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الناس شركة عامة في الكلاء والماء فلا يقطع شركتهم بهذا الشرط اذا علموا انه لا فائدة لهم فيه فاما الزروع والاشجار والثمار اذا اعطوا هم على ان لا يتصرفوا بها فليس ينبغي لهم ان يتصرفوا بشئ من ذلك اضر باهل الحرب او لم يضرهم لان هذا ملك لهم ونفوذ تصرف الانسان في ملكه بحسب الملك لا باعتبار المنفعة والضرر الا ان يضطر المسلمون اليهم فينبذوا اليهم ثم ياخذون ويأكلون ويسلقون ولان بهذا الشرط لا ينعدم صفة الابقاء الثابتة في املاكهم

ولكن التعرّض عن القدر واجب وقد حصل ذلك بالنبد اليهم*
 (وان قالوا اعطونا على ان لا نحرقوا زروعنا ولا كلاءنا فاعطيناهم ذلك
 فلا بأس بان ناكل منه ونعلف منه دوابنا) لان الوفاء بما يلزمنا بقدر ما قبلنا
 من الشرط وذلك الاحراق والاكل ليس من الاحراق في شيء الا ترى
 انه يحل للانسان ان ياكل مما يملكه ولا يحل له ان يحرقه واهل الشام يكرهون
 الاحراق في اموال اهل الحرب ولا يكرهون التناول ولهم انما شرطوا هذا
 الشرط لما في الاحراق من الفساد والاهل انما ثبت بالشرط انما لا يلحق
 به ما ليس في معناه من كل وجهه*

(وان سألوا منا ان لا نخرب قراهم فاعطيناهم ذلك فلا بأس بان نأخذ ما وجدنا
 في قراهم من متاع او علف او طعام او غيره مما ليس ببناء) لان التخریب يكون
 في الابنية فاما اخذ الامتعة من الخلف لا من التخریب فاعلمهم كرهوا ذلك لما
 في التخریب من صورة الفساد ولكن كل بناء كان في قراهم من خشب او غيره
 فليس ينبغي ان يتعرض له وما كان من خشب موضوع ليس في بناء
 فلا بأس بان نأخذ فوقه لان هذا التفاع ليس بتخریب واما الذي لا يحل
 بعد هذا الشرط هدم شيء من مساكنهم او تخريقه بالنار لان ذلك فوق التخریب
 فيثبت حكم الشرط فيه بالطريق الاولى وان وجدنا بابا مغلقا ولم تقدر على فتحه
 فلا ينبغي لنا ان نقلمه قبل النبد اليهم لان هذا تخریب بخلاف ما اذا قدرنا على
 فتح الباب فانه ليس بتخریب فان لم تقدر على فتحه الا بكسر الغلق فليس
 ينبغي لنا ان نفعل لان هذا تخریب والقليل والكثير مما التزم مناه بالشرط
 نصا وسواء (وان شرطوا علينا ان لا ناكل من زروعهم ولا نعلف منها فليس ينبغي
 لنا ان نحرق شيئا منها) لان الاحراق فوق الاكل في نفويت مقصودهم

بالشرط فيثبت الحكم فيه بالطريق الاولى بمنزلة التنصيص على التافيف في حق
 الابوين يكون تنصيصها على حرمة الشتم بالطريق الاولى وهذا بخلاف مالو
 شرطوا ان لا يحرقوا الان الاكل دون التحريق فان الاحراق افساد للمين
 والاكل انتفاع بالمين فاذا شرط ان لا ناكل فمقصودهم بقاء المين لهم وذلك
 بنعدم بالا حراق كما بنعدم بالا كل واذا شرطوا ان لا يحرق فمقصودهم
 ان لا يفسد شيء من ملكهم وليس في الاكل افساد واذا شرطوا ان لا يحرق
 لهم زرعاً فقد راعوا ان تفرقها بالماء فليس لنا ان نفعل ذلك لان هذا في معنى
 المنصوص من كل وجه فان كل واحد منها افساد»

(وكذلك لو شرطوا ان لا تفرقها فليس ينبغي لنا ان نحرقها كذا لو شرطوا
 ان لا تفرق سقيتهم ولا نحرقها لم ينبغ لنا ان نذهب بها لان مقصودهم من
 هذا بقاء معينها لهم ليستمتعوا بها وذلك يفوت اذا ذهبنا بها ارايت لو شرطوا
 ان لا تحرق منازلهم ولا تفرقها اكان ينبغي لنا ان نقضيها فنذهب بنحسبها وابوابها
 هذا لا ينبغي لانهم انما ارادوا ان لا نستملكها عليهم الا انه تمذير عليهم التنصيص
 على جميع انواع الاستهلاك فيذكر ما هو الظاهر من اسبابه وهو التفرق
 والاحراق»

(ولو شرطوا ان لا تقتل اسراهم اذا اصبناهم فلا بأس بان ناسرهم ويكونوا فياً
 ولا تقتلهم) لان الاسرى ليس في معنى ما شرطوا من القتل فان في القتل نقض
 البنية الا ترى انه لا بأس بان ناسر نساءهم وذرايرهم وان كان لا يحل قتلهم شرعاً
 وان شرطوا ان لا ناسر منهم احداً فليس ينبغي لنا ان ناسرهم ونقتلهم) لان
 القتل اشد من الاسر ومقصودهم بهذا الشرط نفوت بالقتل كما نفوت بالاسر»
 (الا ان تظهر الخيانة منهم بان كانوا التزموا ان لا يقتلوا ولا يأسروا منا احداً

ثم فعلوا ذلك فيئذ يكون هذا منهم نقضا للعهد فلا بأس بان تقتل اسراهم وان
 ناسرهم كما كان لنا ذلك قبل العهد الا ترى ان اهل مكة لما صاروا ناقضين للعهد
 باعانة بنى بكر على بنى خزاعة وكانوا اخفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كيف قصدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير نذ اليهم فانه سأل الله
 تعالى ان يعمي عليهم الاخبار حتى يايمهم بعتة فان فعل ذلك منهم رجل واحد
 لم يكن ذلك بنقض منهم لعهدهم لان فعل الواحد لا يشتهر في جماعتهم عادة
 وليس لهذا الواحد ولا ية نقض العهد على جماعتهم الا ترى ان مسلما لو ارتكب
 ما لا يحل في دينه لم يكن ذلك منه نقضا لآيمانه ولو ان ذميا فعل ذلك لم يكن ذلك
 نقضا لآيمانه لآيمانه فان فعل ذلك جماعتهم او اميرهم او واحد منهم على وجه
 المجاهرة وهم يعلمون بذلك ولا يغيرونه فيئذ يكون ذلك نقضا للعهد منهم لان
 فعل اميرهم يشتهر لا محالة والواحد منهم اذا فعله مجاهرة فلم يفسر واعليه فكأنهم
 امروه بذلك على ما قيل ان المنهية اذا لم ينهها مأمور ومباشرة ذلك الفعل على
 مميل المجاهرة بمنزلة النذ للعهد الذي جرى بيننا وبينهم *

(فان اشتراطوا ان لا تقتل اسراهم على ان لا تقتلوا السرا انا فاسروا منا
 اسارى فلم يقتلواهم فلا بأس بان ناسر ايضا نحن اسراهم ولا نفتلهم لان هذا ليس
 بنقض العهد منهم فانهم التزموا ان لا يقتلوا او ما التزموا ان لا يأسروا واذا بقي
 العهد تعاملهم كما يسامون اجزاء وفاقا (واذا دخل حربي دارا بامان فقتل مسلما
 عمدا او خطأ او قطع الطريق او تجسس اخبار المسلمين فبعت بها الى المشركين
 او زني بسلامة او ذمية كرها او سرق فليس يكون شي من هذا نقضا منه للعهد)
 الاعلى قول مالك فانه يقول يصير ناقضا للعهد بما صنع لانه حين دخل اليها بامان
 فقد التزم ان لا يفعل شيئا من ذلك فاذا فعله كان ذلك ناقضا للعهد بمباشرة

ما يخالف موجب عقده ولو لم نجمله ناقضا لالمذهب ذارجع الى الاستخفاف
بالمسلمين ولكننا نقول لو فعل المسلم شيئا من هذا لم يكن ناقضا لامانه فاذا فعله
المستامن لا يكون ناقضا لامانه *

(والاصل) (فيه حديث حاطب بن ابي يانبة فانه كتب الى اهل مكة ان
محمد اينز وكم فخذوا حذركم * ولذلك قصة وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تأخذوا وعد دوى وعدكم اولياء الآفة فقد سبها الله تعالى ومنامع ما فعله
وكذلك ابولبابة بن عبد المنذر حين استشاره بنو قريظة انهم ان نزلوا على حكمة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماذا يصنع بهم فاسر يده على ساقه يخبرهم
انه يضرب اعناقهم) وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله
والرسول الآفة فمرفنا ان هذا لا يكون نقضا لالامان من المسلم فكذلك
لا يكون نقضا لالامان من المستامن ولكنه ان قتل انسانا عمدا يقتل به قصاصا
لانه التزام حقوق العباد في ارجع الى الامارات *

(وان قصد مسلما يضرب الحد) لان فيه حق العباد ايضا فانه مشروع
صيانة لمرضيه ولهذا يسمع خصومته في الحد ولا يستوفى الالبه فاما ما اصاب
من الاسباب الموجبة للحد حق الله تعالى كازناو السرقة فالتلاف فيه معروف
انه لا يقام عليه ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لابي
يوسف رحمه الله تعالى *

(واستدل) لصحة مذهبه هاهنا بان المسلمين اختلفوا في اهل الذمة هل
يقام عليهم الحدود فقال اهل المدينة لا يقام عليهم ذلك ولكنهم يدفعون الى
صالحهم ليقوموا عليهم وذلك مروى عن علي رضي الله عنه فاختلافهم في ذلك
في حق الذمي يكون اتفاقهم في حق المستامن انه لا يقام عليه ومن لم يأخذ

بذلك في حق الذي لورود النص في حق الذي فان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اصبر برجم اليهوديين ولكن ورود النص في حق الذي لا يوجب ذلك
الحكم في حق المستامن لان الذي ماتزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات
فانه من اهل دارنا فيقام عليه الحدود كلها الا حد الخمر فانه لا يفتقد حرمة شربه
وبدون اعتقاد الحرمة لا يتقرر السبب فاما المستامن فلم يصح من اهل دارنا
ولا ان يمتنع من اهل دارنا وانما دخل دارنا ليقضي حاجته ثم يرجع الى داره ولهذا
لا يمنع من الرجوع ولا يجب القصاص على الذي يقتل المستامن كما لا يجب على
المسلم فلهذا لا يقام عليه ما كان محض حق الله تعالى ولكنه يورث ما اخذ من
اموال الناس (ويؤمر بما استهلك من ذلك ويكون عليه الصداق لاقصاها)
لان الوطى في غير الملك لا يخالو عن حد او مهر فاذا لم يجب عليه الحد يانسه
المهر لما لان ذلك من جهة (ويؤجر عقوبة على ما صنع ويجلس في السجن
على قدر ما يرى الامام) ولم يقل يبرز لان في لفظ التهذيب ما ينبي على معنى التطهير
والتمظيم قال الله تعالى وتمزروه وتوقروه والكافر ليس من اهله فلهذا قال
يوجع عقوبة بما صنع من اساءة الادب والله الموفق

باب ما يصدق فيه المستامن من اهل الحرب وما لا يصدق

«واذا انتهى عسكر المسلمين الى مطورة حصن فاقاموا عليها فناداهم قوم
من اهلها آمنونا على ايماننا ومتاعنا على ان نفتحها لكم فقاموا ذلك وفتحوها لهم
فالقوم الذين سألوا اذلك آمنون وان لم يذكروا أنفسهم بشيء لان النون
والالف والنون والياء في قوله آمنونا كناية لاضافة التكلم ما تكلم به الى نفسه
وكلمة على للشرط قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يجرى عليكم ما جرى على
(وقال الله تعالى) حقيق على ان لا تقول على الله الا الحق اي بشرط ذلك فمرنا

باب ما يصدق فيه المستامن من اهل الحرب وما لا يصدق

ان تقرير كلامهم نحن آمنون مع اهلينا واموالنا ان فتحناها لكم وقد اعطاهم المسلمون ذلك فاذا فتحوا كانوا آمنين *

(فاذا اخرج اهل المظمورة فقال الذين آمنوا هذا متاعنا لجيد المتاع وهو لاهل اهلونا نقره السبي فالقياس في هذا انهم لا يصدقون الابينة تقوم على ذلك من المسلمين المدول) لان حق المسلمين قد ثبت في جميع ما وجدوا في المظمورة لظهور سببه فهم يدعون لما نفي بعد ما ظهر الاستحقاق بسببه فلا يصدقون على ذلك بحجة ولا حجة على المسلمين الا بشهادة المدول من المسلمين بمنزلة ما اذا ادعى احد المتبايعين شرط خيار لم يقبل ذلك منه الا بحجة *

قال * ولكن العمل بالقياس يتم في هذا الموضع فانهم لا يجدون في المظمورة قبل فتح الباب عدولا مسلمين يشهدوهم على ما لهم من المتاع والاهل وكما سقط اعتبار صفة الذكورة في الشهادة فيما لا يطالع عليه الرجال لاجل الضرورة يسقط اعتبار الشهادة اصلا هاهنا لاجل الضرورة ويجب العمل فيه بالاستحسان فتقول (ان صدقهم السبي الذين ادعواهم بما قالوا فهم مصدقون وهم آمنون منهم لانهم كانوا في المظمورة جملة فاذا تصادقوا على شيء فملينا ان نأخذ بذلك) لانه لا طريق لنا الى الوقوف على حقيقة ما كان بينهم فينبى الحكم على ما يظهر بتصادقهم *

(وان كذبهم بما قالوا كانوا فيا) لان عند التكذيب لم يثبت السبب الذي بنى الامان عليه ودعوى المستأمنين لا يكون مقبولا على من كان معهم في المظمورة انهم اهلونا الا بحجة فان مجرد خبرهم لا يصلح حجة في ذلك لانهم عارضوهم بالتكذيب بخلاف الاول فالسبب هنالك قد ثبت فيما بينهم بالتصادق وعليه بيننا الامان فلماذا كانوا آمنين (فانه كانوا حين كذبهم هؤلاء ادعوا غيرهم انهم

أهلنا لم يصدقوا على ذلك) لأنه يناقض كلامهم والمناقض لا قول له ولأننا
أما قبل قولهم عند التصديق لنوع من الاستحسان وهو الذي سبق إلى فهم
كل واحد منهم لا يتجاسرون على التصادق على الباطل في مثل هذه الحالة وهذا
المنع ينعدم عند التناقض في الدعوى فكان جميع من في المطمورة فيسا
الاستمانين ومن صدقهم في الابتداء أنهم من أهلهم *

(وان ادعى بعض السبي رجلا من منهم فقال كل واحد منهم هذا من أهلي فان
صدق المدعى به احدهما فهو من أهله وكان آما وان كذبا جعيا كان فيسا)
لان السبب الذي رتبنا عليه الامان لم يثبت بينه وبين واحد منهما *

﴿قال﴾ (وأهله امرأته وولده والذين كانوا في عياله من الصغار والكبار من
الرجال والنساء) وفي القياس أهله زوجته فقط لان في المرف يقال لمن له
زوجة متأهل ومن لا زوجة له غير متأهل وان كان يقول له جماعة ولكنه استحسن
﴿فقال﴾ (اسم الأهل يتناول كل من يموله الرجل في داره وينفق عليه) *

﴿الآرى﴾ إلى قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام ان ابني من أهلي
وقد استثنى الله الزوجة عن الأهل في قصة لوط عليه السلام فقال تعالى
فنجيناها وأهله الأمرأة وفي قصة نوح عليه السلام قلنا أهل فيها من كل
زوجين اثنين وأهلك إلا من سبق عليه القول يعني زوجته ففرقنا ان اسم
الأهل يتناول غير الزوجة ويقال فلان كثير الأهل اذا كان ينفق على جماعة
وهذا لان بين الأهل والعيال مساواة في الاستعمال عرفا اما كل ابن له كبر
هو معزول عنه فليس من أهله *

(وكذلك كل ابنة من بناته لها زوج قد ضمها زوجها اليه فهي ليست من أهله)
لانها ليست في نفقة والاهل من يكون في نفقة في داره سواء كان من قرابته

اولم يكن من قرابته *

(فاذ تصادقوا من قرابته على ذلك كانوا آمنين واهم ادعى ذلك وكذب به المستامن او ادعى المستامن وكذب به المدعى فهو في فان رجع المكذب منها الى تصديق صاحبه وقال او همت لم يلتفت الى قوله) لانه مناقض في كلامه ولان حق المسلمين يقرر فيه بالكذب فلا يبطل بمجرد درجوعه الى التصديق *

(ولو قالوا آمنونا على اهل بيوتنا والمسئلة محالها اهل بيت كل واحد منهم قرابته من قبل ابيه الذين ينسبون اليه في بلادهم كما يكون في بلادنا اهل بيت امير المؤمنين آل عباس واهل بيت علي بن ابي طالب واهل بيت طلحة والزبير رضوان الله تعالى عليهم اجمعين) لانه ليس المراد بيت السكنى وانما المراد بيت النسب والانسان منسوب الى قوم ابيه ففرقنا ان ذلك بيت نسبه وان من يناسبه الى اقصى اب يعرفون به فهم اهل بيته *

(ولا يكون ام المستامن ولا زوجته ولا اخوته لامه ولا خالاته ولا اخواله من اهل بيته وان كانوا في عياله) لانهم ينسبون الى غير من ينسب هو اليه الا ترى ان اولاد الخلفاء من الاماء يكونون من اهل بيت الخلافة يصاحون لها *

(وكذلك لو قال آمنوني على آل فآل واهل البيت في عرف الاستعمال سواء وكذلك لو قال آمنوني على جنسي لان الانسان من جنس قوم ابيه لا من جنس قوم امه) الا ترى ان ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان من قريش وان كانت امه قبطية وكذا اسمعيل عليه السلام كان من جنس قوم ابيه لا من جنس قوم امه هاجر *

الآل واهل البيت في عرف الاستعمال سواء

(وان قال آمنوني على ذوي قرابتي او على اقربائي او على انسابي) فهذا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله على كل ذي رحم محرم *
وقد بينا هذا في الوصايا وفي الزيادات الا انه يقع الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الوصية في فصاين (احدهما) على ان على قول ابي حنيفة رحمه الله استحقاق الوصية الاقرب فالاقرب وهما هنا يدخل في الامان كل ذي رحم محرم الاقرب والا بعد فيه سواء لان ذلك ايجاب بطريق الصلة والانسان في الصلة يميز بين الاقرب والا بعد ويرتب الا بعد على الاقرب وهذا المستفاد والانسان عند اكساب سبب الاستفاد قرابته لا يرتب الا بعد على الاقرب (يوضحه) ان في التسوية هناك اضرار ابا الاقرب فانه يتقص حقه ولا يجوز الاضرار بالاقرب لمزاحة الا بعدوها هنا ليس في التسوية اضرار بالاقرب لانه ثبتت الامان له سواء ثبتت للا بعد منه او لم يثبت * (والفصل الثاني)
ان في الوصية لذوي قرابته لا يدخل ولده ووالده وان كانوا الا يرثونه لمعنى من المعاني وفي الامان يدخل ولده ووالده استحسانا والقياس فيها سواء لان اسم القرابة اعمتنا ول من يتقرب الى الغير بواسطة فاما من يتصل به بغير واسطة فهو اقرب من ان يتسبب الى القرابة وايدها ان الله تعالى عطف الاقربين على الوالدين فقال الوصية لوالدين والاقربين * ولكنه استحسن وقال (مقصوده من طلب الامان لقرابته استفادهم للشفقة عليهم وشفقته على والده وولده اظهر من شفقه على سائر القرابات فلم يفرق المقصود ادخلناهم في الامان ولاننا لاندخلهم في هذا الاسم لانه بعد من الجفاء ان يقول الرجل لابي هو قربي وفي فصل الامان الجفاء في ترك استفادهم وطلب الامان لغيره اظهر فلو ادخلناهم في الاسم هاهنا يؤدي الى تحقيق معنى البر

لا الى الجفساء والعقوق فلهذا دخلوا في الامان * قال * ولو استامنوا على متاعهم
ثم ادعوا جسد المتاع فان كان ذلك المتاع اخذ من يدهم اهل المطمورة
سئل عن ذلك الماخوذ منه فان صدقهم فهم مصدقون وان كذبهم كانوا افيا لاننا
عرفنا كون اليد في هذه الامتعة له الى ان اخذ منه واصحاب اليد قول فيما في
يده كما ان للمرء قولا معتبرا في نفسه وقد بينا في الادل ان يرجع الى تصديق
المدعى به فكذا في المتاع يرجع الى تصديق من كان في يده ولا يقال يده زائلة
في الحال لان سبب زوالها الاخذ على وجه الاغتنام وما ثبت فيه الامان
لا يكون محلا للاخذ لهذه الصفة وهذا المعنى في النفوس موجود ايضا فقد
صارت مأخوذة منهم بالاغتنام حكما ومع ذلك اعتبر تصديقهم فيما باعتبار
الاصل *

(فان ادعوا بعد هذا التكذيب متاعا آخر لم يصدقوا على ذلك) لان في
دعواهم الاولى بما انه ليس لهم في المطمورة سوى ما ادعوا من المتاع بطريق
المفهوم الذي نعتبره في هذا الكتاب فكانوا امتناعيين فيما يدعون به ذلك *
(وان كذبهم من كان المتاع في يده وقال هو متاعى ثم صدقهم بعد ذلك لم يلتفت
الى هذا التصديق للتناقض ولتقرر حكم الاغتنام فيه بالتكذيب فيكون المتاع
فيما وان وجدنا المتاع في ايدي المستامين فقالوا هو متاعنا الذي امتنعوا عليه
فالقول فيه قولا لهم) لان اصل ايديهم وهي شاهدة لهم من حيث الظاهر فينبى
الحكم عليه ما لم يعلم بخلافه *

(و كل من جعل القول قوله فان الامام يستحلفه) لان اكثر ما فيه انه امين
فيما يخبر فاقول قوله مع اليمين فان شهة الكذب شرعا انما تنهى باليمين *
(ولا يستحلفه الا بالله لقوله عليه السلام فمن كان منكم خالفا فليحلف بالله

اوليذر * الا انه يغفل عليه اليمين * فان كان نصرانيا استخلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام وان كان يهوديا استخلفه بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام لان انزجاره عن اليمين الكاذبة عند ذكر هذه الزيادة اظهر وهو المقصود بالاستحلاف هاهنا *

(قال وان كان مجوسيا استخلفه بالله الذي خلق النار) لهذا المعنى ايضا وقد قال كثير من مشائخنا رحمهم الله لا يستخلف المجوسي الا بالله لان في ذكر هذه الزيادة معنى تعظيم النار والنار بمنزلة سائر المخلوقات من الجادات بخلاف ما سبق ف هناك فيما يزيد معنى تعظيم الكتابين والرسولين وذلك مستقيم *

(فان كانوا آمنوهم على اهلهم فقال هذا من اهل وصدقه المدعى ثم قال ليس من اهل وقد كذبت قال قول قول المدعى) لانه استفاد الا من بادعائه الاول فهو بالكلام الثاني يريد ابطال الا مان الثابت له *

(وهو لا يصدق في ذلك لو لم يكن مناقضا فكيف اذا كان مناقضا ولو رجع المدعى دون المدعى كان المدعى فيئا) لانه اقر على نفسه بالرق للمسلمين وبكونه من اهل المدعى لا يخرج من ان يكون مقبول الاقرار على نفسه الا ان يكون المدعى ادعى انه عبد او امة له وصدقه المدعى ثم قال بعد ذلك است بمملوك له لم يصدق وكان مملوكا له لان تصدقه صار مملوكا له فلا يبقى له قول معتبر في ابطال ملكه بعد ذلك ومملوكه من اهل فانه يعوله وينفق عليه فيتناوله الامان *

(ولو قال المدعى ليس من اهل وليس بمملوك لي وكذبه المدعى فهو في) لان المدعى اقر في ملكه بشبوت حق الغائبين وذلك اقرار منه على نفسه *

(الا انه ليس الامير ان يقتله) لانه صار آمنا عن القتل بتصادقها في الاستداه

انه مملوك فبعد ذلك لو ابيع قتله انما يباح بقول المدعي وقوله ليس بحجة على مملوكه في اباحة دمه *

(وان لم يكن مناقضا كما لو اقر عليه بالقصاص فكيف اذا كان مناقضا وان تصادقا جميعا انه ليس بمملوك فلا ميراث له فلو اقر ان يقتله ان شاء ان كان رجلا لان بقول المدعي اتفق ملكه وباقر ار المدعي ثبت انه لم يتناول الا امان وهو غير متهم فيما يقر به على نفسه من اباحة دمه *

(كما لو اقر على نفسه بالقصاص كان اقراره صحيحا سرا كان او مملوكا ولو قال المدعي هو ابني في عيالي وصدق المدعي وهو رجل فأنهم بها الا ميراثا فانه يحلف المدعي فان حلف كان حرا وان لم يحلف كان فيئا لا قراره على نفسه بثبوت حق الغائبين فيه فان النكول بمنزلة الاقرار *

(ولكنه لا يقتل لانه آمن من القتل بتصادقهما فلو جاز قتله بمثل ذلك انما يجوز بالنكول والنكول لا يصاح حجة لابطاح القتل بدليل المدعي عليه بالقصاص في النفس اذا تكمل عن اليمين فانه لا يقضى عليه بالقصاص فهذا مثله) قال عيسى (١) هذا غلط لان اباحة القتل ما ههنا ليس باعتبار النكول بل باعتبار اصل الاباحة فانه كان مباحا لدمه ونكوله ينتفي المانع وهو الامان فيكون هذا بمنزلة ما لو ادعى القاتل العفو على الولي وجحد الولي وحلف فانه يستوفى القصاص ولا يكون هذا قتلا باليمين ولكن ما ذكر في الكتاب اصح لان الاباحة التي كانت في الاصل قد ارتفعت بتصادقهما على انه من اهل المدعي فلو جاز قتله بمثل ذلك كان ذلك سببا نكوله وذلك لا يجوز لما في النكول من الشبهة والاحتمال فقد يكون للتورع عن اليمين الكاذبة وقد يكون للترفع عن اليمين الصادقة ولا يستحلف المدعي لان المقصود من الاستحلاف لم يحصل لانه لا قول له على اية فيما يرجع

الى اثبات الرق او اباحة القتل والمقصود بالاستخلاف هذا *
 (وان قال الذي استامن على متاعه لمتاع هذا متاعى وليس ذلك في يدا حد فان كان
 قال هذا بعدما صار في ايدي المسلمين لم يصدق على ذلك الابينة فادلة من
 المسلمين) لانه لم تعرف فيه يد احد في امضى وجب المصير الى اليد الظاهرة في
 الحال وهي للمسلمين موجبة الاستحقاق لهم فالمدعي يبطل حقا ظاهر سبب
 استحقاقه للمسلمين وقوله لا يكون حجة في ذلك فلا بد من بينة عادلة
 من المسلمين *

(وان قال ذلك قبل ان يصل المتاع الى يد المسلمين فالقول قوله مع يمينه لان
 ما كان في المطمورة فيده اليه اقرب من يد المسلمين حين كان في المطمورة
 فكانه كان في يده حين ادعى ذلك وان كان ذلك في يد المسلمين جيمافو حصل
 ذلك الى الامير وهم متعلقون به فهو للمستامن بعدما يخاف) لان يده كانت
 اقرب اليه باعتبار الاصل وقد علمنا ان يد المسلمين يد مستحقة فيه فمع بقاء
 الاصل لا يعتبر يد المسلمين فيه الا ترى انا لو علمنا انهم اخذوه من المستامن كان
 القول فيه قول المستامن فهذا اولى *

(و كذلك ان وصل الى الامير وقوم من اهل المطمورة وقوم من المسلمين
 متعلقون به واهل المطمورة يقررون انه للمستامن فالقول قولهم باعتبار ان اليد
 في الاصل كانت لهم فلا تعتبر يد المسلمين بتعلقهم به فاما اذا وصلوا الى الامير وهو
 في يد المسلمين خاصة فقد عرفت ان زوال اليد التي كانت في الاصل ولا يدرى لمن
 كانت الحقيقة للمدعي كان اول المصدقين له اول غيرهم فلا يعتبر ذلك وانما يعتبر
 ما هو مملوك في الحال وهو يد المسلمين فلا يجوز ان تنسب الابينة عدول من
 المسلمين *

(فان شهد قوم من المسلمين ان الذين في ايديهم اخذوه من المستأمنين او اقر الذين ذلك في ايديهم انهم اخذوه من المستأمنين او اقر الذين في ايديهم اخذوه من قوم من اهل المظورة او اقر اولئك انهم للمستأمنين فهو رد عليهم) لان الثابت بالبينة كالثابت بالمسأية والثابت بالاقرار في حق المقر كذلك والاستحقاق للمسلمين الآن باعتبار يد الآخذين فلا بد من قبول قول الآخذين في بيان جهة الوصول الى ايديهم فهذا وجب رده على المستأمنين ولم يقر الذين اخذوا ذلك منهم انه للمستأمنين الا بعد ما اخذوه المسلمون منهم فهذا وما لو اقر وابه قبل الاخذ منهم سواء) لا نأخذ علمنا اصل ايديهم وتلك اليد قائمة حكما لما وجب اعتبار تصادقهم مع المستأمنين فكان اقرارهم بعد الاخذ منهم بمنزلة اقرارهم قبله

(فان اقتسم المسلمون المتاع او بيع المتاع ثم ادعى المستأمنون ان المتاع متاعهم لم يصدقوا على ذلك الا بينة تشهد انه اخذ منهم او من قوم كانوا مقرين بالملك لهم قبل القسمة) لان سبب الملك قد تم لمن وقع في سهمه او للمشتري والملك لا يستحق بمجرد الظاهر بل بالحجة التامة وانما الظاهر حجة لدفع الاستحقاق وحاجة المستأمنين هاهنا الى استحقاق الملك على المالك فلا بد من بينة تشهد بما ذكرنا

(فان اقر المسلمون الذين كانوا اخذوه انهم اخذوه من ايدي المستأمنين او من ايدي قوم يقرون انه للمستأمنين لم يصدقوا على ذلك) لانه لم يبق لهم في المتاع يد ولا ملك فهم كسائر المسلمين في هذا الاقرار الا ان يقع شيء من ذلك في سهم الذي اقر فيصدق على نفسه ويؤخذ منه فيرد على المستأمنين لان اقراره في ملك نفسه بمنزلة البينة في حقه او اقوى ولكن لا يعض شيئا لان الاستحقاق

باب بالبينة كالثابت بالمسأية

كان باقراره واقرا له ليس بحجة على سائر الغائبين وكان هو في حجة هم متلفا نصيب نفسه فلا يستحق التعويض من الغنيمة *

(فاما السبي فهم مصدقون انهم من اهل المستأمنين وان وقعوا في ايدي المسلمين ما لم يقتسموا او يباعوا مسوا كانوا في دار الحرب او قد اخرجوا منها) لان اعتبار يدهم وقولهم في انفسهم لا يزول الا بضرب الرق عليهم وذلك بالقسمة او البيع دون الاحراز الا ترى ان الامام ان يقتلهم بعد الا حراز وليس له بعد ضرب الرق عليهم ان يقتلهم وكذلك له ان يمن عليهم فيجمعهم ذمة واذا فعل ذلك كانوا احرارا الاصل *

(فاما اذا اقتسموا او بيعوا لم يصدقوا على ذلك) لان الرق قد تقرر فيهم فلا قول لهم بعد ذلك ولا يد معتبرة في انفسهم (الا ان يقوم لهم بينة من المسلمين انهم تصادقوا مع المسلمين قبل القسمة والبيع انهم من اهلهم فحينئذ لا يسيل عليهم لان الثابت بالبينة كالثابت بالمأينة وكذلك في المتاع اذا قامت البينة على انهم تصادقوا على ذلك قبل الاخذ من ايديهم) وكانه جعل الاخذ من ايديهم في المتاع بمنزلة ضرب الرق عليهم بالقسمة والبيع في نفوسهم ولكن هذا لما يستقيم في متاع لم يعلم ان اصل اليد فيه لمن كان واذا ثبت الاستحقاق بالبينة بهذه الصفة فان كان مشتريا رجع بالثمن وان كان غازيا اصابه ذلك بالقسمة عوض قيمته من بيت مال المسلمين وان كانت الفنائم كلها قسمت لان نصيبه قد استحق فيستوجب الرجوع به وضعه على الغائبين *

(والظاهر انه يتمذر الرجوع عليهم لتفرقهم فيكون هذه نائبة من نواب المسلمين ومال بيت المال معدها الا ترى انه لو بقي من القسمة شيء يتمذر قسمته كجوهرة ونحوها و وضع ذلك في بيت المال فكذلك اذا ظهر ذلك يحمل ذلك في بيت

المال لان الغرم مقابل الغنم *

(وان كان الذين شهدوا على هذا هم الذين اشترى او وقع المتاع في سهامهم
صدقوا على انفسهم لا قرارهم ولا يصدقون على بيت المال فلا يثبت لهم حق
الرجوع بموضع ولا ثمن فهو خسر ما في ايديهم فيرد على المستأمنين وتركو
ويرجعون بذلك كله الى دار الحرب الا الكراع والسلاح والرقيق فانهم اقسد
احتسبت في دارنا حتى نفذ فيها القسمة والبيع وهذا الاحتباس لحق الشرع
وحق جبهة المسلمين حتى لا يتقوى اهل الحرب بذلك عليهم فلا يصدق المالك
في ابطال حق المسلمين) وصار هذا بمنزلة مال وهبوه للمستأمنين او باعوه منهم
فلا يذكرون من ادخله دار الحرب بخلاف ما اذا ثبت ذلك بالبيعة من المسلمين فان
البيعة حجة على المسلمين *

(ولو قال الذين اومنوا على اهلهم ومتاعهم جميع ما في المظمورة اهلنا وجميع
ما في متاعنا ونحن بطارقهم ساو صدقهم بذلك من فيهمهم مصدقون) لان
المنعنى الذى لا جله وجب تصديقهم اذا ادعوا به من ما فيهم ذلك المنعنى موجود
في الكل ولكن هذا اذا لم يعلم خلاف ذلك بان كانوا قومهم وفين بانهم رؤس
اهل المظمورة *

(واما اذا كان يعلم خلاف ذلك لا يصدقون) لان التصديق هاهنا باعتبار
نوع من الظاهر فيستقط اعتبار ذلك اذا ظهر دليل الكذب *

«قال» (ولا يدخل في المتاع نقد ولا تبر ولا حبل ولا جوهر لان المتاع وان
كان اسما لما يتمتع به في الحقيقة ولكن الذهب والفضة والحبل اختصت باسم
آخر وهو العيين والجوهر فذلك يمنع دخوله في مطلق اسم المتاع) ولان المتاع
ما يكون مبتدلا في الاستمتاع به على وجه يعنى بالاستمتاع وهذا لا يوجد

في مثل هذه الاعيان لنفاستها *

(و يدخل في المتاع ما سواها من الثياب والفرش والستور وجميع متاع البيت وفي القياس لا يدخل في ذلك الاواني) لان في عرف الاستعمال يعطف الاواني على الامتعة والشيء لا يعطف على نفسه فالحطاف دليل على ان الاواني غير الامتعة *

(وفي الاستحسان الاواني التي يتفعم بها في البيوت يدخل في المتاع) لان المفهوم عند الناس من مطلق اسم المتاع ما يتمتع به في البيوت ويتأتى به السكنى والمقام في البيوت وهذا موجود في الاواني *

(ولهذا لا يدخل السلاح والكراع والسروج في ذلك) لانها لا يستمتع بها في البيوت وانما يستمتع بها عند الركوب او الحرب وذلك ليس من السكنى في البيوت من شيء فلا يتناولها مطلق اسم المتاع كما لا يتناول النقود والجواهر * (وان كانوا قالوا آمنونا على ما لنا من شيء دخل جميع ذلك في كلامهم) لان اسم الشيء يعم كل موجود (ولو قالوا آمنونا على ما لنا وعلى جميع ما لنا من مال دخل ذلك كله ايضا لان اسم المال يعم ذلك كله باعتبار انه متمول متمتع به) الا ترى انه لو اوصى بثلاث ماله لرجل دخل جميع ذلك كله فكذلك في الايمان وانما يختص في النذر بالصدقة لمظالم المال الزكوة لنوع من الاستحسان وهو اعتبار ما يوجب على نفسه مما اوجبه الله تعالى عليه وهذا لا يوجد في الايمان بل هذا نظير الوصية لان الوصية اخت الميراث والارث يثبت في كل مال فكذلك الوصية وهذا اعطاء الايمان على المال نظير الاغتنام للمال فكما ان الاغتنام يثبت في كل مال فكذلك حكم الايمان عند اعطائه بلفظ المال *

الاولا من الامتعة في الاستحسان * يستأجرها بغير ثمن * الوصية اخت الميراث

الشيء يعم كل موجود

(وان قالوا للمسلمين آمنوا اهلينا فقلوا انهم قد آمنوا هم في اهليهم آمنون) لانهم طلبوا الامان لاهليهم ولم يذكروا انفسهم بشيء صريحاً ولا كناية ولا دلالة فالانسان لا يكون من اهل نفسه وانما اهله غيره لان المضاف يكون غير المضاف اليه فان قيل نحن نعلم انهم قصدوا بهذا الامان انفسهم ايضاً من وجهين (احدهما) انهم طلبوا الامان اشفافاً على اهليهم وشفقة بهم على انفسهم اظهر منه على اهليهم (وثانيهما) انهم قصدوا بذلك استبقاء اهليهم وبقاؤهم عن يعولهم وينفق عليهم وذلك انفسهم قلنا نعم هم قصدوا هذا ولكن حرموا هذا المقصود حين خشد لهم الله فلم يذكروا انفسهم بشيء ليقتضى الله امراً كان مفهوماً ثم بمجرد القصد لا يثبت لهم الامان بل باعطاء المسلمين ايام الامان وانما اعطوا اهليهم فقالوا آمنناهم ولم يقولوا آمنناكم.

﴿ وقد حكى ﴾ ان مثل هذه الحادثة وقعت في زمن معاوية رضي الله عنه فكان الذي يسمى في طلب الامان للجماعة قد اذى المسلمين فقال معاوية رضي الله عنه اللهم اغنله عن نفسه فطلب الامان لقومه واهله ولم يذكر نفسه بشيء فاخذ وقتل.

﴿ ثم الانسان ﴾ قد يسمى في استنقاذ اهله في مثل هذه الحالة من غير ان يقصد نفسه بذلك املاً لقطع طمعه بانه لا يؤمن ان يطلب ذلك لنفسه اولاً نهمل من نفسه لفرط الضجر فباعثار المقصود الدليل مشتركة وباعتبار اللفظ لا ذكر له.

الآثرى انهم لو قالوا نضع ايدينا في ايديكم على ان تؤمنوا بنا وناهنا ففعل المسلمون ذلك لم يدخلوهم في الامان فان معنى كلامهم ان نضع ايدينا في ايديكم لتفعلوا بنا ما شئتم فكذلك ما سبق فان قالوا انخرج اليكم على ان

راضكم في الامان على اهلينا فقلو اللهم اخرجوا فلما خرجوا آمنوا الهلهم
فلا سبيل للمسلمين عليهم لا باعتبار انهم آمنوا الهلهم بل باعتبار انهم حين اسروهم
ان يخرجوا الامر ارضه فهذا امان منهم لهم *

الا ترى انهم لو لم يتهاون بينهم امان في شييء كان عليهم ان يردوهم الى ما منهم
ولا يترضوا لهم بشيء بخلاف الاول فهناك قالوا وهم في المطمورة آمنوا
اهلينا فآمننا اهلهم فلم يتناولهم ذلك الا امان ثم خرجوا الاعلى طلب الا امان
فكانوا اشدنا *

(وان قالوا آمنونا على ذرايتنا فآمنوهم على ذلك فهم آمنون اولادهم واولاد
اولادهم وان سفلوا من اولاد الرجال) لان اسم الذرية يعم جميع ذلك فذرية
المرء فرعه الذي هو متولد منه وهو اصل لذريته الا ترى ان الناس كلهم ذرية
آدم ونوح صلوات الله عليهما قال الله تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين
ذرية آدم الآتية *

قال (لا يدخل اولاد البنات في ذلك هكذا قال هاهنا) ووجهه ان اولاد البنات
من ذرية آباءهم لا من ذرية الام الا ترى ان اولاد الخلفاء من الاماء من ذرية
آباءهم كما قال المأمون رحمه الله تعالى لا عيب فيما ان يكون لهام من الروم
وسوداء عجماء وانما امهات الناس اوعية مستودعات والانساب آباء وذكر بعد
هذا ما يدل على انه يدخل اولاد البنات في ذلك ووجهه ما بينا ان الذرية
سهم للفرع المتولد من الاصل والاب والام اصلان لارلدنم الام من ذرية ابيها
فالتولد منها يكون من ذريةه ايضا ومعنى الاصلية والتولد في جانب الام ارجح
لان ماء الفحل يصير مستهكا بحضا ثم في رحمها فانما يكون الولد متولدا منها
واسطة ماء الفحل فاذا جعل النسافة من ذرية اب ابيه فكذلك يحمل من

الانطلاق والاولاد

اولا البنات لا يدخل في الذرية

ذرية ابام*

(وفيه حكاية يحيى بن يعمر فان الحجاج امر به ذات يوم فادخل عليه وهم يقتله فقال له لتقرأن علي آية من كتاب الله تعالى نصاعلي ان الملوية من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اولاقتلك ولا ازيد قوله تعالى ندع انباءنا وابناءكم فتلا عليه قوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان قال وزكريا ويحيى وعيسى ثم قال فميسى من ذرية نوح من قبل الاب ام من قبل الام فبغت الحجاج ورده بجمل وقال وكافي سمعت هذه الآية الآن*

(ولو قالوا لهم آمنوا على اولادنا فهذا على اولادهم لاصلا بهم واولاد اولادهم من قبل الرجال واما اولاد البنات فليسوا باب اولادهم) هكذا ذكرها هنا وذكر الخصاص عن محمد بن جرير انه يدخلون في الامان ايضا لان اسمهم الاولاد يتناولهم من الوجه الذي قلناه وايد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم حين اخذ الحسن والحسين رضي الله عنهما اولادنا اكبادنا فاعلى هذه الرواية نقول ذلك نوع من المجاز بدليل قوله تعالى ما كان محمد اباه احد من رجالكم ومن كان ولدك حقيقة كنت اباه حقيقة او كان ذلك لاولاد فاطمة رضي الله عنها على الخصوص كما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل الاولاد يتيمون الى آباءهم الاولاد فاطمة رضي الله عنها فانهم يتسبون الى اباؤهم ولكن هذا حديث شاذ وهو يخالف للكتاب كما تلونا*

(ولو استامنوا على اولاد اولادهم دخل في ذلك اولاد البنات) لان اسم ولد الولد حقيقة لمن ولده ولده واسمته ولده فاولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف الاول فقد ذكرنا هناك اولاده من هو في الحقيقة من ولده ومن حيث الحكم من يكون منسوب اليه بالولادة وذلك اولاد الابن دون اولاد البنت*

حكاية يحيى بن يعمر والدليل اللطيف على ان الولد من ذرية الام وابائها

(ولو قالوا آمنونا على مواليينا ولهم موال وموالي موال فكلهم آمنون استحسنانا) وفي القياس لا يدخل موال الى الموال لان الاسم له اليه حقيقة ولموال الى مجاز الا ترى انه يستقيم نفيه عنهم فيقال هؤلاء ليسوا من مواليهم ولهذا لا يدخلون في الوصية لمواليه حتى لا يزعمون مواليه ولكنه استحسن فقال (موالي الموال) ينسبون اليه بالولاء بواسطة الموال فهم بمنزلة اولاد الالاولاد مع الاولاد وفي الوصية يدخل موال الى الموال اذ لم يكن له موال الا ان عند وجود الفريقين لو ائبنا المزاوجة انتقص نصيب الموال ولا يجوز ادخال النقصان على الاقرب بمزاوجة الابد وهذا لا يوجد في الامان فسواء دخل موال الى الموال او لم يدخلوا كان الامان لمواليه بصفة واحدة والظاهر ان مقصوده استنقاذ الفريقين

ثم لا نقول بالجمع بين الحقيقة والمجاز ولكن هذا الاسم للموال حقيقة ولموال الموال ايضا صورة ومجازا فباعتبار هذه الصورة يمكن شبهه في حقهم والامان مبنى على التوسع حين ثبت بمجرد الاشارة صورة فلان ثبت بهذا اللفظ اولى وبه فارق الوصية

(ولو قالوا آمنونا على اخواننا ولهم اخوة واخوات فهم آمنون) لان اسم الاخوة عند الاطلاق المذكور والاناث قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء وفي الحقيقة هذه الصيغة المذكور الا ان مذهب الرب عند اختلاف الذكور بالاناث تغليب الذكور واطلاق علامة الذكور على الكل والمستعمل بهذه الصيغة بمنزلة الحقيقة نقول فان كان لهم اخوات ليس معهم واحد من الذكور لم يدخلوا في الامان لان الاناث المفردات لا يتناولهن صيغة الذكور فان قيل اليس ان الله تعالى قال فان كان له اخوة فلامه السدس

والاخوة عند الاطلاق للذكور والاناث

اسم الاخوة عند الاطلاق للذكور والاناث

﴿ ثم الاخوات ﴾ المنفردات محجبين الام من الثالث الى السادس (قلنا) لان هذه الآية بل باتفاق الصحابة واعتبار معنى الحجب وقد بينا ذلك في الفرائض ولكن اعتبار المعنى في النصوص الشرعية جائز فاما في الفاظ المبادر اعى عين الملفوظ به من غير ان يشتمل بتعليله واسم الاخوة لا يتناول الاثلاث المنفردات حقيقة ولا استتمالا (ولو قالوا آمنونا على ابناثنا ولهم بنون وبنات فهم آمنون جميعا) لما بيناه في الاخوة ومن اصحابنا من يقول جوابه في الفصلين قولهما وقول ابي حنيفة رحمه الله الاول فاما على قوله الآخر يتناول الذكور خاصة بمنزلة الوصية لبنى فلان وفلان اب اولاد اولاد اخوة فلان ولكن الاصح ان هذا اقولهم جميعا لانه يتوسع في باب الامان ما لا يتوسع في باب الوصية فابو حنيفة رحمه الله في الوصية اعتبر الحقيقة فقط فاما في باب الامان فيعتبر الحقيقة وما يشبه الحقيقة بطريق الاستعمال (فان لم يكن فيهم ذكر وانما لهم بنات خاصة فهن في جميعا) لان هذه الصيغة لا تتناول الاثلاث المنفردات الا اذا كان المضاف اليه ابا قبيلة وقد بينا هذا في الوصايا انه اذا وصى لبنى فلان وفلان ابو قبيلة فالمراد بهذه النسبة الى القبيلة والاثلاث المنفردات في النسبة به هذا اللفظ كالذكر بخلاف ما اذا كان فلان اب اولاد *

وقد قال بعض مشايخنا انه اذا تقدم منه كلام يستدل به على انه اراد به الامان لمن بان قال ليس لي الا هؤلاء البنات او الاخوات فآمنوني على بنى او على اخوتي فحيثما يستدل بتلك المقدمة ان مراده الاثلاث فهن آمنات * وان قالوا آمنونا على اولادنا دخل في هذا الذكور والاثلاث المنفردات ايضا لان الولاد حقيقة في الفريقين قال الله تعالى بوصيكم الله في اولادكم الذكور مثل حظ الانثيين ثم قال فان كن نساء فوق اثنتين فقد فسر الاولاد

بالاناث المفردات (وان قالوا آمنونا على بنائنا واخواتنا فهذا على الاناث دون الذكور) لان صيغة الكلام للاناث خاصة فلا يدخل فيه للذكور حقيقة ولا استعمالا من حيث المقصود قديطاب الامان للاناث خاصة لضعفهن واعلمه انه لا يجاب الى الامان لو طلبه للذكور لبعض ما اتصل منهم اذى بالمسلمين من حيث القتال *

(وان قالوا آمنونا على بنينا فاذا كانهم بنات الا لواحد منهم فان له ابنا واحدا كان الامان عليهم جميعا) لانهم استامنوا للكل بكلمة واحدة وتلك الكلمة تتناول الذكور والاناث عند الاختلاط وبالنسبة الواحد لا حصرهم تحقق الاختلاط *

(وان قالوا آمنونا كل واحد منا على بنيه والمسئلة بحالها كان البنات كانهن في الاولاد الرجل الذي له الابن) لان كلمة كل يوجب الاحاطة على سبيل التفرد وقد قال الله تعالى كل نفس ذائقة الموت وباعتبار انفراد اللفظ في حق كل واحد منهم لا تتناول هذا اللفظ الاولاد الرجل الذي له الابن بخلاف الاول لان الكلمة هناك الاحاطة على وجه الاجتماع والاخوة والاخوات في هذا منزلة البنين والبنات *

(ولو قالوا آمنونا على آباءنا ولهم آباء وامهات فهم آمنون جميعا) لان اسم الآباء تتناول الآباء والامهات الا ترى انهم يسميان ابوين قال الله تعالى ولا يوبه لكل واحد منها السدس مما ترك وكذلك ان لم يكن الاب منهم الا لانسان واحد فالامهات والاب الذي معهم آمنون لان الاسم حقيقة لكل استعمالا عند الاختلاط *

(ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم ابناء وابناء فالا ما على الفريقين جميعا

كلمة كل يوجب الاحاطة على سبيل التفرد

استحسننا وكان ينبغي في القياس ان يكون الامان للابناء خاصة (لان الاسم حقيقة للابناء مجاز في حق ابناء الابناء ولا يجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد فلمذا جعل ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية للابناء خاصة بهذا اللفظ الا اذا لم يكن هناك ابناء فينتدب تناول ابناء الابناء لان الحقيقة لما نعت وجبت استعمال اللفظ بطريق المجاز ولكنه استحسن ما هنا فقال « (انما يطلب الامان لمن يكون مضافا اليه بالبنوة وباعتبار الصورة هذا وجود في ابناء الابناء فيصير ذلك شبهة يشب بها الامان لهم بخلاف الوصية فانها لا تستحق بالصورة والشبهة ثم في اثبات المزاحمة هناك بين الحقيقة والمجاز ادخال النقص في نصيب الابناء ولا يوجد مثل ذلك في الامان) وهذا نظير ما تقدم في قوله لذوى قرابتي لان طلب الامان بهذا اللفظ لاظهار الشفقة على ما ينسب اليه بالبنوة فربما يكون ذلك في حق ابناء الابناء اظهر منه في حق الابناء على ما قيل النافلة احب الى المرء من الولد ولو كان لبعضهم ابناء لعنابسه ولبعضهم ابناء ابناهم فهم آمنون جميعا لما قلنا »

(وان قالوا آمنونا على آباءنا وليس لهم آباء ولهم اجداد فليس يدخل الاجداد في ذلك) وهذا الفصل مشكل لان اسم الاب لا يتناول الجسد حقيقة حتى يجوز ان ينفي عنه باثبات غيره فيقال انه جدد وليس باب لكنه تناول مجازا « الا ترى الى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ار جل اي اب لك اكبر فلم يفهم الرجل ما قال فتسلا ابن عباس قوله تعالى يا بني آدم «وقال اما علمت ان من كنت ابنه فهو ابوك فباعتبار هذا المجاز وباعتبار الصورة ينبغي ان يشب الامان لهم كما ذكر اني ابنا الابناء ولكنه فرق بينهما المعنى آخر فقيل (المجاز تبع للحقيقة ويمكن تحقيق هذا في ابناء الابناء فانهم تفرعوا من

قبل النافلة احب الى المرء من الولد

الابناء فكانوا يسمونهم في اسم الابناء ولا يتأني مثل ذلك في الاجداد فانهم اصول الاباء مختصون باسم فكيف يتناولهم اسم الاباء على وجه الاجماع (نقروهم)

الا ترى انه لو قال آمنوني على امي وليست له ام انما له جدة ان الامان لا يتناولها فان قال قائل يتناولها باعتبار ان الجدة تسمى اما قلنا قد سمي الله تعالى الخالة اما في قوله تعالى ورفع ابو يه على العرش اي اياه وخالته وسمى العم بابي قوله تعالى قالوا ان عبد الهك وآله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل كان عماتهم احد لا يقول ان العم والخالة يدخلان في الامان للاباء لان كل واحد منهما مختص باسم آخر به ينسب اليه فكذلك الجد والجدة بخلاف بني الابن فانهم ينسبون اليه باسم البنوة ولكن بواسطة الابن فكان الامان بهذا الاسم متناولا لهم وهذا بيان لسان العرب فان كان قوم في لسانهم الذين يتكلمون به ان الجد والد كما ان ابن الابن ابن فهو داخل في الامان وهكذا في لسان الفارسية فانه يقال للجد يدريد كما قال لابن ابن يسر يسر والله الموفق

باب المرأة من اهل الحرب تخرج مع رجل من المسلمين فيقول اسرتها وهي تقول جئت مستامنة

(واذا دخل المسلم دار الحرب فخرج اليهم مسلم كان اسيرا او كان مستامنا فيهم او كان اسلم منهم والتحق بجيش المسلمين ومعه حربة فقالت جئت مستامنة اليكم وقال المسلم جئت بها قبرا فهذا انما يكون على ما جاءت عليه المرأة فان كانت بخلافة غير مصر بوطئة تمشي معه حتى اذا انتهت الى اذني مسالح المسلمين نادى بالامان او لم تنادفهي آمنة) لان الظاهر شاهد لها فانها جاءت مجيء المستامنات (ولو جاءت ومعهها بهذه الصفة كانت آمنة فكذلك اذا صحبها مسلم

باب المرأة من اهل الحرب تخرج مع رجل من المسلمين فيقول اسرتها وهي تقول جئت مستامنة

لان عجز هذه الصعبة لا تثبت اليه عليهم السلام فهي في يديها والذي يسبق
الي فهم كل احد ان طاعته في الجحيم مستامنة وقد بينا ان فيما لا يمكن الوقوف
على حقيقته يعتبر الظاهر وغالب الرأي *

(وان كان الرجل جاء به او هو قاهر لها قدر بطها فنادت بالامان او لم تناد فهي في)
لان الظاهر انه هو الذي اسرها واخرجها وقد كانت يده بطريق القهر
ناية عليها وذلك بسبب لاستحقاقه نفسها فامر بية لا امان لها الا انه حين
اخرزها بمنة الجيش فاجيش شر كاؤه فيها لان الاخرز بالدار حصل بهم جميعا
(ولو لم يخرجها الى عسكر المسلمين ولكنه اخرجها الى دار الاسلام فهذا
والاول سواء الا في خصلة واحدة وهو انه يختص بها هنا اذا جاء بها قاهرا
لهما لانه نهر دباخر ازها بدار الاسلام ولا تخس فيها) لانه ما اصابها
على وجهه اعلاه كلمة الله تعالى فهو بمنزلة ما لو اخذه المتلصص واخرزه بدار
الاسلام *

(فان قالت تزوجته وخرجت منه وقال هو كذبت بل قهرتها واخرجتها
وهي امي او قال اشترتها او وهبت لي لم يصدق على شيء من ذلك اذا جاءت
منه بخلة) لانها في يديها فاقرارها بانه زوجها غير مستقط حكم يدها في نفسها
فتكون مستامنة الا ان ياتي بها مهورة يعرف قهره اياها في دار الحرب فيشذ
يكون القول قوله لان باعتباره ما ظهر من القهر في موضعه يستقط حكم يدها
في نفسها *

(وكذلك اذا جاء منه برقيق فقالوا نحن احرار فقال هو بل هم عبيدي وقد
جاءوا معه غير صريطين ولا مقهورين فالقول قولهم سواء نادوا بالامان
حين اتوا الى مسالح المسلمين او لم ينادوا) لانهم لو جاءوا وحدهم بهذه الصفة

كانوا آمنين فكذلك اذا جاؤا معه *

(فان اقام عليهم بيعة من المسلمين او من اهل الذمة او من المستأمنين عدول انه كان اسرهم وقهرهم قبلت البيعة وكانوا عبيد له) لان الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الخصم *

(ولو اقر والله قهرهم في دار الحرب او علمنا ذلك معاينة كانوا عبيد له وفي زعم الخصوم انهم من اهل الحرب مستأمنون * وشهادة الحربى والمستأمن على المستأمن مقبولة فلذا قبالت شهادة الكل * وان كان انتهى الى ادنى مسالح المسلمين وليس بقاهر لهم ولا يعلم انهم في يده فنادوا بالامان حيث ينادى به او لم ينادوا بالامان فهم آمنون لا سيبل عليهم * كالجواؤ اوليس معهم مسلم وان لم ينادوا بالامان وكانوا رجالا ولم يظهر منهم امر يدل على انهم جواؤ مستأمنين ولا يعلم انه قاهر لهم ايضا فهو بمنزلة حرى خرج الى دارنا بغير امان وقدينا الحكم في ذلك) والحاصل انه لما لم يكن له يد عليهم حسافهم في يد انفسهم حقيقة وحكما كان خروجهم معه وخروجهم دونه في الحكم سواء *

(ولو كان هذا المسلم خرج ومعه امرأة لم تستأمن لها فاراد المسلمون اخذها لتكون فينا فقال هذه امرأتى وصداقته بذلك فهي امرأته لتصادقهما على النكاح في حال لم يقرر لاحد فيه احق واذا ثبت النكاح كانت حرة ذمية) لانه حين خرج به ابناء على النكاح الذي بينهما فقد آمنها وامن الو احد من المسلمين بعد ما خرج من قهر اهل الحرب كامن جهاتهم (ثم هي مستأمنة تحت مسلم فتصير ذمية بمنزلة المستأمنة في دارنا لو تزوجت مسلما او ذميا) وهذا لان المرأة في المقام تابعة لزوجها والزوج من اهل دارنا فتصير هي من اهل دارنا تبعه له * (وكذلك لو خرج بسبى فقال هؤلاء عبيدى وامائى فصدقوا

بذلك) لانهم تصادقوا على ذلك قبل ان يثبت الحق فيهم للمسلمين ومعنى الحاجة والضرورة يتحققها هنا لان المستامن في دارهم او الذي اسلم يخرج عبيده وزوجته ولا يمكنه ان يستصحب شاهدين مع نفسه انهم له فلا بد من بناء الحكم على قولهم اذا تصادقوا عليه (وان كذبوه كانوا افياء لانهم من اهل الحرب حصوا في دارنا بغير امان) وان قالوا نحن عبيد واماء لاهل الحرب خرجنا نريد الامان ولنا لهذا الرجل فان كان قاهرهم لم يخرجهم فهم له) لانهم اقرروا بالارق على انفسهم وذلك يسقط اعتبارهم في انفسهم وقد ظهر سبب استحقاقهم لهم وهو القهر في موضعه وان لم يعلم انهم في يده *

(وان كانوا اذوا بالا مان حين ذوا امن ادنى المسالحة فهم آمنون) لانه لم يثبت له سبب الاستحقاق فيهم وهو اليد القاهرة عليهم وقد نادوا بالا مان في موضعه فالظاهر انهم صادقون بماؤا امستامين *

(ولو جاءوا بهذه الصفة وحدهم كانوا آمنين على ما ينشأ ان المستامين لا يقدر ان على طالب الامان الا بهذه الصفة فكذلك اذا جاءوا معه وكذلك ان كان المسلمون يرونهم على موضع بعيد لا يسمعون فيه النداء بالا مان فوقع في قلب المسلمين انهم يريدون الامان فلما بانوا الى الموضع الذي يستمع فيه النداء بالا مان نادوا ولم ينادوا فهم آمنون) لانهم جاءوا منقادين وذلك دليل على انهم طالبون للامان والدليل في مثل هذا كالحصير يبع *

(فان زعموا انهم عبيد لاهل الحرب فهم عبيد كما زعموا) يمكنون من الرجوع الى مواليهم كما هو حكم الامان (وان قالوا اجئنا من اعدائهم لمواليهم مستامين نريد الذمة او نريد الاسلام فهم احرار لا سبي لى لمواليهم عليهم ولو جاءوا مستامين واقاموا اليانة من المسلمين على ذلك فكذلك) لانهم احرزوا

انفسهم بدارنا علي مواليتهم ولو قهر واموا اليهم فاحرزوهم بدارنا ملكوهم
فكذلك اذا احرزوا انفسهم بملكوت رقابهم * (ومن ملك نفسه عتق ولا
ولاء عليه لاحد لانه عتق لملكه نفسه والا صل فيه مساروى ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الطائف ايمان عبد خرج الينامسما فهو حر
فخرج اليه سبعة اعبد فاعتقهم وكانوا يسمون عتقاء الله ثم لافرق بين ان
يخرجوا مسلمين او ذمة لان الذي من اهل دارنا كالمسلم فيتم منهم احراز
انفسهم بالطريقين *

(وان قدم مواليتهم فزعموا انهم اذنوا لهم في الخروج الى دار الاسلام
للتجارة فالقول قول المولى لانهم تصادقوا على انهم كانوا املاو كين لهم ثم
ادعوا سبب زوال ملك المولى عنهم وهو المراجعة فلا يصدون على ذلك
الا بحجة بمنزلة العبد يدعي ان مولاه عتقه وهذا لان المولى متمسكون
بما هو الاصل فلا صل ان العبد غير مرانهم لولا حتى يعلم انه مراغم والقول
قول من يتمسك بالاصل مع يمينه *

(فيستحلف الامام المولى بالله ان طلب العبيد ذلك ثم اذا حلفوا فهم عبيدهم
وان كانوا اسلموا اجبروا على بيعهم لان العبد كما لا يترك في يد الذي لا يترك
في يد الحربى ليرجع به الى دار الحرب وفي الاجبار على البيع هاهنا مراعاة حق
العبد من حيث ازالة ذل الكافر عنه *

(والمستامن يواخذ بمثل هذا كالذى فاما من صار منهم ذمة فان مولاه يترك
يذهب به حيث شاء لان المملوك تبع لمولاه فلا يصح منه قبول الذمة
مقصود الا ترى ان الحربى المستامن في دارنا اذا كان في يده عبيد ادخله مع
نفسه فطالب العبد ان يكون ذمة لنا لانجيبه الى ذاك فان كان الامام اخذ منه

والقول قول من يتمسك بالاصل مع يمينه

الخراج قبل رده على مولاه لانه كسب عبده ولا بأس بان يخدمه الخراج قبل ان يأتي مولاه لانه يبتنى الحريم على الظاهر وهو في الظاهر مصدق فيما يقول ما لم يات من يكذب به *

(وهذا كله اذا علم انه كان عبدا له بحجة سوى اقراره وان لم يعلم ذلك الا باقرار العبد فان كان حين نادى بالا مان اوراقه المسلمون اخبرانه عبد جاء غير صراغ لمولاه مصدق ايضا ودفع الى مولاه لانه اقرب ذلك قبل ان يصير من اهل دارنا وقبل ان يتعلق حق المسلمين به فلا يتمكن التهمة به في اقراره *

(ولو لم يكن اقراره عبد حتى صار ذمة واخدمته الخراج ثم جاء مستامن فادعى انه عبده بمثله الى دار الاسلام للتجارة وصدقه بذلك الذي فان الامام لا يصدق على ما قبض من الخراج ايرده ولا على رقبته ليعيده الى دار الحرب ولكنه يجمله عبدا له باقراره على نفسه لان الاقرار خبير يحتمل الصدق والكذب فلا يكون حجة فيما يتمكن فيه التهمة فيكون حجة على المقر فيما لا تهمة فيه وفي ضرورته ملكا لا قر له لا تهمة فيه فاما في رده الى دار الحرب يتمكن التهمة لانه صار من اهل دارنا ممنوعا عن الرجوع الى دار الحرب فلم له واضع هذا الرجل حين لم يجبه المقام في دارنا حتى يقر له بل رقبته في رده الى دار الحرب وليس من ضرورة ضرورته عبدا له ان يتمكن من رده الى دار الحرب كالمواشيتى عبدا ذميا في دارنا واسلم عبده فيجبر على بيعه ولا يمكن من ان يرده الى دار الحرب ولا اشكال ان ما قبض منه من الخراج فقد صار حقا للمقاتلة ولا يصدق هو في ايجاب رد ذلك على الحربي (فان اقام الحربي بينة من المسلمين على ما ادعى من الرق فانه يدعه ليرده الى دار الحرب ويرد عليه ما اخذه من الخراج لانه اثبت حقه بما هو حجة على المسلمين » وان شهد على ذلك قوم من اهل الحرب

مستامنون لم تقبل شهادتهم ولم يقض عليه بالرق اذا كان هو منكر ذلك) لانه ذمي وشهادة الحربي لا تكون حجة على الذمي (فان شهد عليه قوم من اهل الذمة جملة عبداله) لان في هذا الحكم الشهادة تقوم عليه وشهادة اهل الذمة حجة على الذمي (ولم تقبل شهادتهم في رد الخراج عليه ولا في رده الى دار الحرب) لان في هذا الحكم الشهادة تقوم على المسلمين وشهادة اهل الذمة ليست بحجة على المسلمين وليس من ضرورة ثبوت احد الحكمين ثبوت الحكم الآخر *

﴿ ولو كان ﴾ اسلم لم تقبل عليه الا شهود مسلمين فاذا قضى بشهادتهم جملة عبداله واجبره على بيعه) كما لو اقر العبد بذلك * قال ﴿ فاذا استامن الحربي الى اهل الاسلام فآمنوه بفرج معه بامرأة وباطفال صغار فقال هذه امرأتى وهؤلاء اولادى ولم يكن ذكرهم في الامان فالقياس في هذا انهم في غيره) لانه طلب الامان لنفسه خاصة وحكم الامان لا يتعدى الى من كان منفصلا عنه * ولانه لم يوجد منه استئمان لهؤلاء اشارة ولا دلالة (ولكن هذا قبيح فيجعلون جميعا آمنين بامانة استئمانا) لانه انما يستامن اليانفار ارا منهم لمنى هو اعلم به اوليقيم في دارنا زمانا ويتجروا انما يتم له هذا المقصود اذا خرج بزوجه واولاده الصغار * فان قلت * المرء مع عياله وهذا دليل استئمانه لهم ثم يمنع له من حيث انه يعولهم وينفق عليهم والتبع يصيره مذكورا بذكر الاصل الا اذا كان هاهنا عارف بمنع منه والعرف هاهنا مؤيد لهذا المعنى الا ترى ان الذمي في دارنا يؤدى الجزية ولا جزية على اتباعه وذرائعه من النساء واولاده الصغار * (وكذلك لو جاء معه سبي كثير فقال هؤلاء رقيقى وصندوقه او كانوا اصغارا لا يبرون عن انفسهم او كان معه

شهادة اهل الذمة ليست بحجة على المسلمين

دواب عليها متاع ومعه قوم يسوقونها فقال هؤلاء غلمانني فصدقه في ذلك
كان مصداقهم يمينه (لما بينا ان الظاهر شاهده فانه يستصحب ماله سواء
جاء للتجارة او على قصد الفرائض ولو جاء وحده لا شيء منه هلك جو ما
في دارنا واما طلب الامان لنفسه حتى يتمكن من القرار في دارنا زمانا فدخل
ماله في ذلك تبعا »

(الا ان الامام يستحلفه ليعتقئ تهمة الكذب بيمينه ومن كذبه من الرقاق
الذين معه كان فيسأو جميع ماله) لان الرق لم يثبت في حقه اذا كذبه والتبعية
في الامان تبتي على ذلك فكان هذا حرا حرييا في دارنا لا امان له فيكون
فيامع ماله (وان قال ليست الدواب دوابي والذين يسوقونها غلمانني ولكن
المتاع متاعى استاجرهم لحمل ذلك معي فصدقه فالقياس انهم في دوابهم
لانه لم يستامن لهم ولا استامنوا لانفسهم اشارة ولا دلالة »

(وفي الاستحسان هم آمنون مع دوابهم) لان المستامن لا يمكنه ان ياتي بالامنة
الى دارنا على ظهره ليتجر فيها ولكن من عادة التجار الكراء في مثل هذا وثبت
الامان لهم من جملة حوائجهم ومما يهتم به مقصوده فيتعدي حكم الامان اليهم بهذا
الطريق كما تعدي الى زوجته وولده ويصير كانه استامن لهم (وان كان معه
رجال قال هؤلاء اولادي فهم في) لانهم اصول قد خرجوا بالبلوغ من ان
يكونوا تبعه في حكم الامان كما انهم في حكم الذمة والاسلام لا يتبعونه وكان
ينبغي لهم ان يستامنوا لانفسهم فاذا لم يفعلوا كانوا فيا »

(وان كانوا صغارا يبرون عن انفسهم فقال هم ولدي وصدقه فهم آمنون)
لانهم اتباعه ما لم ينفروا الا ترى انهم تبع له في الذمة والاسلام وان كانوا يبرون
عن انفسهم فكذلك في الامان (وان كذبوه فهم في الاسلام لان نسبهم لا يثبت

منه عند تكذيبهم اذا كانوا يعبرون عن انفسهم وقد زعموا انهم صاروا فياحين
 دخلوا بغير امان وقول من يعبز عن نفسه في هذا مقبول وان كان صغيرا
 كمجهول الحال اذا اقر على نفسه بالرق لانسان وصدقه المقر له (وان كان معه
 صغار لا يعبرون عن انفسهم قال سرقتهم من دار الحرب واخرجتهم او هم ابتاعوا
 كانوا في عيالي فاخرجتهم ممي فهم له لا سبيل عليهم) لان يده عليهم مستقرة اذا
 كانوا لا يعبرون عن انفسهم فيجب قبول قوله وقد زعم انه استولى عليهم في
 دار الحرب بطريق السرقة فهم مما يليكه اتباع له او انهم في عياله اتباعه بسبب
 انفاقه عليهم وما كانوا يجيئون الى دارنا الا معه فهم بمنزلة اهله (ولو خرج بينات
 قد بانن فقال هؤلاء بناتي وصدقته فهن في القياس) لان معنى التبعية بزول
 بلوغهن حتى لا يصرب مسلمات باسلامه فهن بمنزلة الذكور البالغين
 من اولاده *

(وفي الاستحسان من امنات) لانهن في عياله ونفقته لم يتحولن الى بيوت
 الأزواج بنى هذا الحكم على الظاهر فالنساء لا يستامن لانهن عاده ولكن
 يكن مع آبائهن او أزواجهن بخلاف الذكور من الاولاد لان الذكور بعد
 الادراك مقاتلة فلا يحصل الامان لهم الا بالاستيمان مقصودا والنساء امنات
 عن القتل وانما حاجتهن الى الامان لدفع الاسترقاق عن انفسهن ويمكن
 اثبات ذلك لهن بالاتباع لآبائهن في حكم الامان *

(وعلى هذا الامهات والجدات والاخوات والعلمات والتخالات من جاء
 معه منهن فهي آمنة تبعاً له بخلاف الآباء والاجداد فانه لا يتبعه في الامان احد
 من المقاتلة الا عبده واجيره استحسانا لتحقيق حاجته الى استصحابهم مع نفسه
 امال للتجارة فيهم او لنقل امتعة التجارة بهم وكل من كان آمنا بامانه نعلم انه كما قال

إذا ادعى ذلك وصدقه الاجير فهو آمن لتصادقهما عليه قبل ثبوت حق المسلمين فيه وان كذبه ثم صدقه كان فياً) لان تكذيبه ثبت حق المسلمين فيه فتصدقه بمد ذلك ابطال لحق المسلمين وهو مناقض في ذلك (وان صدقه ثم كذبه كان فياً ايضاً) لان اقراره على نفسه بثبوت حق الاسترقاق فيه مقبول منه (الارقية واولاده الصغار الذين يهربون عن انفسهم) امارقية فلان ملكه قد تقرر فيهم بالتصديق ولا يبقى لهم قول في ابطال ملكه واما اولاده فقد ثبت نسبهم بالتصديق وتأكدت حريةهم باعتبار امانه ولا قول لهم بمد ذلك في الاقرار بالرق على انفسهم بزيادة معروف النسب وخر الاصل اذا اقر بالرق على نفسه وهو صغير يهرب عن نفسه فانه لا تقبل قوله اما ابنته واخته وعمته اذ كذبه بمد التصديق كانت فياً لاقرارها بالرق على نفسها (فان قيل) فقد ثبت نسب الابنة منه حين صدقته (قلنا) نعم ولكن ليس من ضرورة ثبوت نسبها منه بطلان اقرارها بالرق على نفسها والبالغة مقبولة القول فيما يضرها بخلاف الصغير الذي يهرب عن نفسه فانه مقبول القول فيما ينفعه لا فيما يضره ولا يمكن اثبات الرق باقراره بمد ما ظهرت حرية بتصدقه

(فان قيل) اليس ان هذا الصغير لو كان في يد رجل وهو مجرول الحال فاقربانه عبده كان عبداً له (قلنا) نعم ولكن لا باقراره بل بدعوى ذلك الرجل الا ان من يهرب عن نفسه لم يكن يد الفير مستقرة عليه فاذا ادعى انه حر وجب الاخذ بقوله وحين قال انا عبده فقد تقررت يد ذى اليد عليه فثبت الرق بدعوى ذى اليد وباعتبار يده كما لو كان ممن لا يهرب عن نفسه فاما ان ثبت الرق باقراره فلا لان اقرار الصبي بما يتردد بين النفع والضرر لا يصح فكيف يصح اقراره بما يضره (ولو ان المسلمين حاصروا حصناً فطلب اليهم رجل الامان

على ان ينزل اليهم فاعطوه ذلك فخرج ومعه امرأته وولده الصغار ورفيقه
وماله فذلك كله في غيره لان هذا قد صار مقهورا خائفا على نفسه وانما
يطلب الامان لينجو بنفسه وفي تحصيل هذا المقصود لا حاجة الى اتباع شيء
من هؤلاء منه بخلاف الاول فانه كان في داره غير خائف وانما يستامن الى
دارنا ليسكن فيها ويخرج ولا يتم له هذا المقصود الا باستصحاب هؤلاء
(والثاني) ان حق المسلمين قد ثبت في جميع ما في الحصن هاهنا فان المحصور
كلما خوذ ولم يذوق حكم تصرفه فالحاجة الى ابطال حق المسلمين عنهم
بعد ما ثبت وذلك بالنص بكون لا بدلالة الحال فاما الذي استامن الى دارنا
لم يثبت حق المسلمين فيمن استصحبهم منه وانما حاجتهم الى منع ثبوت حق
الاسترقاق فيهم ودلالة الحال يكفي بذلك ولكن هذا المحصور ان خرج
الىنا بسلاح كما يلبس الناس راكبا على دابة ومعه نقد نفقة في حقونه فذلك
سالم له استحصانا لانه لا يمكنه ان يخرج عريانا ولو فعل ذلك انكرنا عليه ويحتاج
الى لبس السلاح ايضا ليرى اصحابه انه يخرج الى القتال او يدفع شرم عن
نفسه ان رموه بعدما خرج وربما لا يمكنه ان يمشي فيحتاج الى ان يخرج
راكبا على دابة ويحتاج الى نفقة ايضا لانه يعلم انه لا يملك شيء في عسكر
المسلمين فانه يكفيه ان يخرجوا اسباب رأس ولولم يستصحب نفقة مات
جوعا فلا يحصل مقصوده فباعته هذا المني يصير هذا القدر مستثنى من جملة
ما يستصحب مع نفسه فيسلم له كما ان الطعام والكسوة مما يشتريه كل واحد
من المتفاوضين يصير مستثنى عن مقتضى الشركة لعلنا بوقوع الحاجة اليه
استحصانا *

ان الطامور والكسوة مما يشتريه كل واحد من المتفاوضين يصير مستثنى عن مقتضى الشركة

(ثم اوضح الفرق بين المحصور وبين الذي جاء مستامنا الى دارنا فقال

(الآثرى ان المحصور لو نادى بالامان واحط الى المسلمين من غير ان
 يؤمنوه فكان فيا * والذي جاء الى ادنى مسالح المسلمين اذا نادى بالامان ولم
 يقل المسلمون له شيئا كان آمنا * فهذه اثبتين لك ان الدلالة هاهنا يكفي وفي
 المحصور لا * ولو ان المسلمين آمنوا رجلا في الحصن ولم يذكر واخر وجه اليهم
 لا يرتفع به المسلمون من دلالة او غير هاهو آمن على نفسه وماله واولاده
 الصغار لانهم آمنوه ليسكن في موضعه وانما تأتي له السكنى بهذه الاشياء
 فيؤمنونه في الامان بخلاف النازل من الحصن فانه استامن لينجو بنفسه *
 قال (ولو قدمت مسالح المسلمين الى اهل الحرب ان من استامن منكم الى دارنا
 او الى عسكرنا في تجارة فهو آمن وحده دون ما يأتي به فعلموا بذلك فمن جاء
 منهم بعد ذلك بشي لم يمينه للمسلمين فهو في كراهة لا يسلم له الا ما يسلم للمحصور
 الذي يخرج استحصانا لانهم قد نبذوا اليهم الامان فيما يأتون به واذا كانت
 النبذ بعد الامان برفع حكم الامان فاقرا انه بالامان يمنع ثبوت حكمه ولانا
 انما كنا ثبت الامان له فيما يأتي به بطريق الدلالة ولا دلائل مع التصريح بخلافه
 الآثرى انهم لو اعلموه انه لا امان لمن جاء منهم بطلب الامان ثم جاءوا بعد
 ذلك لم يؤمنوا الا ان يعطيهم المسلمون فمر فمنا ان حالهم بعد هذا النبذ
 كحال المحصور *

* قال (ولو خرج مسلم من دار الحرب ومعه حربي فنادى بالامان ومعهما
 مال فهو في ايديهما وعلى دابة هما ممسكان لها قال المسلم هذا عبيد والمال
 والدابة لي وقال المستامن كذب جئت مستامنا والمال مالي فان كان الحربي
 مقهورا برباط او غيره فالقول قول المسلم لانه صار عبدا له حين جاء به
 مقهورا وليس لامبيد محارضة ليدموا له في المال * وان كان غير مقهور

فهو حر مستسا من لكون الظاهر شيا هــ داله ثم يدكل واحد منهما في
 المال معارضة ليد صاحبه فيكون المال والداية بينهما نصفين وان
 كان احدهما راكبا عليها والاخر ممسكا باجماعها فاليد للراكب دون
 الممسك بالاجسام ايها كان لان المركب تبع للراكب وما على الداية فهو في
 يده من في يده الداية وكذلك ان كانت ثوبا واحدهما لاسيه والاخر ممسك
 له فالثوب للايس دون الممسك له وهو احق به وكذلك اليد للراكب دون
 السائق والقائد لداية فاذا كان المال في يدا احدهما فالقول فيه قوله دون صاحبه
 وان كان احدهما يقود الداية والاخر يسوقها فالداية والمال للقائد لانه
 ممسك باجماع الداية فهي وما عليها في يده دون السائق وان كانا خرجا الى
 عسكرنا من دار الحرب فقال المستامن هو مالي وقال المسلم هو مالي وهب لي
 اهل الحرب او غصبته منهم وقد كان المسلم اسيرا فيهم فان كان المال في
 ايديهما فنصفه للمستامن باعتبار يده ونصفه في جماعة العسكر لان هذا
 النصف في يد الاسير وقد احرزه بتمنة الجيش فهو فيما يدعي من الهبة
 يريد ابطال حق الجيش في المشاركة معه ولا يصدق على ذلك الا بينة من
 المسلم فان اقام بينة من اهل الذمة او من المستامين على ما ادعى قضى له على
 المستامن بجميع المال لان ما اقام من البينة حجة على المستامن ولكن المال كله
 يكون في جماعة العسكر وهو فيهم لان ما اقام من البينة ليس بحجة في ابطال
 حق المسلمين فلا يثبت ما ادعى من الهبة والصدقة في حق المسلمين وان شهد له
 بذلك قوم من المسلمين فالمال سالم له لانه اثبت ما ادعى بما هو حجة على المسلمين
 فيجعل كالثابت معاينة وان كان المال في يد المستامن خاصة وشهد المسلمون
 انه كان للاسير يصدق به عليه او انه اودعه هذا المستامن فان شهدوا انه اودعه

الثابت بالبيعة كالنائب بالمعينة

اياه في منعة اهل الاسلام رد المال عليه) لان الثابت بالبيعة كالنائب بالمعينة
(وان شهدوا انه او دعه اياه في منعة اهل الحرب لم يقض على المستامن بشيء
من ذلك) لان هذا سبب كان بينهما في دار الحرب بالتراضي والمستامن
لم يلتزم احكاما منا وان اراد ان يتجر عندنا ثم يرجع الى داره فلا يسمع القاضي
الخصومة عليه فيما كان جرى بينهما في دار الحرب الا ترى ان مستامنا ومسلما
نود خلا دار الاسلام فادعى احدهما على صاحبه انه ادناه في دار الحرب
او ادعه ودية واقام بيعة مسلمين على ذلك لم يقض القاضي بينهما بشيء الا ان يسلم
المستامن او يصير ذميا خفيئذ يسمع خصومة كل واحد منهما على صاحبه لانه صار
من اهل دارنا لم يزل احكامنا (وكذلك لو ان مستامين في دارنا ادعى احدهما
على صاحبه دينا او دية فان كانت المعاملة بينهما في دارنا يسمع الخصومة) لانه
ما مورب الا نضاف والنظر بينهما مدة مقامهما في دارنا *
(وان كانت المعاملة في دار الحرب لم يسمع الخصومة في ذلك الا ان يسلم او يصير
ذميا وبمد ذلك ان ادعى احدهما على صاحبه انه غصبه شيئا في دار الحرب لم يسمع
هذا الخصومة ايضا) لانها دار غلبة فكل من استولى على شئ ثم اسلم عليه او صار
ذميا كان ماله بخلاف الدين والوديعة فان ذلك كانت معاملة جرت بينهما
بالتراضي فيسمع الخصومة فيها بعد ما صار من اهل الذمة في دارنا *
(وكذلك المسلم والمستامن اذا خرجا وقد غصب احدهما من صاحبه شيئا قلنا
بيعتهم اسم المستامن لم يسمع القاضي الخصومة في ذلك) لان المسلم ان كان هو
الغاصب فقد استولى على مال مباح للحربي ان كان هو الغاصب فقد تم احرازه
بخلاف الدين والوديعة فان الاستيلاء والاحراز فيه لا يتحقق فيسمع الخصومة
فيه لهذا *

(ولو خرج المسلم والمستامن من وفي ايديهما بفل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالى وفي يدي فقامت لاحداهما بينة من المسلمين فتقضى القاضى به له لانه نور دعواه بالحجة) وتبين بهذه المسئلة خطأ بعض مشائخنا فيما قال ان كل واحد من المتداعيين اذا قال ما كى وفي يدي لا يسمع القاضى هذه الخصومة ويقول اذا كان ملكك في يدك فماذا تطلب منى فقد نصها هنا على قبول البينة من اجدها ووجهه انه محتاج اليها الدفع منازعة الآخر والبينة لهذا المقصود مقبولة وهو يقول للتقاضى اطلب منك ان عنقه من مزاحمتى وتقرره في يدي *

﴿فان قيل﴾ لماذا لم يحمل هذا بمنزلة مالهو كان في يد واحد منهما فان هناك لا يسمع الخصومة فيه وهاهنا في يد كل واحد منهما نصفه فينبغى ان لا يسمع الخصومة بينهما فيه مالم يصير المستامن من اهل دارنا (قلنا) في هذا الموضع يدعى كل واحد منهما انه في يده في دار الاسلام او في عسكر المسلمين فلا بد من ان يسمع الخصومة فيه بينهما بمنزلة مالهو ادعى احدهما على صاحبه انه اخذه منه في الاسلام فان شهدت الشهود ان الناصب وثب في منعة اهل الحرب حتى تماق بالفل مع صاحبه قبل ان يستامن فانه يسمع هذه الخصومة ايضا ويقضى به لصاحبه لانه لم يخرج من يد صاحبه ولم يحزره غاصبه مادامت يد صاحبه معارضة ليد له بخلاف ما اذا كان اخرجه من يد صاحبه في منعة اهل الحرب لان هناك قد تم زوال يد صاحبه *

﴿وقد تم في الاخر از من الناصب له فلهذا لا يقضى للمفصوب منه عليه بشيء وان اسلم﴾ وان قال المسلم الذى كان اسيرا في دارهم هذا المالى وهذا البغل كان لهذا المستامن اخذه منه في دار الحرب او بعد ما خرجنا وقال المستامن البغل وما عليه مالى وهذا كاذب والبغل في ايديهما فى القياس نصفه للمستامن

باعتبار يده ونصفه فيبي^١ لا هل العسكر اذا اخرجته اليهم) لان الاسير
باقراره يريد ابطال حق اهل العسكر بعد ما ثبت حقهم وهو غير مقبول القول
في حقهم *

(وفي الاستحسان يكون ذلك كله للمستامن لان حق اهل العسكر انما
يثبت باعتبار يد الاسير فلا بد من قبول قول الاسير في بيان جهة ثبوت يده
على هذا المال وقد ثبت بقوله ان اصل المسال كان للمستامن فما بقيت يده
لا يريد الاسير عليه فلا يكون محرزا له فلهذا كان للمستامن سواء اخرج
الى العسكر او الى دار الاسلام * ولو كان ذلك في يد الاسير خاصة والمسألة
بحالها فان صدقه المستامن انه اخذ منه في دار الحرب فلا يميل للمستامن
عليه لانه قد تم استيلاء المسلم عليه حين انقطع يد المستامن عنه فان اخرج
الى العسكر فهو في^٢ لجماعتهم * وان اخرجته الى دار الاسلام فهو له خاصة
بمنزلة ما يخرج المتخصص ولا خمس فيه * وان قال المستامن انما اخذته في
منعة المسلمين فالقول قول المستامن) لان ما تصادقا على ان اصل الملك كان
للمستامن وبامانه صار ملكه معصوما محترما فلا سير يدعي سبب ملك ماله عليه
وهو منكر فالقول قوله مع يمينه بالله ولان اخذه من المستامن حادث في حال
محدوته على اقرب الاوقات وهو ما بعد حصولهما في دار الاسلام (فن ادعى
نارحنا سابقا في الاخذ لا يقبل قوله من غير حجة) والله الموفق *

باب ما يكون امانا وما لا يكون

(واذا حاصر المسلمون حصنا في دار الحرب فناداهم رجل من المسلمين فقال
انتم آمنون وكان نداؤه اياهم في موضع لا يسمعون ذلك فليس هذا
بامان) لان المقصود من الكلام اسماع المخاطب فاذا علم انهم لا يسمعون

كلامه كان لا غيا في كلامه لا معطيا الا ما نالهم و لو كان هذا امانا لهم
 لكان الواحد من المسلمين في هذه البلدة يوم من الروم والترك والهند فلا يسمع
 للمسلمين قتالهم حتى ينبذوا اليهم وكل واحد يعرف ان هذا ليس بشيء*
 ﴿ فان قيل ﴾ في الايمان استقاط الحق او تحريم القتل والاسترقاق وهذا
 يتم بالمتكلم وحده بمنزلة الطلاق والعتاق (قلنا) لا كذلك بل فيه اثبات صفة
 الايمان لهم بكلام الا ترى انهم لو ردوا امانه لم يثبت الايمان ولا يمكن اثبات صفة
 الايمان لهم بكلامه في موضع يعلم انهم لا يسمعون به*

(ولو ناداهم بالايمان بحيث يسمعون النداء الا ان السلم قد احاط انهم لم يسمعوا
 بان كانوا اياها و متشاغلين بالحرب كان ذلك امانا حتى لا يخل قتالهم الا بعد
 النبذ اليهم) لان حقيقة سمعهم باطن يتعذر الوقوف عليه وفي مثله انما يتعاق
 الحكيم بالسبب الظاهر الدال عليه فهو ان يكون منه بحيث يسمعون نداءه و اذا
 قام السبب الظاهر مقام المعنى الباطن دار الحكيم معه وجودا وعدما وهذا الايمان
 لا يحرز عن الفرور واجب ومعنى الفرور يتمكن اذا كان المنادي منهم بحيث
 يسمعون نداءه ولا يتحقق ذلك اذا كان المنادي منهم بحيث لا يسمعون نداءه
 * قال * (الا ترى انك لو قد انتهيت الى رجل منهم نائما على فراشه فناديت به بالايمان
 وانت قريب منه بحيث يسمع كلامك فلم يسمع ذلك لنومه او لصممه كان به
 فانه يكون ذلك امانا) وهذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله اظهر لانه يحمل
 النائم كالمستبته على ما قال في مسئلة الخلوة والصيد الذي يقع عند النائم*
 * وقال في كتاب الايمان * (اذا حلف لا يكلم فلانا فناداه او ايقظه فهو حانث في
 يمينه) وفي بعض النسخ (فناداه او ايقظه فهو حانث في يمينه) وبهذه المسئلة تبين
 انه سواء ايقظه او لم يوقظه اذا ناداه وهو منه بحيث يسمع كلامه فانه يكون

متكلمه (ولو كتب كتابا فيه امان ورمى به اليهم فنزلوا على ذلك كانوا آمنين)
 لان الكتاب احد البينان فان البيان بالكتابة كقول اللسان الا ترى ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان مأمورا بتبليغ الرسالة ثم كتب الى الافاق
 وكان ذلك تبليغا منه ولائهم لما وقفوا على ما في الكتاب ونزلوا على
 ذلك فلم يجعل ذلك امانا ادى الى الفرور وقد بينا فيه حديث عمر
 رضي الله عنه *

(وان وجدوا كتابا فيه امان لم يرم به اليهم احد فليس هذا بامان) لان الكتابة
 جمد لا يتصور منه الا مان وانما يكون من الكتاب وهو غير معلوم والا مان من
 الجهول لا يتحقق ثم امل الكتاب مفتعل او كتبه بعض من لا يصح امانه من اهل
 الذمة فلهذا لا يثبت الا مان لهم حتى يعلم ان الرامي به مسلم بيينة تقوم من
 المسلمين على ذلك لان حق المسلمين قد ثبت في استرقاقهم وهذه البيينة تقوم
 لا بطلان حقهم (فان قال مسلم ان ارميت به اليهم فان كان قال ذلك قبل ان يظفر بهم
 المسلمون فهو مصدق لانه اخبر بما ملك انشاءه ولا يتمكن التهمة في خبره)
 ولان حق المسلمين لم يتقرر فيهم بعد فيكون تأثير كلامه في منع نبوت حق المسلمين
 فيهم والواحد من المسلمين يملك ذلك *

(وان قال ذلك بعدما على القوم بايديهم لم يصدق على ذلك حتى يشهد الشاهدان
 من المسلمين سواه انه رمى اليهم لانه اخبر بما لا يملك انشاءه وقصد باخباره
 ابطال حق ثابت للمسلمين فيهم فلا يقبل قوله على ذلك ولا شهادته) لانه يشهد
 على فعل نفسه وذلك دعوى لا شهادة (فان شهد سواه مسلما ثبت الا مان
 لهم وردوا حتى يبلغوا ما منهم وان لم يقيم بيينة فقتلوا ووقع بعضهم في سبهم
 المقر كان حرا الاقراره بحريته وكونه آمنا واقراره على نفسه في ملكه صحيح الا انه

الامان من الجهول لا يتحقق

لا يترك ليرجع الى دار الحرب لان احتباسه في دارنا على التماس يد من حق المسلمين واقراءه عليهم غير مقبول *

(فيجمل ذميا ان ابى ان يسلم لان من احتبس في دارنا على التماس يد يضرب عليه الجزية بمنزلة الرهن على ما ياتيكم بيانه ان شاء الله تعالى * وكذلك لو رأى الامام بينهم فاشترى منهم المتبر بالامان فماله الثمن) لانهم في الظاهر ارقاء ثم يكونون احرار في يديه بمنزلة من اشترى عبدا فادق بجزية ولا يكونون من الرجوع الى دار الحرب لما بينا *

* قال (ولو ان مسلما قال للمحصورين ان الامير قد آمنكم وهو كاذب في مقالته ففتحوا حصنهم كانوا آمنين) لانه اخبرهم بامان صحيح وهو يملك انشاء مثله فيكون اخباره بظهار الامان السابق ان كان وانشاءه ان لم يكن سبق الامان بمنزلة قضاء القاضي في المقود على اصل ابى مخيفة رحمه الله ثم مقتضى كلامه انهم آمنون بامان الامير فافتحو الباب *

(ولو صرح بهذا كانوا آمنين بامانه فكذلك اذا ثبت بمقتضى كلامه * وان كان الخبير بذلك لهم ذميا او مستامنا كانوا افياء) لان الخبر به اذا كان كذبا فبالاخبار لا يصير صدقا ولا يمكن ان يحمل هذا امانا من جهة بمقتضى كلامه لانه لا يملك انشاء الامان (وان كان الامير قال قد آمنتم في مجلس فلم يلبثهم ذلك حتى همهم الامير ان يلبثهم فذهب رجل سمع ذلك من الامير فابلقهم اياه فان كان الذي قال لهم ذلك مسلما فهم آمنون) لانه لو كان كاذبا في اصل الخبر كانوا آمنين من جهته كما ينسأ فاذا كان صادقا في اصل الخبر الا انه اخبر به بعد ما همى الامير اولى ان يكونوا آمنين *

(فان ابلقهم ذميا فان كان سمع مقالة الامير الاولى ولم يسم المقالة الثانية

فالقوم آمنون) لان قول الامام ذلك في مجلسه امر لكل سامع بالتبليغ اليهم دلالة والشايت بالدلالة كالثابت بالا فصاح وبعد ثبوت ولاية التبليغ للسامع لا ينزل مالم يبلغه النهي بمنزلة عزل الوكيل والحجر على العبد المأذون ولا ثبت في حقه مالم يعلم به فكان هذا مبدء امان الامام اليهم بامره وعبارة الرسول في مثل هذا كعبارة المرسل

(وان كان يسمع المقاتلين جميعا والمسئلة بحالها فهم في) لانه حين بلغه النهي صار معزولا عن التبليغ وارتفع حكم ذلك الامير في حقه

(وهذا لان النهي بمنزلة النبذ لذلك الامان لانه اذا كان بعد وصول الامان اليهم لا يثبت النبذ في حقهم مالم يعلموا به فان كان قبل الوصول اليهم ثبت حكمه قبل علمهم به) الا ترى ان من اذن لعبد في اهل سوقه ثم حجر عليه في بيته لا ينحجر مالم يعلم به اهل سوقه ولو اذن له في بيته ثم حجر عليه قبل ان يعلم اهل سوقه بالاذن كان ذلك حجرا

(وعلى هذا) (لو قال الامير لنبي اذهب فاخبرهم اني قد آمنتم ثم قال له ارجع ولا تخبرهم او كان كاتبه ذميا فقال اكتب اليهم بامانهم فاعلمهم ثم قال لا تكتب فكتب اليهم بعد ذلك فنزلوا كانوا افياء ولو لم يبلغه الرسول والكتب عن ذلك او نهاه ولم يسمع حتى كتب اليهم او بانهم فنزلوا كانوا آمنين) والفقهاء في الكل التحرز عن صورة الفرور وحقيقته

(ولو ان مسلما قال لاهل الحصن ان هذا الرجل قد آمنكم وأشار الى شخص منه فزولوا فاذا المحكم عنه ذمي او مستامن فهم في صدق عليه او كذب) لانه اخبرهم بامان باطل فلا يصير به مطيا امانا صحيحا لهم وهو لم يفرهم في شيء ولكنهم اغتروا بانفسهم حين لم يتفحصوا عن حال المحكم عنه بعد ما عينه لهم منه

بالتبليغ بالادلة كالتبليغ بالا فصاح

او من الحاكى او من غيرهما *

قال * (وان اشار بهم الى مسلم او مسلمة كانوا آمنين صدق في ذلك او كذب) لانه اخبرهم بامان صحيح فيكون معطيا الا مان لهم حين اضافه الى من يصح امانه (ولو ان ذميا قال لهم ذلك حكاية عن مسلم فان علم انه صادق كانوا آمنين وان علم انه كاذب اولم يعلم اصادق هو ام كاذب كانوا فياً) لانه لا يملك اعطاء الا مان بنفسه فهم اذا اعتمدوا خبر من لا يملك الا مان بنفسه كانوا معتبرين لا مفرورين *

(وان قال المحكي عنه صدق فيما قال فان كان قال ذلك في حال بقاء منعتهم ثم زلوا بعد ذلك كانوا آمنين) لانه صدق الخبر في حال تملك انشاء الا مان لهم فلا يكون متها في التصديق (وان كان قال لهم بعد ما صاروا في ايدينا غير ممنوعين لم يصدق على ذلك) لانه متهم في هذا التصديق فقد صار بحال لا يملك انشاء الا مان لهم ولانه قصد بهذا التصديق ابطال حق ثابت للمسلمين في استرقاقهم *

(الا انه اذا قسمهم الامام فوقع بعضهم في سهم المقر او فيما رخص به الذي عتق عليهما * وكذلك ان باعهم الامام فاشتراهم الذي المخبر والمسلم المصدق له عتقوا جميعا لصادقتهما على انهم احرار آمنون وذلك عامل في حق من صار ملكا لهما منهم ولكن لا يكونون من الرجوع الى دار الحرب لان احتباسهم في دارنا من حق المسلمين حين قسمهم الامام او باعهم وهما لا يصدقان فيما يرجع الى حق المسلمين) والله تعالى الموفق *

باب الحربى يدخل الحرم غير مستامن

(اذا دخل الحربى الذي لا امان له في الحرم فانه لا يهاج له بالقتل والاسر) وهذا

اصل علمائنا ان من كان مباح الدم خارج الحرم يستفيد الا من بدخول الحرم
(قال الله تعالى اولم يروا انا جعلنا حرم ما آمننا وقال تعالى ومن دخله كان آمنا وقال
صلى الله عليه وآله وسام في خطبة يوم الفتح انما التحل لا حد قبلي ولا تحل لاحد
بعدي ولم يحل لي الا ساعة من النهار ثم هي حرام الى يوم القيامة) وانما قال ذلك
لانه قتل منهم ناسا وهم غير مقاتلين له في تلك الحالة ولو كانوا مقاتلين لم يظهر
فائدة تخصيصه بما قال لانه من استحل الحرم يستحل منه على ما سيجيء

(قال ابن عمر رضي الله عنهما لو وجد قاتل عمر في الحرم ما هجته) وقال ابن
عباس رضي الله عنهما مثل ذلك ولم يقتل ابوه) ولكن انما قال ذلك على سبيل
المبالغة في النهي عن قتل احد في الحرم ابتداء وكما يقتل لا يوسر لان فيه
اتلافه حكمه فالحرية حيات والرق تلف وحكم حرمة الحرم يمنع من ذلك
الارى ان الصيد كما لا يقتل في الحرم لا يتملك بالاخذ

(فان اسلم قبل ان يخرج فهو حر لا سبي عليه لانه كان آمنا حراما دام في
الحرم وقد ناكذت حرته بالا سلام وان سألنا ان يكون ذمة لنا فان شئنا اعطيناه
ذلك وان شئنا لم نعطه) لانه ما خوذ مشرف على الهلاك فالظاهر انه لا يطالب
عقد الذمة بل مالنا حكما منا اختيارا بل اضطرار لئلا يتمكن به من الفرار فالرأي الى
الامام في اعطاء الذمة له بنزلة الماسور قبل ضرب الرق عليه اذا طالب ان يكون
ذمة (وان ابى ان يسلم وجعل يتردد في الحرم فانه لا يجالس ولا يطعم ولا يبايع حتى
يضطر فيخرج لان بسبب الامن الثابت بالحرم يتعذر علينا التعرض له بالا ساءة
ولا يلزم منا الاحسان اليه فان منع الاحسان لا يكون اساءة فلماذا لا يجب قبول
الذمة منه ان طالب لان ذلك احسان اليه (الا انه لا يمنع منه الكلاء وماء العامة لان
ذلك حق فقد اثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه شركة بين الناس

من كان مباح الدم خارج الحرم يستفيد الا من بدخول الحرم

في قوله الناس شر كافي ثلاث الكلاء والماء والذرة) وفي منع حقه منه اساءة اليه وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ولو كان لك ان تغمه الماء لكان لك ان تقتله) فان قال الامير فاني لا اسره ولكني احبسه لم يكن له ذلك ايضا لان في الحبس معنى العقوبة وكذلك لو قال اخبر بجه من الحرم لم يكن له ذلك ايضا لان الامن الثابت بسبب الحرم يحرم التعرض له بالحبس والاخراج كافي حق الصيد * ولو كانوا جماعة دخلوا الحرم للمقاتلة فلا بأس للمسلمين ان يقتلوهم لقوله تعالى ولا تقتلوه عند المسجد الحرم حتى يقتلوكم فيه * قال ابن عباس رضى الله عنهما الحرم كله المسجد الحرام اي كالمسجد الحرام في هذا الحكم ولان حرمة الحرم لا يلزم من تحمل الاذى عنهم كالا يلزم من تحمل الاذى عن الصيد حتى ان السبع اذا صال على انسان في الحرم جاز قتله دفعا لاداه * (فان حمل عليهم المسلمون فلهزموا فاخذوا منهم الاسراء) (١) فلا بأس بان يقتلوهم لانهم لم يراعوا حرمة الحرم فيكون الحرمة في حقهم بمنزلة الحل ابتداء وانتهاء بخلاف الصيد فانه بعد الصيال اذا هرب لم يحل قتله لان الصيد غير عاقل وانما يباح دفع اذاه عند قصده حسا وقد اندفع ذلك بهربه * (فاما الاذي عاقل يجوز دفع اذاه بقتله زجرا) ولهذا شرع القصاص لمنى الحياة فكما يجوز قتلهم في الابتداء اذا قصدوا دفعا لاذاهم وزجرا المهم عن هتك حرمة الحرم فكذلك يجوز قتلهم بعد الانهزام والاسر لمنى الزجر عن هتك حرمة الحرم بطريق الاعتبار (فكذلك لو دخلوا الحرم مقاتلين ومهمهم عيالا لهم فلهزموا واخذت عيالاتهم فلا بأس بان يوسروا) لانهم اتبعوا للمقاتلة وحين التحق الحرم بالحمل في حق الاصول لهتكهم حرمة الحرم فكذلك في حق الاتباع فان ثبوت الحكم في حق التبعية فرع لثبوتها في

الاصل * (ولو كانوا قاتلوا في غير الحرم فقتلوا جماعة من المسلمين ثم انهزموا
بعيالاتهم حتى ادخلوهم الحرم فخصوا في الحرم منهزمين لافقة لهم ليجل ان
تعرض لهم ولا لعيالاتهم لانهم التجأوا الى الحرم معظمين له فكأنوا آمنين فيها
بخلاف الاول فانهم دخلوا الحرم هناك هاتكين حرمتها بالقصد الى قتال
المسلمين فيها ولو كانت فتنتهم تجمعت بالحرم وصارت لهم منعة فهرب هؤلاء
بعيالاتهم الى فتنتهم في الحرم فلا بأس بقتلهم واسرهم لان المنجى الى فتنة يكون
محارباً ولا يكون تاركا للحرب الا ترى ان المنهزم من اهل البنى تبع فيقتل اذا
بقيت لهم فتنة فكذلك في هذا الموضع وجميع ما ذكرنا في اهل الحرب هو الحكم في
الخوارج واهل البنى الا انه لا يسبى ذرايعهم ولا نسائهم لانهم مسلمون من
اهل دارنا قلنا كد حريتهم بالاسلام كانوا آمنين من السبى فاما فيما سوى ذلك
فما يحل فيه قتالهم ويحرم فيهم كاهل الحرب) والله تعالى الموفق *

باب من الامان الذي يشك فيه

* قال * (واذا احاط المسلمون بحصن من حصون اهل الحرب فاشرف منهم
اربعة نفر فقالوا آمنونا على ان نخرج اليكم لترأضكم على الصالح ففعل ذلك بهم
فخرج منهم عشرون رجلاً معافان عرفنا الاربعة باعيانهم كانوا آمنين ومن
سواهم في المسلمين ان شاءوا اقتلواهم وان شاءوا اجماعهم فياً لانهم حصلوا في
الدين بغير ان فان المحصور بمجرد الخروج لا يستفيد الامن ما لم يطم له
الامان نصاً وكيف يستفيد الامن وانما حصن ليخرج وليس بين الاربعة وبين
من سواهم سبب يوجب الامان لهم بطريق التسمية فاما حكم الاربعة (فان
استقام بين المسلمين وبينهم صلح والاردوهم الى حصنهم كما هو موجب الامان
فان ابوا ان يرجعوا الى الحصن لم يكن المسلمين ان يجبروهم على ذلك لانهم

حصلوا آمنين فينا *

(ولا يجوز التعرض لهم بحبس ولا أسر) ولكن يقال لهم اذهبوا الى اي ارض الحرب شئتم فاننا لا تعرض لاسكم حتى تبلغوا امانكم لان الوفاء بالامان والتحرز عن العدو واجب *

(فان قالوا لا تفارق عسكركم فالتسبيل ان يتقدم الامام اليهم ويؤجلهم في ذلك على حسب ما يراه ويخبرهم انهم ان لم يذهبوا جعلهم ذمة واخرجهم الى دار الاسلام) وقد تقدم بيان هذا الفصل (وليس للامام ان يقول لهم ان ذهبتم الى وقت كذا والا جعلناكم عبيدا او الا فدماءكم حلال) لانهم آمنون فينا ومن ضرورة الامان ثبوت العصمة عن الاسترقاق والقتل وكلاهما لا ينفك ذلك منهم في الحال لا يملك تمليقه بمضى الزمان بخلاف تصييرهم ذمة فان ذلك لا ينافي الامان بل يقرره والكافر لا يمكن من اطالة المقام في دارنا بدون صفار الجزية والتزام احكامنا في المعاملات لما في ذلك من الاستخفاف بالمسلمين * (ولو ان المسلمين قالوا لاربعة من اهل الحصن انزلوا فانتم آمنون حتى نراوكم على الصباح فنزل عشرون رجلا فيهم اولئك الاربعة ولكن لانهم الاربعة باعياهم وكل واحد يقول اننا من الاربعة فهم جميعا آمنون لا يحل قتل احدهم ولا اسره) لان كل واحد منهم يتردد حاله بعدما حصل فينا بين ان يكون آمنا معصوم الدم وبين ان يكون مباح الدم فيترجح جانب العصمة عملا بقوله عليه الصلوة والسلام ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال * ولان الامان توسع في اثبات حكمه لافي المنع من ثبوت حكمه وان ترك القتل به والاسر وهو حلال له خير من ان يتقدم على قتل او اسر في محل معصوم * ثم هذا التحجيل من ناحية المسلمين حين لم يهاجموا الاربعة به الامانة يتمكنون من تمييزهم

الوفاء بالامان والتحرز عن العدو واجب * فان قالوا لا تفارق عسكركم فالتسبيل ان يتقدم الامام اليهم ويؤجلهم في ذلك على حسب ما يراه ويخبرهم انهم ان لم يذهبوا جعلهم ذمة واخرجهم الى دار الاسلام) وقد تقدم بيان هذا الفصل (وليس للامام ان يقول لهم ان ذهبتم الى وقت كذا والا جعلناكم عبيدا او الا فدماءكم حلال) لانهم آمنون فينا ومن ضرورة الامان ثبوت العصمة عن الاسترقاق والقتل وكلاهما لا ينفك ذلك منهم في الحال لا يملك تمليقه بمضى الزمان بخلاف تصييرهم ذمة فان ذلك لا ينافي الامان بل يقرره والكافر لا يمكن من اطالة المقام في دارنا بدون صفار الجزية والتزام احكامنا في المعاملات لما في ذلك من الاستخفاف بالمسلمين * (ولو ان المسلمين قالوا لاربعة من اهل الحصن انزلوا فانتم آمنون حتى نراوكم على الصباح فنزل عشرون رجلا فيهم اولئك الاربعة ولكن لانهم الاربعة باعياهم وكل واحد يقول اننا من الاربعة فهم جميعا آمنون لا يحل قتل احدهم ولا اسره) لان كل واحد منهم يتردد حاله بعدما حصل فينا بين ان يكون آمنا معصوم الدم وبين ان يكون مباح الدم فيترجح جانب العصمة عملا بقوله عليه الصلوة والسلام ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال * ولان الامان توسع في اثبات حكمه لافي المنع من ثبوت حكمه وان ترك القتل به والاسر وهو حلال له خير من ان يتقدم على قتل او اسر في محل معصوم * ثم هذا التحجيل من ناحية المسلمين حين لم يهاجموا الاربعة به الامانة يتمكنون من تمييزهم

بتلك العلامة عن اغيارهم فلا يؤثر ذلك في ابطال الامان الثابت بطريق
الاحتمال لكل واحد منهم *

(ولكنهم يلقون ما منهم بمنزلة مالوا ومنوا جميعا) قال ﴿ولو ان الامير آمن اربعة
نفر من اهل الحصن باعيانهم ولم يصرهم بالنزول ثم فتح الحصن فقال كل واحد
منهم انا من الاربعة فان عرف المسلمون الذين آمنوهم والا كان القوم كلهم فياً
لانهم اخذوا في منعة اهل الحرب ومن كان في منعة اهل الحرب فهو مباح
الاخذ الا ان يعلم فيه مانع ولم يعلم ذلك في واحد منهم بخلاف الاول فان
هناك الاربعة صاروا آمنين وهم في منعة المسلمين ومن في منعة المسلمين لا يكون
محارباً لهم باعتبار الحال فلم يعلم انه محارب باعتبار الاصل وانه لم يتناول الامان
لا يجوز التعرض له *

الآثرى انه لو اسلم اربعة في الحصن فاصرهم المسلمون بالنزول فبزل عشرون
وادعى كل واحد منهم انه هو الذي اسلم في الحصن لم يحل سبي احد منهم *
(ولو اسلم اربعة في الحصن ولم يخرجوا حتى ظهر المسلمون على الحصن فادعى
كل واحد منهم انه هو الذي اسلم كانوا جميعاً ائمان عرف بمينه انه كان فيمن
اسلم فحيث يشك يكون هو حرام مع اولاده الصغار ويسلم له ماله لانه هو المميز له
له * فاما الكبار من اولاده لا يتبعونه في الاسلام فكانوا ائماناً اجمعين) الا انه ليس
للإمام ان يقتل احداً منهم هاهنا لان كل واحد منهم قاتل للاسلام اوراغب
فيه واسلام الاسير يؤمنه عن القتل ولكنه لا يؤمنه عن الاسترقاق قال ﴿ولو
لم اسب هو لاء لم اسب اهل قسطنطينية اذا علمت ان فيها مسلماً واحداً او ذمياً
ولا اعرفه بمينه فهذا ليس بشيء وكل من وقع عليه الظهور في دار الحرب فهو
في ما لم يعلم المانع فيه * واستوضح هذا الفرق بما ورد من قوم من دار الحرب

الاسلام
الاسير يؤمنه عن القتل

بغير امان في قرية من قرى اهل الذمة فانهم المسلمون لياخذوا اهل الحرب
فادعي كل واحد منهم في القرية انه من اهل الذمة فهم آمنون كلهم لانهم
في موضع الامن والمصحة فلا يحل التمرض لاحد منهم ما لم يعلم انه من
اهل الحرب *

(ولو ان قوما من اهل الذمة دخلوا بعض حصون اهل الحرب برأى العين
من المسلمين ثم ظهر ناعلى الحصن فكل من في الحصن في الامن عرف بالذمة
بمينه) لانهم وجدوا في موضع الذمة والاباحة فكانوا افياء لم يظهر المانع في
بعضهم وتحكم المكان في مثل هذا اصل في الشرع الا ترى انه من رأى شخصا
في دار الحرب وهو لا يعلم حاله يباح له الرمي اليه ما لم يعلم انه مسلم او ذي
ولو رآه لا سلام لا يحل له ذلك ما لم يعلم انه حربى *

(و لو ان ذميا دخل حصنا من حصونهم فافتتح الحصن حين دخل الرجل
ولم يقتل واحد منهم حتى اخذوا وقد احاط العلم بان الذي فيمن اخذوا لكن
لا يعلم ايهم هو فانه لا ينبغي للامام ان يقتل احدا منهم لانه ليس ببعضهم
بان يقتله اولى من بعضهم ولو قتلهم جميعا كان متيقنا بقتل من لا يحل قتله
ولا طريق له الى التحرز عما لا يحل الا بالكف عن قتلهم جميعا وهذا الان التحرز
عن قتل الذي فرض عليه وقتل الحربي الاسير مباح له ولا ممانعة بين المباح
والفرض وفي الموضع الذي يتحقق المعارضة يترجح جانب الحرمة على الحل
فهاهنا اولى * فان كان القوم قتل بعضهم او مات بعضهم او خرج بعضهم فلم يحط
العلم بان الذي فيهم فلا بأس بقتل الرجال كلهم) لانهم وجدوا في موضع الحرب
والمانع من قتلهم كون الذي فيهم وذلك غير متيقن به فلا بأس بقتلهم بناء على
ان الذي كان هو الذي مات او خرج منهم وهذا الان الظاهر من حال كل واحد

تحكم المكان اصل في الشرع

في الموضع الذي يتحقق المعارضة يترجح جانب الحرمة على الحل

التحرز عن قتل الذي فرض

منهم انه حربي مباح الدم وانما بنى على الظاهر فيما لا يمكن الوقوف على حقيقةه الا ان يمرض الظاهر يقين بخلافه ففي الفصل الاول عارض الظاهر يقين وهو المأمم بكون الذي فيهم وفي هذا الفصل لم يمرض الظاهر يقين فيني الحكم عليه

(فان كان اكبر ظن الامام ان الذي فيهم وكلهم يقول انا الذي فالمستعجب له ان لا يقتل احدا منهم) لان اكبر الراي وان كان لا يمرض الظاهر ولكن يثبت به استعجاب الاحتياط الا ترى ان من وجد ماء وغاب على رايه انه نجس ولكنه لم يخبره احد بنجاسته فالمستعجب له ان يتوضأ بغيره وان توضأ به اجزأه فها هنا ايضا المستعجب له ان لا يقتل احدا منهم (وان كان لوقتلهم جاز باعتبار الظاهر والاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وساموا بصة ابن معبد (١) ضع يدك على صدرك واستفت قلبك فاحك في صدرك فدعه وان افتاك الناس به * وان كان لا رأى له في ذلك فلا بأس بان يقتلهم باعتبار الظاهر * وان شك في اثنين او في ثلاثة منهم فلا بأس بان يقتل الباقيين ويسبى الذين في اكبر رايه ان الذي فيهم * وكذلك لو ان رجلا منهم اشرف من الحصن فدلنا على عورة من عوراتهم فآمنه الامام ثم افتتح الحصن من ساعته فهذا والذي سواه) لان الذي آمنه مضمون عن القتل فان حرمة القتل بالامان وبالذمة سواء *

(ولو جرت المراضة بين المسلمين وبين اهل الحصن على الصلح فقال المسلمون اخرجوا اليئسا اربعة منكم فهم آمنون حتى نراوضهم فنخرج منهم (١) ذكره في نجر يد اسد الغابة في معرفة الصحابة رضي الله عنهم فقال قبره بالرقعة وله صحبة ١٢ م *

من وجد ماء وغاب على رايه انه نجس ولكنه لم يخبره احد بنجاسته فالمستعجب له ان يتوضأ بغيره وان توضأ به اجزأه فها هنا ايضا المستعجب له ان لا يقتل احدا منهم (وان كان لوقتلهم جاز باعتبار الظاهر والاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وساموا بصة ابن معبد (١) ضع يدك على صدرك واستفت قلبك فاحك في صدرك فدعه وان افتاك الناس به * وان كان لا رأى له في ذلك فلا بأس بان يقتلهم باعتبار الظاهر * وان شك في اثنين او في ثلاثة منهم فلا بأس بان يقتل الباقيين ويسبى الذين في اكبر رايه ان الذي فيهم * وكذلك لو ان رجلا منهم اشرف من الحصن فدلنا على عورة من عوراتهم فآمنه الامام ثم افتتح الحصن من ساعته فهذا والذي سواه) لان الذي آمنه مضمون عن القتل فان حرمة القتل بالامان وبالذمة سواء *

عشرون معافهم آمنون لان اربعة من العشرين قد صاروا آمنين باعطاء المسلمين لهم الامان فان اعطاء الامان للمجبول صحيح فاذا حصلوا في عسكرنا وبعضهم آمنون ثبت الامان لهم جميعا اذ ليس بعضهم باولى من البعض ولا يجل الترض لو احد منهم لتردد حاله بين ان يكون آمنا معصوما وبين ان يكون مباحا الا ترى ان المسلمين لو قالوا ليخرج الينا رجل منكم فهو آمن فاذا فتح الباب كان لكل واحد منهم ان يخرج ويكون آمنا فاذا خرج عشرة معاف كل واحد منهم في صورة من سلطه المسلمون على الخروج ولو خرج وحده كان آمنا تفرج غير مهمه لا يبطل ما وجب له المسلمون من الامان *

(الا ترى انهم لو قالوا ان فتح رجل منكم البساب فهو آمن فوثب عشرة منهم ففتحوه معا كانوا آمنين) لان كل واحد منهم لو فتحه وحده كان آمنا فلا يبطل امانه بفتح الغير مهمه *

(ولو قال ان خرج رجل منكم الينا لئلا نراه فيه على الصلح فهو آمن فخرج رجل ثم تبعه آخر ثم آخر فان كان الاول صار في منعتنا قبل خروج الآخرين فالثاني والثالث في المسلمين) لان حكم الامان يمين في الاول حين صار في منعتنا وحده ثم خرج الثاني والثالث بغير امان فان النكرة في موضع الاثبات تخص بيمين ما يمين الاول له لا تأمس الثاني والثالث *

(وان لم يصل الاول الى منعتنا حتى لحقه صاحباه فهذا خروجهم معا واءلان النصوص عليه خروجه اليها وانما يتيم ذلك بوصوله الى منعتنا قبل ذلك لم يمين الامان في الاول وكان هذا وخروجهم معا سواء الا ترى ان الاول او رجع قبل ان يصل الى منعتنا ثم خرج الآخر كان آمنا اذا وصل الى منعتنا او اوصل الاول الى منعتنا ثم مات او رجع فخرج الآخر كان فيا رأيت او ان

الثاني عجل فوصل الى منتهى ما قبل ان يخرج الاول من منعة المشركين لم يكن
 آمناً وهو اول رجل وصل الى منتهى ما قبل ان المعتبر حال الوصول الى منتهى ما
 وقد وصلوا اليها معافكا منهم خرجوا معافكا كانوا آمنين فان قيل اذا خرجوا معافكا
 كيف ثبت الايمان لهم والنكرة في الاثبات لا تتم قلنا هذه نكرة موصوفة
 بصفة عامة وهي الخروج اليها ومثل هذه النكرة تتم كالرجل يقول لا اكلم الا
 رجلا عالما ولكن ينتهي شرط الايمان بمجرد قول احدهم اليها قبل خروج
 الآخرين فاذا خرجوا معافكا كانوا آمنين لهذا (واو) كان قال عشرة منكم آمنون
 على ان تفتحوا الباب او قالوا عشرة منا آمنون على ان تفتح الباب فقال الامام نعم
 ففتحوا الباب ف عشرة منهم آمنون والخيار في تعيينهم الى الامام لانهما اوجب
 الايمان للفتحين باعيانهم وانما اوجب له عشرة منكرة منهم ولكن اجاب الايمان
 للمجهول بصح منجز فكذلك مطلقا بالشرط ثم البيان يكون الى من اوجب في
 المجهول كما في الطلاق والعتاق *

(وانما ثبت الايمان لعشرة منهم بغير عيال ولا مال الا ما عليهم من
 الكسوة والسلاح استحصانا) لان ثبوت الايمان لهم بعد فتح الباب وعام القهر
 وقد بينا ان العيال لا يدخلون في مثله *

(وان كانوا اقلوا عشرة من اهل حصنتنا آمنون ان يفتح لكم الباب فقال
 الامام نعم وله الخيار ان شاء جمل العشرة من نسائهم وصبيانهم وان شاء
 جمعهم من رجالهم) لان اللفظ الذي به طلب الايمان يتناول الكل والكل من
 اهل الحصن وفي الاول انما خاطب الرجال فثبت الايمان لعشرة من الرجال
 بعينهم الامام (وينبغي ان يحتاط للمسلمين في ذلك حتى لا يختار حينئذ للايمان الا
 ان يكون منعمة للمسلمين في استرقاقه اقل لانه نصب ناظر لهم) وهذا بخلاف

ما سبق من قوله ليخرج الينا اربعة منكم وقوله ليخرج الينا احد منكم لان هناك
الامان انما يثبت لهم بعدما وصلوا الى منعتنا وكل واحد منهم لو خرج وحده
كان آمنة قبل انضمام غيره اليه فبانضمام غيره اليه لا يبطل الامان وهذا الامان
ل عشرة منهم بعد الفتح وهم في الحصن *

(وحقيقة) هذا الفرق ما ذكرنا ان النكرة هاهنا غير موصوفة وهناك
النكرة موصوفة بالخروج الينا الا ترى انه لو قال ان رمى رجل منكم بنفسه
الينا وحده كان آمنة فرمى عشرة مما كانوا آمنة لان النكرة موصوفة وكل
واحد منهم لو رمى بنفسه وحده كان آمنة فبانضمام غيره اليه لا يبطل حقه *
(ولو قال ليخرج الينا هؤلاء الاربعة حتى تراوهم على الصلح فخرجوا
فهم آمنون سواء قال وهم آمنون او لم يقل) لانه دعاهم الى الخروج لطالب السلم
ووافقة ولان المرافضة على الصلح انما يتأتى ممن كان آمنة على نفسه فكانه
هذا دليل الامان لهم *

(بخلاف ما اذا قل لاربعة منهم اخرجوا الينا فخرجوا فانه يكون له ان
يقتلهم لانه ليس في لفظه ما يدل على الامان او الخروج على مسيل الموافقة
ولكن هذا طلب المبارزة فكانه قال اخرجوا الينا للقتال ان كنتم رجالا
واو قال اخرجوا الينا فيبعضوا واشتروا فخرجوا كانوا آمنة) لان في كلامه
مادل على الامان والخروج الى الموافقة فالتجارة تكون عن مراعاة وانما
يتمكن منها من يكون آمنة *

(ولو قال ليخرج الينا هؤلاء الاربعة حتى تراوهم على الصلح فخرج
اربعة غير اولئك الاربعة فهم في للمسلمين) لان دلالة الامان لا يكون فون
التصريح بعينه ولو قال لا ربعة باعيا منهم آمنة فخرج غيرهم كانوا آمنة

وان اشسكل على المسلمين فلم يدروا أنهم اولئك الاربعة او غيرهم فان الامام يسألهم عن ذلك فان زعموا أنهم غيرهم كانوا في الاقرارهم على انفسهم لحق الاسترقاق وان زعموا أنهم اولئك الاربعة فالقول قولهم لان الظاهر شاهدتهم والظاهر انه لا يتجاسر احد على الخروج الا من اومن بعينه فان انهم استحلهم بالله على ذلك فان نكوا عن اليمين كانوا في الاقرار لكن لا يقتلون لان النكول بمنزلة الاقرار ولكن فيه ضرب شبهة واحتمال فلا يجب القتل به وقد تقدم بيانه *

(وان خرج عشرون رجلا معا فقال كل واحد منهم انا من الاربعة وحلف على ذلك فهم آمنون جميعا) لان كل اربعة لو خرجوا وحدهم وحلفوا كان القول قولهم فخرج غيرهم لا يبطل حكم الامان في حقهم اولانه اختلط المستامن بنير المستامن في منعتنا وفي مثل هذا ثبت الامان لهم جميعا احتياطا فلي الامام ان يبينهم ما منهم والله تعالى اعلم *

باب الخيار في الامان

باب الخيار في الامان

قال فاذا حاصر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة من اهل هذا الحصن على ان افتحه لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فموا من عشرة معه لانه استامن لنفسه نصبا بقوله آمنوني فالياء والنون يكتفي بهما المتكلم عن نفسه وقوله على عشرة كلمة على الشرط وقد شرط اما عشرة منكورة مع امان نفسه فمرفنا ان العشرة سواء *

(ثم الخيار في تعيين العشرة الى رأس الحصن) لانه جعل نفسه ذا حظ من امانهم وهو ليس بذى حظ باعتبار انه داخل في امانهم فقد استامن لنفسه بالحفظ على حدة وليس بذى حظ على انه مباشر لا مانهم فان ذلك لا يصح منه فمرفنا انه

ذو حظ على ان يكون مميّنا لمن تناوله الا مان منهم باعتبار ان التعمين في المجهول لا يجاب المبتداء من وجهه *

(ولو كان قال آمنوني الى عشرة من اهل الحصن فله عشرة يختار اي عشرة شاء فان اختار عشرة هو واحد فذلك له جائز وان اختار عشرة سواء فله عشرة آمنون سواء وهو في) لانه ما استامن لنفسه عينا وانما استامن بعشرة منكرة ولكن بقوله لي شرط لنفسه ان يكون ذا حظ ولا يمكن ان يجعل ذا حظ على وجه مباشرة الا مان لهم فان ذلك لا يصح منه فمرفنا انه ذو حظ على ان يكون هو الممين للعشرة ونفسه فيما وراء ذلك كنفس غيره اذ لم تناوله الا مان نصا *

(فان عين نفسه في جملة العشرة صار آمنا بعشرة التسعة الذين عينهم مع نفسه وان عين عشرة سواء فقد تعين حكم الا مان فيهم وصار هو فيا كغيره من اهل الحصن) وكان حقيقة كلامه آمنوا لاجلي عشرة سواء واوجبوا لي حق تعين عشرة تو منونهم ولو قال ذلك كان الحكم فيه ما بينا *

قال * (وبلغنا نحو ذلك عن الاشعث بن قيس (١) انه قال ذلك يوم خيبر) وقد ذكر اهل الحديث نحو ذلك عن معاوية وكذلك لو كانت البداية من رئيس الحصن بان يقول افتح لكم الحصن على اني آمن على عشرة او قال على اني عشرة آمنون من اهل الحصن فهذا ما تقدم سواء في الفاصلين جميعا *

(ولو قال افتح لكم على ان تو منوني في عشرة من اهل الحصن او على اني آمن في عشرة فهو آمن وتسعة معه) لان حرف في للظرف فقد جعل نفسه في جملة العشرة الذين التمس الا مان لهم فلا يتناول ذلك الا تسعة معه لانه لو تناول عشرة سواء كان هو آمنا في احد عشر بخلاف الاول فهناك ما جعل نفسه في جملة العشرة (فان قيل) فقد جعل العشرة ها هنا ظرفا لنفسه والمظروف

(١) ذكره في تجريد اسد الغابة فقال وقد سئمت عشرة (اقول) فلي هذا كيف يصح

مضموره خيبر مسلما فله حاضر مع اهل خيبر والله اعلم ١٢

غير الظرف (قلنا) هو كذلك فيما يتحقق فيه الظرف ولا يتحقق ذلك في العدد
 الا بالطريق الذي قلنا وهو ان يكون هو احدهم ويجعل كانه قال اجماعوني احد
 العشرة الذين تو منونهم (فان قيل) اذا لم يكن حمل على معنى الظرف حقيقة
 ينبغي ان يجعل بمعنى مع كقوله تعالى فادخلني في عبادي او يجعل بمعنى على كقوله
 تعالى ولا صليتم في جذوع النخل وباعتبار الوجهين يثبت الامان لعشرة سواء
 (قلنا) الكلمة للظرف حقيقة فيجب حملها على ذلك بحسب الامكان وذلك ان
 يكون هو احدهم داخل في عددهم فهذا الانحمله على المجاز.

(ثم الخيار في التسعة الذين معه الى الامام هاهنا لا الى رأس الحصن لانه جعل
 نفسه احد العشرة فكما لا خيار ان سواء من للعشرة في التبيين لا خيار له وهذا
 لانه جعل نفسه ذات حظ من امان العشرة على ان يتناول حكم امانهم لا على ان
 يكون هو معينهم وقد نال ما سأل وبقي الامام موجب الامان لتسعة بغير
 اعيانهم فاليه بيانهم.

(ولو قال آمنوني وعشرة او افتح لكم على اني آمن انا وعشرة فالامان له ولعشرة
 سواء) لان حرف الواو للمطفها هاهنا وانما يطف الشيء على غيره لا على نفسه
 ففي كلامه تنصيب على ان العشرة سواء هاهنا (فان لم يكن في الحصن الا ذلك
 العدد او اقل فهم آمنون كلهم) لان الامان بذكر العدد بمنزلة الامان لهم
 بالاشارة الى اعيانهم (وان كان اهل الحصن كثير افالخيار في تعيين العشرة الى
 الامام) لان المتكلم ما جعل نفسه ذات حظ في امان العشرة وانما عطف امانهم على
 امان نفسه فكان الامام هو الموجب للامان لهم فاليه التبيين.

(وان رأى ان يجعل العشرة من النساء والولدان فله ذلك) لانهم من اهل
 الحصن الا ان يكون المتكلم اشترط ذلك من الرجال.

ولو قال آمنوني بعشرة من اهل الحصن كان هذا وقوله وعشرة سواء
 لان الباء للاتصاق فقد التصق امان العشرة بامانه وانما يتحقق ذلك اذا كانت
 العشرة سواء ولكن هذا غلط زل به قلم الكاتب والصحيح ما ذكر في بعض
 النسخ العتيقة (آمنوني بعشرة) لان النساء من حروف المطف وهو يقتضي
 الوصول والتعقيب فيستقيم عطفه على قوله آمنوني وعشرة فاما الباء تصحب
 الاعراض فيكون قوله آمنوني بعشرة معنى عشرة اعطيتكم من اهل الحصن عوضا
 عن امان وهذا لا معنى له في هذا الجنس من المسائل فمر فنان الصحيح قوله
 آمنوني بعشرة *

(ولو قال آمنوني ثم عشرة كان هذا والا اول سواء والعشرة سواء) لان كلمة
 ثم للتعقيب مع التراخي وهذا تبين ايضا ان الصحيح في الاول قوله فبعشرة
 لانه بدأ بما هو للمطف مطلقا ثم بما هو للمطف على وجه التعقيب بلا مهلة ثم بما هو
 للتعقيب مع التراخي *

(ولو قال آمنوني عشرة فاختار في تعيينهم الى الامام) لان المتكلم لم يجعل
 نفسه ذا خط وانما التمس الامان لشدة منكرة فكان الامام هو الذي ابتداء
 فقال عشرة منكم آمنون على ان تفتحوا فاختار في تعيينهم الى الامام * (ان شاء
 جعل المتكلم احدهم وان شاء لم يجعل * ولو قال آمنوني مع عشرة فبالعشرة سواء)
 لان كلمة مع للضم والقران وانما يضم الشيء الى غيره لا الى نفسه فمر فنان
 العشرة سواء واختار في تعيينهم الى الامام لانه هو الذي اوجب الايجاب والمتكلم
 ما جعل نفسه ذا حظ من امان العشرة *

(ولو قال آمنوني في عشرة من اهل حصني فهذا وقوله من اهل الحصن
 سواء والا امان له ولتسعة مختارهم الامام) فان قيل * هو جعل نفسه معرفة

بإضافة الحصن الى نفسه والعشرة منكرة فينبغي ان لا تدخل المعرفة في النكرة
 (كما قال في الجامع) ان دخل داري هذا احد فمبده حر فدخلها هو لم يحسث (قلنا)
 هو معرفة ها هنا بإضافة الامان الى نفسه قبل اضافة الحصن الى نفسه فهو له
 آمنوني وانما الحاجة الى معرفة حكم (في) وقد بينا انه للظرف ولا يتحقق ذلك الا
 بمدان يكون هو في جملة العشرة والعمل بالحقيقة ها هنا يمكن لانه من اهل
 الحصن كثيره وكذلك لو قال في عشرة من اهل بيتي او في عشرة من بني ابي كان
 هو وتسمية سواء لانه من جملة اهل بيته والمراد بيت النسب وهو من جملة بني
 ابيه فكان العمل بحقيقة الظرف ها هنا ممكن فلهذا كان الامان لعشرة ممن سواهم
 هو احدهم والبيان الى الامام *

(واو قال في عشرة من اخواني فهو آمن وعشرة سواء من اخوانه) لانه
 صريح بما يمنع العمل بحقيقة الظرف ها هنا فان الانسان لا يكون من اخوانه فلا
 بد من ان يحمل حرف في معنى مع كما هو الاصل انه متى تمذر العمل بحقيقة الكلمة
 وله مجاز متعارف يحمل على ذلك المجاز لتصحيح الكلام *

(وكذلك لو قال في عشرة من ولدي) لانه لا يكون من ولد نفسه فلا بد
 ان يحمل العشرة سواء *

(وعلى هذا لو قال آمنوا عشرة من اخواني انا فيهم او قال عشرة من
 ولدي انا فيهم فالامان لعشرة سواء) *

(ولو قال عشرة من اهل بيتي انا فيهم او عشرة من اهل حصن انا فيهم
 فالامان لعشرة هو احدهم) لما بينا من الترق *

(واو قال في عشرة من بني فهو على عشرة من بنيه سواء يمينهم الامام) لانه
 لم يحمل نفسه ذا حظ من امامهم *

(فان كانوا ذكورا كلهم او مختلطين فالامام يعين اي عشرة شاء من ذكورهم
واناثهم فان لم يكن فيهم ذكر فهم في كلهم سوى الرجل المستامن) لانه انما
استامن لبنيه وقد بينا ان هذا الاسم لا يتناول الاناث المفردات (فان قيل) ليس
انهم لو كانوا مختلطين فعين الامام عشرة من الاناث كان له ذلك واذ لم يتناولهم
اسم البنين فكيف يعينهم الامام (قلنا) لانه ما آمن عشرة هم بنوه وانما آمن عشرة
هم من بنيه وعند الاختلاط البنات المشرة هم غيره من بنيه فلهذا كان له ان
يعينهم فاما عند عدم الاختلاط الاناث المفردات ليس من بنيه فكيف
يتناولهن الامان ؟

(ولو كانوا بنين وبنات وبنين وبنات فله ان يختار عشرة ان شاء من الولد
ان شاء من ولد الولد) وقد بينا ان هذا الاسم يتناول بني البنين في الامان كما يتناول
البنين استحصانا « ذكر في الكتاب بني البنات من اصحابنا رحمه الله تعالى من قال
هذا غلط من الكاتب والصحيح بنات البنين وقيل بل هو صحيح وهو احدى
الروايتين اللتين ذكرنا في سابق انه يطلق اسم البنين على اولاد البنات كما يطلق
على اولاد البنين والاخوة والاخوات في هذا بمنزلة البنين والبنات الا انه اذا
قال في عشرة من اخوتي وله اخوات مفردات وبنواخوة فهم في كلهم لان
اسم الاخوة لا يتناول الاخوات المفردات ولا بني الاخوة لانه حقيقة ولا مجازا
بخلاف بني البنين فالاسم هناك يتناولهم مجازا فاذا اختلط ابن الابن بالبنات
المفردات يتناولهم اسم البنين مجازا »

(ولو قال في عشرة من اصحابي فله عشرة سواء) لان اصحابه غيره ولا وجه لاجمال
حرف في هنا للظرف وكذلك لو قال في عشرة من رقيقتي او في عشرة
من موالي *

(واو نظير الامام الى فارس، منهم فقال انت آمن في عشرة من فرسانكم فهو آمن ونسمة سواه) لان حرف في هاهنا لا ظرف فانه تصفه العشرة الذين آمنهم الامام فيمكن ان يحمل هو احدثهم *

(وان قال انت آمن في عشرة من الرجال فالعشرة من الرجال سواه) لانه ليس بصفة العشرة فانه فارس فعرفنا ان حرف في معنى مع هاهنا (وكذلك لو كان على عكس هذا)

(قال وانما يؤخذ في هذا بما عليه كلام الناس) يعني الذي يسبق الى فهم كل واحد من هذه الالة ظ ما ذكرت (ولو قال في عشرة من بني ابي لهب فالايمان للبنات خاصة) لان اسم البنات لا يتناول المذكور بحالة *

(وكذلك لو كان له بنات بنين فهو عليهم دون البنين) لان اسم البنات يتناولهن مجازا وان لم يكن له الابنات بنات فليس يدخان في الامان * وهذا بناء على اظهر الروايتين ان اولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى اباؤهم لان يكون يجري مقدمة بان يقول لي بنات بنات وقدمات امهاتهن فآمنوني في بناتي فحينئذ يعرف بتلك المقدمة انه انما استامن لهن والرجوع الى دلالة الحاصل لمعرفة المقصود بالكلام اصل صحيح في الشرع *

(ولو قال آمنوني في موالى وله موال وموالى موال كلوا جميعا آمنين استحسننا) لان اسم الممتنية حقيقة باعتبار انه احياهم بالاعتاق حكمها وامتق معتقه مجاز باعتبار انه حين جعل الممتقين اهلا لا يحجب العتق لهم فكانه سبب لاعتاقهم وقد بينا ان الامان مبني على التوسع وان مجرد صورة اللفظ يكفي لثبوت حقن الدم به احتياط وانما لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في محل واحد فاما في محلين يجوز ان يجمع على وجبه لا يكون المجاز معارضا للحقيقة في ادخال الجنس على صاحب

اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم

الحقيقة وفي الامان لا يؤدي الى هذه المعارضة بخلاف الوصية وانما هذا
نظير قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم «حتى يتناول الام والجدات جميعا»
(واو قال آمنوني في موالى وله موال اعتقوه وموالى اعتقهم فالامان لا يتناول
الفرقيين بهذا اللفظ) لان مقصوده من طلب الامان للاعلى بآزانه على ما انهم
عليه ولا سفل الترحم والزيادة في الانعام عليه وهما معنيان متغايران
ولا عموم للاسم المشترك باعتبار انه لا يشتمل اجتماع المعنيين المتغايرين في
كلمة واحدة فلماذا كان الامان لاحد الفرقيين كالوصية لان الوصية للمجهول
لا تصح فكانت باطلة بهذا اللفظ والامان للمجهول صحيح فيكون ذلك على
ما نواه الذي آمنهم وهو مصدق في ذلك) لانه لا يعرف الامن بجهته»

(فان قال مانويت شيئا فهم جميعا آمنون استحسننا) لا باعتبار ان اللفظ
المشترك عنهم فالمشترك لا عموم له ولكن باعتبار ان الامان يتناول احدا
الفرقيين ولا يعرفون باعيانهم وعند اختلاط المستامن بغير المستامن يثبت
الامان لهم احتياطا كما بنا»

فان قيل كان ينبغي ان يكون خيسار التبيين الى الامام وان لم ينو شيئا
في الابتداء لانه اوجب في المجهول فاليه البيان (قلنا) لا كذلك فان المشترك
غير الجمل واللفظ الذي اوجب الامان به هاهنا ليس بجمل حتى يرجع
في البيان الى الجمل وانما هو مشترك باعتبار انه يحتمل كل واحد من الفرقيين
على وجه الانفراد كانه ليس معه غيره في مثل هذا البيان للموجب وانما
يطلب البيان في مثل هذا التأويل في صيغة الكلام فاذا تمذر الوقوف عليه
كانوا جميعا آمنين لا اختلاط المستامن بغير المستامن وهذا لان بيان المشترك
ما يكون مقارنا لما يكون طاريا فهو نسخ فلا جرم اذا قال نويت الاسفلين

الفرقيين بهذا اللفظ

المشترك لا عموم له

او الاعلين كان ذلك صحيحاً لانه بيان بما اقترن بالكلام فاما اذا قلنا اختار
الآن فليس هذا بيان انما هو في معنى النسخ وهو لا يملك ذلك *
(وان قال المتكلم انا نويت الاسفلين وقال الامام انا نويت الاعلين فهو
على معنى الامام) لانه هو الموجب بالصيغة المشتركة الا ترى انه لو قال امي
على قربي عباس بن عمر فقال آمنك عليه وله قريبان كل واحد منهما بهذا
الاسم فقال الامام عنيت هذا وقال المستامن عنيت الآخر كان ذلك على
معنى الامام *

(وان قال الامير لم اعن واحداً منهما بعينه وقال المستامن كذلك
فهما آمانان لا اختلاط من صار آمناً بغيره على وجه لا يمكن تمييزه * وان
قال المستامن عنيت هذا وقال الامير لم اعن واحداً بعينه انما اجبته الى
ما طالب فالامان للذي عناه المستامن) لان الامام بني الاجاب على كلامه
واحد هما في ذلك عين بارادة المستامن اياه فيجعل ذلك كالمعين في جواب
الامام ايضا *

(ولو قال امي على عشرة من موالى الاسفلين فالتخيار في تعيينهم الى المستامن
هاهنا كما في قوله على عشرة من اهل حصني) لانه جعل نفسه ذا حظ من
امانهم بذكر كلمة الشرط بعد امان نفسه *

(وكذلك لو قال على ابن عمي فله ان يختار ايها شاء اذا كان له ابناء عم
ولو قال على ابن عمي زيد واذا له ابناء عم كل واحد منهما بهذا الاسم واجمع
المستامن والذي آمن انهما لم يميئا واحداً منهما فها آمانان) لان التعريف
بالاسم والنسب كالتعريف بالاشارة وانما وقع الامان بهذا اللفظ على احدهما
بعينه ولكن لا نعرفه فاختلط المستامن بغير المستامن * وفي الاول انما اوجب

التعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالاشارة

الامان في منكر مجهول فيكان له ان يخير ايها شاء الا ترى انه لو اعتق عبدا بعينه من عبيده ثم اختلط بغيره على وجه لا يمكنه تمييزه لم يكن له خيار التمين بخلاف ما لو اعتق احد عبيده بغير عينه *

(واو قال آمنوني في عشرة اقدس من بني قعد تقدم بيان هذا الا ان هاهنا ليس الامام ان يبين عشرة من بناته ليس فيهن ذكر) لانه او جب الامان لعشرة هم بنوه وهذا لا يتناول الاناث المفردات بخلاف الاول فهناك او جب الامان لعشرة هم من بنيه والاناث المفردات من بنيه اذا كان له ممن ذكر *
(ولو قال آمنوني على موالى وليس له الا مواليات انا لا ذكر فيهن فهن آمنات معه استحضانا) وفي القياس هذا وما تقدم من الاخوة والبنين سواء في انه لا يتناول الاناث المفردات ولكنه استحسن (فقال اهل اللغة يستجيزون اطلاق اسم الموالى على الاناث المفردات ويسدون قول القائل مواليات من باب التكلف بل يقولون للمعتقات هن موالى بنى فلان كما يقولون للمعتقين وللعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم) فهذا يتناول هذا اللفظ الاناث المفردات في الامان والوصية بخلاف اسم الاخوة والبنين * والله تعالى الموفق *

﴿ باب الامان على غيره وما يدخل هو فيه وما لا يدخل وما يكون فداء وما لا يكون ﴾

﴿ قال ﴾ (رجل من المحصورين قال للمسلمين افتح لكم الحصن على ان تو منوني على فلان رأس الحصن فقاموا انهم ففتح الحصن فهو الرأس آمنان) لانه صرح باشتراط الامان لنفسه وللرأس على فتح الحصن فانه اضاف الامان الى نفسه بالكناية والى الرأس بالتصريح باسمه ووصل كلمة على الذي هو للشرط به *

﴿ باب الامان على غيره وما يدخل هو فيه وما لا يدخل وما يكون فداء ﴾
﴿ للعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم ﴾

(وكذلك لو قال أنا آمن على فلان رأس الحصن ان فتحت الباب فقلوا نعم) وهذا لان نعم غير مفهوم المعنى بنفسه فاذا ذكر في موضع الجواب يصير الخطأ بما رافيه فكان المسلمين قالوا له آمناك على فلان رأس الحصن على ان تفتح الباب وفي هذا الجواب الامان لها بمنزلة ما لو قالوا آمناك على اهلك وولدك او على اهلك ومالك على ان تفتح الحصن ولو كان قال اعتدوا الى الامان على فلان فهما آمنان ايضا (وكذلك لو قال اجملا الى الامان على فلان) لانه صرح باشتراط الامان لنفسه ولفلان وهذا بخلاف ما قال في الباب الاول آمنوا الى عشرة هـ فانه لا يتناول الامان له لان تقدير كلامه هـ هـ هـ لا جلي فلا يصير مضيفا للامان الى نفسه بل يصير ملتصقا بالامان لعشرة منكورة متشعبة في ذلك وكم من شنيع لاحظ له فيها بشفع فيه ولا يتحقق هذا المعنى هنا فان قوله اعتدوا الى الامان او اجملا الى الامان يصير باضافة الامان الى نفسه ولانه قال على فلان ولو حملنا كلامه على معنى الشفاعة لم يبق لقوله (على) فائدة بل يصير تقدير كلامه اعتدوا و اجملا لا جلي و بشفاعتي الامان لفلان وكلمة على للشرط فلا بد من اعماله اذا صرح به او ذلك في ان يلتبس الامان لنفسه ويشترط امان فلان معه وفي تلك المسئلة لم يذكر كلمة على انما قال آمنوا الى عشرة هـ

(ولو قال ما قدوني على الامان على رأس الحصن فالرأس آمن والمتكلم في) لانه اضاف العقد الى نفسه دون الامان وكم من مباشر للعقد لا حفظه من المقصود خصوصا في هذا العقد الذي لا يتعلق الحقوق فيه بالعقد ولا بد من الاضافة الى من يقع العقد له الا ترى ان المسلمين لو قالوا عقدناك الامان على الرأس ان فتحت فكان الامان على الرأس دونه لان المقصود على ميزان القاعلة فيه يصير العقد

مضافا اليه دون ما يتناول العقد وهو الامان *

(ثم انما يامن الرأس وحده ولا يدخل في الامان عياله ورقية في هذين الفصلين) لان الامان له بعد الفتح وعام القهر وفي مثله لا يدخل الا ما عليه من اللباس * (ولو قال عاقدا الى الامان او اكتبوا الى الامان على فلان فقالوا نعم فالامان لفلان دونه) لانه التمس ان يكتبوا اليه امان فلان والمكتوب اليه قد لا يكون ذا خط من المكتوب فهذا وقوله عاقدا الى سواه ووقع في بعض النسخ (اكتبوا لي الامان على فلان) وهو غلط فان قوله اكتبوا الى الامان كقوله اجمعوا الى الامان لان فيه تنصير محابضا لافادة الامان المكتوب الى نفسه فمر فذا ان الصحيح اكتبوا الى *

(ولو قال اعقدوا الى الامان او قال عاقدون لي على الامان على عيالي او قال على ولدي او على مالي او على قرابتي فهو آثم وجميع من اشترط عقد الامان عليه) اما في قوله اعقدوا الى فهو غير مشكل واما في قوله عاقدون فهو لا يدخل في الامان في القياس كما في الفصل الاول لانه اضاف العقد الى نفسه دون الامان ولكنه استحسن ما هنا لوجبهين (احدهما) ان في كلامه دلالة اشتراط الامان لنفسه لانه شرط الامان اولده وليماله والمتصو به ابقاؤهم وانما بقاؤهم ببقائه على وجه يعولهم بعد هذا كما كانت يعولهم من قبل ولا يتحقق هذا اذا تناوله الامان فانه اذا قتل او استرق لا يعولهم بمذالك وهذا في قوله على مالي اظهر لانه لا عوض له في طلب الامان لماله سوى ان يبقى على ملكه فيصرفه الى حوائجه ولا يكون ذلك الا بعد ان يثبت الامان له ولانه ليس بسفير في هذا العقد فالماقد على مال نفسه يكون عاقدا لنفسه ولا يكون سفير غيره وكذلك في حق الميال والولد لان قصده الى استئناذهم لحاجته الى ذلك

حتى يقوموا بمصالحه ولا ظاهراً الشفقة عليهم وذلك في حق نفسه اظهر فمرقنا
انه طلب الامان لنفسه دلالة لخلاف ما سبق *

(ولو قال عاقدوني على الامان على عيال فلان او على ولد فلان فهو لا يدخل في
الامان) لانه ليس في كلامه دليل على طلب الامان لنفسه فان بقاء عيال فلان
غير متعلق ببقائه وبقاؤه غير متعلق ايضا بقيامهم بمصالحه فكان هذا وقوله على
رأس الحصن سواء ولم يذكر ان فلانا المنسوب اليه العيال والولد هل يدخل
في هذا الامان ام لا وعلى احد الطريقين الاستحسان ينبغي ان يدخل لان
بقاء عيال فلان على ما كانوا عليه يتعلق بامان فلان وعلى الطريق الآخر يدخل
لان التكلم اظهر الشفقة والترحم على ولد فلان وعياله وذلك لا يكون دليلاً
على شفقه على فلان *

(ثم اوضح هذا بالوقال الرأس عاقدوني الامان على اهل مملكتي او على اهل
بيتي فان هذا اللفظ يعلم كل احد ان مراده بقاء نفسه على ما كان عليه متصرفاً في
مملكته وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الامان له) *

(ولو قال اعقدوني الى الامان على اهل حصني على ان افتحه لكم فهو آمن واهل
الحصن من بني آدم فاما الاموال والسلاح والمتاع والكرام فوفى) لان
ثبوت الامان بعد فتح الباب وفي مثله لا يدخل الاموال تبعاً لآثر
انهم شرطوا له ذلك جزاء على فتح الباب *

(ولو تناول الامان جميع الحصن من الاموال والنفوس لم يبق للمساكين فائدة
في فتح الباب) فبهذا يتبين انهم قصدوا ذلك ليتوصلوا الى استغناء الاموال
ولان في اشتراط فتح الباب دليلاً على الذين تناولهم الامان غير مقرر على
السكنى في الحصن وانما يدخل الاموال في الامان لان التمكن من المقام بها

فاذا انعدم ذلك المعنى هاهنا لا يدخل المال *
 (ولو قال اعتمدوا الى الامان على اهل الحصن على ان ادلكم على الطريق الى
 موضع كذا كذا فقه او افتح الحصن بجميع من في الحصن وجميع ما فيه داخل
 في الامان هاهنا) لان اشتراط الامان هاهنا جزاء على الدلالة لا على فتح الباب
 ففي كلامه بيان انه يدلهم ليتمكن من القرار في حصنه مع اهل الحصن على ما
 كانوا من قبل وفيه مثل هذا الامان يدخل الاموال *
 (وكذا لو قال اعتمدوا الى الامان على اهل حصني على ان تدخلوه فتصاو فيه
 فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال) لان في كلامه
 تصريح بما هو فائدة فتح الباب وهو الصلوة فيه دون ازعاج اهله منه
 وقد يرغب المسلمون في ذلك ليفشوا الخبر بان المسلمين صلوا بالجماعة في
 حصن كذا فيقع به الرعب في قلوب المشركين او ليسبدوا الله في مكان لم يعبده
 في ذلك المكان اهله ومكان العبادة شاهد له ومن يوم القيامة كما ورد به الاثر *
 (ولو قال آمنوني على اهل الحصن على ان تدخلوه ولم يذكر غير ذلك فهذا
 الامان على الناس خاصة) لان فائدة دخول الحصن الاستئمان هو الظاهر
 وما سواه محتمل ولكن المحتمل لا يقابل الظاهر فاذا انعدم التصريح بالوجه
 المحتمل كان الكلام محمولا على الظاهر اليه اشار بقوله (بعض هذا قريب من
 بعض ولكن هذا على ما يقع عليه معاني الكلام) *
 (ولو قال افتح الحصن على ان تؤمنوني في اهل حصني لم يدخل الاموال
 في شيء من هذا) لان اشتراط الامان لهم جزاء على فتح الباب مطلقا *
 (ولو قال افتح باب الحصن على ان تؤمنوني على الف درهم فهو آمن وماله كله
 في اتماله الف درهم بطلية الامام من اي موضع شاء) لانه شرط الف درهم مطلقا

ومكان العبادة شاهد له ومن يوم القيامة

مع امان نفسه جزاء على الفتح وفي مثل هذا الامان لا يدخل ماله ولكن يدخل
ما شرط من الالف عوضا له على فتح الباب *

(فاذا فتح اعطى ما شرط له من الموضع * وكذلك لو قال افتح الحصن
وتؤمنوني على الف درهم) فان الواو هنا بمعنى الحال يعني في حال ما تؤمنوني
على الف درهم فيكون شرطا كقوله لا مراثة انت طالق وانت مريضة *
(فان قال افتح الحصن فتؤمنوني على الف درهم من مالي او على ان تؤمنوني
فأعالة الف درهم من ماله والباقي كله في) فان لم يف ماله بالف درهم لم يكن
له زيادة على ماله) لا نعلم انه لم يحمل الالف لنفسه عوضا فانه اضاف الالف
الى نفسه بقوله من مالي وماله لا يسلم له عوضا من فتح الباب بل يسلم له بان
اعطى الامان في ماله كفا في نفسه و بطريق الامان لا يسلم له زيادة على ماله
بخلاف الاول فقد اطلق تسمية الالف بمقابلة منفعة شرطها على نفسه للمسلمين
فيكون ذلك عوضا بمنزلة الاجير يقول اعمل هذا العمل لك بدرهم او على
درهم من مالي لم يكن ذلك اجارة وان لم يكن ماله دراهم ولكنه كان روبا
اعطى من ذلك ما يساوي الف لانه قال من مالي فأعسا جعل المشروط فيه الامان
جزأ من ماله وبصفة المالية الاموال جنس واحد بخلاف ما اذا قال على
الف درهم من دراهمي * لان المشروط فيه الامان هناك جزؤ من دراهمه فاذا
لم يكن له دراهم لم يصادف هذا الامان محله فكان لغوا * ونظيره الوصية
اذا قال اوصيت لقان من مالي بالف درهم اعطى الف درهم من ماله وان
لم يكن له دراهم ولو قال من دراهمي لم يصادفها ثم ذكر سواها فقال (اذا قال على
الف درهم من مالي لماذا لا يجعل هذا شرطا للاف على نفسه للمسلمين عوضا
عن الامان فتصير كانه شرط لهم فتح الحصن والالف درهم على نفسه عوضا

عن امانه قلنا لان في هذا الغاء هذا الشرط فانه لو فتح الباب ولم يذكر هذه الزيادة كان ماله كله فياً (فمرفنا انه ليس مراده وتومنونني على الف درهم من مالى ان يكون الالف للمسلمين من ماله وانما مراده ان يكون الالف للمسلمين ماله بطريق الامان وما سواه في المسلمين الا ترى انه لو قال افتح الحصن على ان تومنونني على رقيقى او على مالى او على سلاحى كان ذلك محمولا على طلب الامان بهذه الاشياء مع نفسه فكذلك قوله على الف من مالى *

(ولو قال على عشرة ارؤس من الرقيق او على عشرة افراس كان ذلك عوضا بنزلة قوله على الف درهم مطلقا) لان الرقيق يصلح عوضا عما ليس بمال كالدرهم وفتح الباب بهذه البسطة فالمسلمين ان يمتطوه الارؤس من اي موضع احبوا *

(بخلاف ما اذا قال من رقيقى او كراعى ولم يشترط فتح الحصن ولكن قال آمنوني حتى انزل اليكم على الف درهم او قال على الف درهم من مالى فآمنوه فماليه الف درهم في الوجعين جميعا) لانه ما شرط بمقالة ما التمس من الامان منفعة للمسلمين فمرفنا ان مراده بذكر الالف ان يكون عوضا للمسلمين على امانه سواء اطلق او قال من مالى وهذا لان نزوله يتوصل المسلمون الى ماله الذى في الحصن ليكون ذلك دلالة التماس الامان في هذا القدر من ماله واذا حملنا على اشتراط العوض كان مفيد للمسلمين بخلاف ما سبق *

(وكذلك لو قال على عشرة ارؤس من الرقيق او من رقيقى فهذا عوض وقد فدى به نفسه فمليه ان يدفع ذلك الى المسلمين) ولو قال على اهلى او مالى

او ولد في فو آمن وجميع ما نزل به من ذلك ولا شيء عليه) لان اهله وولده ليس
بمال ولم يجر المأذاة بان يجمعهم المرء فداء لنفسه بل يجمع نفسه وقاية دونهم
فمر فذا ان مراده التماس الايمان لهم مع نفسه وكذلك اذا ذكر المال مطلقا
لان ذلك مجهول الجنس والصفة والقدر فلا يصلح ان يكون فداء اولاده
لا يفدي نفسه بجميع ماله عادة اذ يهلك جوعا *

(ولو قال آمنوني على رقيتي على ان انزل فهو آمن ورقيته * ولو قال على نصف
رقيتي كان هذا فداء وباعتبار حقيقة المعنى لا يتضح الفرق بينهما ولكن باعتبار
عرف الناس فان الانسان يفدي نفسه ببعض ما ياتي به معه ليتعيش آمنا بما بقي
ولا يفدي نفسه بجميع ما ينزل به فاذا ذكر نصف المال او نصف جنس من المال
فالقالب ان مراده الفداء واذا ذكر جميع المال بجميع جنس من المال كالرقيق
فالقالب ان مراده طلب الايمان لذلك الجنس مع نفسه * فاذا ذكر ما ليس
بمال كالزوجة والولد فالقالب ان مراده الاستئمان لهم لا الفداء سواء ذكر
عدد امنهم او ذكر جماعتهم وهو بمنزلة ما لو ذكر انسانا آخر بقوله آمنوني على
فلان فانه يكون ذلك طلب الايمان لفلان لا جملة فداء لنفسه) *

(فان قال آمنوني على عشرة من رقيتي حتى انزل فهذا فداء فان نزل معه
بماله وزوجته فهم في اجمعون) لما بينا ان في امان النازل لا يدخل نسوة ما
عليه من اللباس الا ترى ان في الايمان بفداء لا يدخل المال والعيال فكذلك
في الايمان بالفداء *

(ولكنه ان نزل معه بمثل ما اشترط في فداائه فقال جئت به للفداء الذي
شرطتم علي فالتماس ان يكون ذلك فيما يكون عليه فداء آخر) لان الايمان له
بعد النزول وذلك لا يتناول ماله من المال فصار المال فيا للمسلمين وهو

لا يتمكن من اداء ما التزم من الفداء بنى للمسلمين ولكنه استحسن فقال (يجب له هذا من الفداء) لانه لما يتمكن من اداء ما التزم بماله وهو زل اليه ولا مال له عندنا واذا لم ينزل بهذا القدر مع نفسه لا يتمكن من الفداء فكان اشترط الفداء عليه تسليطه على ان يأتي به كما ان اشترط ابدال الكتابة على المكاتب يكون تسليطه على الاكتساب وتعليكا لليد والكسب منه (فان كان المشروط عليه عشرة ارؤس وجاء باحد عشر كان لنا ان نأخذ الكل عشرة بالفداء والباقي لانه في) لان الاستحسان في مقدار حاجته الى الفداء وفيما زاد عليه يؤخذ بالقياس *

(وكذلك لو جاء بمشرين رأسا فقال جئت بها فانه يؤخذ الكل منه باعتبار القياس كما ذكرنا وان جاء بصنف غير الرقيق فقال اردت ان ابيعه واعطيتكم القيمة فانه يقبل ذلك منه مع يمينه استحسننا) لان الرقيق في ما وضة ما ليس بمال مطلقا ثبت مترددا بين المين وبين القيمة وبما جاء قبل منه فكانت المجانسة بين الفداء وبين ما جاء به ثابتة باعتبار المالية فلذا يصدق في ذلك *

(وهذا اذا قل على عشرة ارؤس من الرقيق واما اذا قل من رقيق ثم جاء بالدرهم فذلك في وهو مطالب بما التزمه من الفداء) لانه باضافة الرقيق الى نفسه يصير مميئنا لهم فكانه عينهم بالاشارة وفي مثل هذا لا يؤخذ منه القيمة مكان المين *

(فان قال لم يدعى اهل الحصن ان انزل اليكم بالرقيق فجئت بالقيمة لم يصدق على ذلك) لان ما جاء به من الدراهم صارت غنيمة للمسلمين فلا يصدق على ان يحمل ذلك محسوباً عليهم بالفداء وذلك لانه كان متمكنا من ان يبين للمسلمين

قبل نزوله انهم يعمونه من النزول بالرفيق حتى ياذنوا له في النزول بالقيمة فاذا لم يفعل كان التقصير منه وان فعل ذلك فاذنوا له في النزول بالقيمة كان ما ياتي به من الدراهم فداء ولا يكون فياً *

* قال (ولوان صاحب القلعة قال آمنوني على قلعتي او على مدينتي على ان افتحكم لكم فان كان يجري كلام يدل على ان المراد عين القلعة والمدينة بان قال اني اخاف ان فتحت لكم تهدموا قلعتي او تحربوا مدينتي فقال له انت آمن على قلعتك ومدينتك فهذا عليهما خاصة دون ما فيهما من الاموال والنفوس) لان مطلق الكلام يتقيد بما سبق من دلالة الحال وانما جعلوا له لاما جزاء علي فتع الباب ومقصودنا من ذلك الاستغنام فمر فنان الامان يختص بما سمي له الا انه يامن بماله وولده وعياله لانه استأمن من علي قلعتي ليستكن من القرار فيها وعكبه بهذه الاشياء ففي هذا الحكم يشبه حال المستامن الى دار التجارة * فاما اذا لم يسبق كلام يكون دليلا على تخصيص في القياس الجواب كذلك ايضا لما بينا ان المقصود من فتح الباب هو الاستغنام والاسترقاق ثم ليس في لفظة القلعة والمدينة ما ينسب عن اهلها او عما فيها ولله انما استامن بهذه الصفة خوفا على القلعة ان يقطع وعلى المدينة ان يحرق ويحرب وقد كان ذلك مسقط رأسه ومسكن ابائه فتصديا لاستيانه ابقاء هادون ابقاءه من فيها *

(وفي الاستغسان هذا امان على القلعة والمدينة وعلى جميع ما فيها الدلالة المرف) فانه اذا قيل هذه مدينة عاصرة او قلعة حصينة يفهم منه عمارها بكثرة اهلها لا بجدر انهم رايت او قال آمنوني على مملكتي على ان افتح لكم القلعة اليس يفهم من هذا اللفظ جميع ما في مملكته من النفوس والاموال ولكن

مقصوده ان يبقى له المدينة والقلعة على ما كانت من قبل ويكون هو المتصرف في اهلها كما كان وانما يحصل هذا المقتضى اذا دخلوا في الامان»

«قال» (ولو اشرف رجل من اهل الحصن فقال افتح لكم على ان تؤمنوني من مالي على الف درهم فله الف درهم من ماله بطريق الامان لا بطريق العوض كما في قوله على ان تؤمنوني على الف درهم من مالي) اذ التقديم والتاخير في هذا لا يوجب اختلاف المعنى (وكذلك لو قال على الف درهم) فلا فرق بين ان يقدم ذكر الالف على امان نفسه او يؤخره في ان يكون عوض الشرطه عليهم بفتح الباب»

(ولو قال افتح لكم على ان تؤمنوني بالف درهم كان امانا وحده وكان عليه الف درهم يكتسبها فيؤديه الان جميع ماله يصير فيا بفتح الباب ولو لم يزل بالف درهم فكذلك اذا قال على الف درهم) وهذا الان حرف الباء يصحب الاعراض فاذا وصل الالف بامان نفسه بحرف الباء كان ذلك تنصيصا على ان الالف عوض عن الامان والامان حاصل له فكان الالف عليه بمنزلة من يقول لغيره وهبت هذه العين منك على ان تبني جاريك هذه عانة دينار كانت المائة بوضا عن الجارية»

(وكذلك لو قال افتح لكم الباب وتؤمنوني من مالي بالف درهم» ولو قال افتح لكم الباب على ان تؤمنوني من مالي بالف درهم فلا لف عوض عن امانه ايضا الا انه لو خذ منه من ماله مقدار الالف اذا وجد مكان ما عليه عوضا عن الامان بخلاف الاول لان هاهنا عين لما التزم من العوض مخلصا وصا وهو ماله الذي في يديه وعلى ذلك اعطيناه الامان فلا بد من ان ياخذ ذلك القدر منه بطريق القداء لا بطريق الاستفنام وفي الاول التزم العوض في ذمته من غير

ان عين محلاله فيبقى ماله فيأكلها هو، ويجب فتح الباب على وجه اتمام القهر وان لم يجدوا له مالا هاهنا فعليه الف درهم يؤدونها الى المسلمين (لان الامان قد سلم له فيأزمه العوض بمقابلته ولكنسه كان يعطى ذلك العوض من المال الموجود في يده ان كان فاذا لم يكن فقد عرفنا ان مراده من المال الذي يكسبه * (ولو لم يذكر فتح الباب ولكن قال آمنوني حتى ازل اليكم بالف درهم من مالي او من مالي بالف درهم فهذا فداء) لان حرف الباء يعصب الاعراض فان ما التمس امانها بعوض وقد نال ذلك حين نزل فعليه اداء الالف *

(وكذلك لو قال بحرف على هاهنا) لانه لم يشترط على نفسه للمسلمين منفعة حتى يكون ذكر الالف شرطاً وشرطه لنفسه على المسلمين عوضاً فيكون الالف عوضاً عن امانه في الوجهين *

(ولو قال افتح لكم على ان تؤمنوني على اهلي والالف درهم او باهلي والالف درهم فله الف درهم من ماله مع اهله وماسوي ذلك في لان الال ليس بال فلاب يكون ذكره الالف على سبيل البدل عن امانه سواء ذكره بحرف على او بحرف الباء ولكنه على وجه الاستيما لهم) ثم الواو لا تطف وحكم المطوف حكم المطوف عليه فاذا كان المطوف عليه استيماً كان المطوف كذلك *

(ولو بدأ بالمال فقال افتح لكم وتؤمنوني على الف درهم وعلى اهلي وولدي كان آمناء على الف يعطونها اياه وعلى اهله وولده وماسوي ذلك في) لانه شرط ذلك كله لنفسه جزاء على فتح الباب فما يصلح عوضاً فهو الالف يعطونه اياه واهله وولده كنفسه في انه شرط امانهم جزاء على الفتح *

(ولو قال افتح لكم على ان تؤمنوني بالف درهم وباهلي وولدي فعليه الف درهم واهله وولده كلهم في) لان حرف الباء يحكم في الاعراض فقد قرنه بالالف

فكان عوضاً عن امانته وقرنه بالاهل والولد ايضا وعطفها على الموض ايضا
فكان ذلك تنصيصا على ان كل ذلك عوض عن امانته *

(فاذا بدأ بالاهل فقال على ان تؤمنوني باهلي وبالف درهم فالقياس يقتضي هذا
ولكن في الاستحسان الاهل ليس بمال ليصالح ان يكون عوضا) فاستدلنا
بذلك على ان المراد بالاستيمان للاهل جزاءه على الفتح وقد عطف الالف عليه
فيكون ذلك استثناء الالف من ماله من جملة ما يكون فيسأ الا ترى انه لو قال
افتتح لكم على ان تؤمنوني بجميع قرأتي وباهلي وولدي وبالف درهم فالذي
يسبق الى فهم كل واحد ان هذا كله استثناء لا فداء *

(ولو قال انزل اليكم على ان تؤمنوني على اهلي بالف درهم او باهلي والالف درهم
فهو سواء وله اهله والالف درهم من ماله الذي نزل به وما سوى ذلك في كما
هو الحكم في امان النازل) لان عطف الالف على الاهل ومراعاة في حق
الاهل الاستيمان دون الفداء فكذلك فيما عطف عليه *

(ولو قال بالف درهم واهلي فهذا فداء وعليه ان يطهروا الف درهم واهله) لان
الالف عوض حين قرره بحرف الباء ثم عطف الاهل عليه فكان ذلك تنصيصا
على الفداء *

* قال (وبعض هذا قريب من بعض ولكن انما يؤخذ بالغالب من معاني كلام
الناس في كل فصل الا ان يكون قبل ذلك صراحة بدل على فداء او على
امان عليه فيؤخذ بذلك) لان الكلام يحتمل كل واحد من المعنيين فاذا سبق
ما يكون دليلا على احد المعنيين يرجح ذلك واذا لم يسبق حمل على الغلب
الوجهين كما هو الحكم في المشترك اذا ترجح احد المعنيين فيه بدليل
في صيغته *

(ولو قال افتح لكم واعطيكم مائة دينار على ان تؤمنوني على عشرة آلاف درهم من مالي فليبه بعد فتح الباب ان يعطيهم مائة دينار وعليهم ان يسلموا له عشرة آلاف درهم من ماله كما استثناه لنفسه وهذا لا يكون فداء) لانه لو لم يذكر المائة دينار كان ذلك استيئانا منه على عشرة آلاف من ماله فكذلك اذا ذكر المائة دينار شرط للمسلمين على نفسه مع فتح الباب *

(ولو قال افتح لكم واعطيكم مائة دينار على ان تؤمنوني وبالف درهم فليبه مائة دينار وائف درهم) لانه صريح بكون الالف عوضا عن امانه حين وصل حرف الباء بذكره وصريح بكون الدنانير عوضا عن امانه حين شرط على نفسه ان يعطيها للمسلمين الا ان يقول بالف درهم آخذها او تعطونها اخيئتها يكون له ذلك نصيبا على اشتراطه الالف على المسلمين لنفسه عوضا وهذا تفسير ما قال (ان هذا الكلام يحتمل معنيين يعني قوله بالف درهم اي بالف الزمها او بالف آخذها منكم فاذا جاء دليل اخذ به واذا لم يأت دليل اخذها هو الغالب من معاني الكلام والله تعالى اعلم *

باب الحرب يستأمن الى عسكر المسلمين

* قول * (واذا استأمن الحربني الى عسكر المسلمين من غير حصن ولا قلعة ولا مطبوعة فقال استأمن لا تخرج اليكم ثم ارجع الى اهلي فآيكم بالتجارات فذهب ثم جاء بتجارة او بسلاح او غير ذلك وقال هذا مالي فاقول قوله وهو آمن على ما جاء به) لانه استأمن في حال لم يصبر منهم ورافهم وعزلة من استأمن ليخرج من دار الحرب الى دار الاسلام وقد بينا ان هناك يدخل ماله في امانه يسلمه وان لم يذكر فكذلك الذي استأمن الى العسكر اذا لم يكن محصورا وقوله في المال مقبول باعتبار ان اليد له فالظاهر شاهد له *

باب الحرب يستأمن الى عسكر المسلمين

وكذلك لوجاء بامرأة فقال هذه امرأتي وابنتي واخوتي اوجاء بصبيان فقال هؤلاء ولدي فهو مصدق على ذلك وهم آمنون منه بمنزلة من استامن الى دار الاسلام) وقد ذكرنا هناك انه تبعه عياله في الامان كما تبعه ماله ومن كذبه منهم فيما قل فهو في لاقراره على نفسه بالرق حين كذبه في سبب التسمية في الامان (وان صدقوه ثم رجع المستامن فقال لا قرابة بيني وبينهم وكذبوه فهم آمنون) لانهم بالتصادق استفادوا الامان في الاستدعاء فلا يبطل ذلك بقول المستامن بعد ذلك لان اقراره عليهم بالرق او بما يبطل امانهم مردود وان اتهم الامير احدا منهم استحقاقه فان نكل اخذ مملوكا ولكن لا يقتل بنكوله

(ولو جاء معه برجال فقال هؤلاء اولادي واخواني فهم في اجمعون) لما بينا ان المقاتلة لا يتبعونه في الامان لو استامن الى دار الاسلام وكذلك اذا استامن الى المعسكر ولم يستامن لهم نصا ولا استامنوا لانفسهم (ولو جاء بمناجاة اوراق فقال هذا مالي او بامرأة فقال هذه عيالي فنام انه جاء بذلك من قرية او مطبوعة قريبة من المعسكر فان كان لم يعلم بها اهل المعسكر فذلك كله سالم له سواء كانت بحيث لو علموا بها كانوا قاهرين لا هالها ولم يكونوا) لان معنى القهر لا يتحقق اذا لم يعلموا بهم والقريب كالبعيد في حق من لا يعلم به الا ترى ان من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صبح تيممه بمنزلة ما لو كان الماء بعيدا

(وكذلك لو كان علم بهم الا انهم لم يقاتلوه ولم يتعرضوا لهم وهم ممتنعون من المسلمين) لان اهل المنعة لا يصيرون مقهورين بمجرد العلم بهم مالم يتعرض لهم بالقتال وانما جاء بذلك من موضع لم يتناول قهر المسلمين فيكون سالما له (وارتجاء به من قرية قريبة من المعسكر ليست لهم منعة وقد علم اهل

من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صبح تيممه بمنزلة ما لو كان الماء بعيدا

المسكر بها وبما فيها ولم يعلموا بما فيها الا انهم لو دخلوها علموا اذ لك فليس له
شيء مما جاء به (لان المسكر دخلوا دار الحرب على قصد قهر المشركين فاذا
زلوا بساحة قوم غير متممين منهم وعلموا انهم كانوا قاهرين لهم * الا ترى
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قرب من خيبر قال الله اكبر
خربت خيبر انا اذا زلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين * فاذا ثبت القهر
بهذا الطريق عرفنا انه انما جاء بهذا ممن كان في ايدي المسلمين وتحت قهرهم
ولا يسلم له شيء منه منزلة المحصور الذي يستامن لينزل اوليفتح الباب *
(وان كان اخرجه من مطمورة في قرية قد عرف المسلمون القرية
ولكنهم لا يعلمون المطمورة فجميع ذلك سالم له) لان ما في المطمورة لا يتناوله
قهرهم اذ لم يعلموا بها دخلوا القرية ولم يدخلوها فانهم عدموا آلة الوصول
اليها *

(وان جاء بذلك عن حصن قدقاتهم المسلمون وهم مقيمون عليها
ليفتحوها فجميع ما جاء به في) لان قهر المسلمين يتناول ما في الحصن بدليل
انه لو زل رجل من اهل الحصن مستأمن لم يسلم له شيء مما جاء به مع نفسه فاي
فرق بين ان يستامن وهو خارج وبين ان يستامن ليخرج في حق المال
الذي يخرج من الحصن فكما ان هناك لا يسلم له شيء من المال والعيال
بدون التصريح بالاستئمان له فكذلك هذا والله اعلم *

باب الحربى يستامن اليه في ايديهم

(قال واذا استامن الحربى الى المسكر ليدهم على عورات المشركين فلقى
المسلمون المدوفة فقهدها هزمهم وجدده فيهم وقال اسروني من صف
المسلمين ولا يعرف كذبه من صدقه فانه ينظر في حاله فان كانت هيأته هيأة

باب الحربى يستامن اليه في ايديهم

الامام سوربان كان مغلولاً او مربوطاً او مضرراً ولم يعرض له وكان عندنا على امانه
 الاول) لان عندنا مذكر الوقوف على حقيقة الحال يصار الى تحكيم الظاهر والى
 السلامة والى

(فاذا تبين بذلك انه كان مأسوراً فيهم قلنا اسرهم اياه لا يبطل امانه كما لو اسروا
 ذمياً لا يبطل ذلك عهده ولكنه يستحلف على ما يدعى من ذلك) لان ما شاهدنا
 من دلالة الحال يصير الظاهر شاهداً له ولكن لا يتنفي تهمة الكذب عن
 كلامه فالقول قوله مع يمينه

(وان لم يكن عليه شيء من علامات الاسراء فهو في والامام ان يقتله) لان
 الظاهر انه فارق عسكرنا باختياره والتحق بمنة اهل الحرب فأنهى به
 الامان الذي يتناوب بينه وحاله كحال غيره من اهل الحرب

(ولو اشكل امره بان دل بعض العلامات على انه انا هم اختياراً او بعض
 العلامات على انهم اسروه فهو في ولكن لا ينبغي للامام ان يقتله) لان عند
 تمارض العلامات يحكم الموضع الذي وجده فيه وانما وجد في منمة اهل
 الحرب وفي موضع اباحة الاسترقاق الا ان تمارض العلامات يمكن شبهة
 في امره فيمنع القتل اذا قتل مما يندري بالشبهات فان قيل عند تمارض
 العلامات لما اذا لا تمسك بالاصل وهو الامان الذي كان ثابتاً له مناه قلنا ما
 التمسك بالاصل المعلوم لانعدام الدليل المزيل له لا لوجود الدليل المنفي وقد
 ظهر الدليل المزيل لآمانه وهو كونه في منمة اهل الحرب وكان ينبغي على هذا
 القياس ان يكون فيا على كل حال الا ان اتركنا هذا القياس فيهما اذا ظهر انه كان
 اسيراً فيهم بدليل فاذا انعدم ذلك اوجاه ما عارضه وجب الاعتماد على ما هو
 معلوم في الحال وهو انه حرى وجداً في منمتهم

قال (ولو جالت خيل المسلمين جولة ثم انهم عطفوا فهنز موهم فوجده في ايديهم فهذا الاول سواء اذا علم انه كان في منعتهم قبل هزيمتهم وان هزمهم المسلمون فوجده لا يدرون اكان معهم او مع اهل الحرب الا انهم كانوا افتدوه فلما جده قال لم ابرح في عسكر كم فان كان اهل المسكر قليلا واحاط العلم بانه لا يخفى مثله ان كان في المسكر فهو في) لا تيقنسا بانه كاذب محتسب وانا حين فقدناه فقد التحق بمنة اهل الحرب فاتته به حكم الامان *

(وان كان المسكر عظيما قد يخفى مثله فيها ولا ندرى اصدق ام كذب فهو على امانه) لان الدليل المزيل للاصل المعلوم لم يظهرها هنا وهو وصوله الى منة المشركين ولكن ادعى ذلك عليه وهو منكر فالقول قوله مع عينه *

(وان كانوا قليلا فقدوه فلما هزموا المدوا اذ لم لا يدورن اكان مع المدوا وكان معهم فستل عن ذلك فقال ذهبت املف الملف او ضللت الطريق ولم الحق بالمدوق القياس هو في) لا نعلمنا مفاارقة المسكر في دار الحرب ودار الحرب موضع اهل الحرب فكان ذلك بمنزلة وصوله الى منعتهم في حكم انتهاء الامان (ولكنه استحسن وقال هو مصدق مع عينه) لانه اخبر بخبر محتمل للصدق فانه لا يجد بدا من ان يخرج من المسكر ليقضي حاجته اوليا بالملف وربما يضل الطريق عند الخوف وكثرة الزحام كما اخبر به وقد عرفنا بروت الامان له فيجب التمسك بذلك الاصل ما لم يظهر من يله بدليل والله اعلم *

باب المروضة على الامان بالجميل وغيره

قال (ولو ان عسكر المسلمين اتوا حصنا من حصون اهل الحرب فزاهضوه وقال لهم اهل الحصن يخرج عشرة سنيا ما لو انكم على الامان وقد رضينا ما صنعوا

فلما خرج العشرة سألوا المسلمين ان يسلموا السبي وياخذوا ما سوى ذلك واني
المسلمون ذلك وصالحهم العشرة على ان يؤمنوهم خاصة وعيالاتهم فراضوا على
ذلك ثم دخلوا الحصن وفتحوا الباب فدخل المسلمون يسبون فقال اهل
الحصن اخبرنا العشرة انكم ائتمتم السبي لم يلتفت الى كلامهم سواء صدقهم
العشرة في ذلك او كذبوهم وجميع ما في حصن في سوى العشرة مع عيالاتهم
لانه لم يوجد من المسلمين امان لغير العشرة صريحا ولا دلالة واهل الحصن
لا يدخلون في امان العشرة تبعافان في امان المحصور لا يدخل من كان تبعاله
حقيقة فكيف يدخل من لم يكن تبعاله والعشرة وان اخبروهم بامان السبي
بما زعموا فقد كذبوا في ذلك والمشركون انما اتوا من قبل انفسهم حين نصبوا
الطائين للسفارة بيننا وبينهم وصاروا قترين لا مفرورين من جهة المسلمين *
(وعلى هذا لو شهد قوم من المسلمين كانوا في الحصن ان العشرة اخبروهم بذلك
لم تنفعهم هذه الشهادة) لاسيما ان الثابت بالشبهة لا يكون اقوى من الثابت
بالمعاشة *

(ولو عاينا ان العشرة اخبروهم بذلك حين دخلوا الحصن ما بمننا ذلك
من استرقاقهم) لانه لا امان لهم منا (ولو كان اهل الحصن اخذوا الامان
من المسلمين على ما في حصنهم حتى يرجع اليهم العشرة بصالح او بغير صالح فهذا
والاول سواء) لان ذلك الامان قد انتهى برجوع العشرة اليهم فكاه لم يكن
اصلا (ولو كانوا اخذوا الامان حتى يرجع اليهم العشرة فيخبروهم بما جرى
على وجهه والمسئلة محالها فقال العشرة قد اخبرناهم بذلك وقال اهل الحصن
لم نخبرونا بشيء من ذلك فهم على امانهم) لان العشرة يدهون اتهام الامان الذي
كان منا لاهل الحصن واهل الحصن منكرون لذلك فالقول قولهم ولا شهادة

للعشرة على ذلك لانهم يشهدون على فعل انفسهم ولاهم يشهدون على اجازة
مافعلوا فانهم يقولون قد اخبرنا اهل الحصن ورضوا بما فعلنا ولا شهادة للمرء
على اجازة ما باشر *

(ولو شهد على مقاتلهم قوم مسلمون او من اهل الذمة كانوا في الحصن قبلت
الشهادة و كانوا فيا) لان شهادتهم حجة على اهل الحصن فكان الثابت
بشهادتهم كالثابت باقرار اهل الحصن *

(فان كان الشهود على ذلك من المسلمين فساقد السبي الى الحصن واعيد الامر
كما كان ثم ينبد اليهم ويقا تلون) لان الامر بالتوقف في خبر الفاسق منصوص
عليه ولا فرق بين ان يكون المشهود عليه مسلما او حربيا في انه ليس للتامق عليه
شهادة مقبولة وما لم يثبت اخبار العشرة ايهاهم بالامر على وجهه كانوا آمنين فلا
يحل سبيهم *

(وان كانوا حين دخل المسلمون عليهم كسر حصنهم فصاروا لامنعة لهم
فألمهم ان يلحقوهم بامنهم لانهم في امان منساقلا يجوز الزند اليهم حتى نبالهم
مامنهم ولو قالت العشرة ما اخبرناهم بالصلح على وجهه ولكننا اخبرناهم انكم
آتمتم السبي فهذا والاول سواء ولا يجوز التمرض بشيء مما في الحصن لانهم
كانوا في امان منا الى غاية وهو ان يخبرهم العشرة بالامر على وجهه ولم يفعلوا
(فان قال المسلمون نحن نسلم لكم السبي كما اخبركم به العشرة وناخذ ما سواهم من
المتاع لانكم رضيتهم بذلك وفتحتم الحصن عليه وقال اهل الحصن لا رضى
بهذا الا نذ لك لاهل الحصن) لان الا مان منابتناول جميع ما في الحصن فهم
على ذلك الا مان وان رضوا بغيره ما لم ينبد اليهم ويتهي لوجود غايته وغاية
الاخبار بالامر على وجهه فاذا لم يوجد كان علينا ان نعيدهم الى منعتهم كما كانوا

ونبلغهم ما منهم ثم نبذ اليهم *

(ولو بعث الامير مع العشرة رجلا من المسلمين فقال الرجل المسلم قد اخبرهم
العشرة كيف كان الصالح وانكر ذلك اهل الحصن فاقول قولهم) لان شهادة
الواحد في الازام لا تكون حجة على المستامن كما لا يكون حجة على المسلمين *
(وان كان بعث معهم رجلين مسلمين او اكثر فشهدا بذلك كانوا افياء) لان
شهادة المسلمين حجة تامة فيثبت بشهادتهم ما يوجب انتهاء الامان به (فان قيل)
كيف يقبل شهادتهما وهما يجران بهما انفسهما الى انفسهما لان لهما نصيبا في الغنيمة (قلنا)
نعم ولكن الحق في الغنيمة لا يتاكد قبل الاحراز ولهذا من مات منهم لا يورث
نصيبه ومثل هذا الحق الضعيف لا يورث شبهة مازمة من قبول الشهادة *
الا ترى ان المسلمين من الجند لو شهدوا على ذبي انه سرق من الغنيمة شيئا بعينه
او شهدا عليه انه سرق شيئا من مال بيت المال كانت شهادتهما مقبولة
ولا ينظر الى ما هما فيه من المنفعة بناء على الشريعة العامة (وان كان الرجلان من
لا تقبل شهادتهما بين المسلمين فاقول على امانهم) لان ما ينهي به الامان لم يثبت
بهذه الشهادة فان شوبته بناء على قبول شهادتهما

(واو كان بعث رجلين من اهل الذمة مع العشرة وهما ممن تقبل شهادتهما على
اهل الذمة فهم في ايضا) لانهم يشهدون على المستامين ولا اهل الذمة شهادة
مقبولة على المستامين فيما يندري بالشبهات وفيما لا يندري بالشبهات فكنا
بنزلة المسلمين في ذلك *

(فان شهد على ذاك رجل وامرأتان جازت الشهادة وكانوا افياء لانهم
لا يقتلون) لان شهادة النساء مع الرجال حجة فيما يثبت مع الشبهات وليست
بحجة فيما يندري بالشبهات لم تكن شبهة الضلال والنسيان في شهادتهن *

(ولو كان بمشقة مع العشرة رجلين من اهل الحرب مستامين فشهدوا عليهم فان كانوا من اهل تلك الدار جازت شهادتهم وان كانوا من غير تلك الدار بان كانوا من اترك واهل الحصن من النصارى لم تقبل شهادتهم لتباين الدارين فان ذلك يقطع ولاية الشهادة كما يقطع ولاية التوارث) وهذا لان دار الحرب دار قهر وليس بدار حكم فباعتبار اختلاف المنفعة يتباين الدار حتى لا تقبل شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دور مختلفة وان كانوا مجتمعين في دارنا بخلاف اهل الدمة فانهم صاروا من اهل دارنا ودار الاسلام دار حكم فاذا جمعهم حكم واحد قبلت شهادة بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم كما تقبل شهادة المسلمين بعضهم على بعض وان اختلفت مذاهبهم * قال * (وكل شيء رددت فيه اهل الحصن الى ما منهم فاني ارد فيه المشقة الى ما منهم ايضا لان الامان يتناولهم بيمين فلا يجوز التمرض لهم قبل التبدل اليهم * (ولو شهد قوم من اهل الحصن سوى المشقة ممن يعدل في دينه ان العشرة اخبروهم بالصالح لم يجوز شهادتهم) لانهم صاروا عبيد المسلمين بزعمهم فان الشهود يزعمون ان الامان قد انتهى باخبار المشقة اليهم بالامر على وجهه فهم ارقاء او عاقلهم ترددين الرق والحربة فيكونون بمنزلة المكاتبين لا شهادة لهم (واذا لم تقبل شهادتهم فاهل الحصن امنون غير المشقة واموالهم ورقية لهم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غلط والصحيح (غير الشهود على المشقة) فانه لا اشكال في امان المشقة فكيف يستثنونهم من جملة الامنين ولكن هؤلاء الذين شهدوا هم مقرون بانتهاء الامان وقرارهم صحيح على انفسهم فكانوا في امان مع اموالهم ورقية لهم ومن صدقهم من عيالهم واولادهم الصغار ايضا ان صدقهم الامهات وان كذبهم فلا سميل على الاولاد الصغار لانهم في حجب الامهات

وعند التكذيب هن امهات وكذلك اولادهن ومن لم يكن له ام من اولادهم
الصغار فهم مصدقون عليهم وهذا لانهم لما صاروا ارقاء والامهات حرائر
باعتبار بقاء الامان لمن كان المعتبر في حق الاولاد حجب الامهات ومن لم يكن
له ام فلا بد من اعتبار حجب الاب في حقه فيصير رقيقا معه ولا يصدقون على
الكبار من اولادهم الا ان يصدقوهم فيثبتون ارقاء باقرارهم
قال (ولو كتب الامير كتابا الى امير الحصن يخبره بما جرى وختمه بخاتمه
وبسته على يد رسول من قبله مع العشرة فلما فتح الحصن قال اميرهم لم يأت
بالكتاب ولم يدفعه الى الرسول وقال الرسول قد دفعته اليه وقرأه بحضور
مني فاهل الحصن على ايمانهم الاول لان الرسول يدعي انتهاء الامان بايصال
الكتاب اليه وهو منكسر لذلك فالقول قول المنكر وهذا لان الذي يتماق
بانتهاء الامان باحقة قاتهم واسترقاقهم وهذا ما يندري بالشبهات فغير الواحد
فيه لا يكون حجة تامة وان كان مسلما

(فان كان بثمة رجلين مساميين فشهدا بأنه قرئ عليه بحضور منهما حق سمعه
وعلم ما فيه فهم في اجمرون) لان الثابت بالبيينة كالثابت باقرار الخصم وشهادة
المساميين حجة تامة (ولو شهدا انه دفع الكتاب اليه فقرأ عليه بالعربية وترجم
له الترجمان ولكنهما لا يدريان ما قال الترجمان فالقياس فيه انهم آمنون حتى
يعلم انه قد علم ما في الكتاب) لانا نعرف انه لا يعرف العربية والشهود لم يعرفوا
ما قاله الترجمان فلا ثبت علمه بما في الكتاب بهذا القدر وما لم يصبر ذلك معلوما
له لا ينتهي الامان ولا يتفي الشبهة فلا يجوز لهم الاقدام على القتل او السبي
ولكنه استحسن (فقال هم في لانه ليس في وسع المساميين فوق ذلك
اذا ارادوا التنبذ اليهم وان خان الترجمان فذكر لهم غير ما في الكتاب فانما اتوا

من قبل انفسهم حين اتخذوا ترجما ناهو خائن وما لا يمكن الوقوف عليه
حقيقة يجوز تعاق الحكم به وانما يتعلق بالسبب الظاهر وقد تم ذلك كما شهد
به المسلمون»

قال «ولو ان رسل المسلمين لم يحضروا مجلس اميرهم الا ان الامير رد جواب
الكتاب بكتاب مختوم ثم فتح الحصن فحمد الامير الكتاب وقال ما وصل
الي كتاب ولا اخبرني المشرة بما جرى على وجهه فهم على امانهم لان الغالب
ان الكتاب الذي جاء الى امير المسكر محتمل فله افعل ذلك مفتعل على
لسان اميرهم وانتهاء الامان لا يثبت مبيها للقتل والاستغنام مثل هذا
الكتاب المفتعل» (وكذلك ان كان هذا الكتاب من ملكهم الاعظم ثم انكره
بعد ما وقع الاستيلاء على مملكته) فانه لا يبطل به الامان الذي كان بين المسلمين
وبينهم لما بينا ان الكتاب محتمل قد يفتعل على لسان الاعظم كما يقتل على
لسان من هو دونه»

(فلا يحل اراقة الدماء والاستغنام والاسترقاق باعتبار هذا الكتاب الذي
لا يدرون الحق هو ام باطل) «فان قيل» اليس ان كتاب القضاة الى
القضاة يحمل حجة في الاحكام وهذا الاحتمال فيه موجود قلنا
اما فيما يدري بالشبهات لا يحمل حجة وفيما يشبهت مع الشبهات في القياس
لا يكون حجة ايضا وانما يحمل حجة فيما يشبهت مع الشبهات استصحابا
لتحقق الحاجة فيه بشرائط يقع بها الامن عن الافتعال ظاهرا وهو انتم
وشهادة الشهود عليه وعلى ما فيه ومثل ذلك لا يوجد في كتاب كبيرهم اليانا
والله اعلم وبالله التوفيق»

كتاب القاضي الى القاضي حجة في الاحكام استحسانا

باب امان الرسول

قال: (اذا ارسل امير المسكر رسولا الى امير الحصن في حاجة له فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال انه ارسل على لساني اليك الامان لك ولاهل مملكته فافتح الباب واتاه بكتاب افتمله على لسان الامير او قال ذلك قولاً فحضر المقالة الناس من المسلمين فلما فتح الباب دخل المسلمون وجمعوا ويسبون فقال امير الحصن ان رسولكم اخبرنا ان اميركم آمننا وشهدوا ذلك المسلمون على المقالة فالقوم آمنون يرد عليهم ما أخذ منهم لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فكان امير المسكر آمناً منهم (فان قيل) امان الرسول وعبارة الرسول كعبارة المرسل فيما جعل رسولا فيه فاما فيما افتمله فلا (قلنا) هذا التمييز غير معتبر في حق المبسوث اليه لانه لا طريق له الى ذلك وانما الذي في اسمه الاعتماد على ما يخبر به الرسول فلهذا يحمل ما يخبر به كأنه حق بهد ما ثبت انه رسول وهذا لان الواجب على المرسل ان يختار لرسالاته الامين دون الخائن والصادق دون الكاذب فلو لم يحمل ما يخبر الرسول به كأنه حق في حقهم ادى ذلك الى الفرور وذلك حرام (ارأيت) لو ناداهم الامير ان هذا رسولي في كل ما يجري بيني وبينكم ثم اتاهم هذا الم يكن القوم آمنين ومن تأمل قوله تعالى ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لاطمنا منه الوتين يتضح عنده هذا المعنى وقد تقول عليه غيره بعض الاقاويل نحو مسيلة ونظراؤه ممن ادعى الرسالة ولم يصحبهم في الدنيا ذلك فمرفسا ان حال المرسل فيما يخبرون به عن ارسالهم لا يكون كحال غيرهم

(وكذلك ان كان الرسول ذميا او خريسا مستامنا) لان ثبوت هذا الامان من جهة امير المسكر لا من جهة الرسول فان الرسول في حصنهم غير

باب امان الرسول

عبارة الرسول كعبارة المرسل

الواجب على المرسل ان يختار لرسالاته الامين والصادق

ممتنع منهم فلا يصح امانه من جهة نفسه (ثم هذا التخصيص كان من جهة الامير حين اختار له الله كافر اخائنا وهو مني عن ذلك) *

(الا ترى الى ما روى ان عمر رضى الله عنه قال لابي موسى الاشعري رضى الله عنه مر كاتبك فليدخل المسجد وليقرأ هذا الكتاب فقال ان كاتبى لا يدخل المسجد قال ولم اجنب هو قال لا ولكنه نصراني فقال سبحانه الله اتخذت بطانة من دون المؤمنين اما سمعت قوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يلوئكم خيالهاى * لا يقصرون في افساد اموركم فان قال الرسول انى قد قلت لهم هذا الذى ادعوا ولا نعلم ذلك الا بقوله وقد فتح الحصن وسباهم المسلمون لم يصدق على ذلك) لانه اخبر عالا يملك استينافه وادعى ما يبطل حق المسلمين بعد ما ظهر سبب نبوت حقهم فلا يصدق فيه الا بحجة

(ولكن من وقع في سهمه منهم صار حرا لا قراره انه آمن ولا يترك ليرجع الى دار الحرب) لان ذلك من حق المسلمين *

(وان شهد على هذه المقالة قوم من اهل الذمة لا تقبل شهادتهم لانها تقوم على المسلمين) وان كان الذى اتاهم هذه الرسالة رجل ليس برسول ولكنه افعل كتابا فيه امانهم فدخل به اليهم او قال ذلك لهم قولا وقال انى رسول الامير او رسول المسلمين والمسئلة بحالها فهم في كلهم والامام ان يقتل مقاتلتهم) لانه لا يمكن اثبات الامان لهم من جهة فانه غير ممتنع منهم حين قال لهم ذلك بل هو بنزلة الاسير فيهم وامان الاسير فيهم لا ينفذ على المسلمين فلا يمكن تصحيحه من جهة امير المسكر لانه ما رسله حتى يكون عبارته قائما مقام عبارة الامير وهذا لان معنى الغرور لا يتحقق هاهنا لو ابطنا هذه المقالة وانما جاء التخصيص من جهةهم حين اعتمدوا قول مجهول غير معروف بالرسالة ولا

كان
ابى موسى الاشعري رضى الله عنه نصرانيا فاذا ذكر عليه امير المؤمنين عمر رضى الله عنه

كان رسول الله من جهة الأمير في وقت من الاوقات والأمير لا يمكنه ان
يتحرز عن هذا لانه لا يعرف المقتل لمنه من الافعال وكأنه يسقط عنهم
الوقوف على ما ليس في وسعهم بسقط عن الامام التحرز عما ليس في وسعهم
(ولو قال لهم هذا الذي لم يكن رسولا هذه المقالة وهو في عسكر المسلمين
ناداهم ففتحوا الباب كأأمين حتى ينزل اليهم) لانه يحمل هذه المقالة امانا من
جهته حين كان في نعمة المسلمين وقد بينا ان من يملك الامان اذا خبر عن
ملك الامان فذلك امان صحيح لهم سواء كان الخبر صدقا كان كذبا ان كان صدقا
فن جهة الخبر عنه وان كان كذبا فن جهة الخبر لانه لا يثبت ذلك الا بشهادة
المدول من المسلمين لانها تقوم لا بطل حقه في الاستغناء

(ولو ان رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير قال ان فلانا القائد قد آمنكم
وارسلني بذلك اليكم او ان المسلمين على باب الأمير آمنوكم «او اني كنت قد آمنتمكم
قبل ان ادخل اليكم وناديتكم بذلك وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم
في اجمعون اذا كان ما الخبر به كذبا) لانه ليس برسول القائد حتى يحمل عبارته
كمبارة القائد ولا هو رسول المسلمين على باب الأمير حتى يكون عبارته كمبارتهم
وهو لا يملك امانهم بنفسه في هذه الحالة لانه في منتهى فام هذا بطل حكم كلامه
(ولو كان رجل من المسلمين ارسله في حاجة فقص حاجته ثم اخبرهم ان
من ارسله آمنهم فهذا ايضا باطل) لان رسول الواحد من عرض المكر في
مثل هذا لا يشبه رسول الأمير او رسول جماعة المسلمين فان ذلك المرسل
لو كان في هذا الموضع لا يسمع امانه فكذلك رسوله اذا خبر عنه وهذا هو
القياس في رسول الأمير ورسول جماعة المسلمين ايضا غير ان الاستغناء في
هاتين الحالتين «ولان جماعة المسلمين اهل المنعة حيث ما كانوا ورسولهم

قائم مقامهم فاذا اضاف الامان اليهم كان صحيحا وكذلك الامير امانه صحيح
حيث يكون امير الانه لا يكون اميرا الا باعتبار المنحة فليس ان رسوله كلسانه
في الاخبار بالامان وهذا لا يوجد في حق الواحد من عرض الناس فلهذا
لا يعتبر اخبار رسوله اياهم بالامان عنه *

قال (ولو ان الامير ارسل اليهم من يخبرهم انه آمنهم ثم رجع اليه فاخبره انه قد
ادى اليهم رسالته فهم آمنون وان كانوا لا يعلمون ان الرسول قد بلغهم) لان
البناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة والظاهر ان الرسول
به ما يدخل عليهم لا يخرج حتى يودي الرسالة * ولان فيما قوله الرسول
احتمال الصدق وان لم يرجع جانب الصدق وهذا القدر يثبت الشبهة وقد
بين ان الامان يثبت في موضع الشبهة *

(فلا يجوز للمسلمين ان يغيروا عليهم حتى ينبدوا اليهم ولو كان الامير
المسلمون آمنوهم ثم بشوار جلا ينبدوا اليهم ويخبرهم انهم قد نقضوا العهد فرجع
الرسول وذكر انه قد اخبرهم بذلك فليس ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم
حتى يعلموا ذلك) لانه انهم يخبرون بمثل الصدق والكذب وذلك لا يكون
حجة تامة في نقض العهد وان كان الحجة في الامان لمنى وهو ان الذي يتعلق
بنسبة الامان باحصة السبى واستحلال الفروج والدماء وهذا مما لا يثبت
مع الشبهة ومجرد الظاهر وخبر الواحد لا يثبتك عن الشبهة فاما الذي يتعلق
بالامان حرمة السبى وذلك مما يثبت مع الشبهة * ولان ما يتعلق بنسبة الامان
اذا وقع فيه الغلط لا يمكن تداركه فلا يجوز ان يعتمد فيه على مجرد الظاهر *
فاما ما يتعلق بالامان اذا وقع فيه الغلط يمكن تداركه فيجوز الاعتماد فيه على
خبر الواحد اذا كان رسولا فان اغار المسلمون عليهم قبل التثبت فقاتلوا

شرح السيرة الكبرى

لم يأتنا ما جاء به رسولكم فالقول قولهم) لانهم انكروا ببذل الامان وفيه
تمسك بالاصل المسلم فيرد عليهم المسلمون ما اخذوا من امن اموالهم
ويفرمون ديات من قتلوا منهم لانهم كانوا في امانهم ما لم يعلموا بالنبذ
«فان قيل» ليس في وسع الامير فوق هذا قلنا لا كذلك بل في وسعنا ان
يرسل اليهم رسولاً ينبذ اليهم ويرسل معه رجلين عدلين من اهل الشهادة حتى
يشهدا على بليغ النبذ فهذا ادنى ما يتم به الرسالة في النبذ حتى لو ارسل اليهم
رجلين فرجعا وشهدا على بليغ النبذ اليهم لم يحز ذلك لان احدهما شهد على فعل
نفسه وذلك لا يكون حجة في الاحكام ولا يقبل في مثل هذا الا ما يكون حجة
في الاحكام»

(ولو جاء رسول اميرهم بكتاب محتوم الى امير المسلمين اني قد ناقضتك العهد
فليس ينبغي للمسلمين ان يعجوا حتى يعاوا حقيقة ذلك) لان الكتاب محتوم
وامله مقتول (وان كان الذي جاء بالكتاب رجلا من اهل الحرب فشهدا ان
هذا الكتاب كتاب الملك وخائمه ساجت شهادتهما على اهل الحرب) لان
الرسولين عندنا في امان والقوم كذلك قبل ان يتم النبذ وشهادة اهل الحرب
على امثالهم من اهل دارهم حجة تامة وبتمام النبذ بشهادتهم لا بأس بقتلهم
واسترقاقهم (الا ان يكون الذان شهدا بالكتاب ممن لا يجوز شهادتهما منهم
او من اهل الذمة او من المسلمين فيشك لا يحل للمسلمين ان يعجلوا بقتلهم) لان
شهادة هؤلاء ليس بحجة في الاحكام وببذل الامان لا يثبت بمثل هذه الشهادة
(فينبغي للامير ان يرسل اليهم رجلين عدلين ممن يثق به عن المسلمين ليسألوه
عن ذلك) الا ترى انهم لو اسروهم فوجدوا الكتاب وحلفوا ما كتبوه
كان القول قولهم شرعا ولا يبطل انكارهم بشهادة من لا شهادة له

وهذا اهل الحرب على امثالهم من اهل دارهم حجة تامة

فلا بد من ان يبعث الامير من يجوز شهادته حتى اذا انكروا الكتاب
شهدوا به عليهم *

(ولوان الامير بعث اليهم عشرة معهم كتاب فيه نقض العهد وقال للرجل
المسلم اقرأه عليهم وقال للآخرين اشهدوا عليهم بذلك فاجتمع اميرهم مع
القواد والبطارقة فقرأ الرجل عليهم بالعربية وترجم الترجمان باسمهم ثم رجع
الرسول فاخبروا بما كان فلا بأس بان يغير المسلمون عليهم لانهم ليس في وسطهم
فوق هذا والتكليف يثبت بحسب الوسع فيما يندرى بالشبهات وفيما ثبت مع
الشبهات *

(فان آثاروا عليهم فقالوا ان الترجمان لم يخبرنا بنقض العهد وانما اخبرنا ان في
الكتاب قد زدناكم في مسدة الامان كذا فقولهم هذا باطل) لما بينا انهم
اتوا من قبل انفسهم حين اختاروا للترجمة خائفا وليس في وسطنا ان نعلم حقيقة
ما يخبر به الترجمان الا ان يستقر عند المسلمين الذين حضروهم ان الترجمان قال لهم
غير ما في الكتاب فان استيقن المسلمون بذلك قال قوم على امانهم * ارايت لو كان
لاهل الحرب الذين آمنواهم لهم لغات مختلفة او كانوا اقواما من العرب لهم لغة
فكلموهم بلغة غير لغتهم واغربوا في الكلام فذكروا الغريب من اللغات
فقالوا لم نفهم اللغة اين في ان تصدقهم على هذا ونحن نعلم انهم من اهل
المعرفة باللغة لا تصدقهم على شيء من ذلك حتى نستيقن انهم لم يفهموا فاذا
تيقنا بذلك فقد سقط اعتبار الظاهر باليقين وكانوا هم على الامان * وكذلك ان
كان اكبر الراي منا انهم لم يفهموا الا ان اكبر الراي بمنزلة اليقين فيما يتنى على
الاحتياط * وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو ان مسلما جاء رجلا من
المشركين الى الامير وهم في المنازة او كانوا اهل حصن محاصروا وقال اني كنت

الأكبر الراي بمنزلة اليقين فيما يتنى على الاحتياط

آمنت هذا فأتاني على أمانني إياه لم يصدق حتى يشهد شاهدان سواء أنه قد آمنه
لأنه صافياً للعلمين حين جاء به إلى الأمير فانه غير ممنوع وهذا المسلم لا يتمكن من
أن يؤمنه ابتداء فلا يصدق فيما يقربه من أمانه وفي القياس للامام أن يقتله إن شاء
عنزلة غيره من المساءرين ولكن في الاستحسان أن يجمله فياً ولا يقتله لأن
احتمال الصدق في خبره يمكن شبهة مانعة من إراقة الدم وهذا لأن حرمة قتل
المستأمن من حق الله تعالى وخبر الواحد فيما يرجع إلى أمر الدين حجة شرعية
مخصوصة فيما لا يكون فيه الزام على شخص بعينه وهو منكر لذلك الخبر
(ولو أن مسلماً غير الذي جاء به شهد أن هذا آمنه لم تقبل شهادته حتى يشهد على
ذلك رجلان مسلمان واستدل بحديث الهرمزان فإن عمر رضي الله عنه كان قال
له تكلم فلا بأس عليك أو تكلم بكلام حي (١) ثم اشتبه ذلك على عمر فشهد له أنس بن
مالك فأن عمر أن يقبل منه ذلك حتى جاء معه رجل آخر فشهد بذلك فآمنه عمر
رضي الله عنه) وفي هذا بيان أنه لا بد من شهادة رجلين إذا شهدا على أمان غيرهما
لأن ذلك الغير منكر الأمان ولو كان مترابلاً لم يكن شهادته حجة على فعل نفسه
فلا بد من أن يشهد عليه به شاهدان سواء حتى يثبت الأمان إلا في حق الرسول
خاصة إذا علم المسلمون أنه قد أخبرهم بالأمان لأن المسلمين ائتمنوه على الرسالة
فإن ظهر منه خيانة فذلك على المسلمين الأثرى أن الامام إذا ولي قاضياً أمر
المسلمين فاختطأ في إقامة حدم من رجم أو قطع في سرقة كان ذلك على بيت مال
المسلمين لأنهم ولوه ذلك على المسلمين فخطأه عليهم فكذلك الرسول حين ولوه
الرسالة فخطأه وخيائته يكون عليهم دون أهل الحرب والله الموفق

﴿باب السرية تؤمن أهل الحصن ثم ياجتهد السرية الأخرى﴾

«قال» (ولو أن سرية صالحوا أهل الحصن على خمس مائة دينار على أن يؤمنوهم

خبر الواحد فيما يرجع إلى أمر الدين حجة شرعية

﴿باب السرية تؤمن أهل الحصن ثم ياجتهد السرية الأخرى﴾

حتى يخرجوا الى دار الاسلام صرح ذلك ^{لهم} لو آمنوا بغير عوض الى هذه
الغاية جاز فعروض الجوز لان في الامان تحريم القتل والاسترقاق وهو
صحيح بموضع وبغير عوض كالصالح عن القصص ص *

(ولا بأس بان يغيروا بعد هذا الصالح على غيرهم من اهل الحرب لانهم خصوا
بالامان اهل الحصن ودخل في امانهم استقامتهم ومواسيتهم تبعاً لانهم آمنوهم
ليقيموا في حصنهم فلا يجوز ان يمرضوا بشئ من اموالهم الا ما كانوا اخذوه
قبل الصالح فليس عليهم ردشئ من ذلك) لان الماخوذ صار غنيمة لهم وما آمنوهم
ليردوا عليهم الغنائم انما آمنوهم ليركوا التعرض لهم ولا موالهم وقد فرج
الماخوذ من ان يكون من جملة اموالهم (فان مضت هذه السرية في ارض الحرب
ودخلت سرية اخرى من المسلمين فلما انتهوا الى الحصن اخبروهم بذلك
الصالح وشهد على ذلك عدلان من المسلمين فليس ينبغي لهم ان يمرضوا لاهل
الحصن بشئ) لان عقد السرية الاولى نافذ في حق المسلمين كافة قال صلى الله
عليه وآله وسلم المسلمون يدعون من سواهم بدميتهم اذناهم بمقتدايهم ولا لهم
ويرد عليهم اقصاصهم قيل المراد بمقتداول السرايا بالامان فينفذ ذلك على المسلمين *
(واذا ثبت ان حكم هذه السرية حكم السرية الاولى وهم لورجوا اليهم لم يحل
لهم ان يمرضوا لاهل الحصن بشئ الا ان يبتدوا اليهم رد الدنانير المقبوضة
عليهم فكذلك السرية الثانية لا يجوز لهم قتالهم حتى يردوا عليهم الدنانير التي
اخذوها اصحابهم ثم يبتدوا اليهم ويقالوهم وهذا لانهم اعطوا الدنانير ليامنوا
الى غاية وهو خروج السرية الاولى من دار الحرب فما لم يخرجوا كانوا في
امانهم لو قاتلناهم من غير رد الدنانير كان فيه اضرار وغرور وهذا امر وان
ردوا الدنانير فقاموا لهم حتى ظمروا بهم ثم التقواهم والسرية الاولى فهم

شركاء في اموال اهل الحصن والدنانير التي اخذها السرية الاولى) لان كل ذلك غنيمة وقد اشتركوها في احرازها بدار الاسلام وذلك سبب الشركة بينهم فيها (الا ان السرية الثانية ان كانوا ادوا الدنانير من اموالهم اخذوها من اموال اهل الحصن قبل القسمة) لانهم وصلوا الى هذه الاموال ببرد تلك الدنانير وما كانوا متبرعين فيما ادواها وانما كانوا متطرقين بها الى الوصول الى هذه الغنيمة فيكون حقهم في ذلك القدر متقدما على حق الغنائم *

(ثم الباقي مقسوم بين الكل على سهام الغنيمة وان كانوا عزموها من غنيمة اصحابها لم يخذوا لان ما ادوا من حصة الغنيمة مشترك بينهم بمنزلة ما وصلوا به الى اخذها) وهو بمنزلة مالوقضي به من الورثة دين مورثه وهو من حصة التركة فان قضاها من مال نفسه رجع به في التركة وان قضاها من التركة لم يرجع

لشيء منه *

(وان لم تلتق السريتان في دار الحرب سلمت للسرية الاولى الدنانير التي اخذوها وللسرية الثانية غنائمهم التي غنموا) لان كل فريق اختص باحراز ذلك بدارنا *

(وليس للسرية الثانية ان يخذوا الدنانير من السرية الاولى وان غرموها من اموالهم لانهم اختصوا بمنفعة ما ادوا حين سلمت لهم غنائم اهل الحصن بخلاف الاول وقد اشترك السريتان هناك في المنفعة وهما غنائم اهل الحصن مع انه لا فرق هناك رجوعهم في غنائم اهل الحصن خاصة وهما غنائم اهل الحصن سالمة لهم ان لم يظفر السرية الثانية بالحصن والتقوا مع السرية الاولى في دار الحرب يكن للسرية الثانية ان يخذوا شيئاً من دنانيرهم من حصة ما احزروه بدارنا من الغنائم) لانه لا منفعة للسرية الاولى فيما ردوا من الدنانير

حين لم يتوصلوا به الى فنائم اهل الحصن فكانوا متبرعين في حقهم بخلاف الاول
وهذا الان الغنم يقابل الغرم فاذا ظهرت المنفعة جميعا لهم بسبب ما ردوا من
الدنانير بعد الرد في حق الكل واذا لم يظهر المنفعة لم ينفذ ذلك في حق
غير الذين ادوا *

(وان كانت السرية الثانية غنمت من غير اموال اهل الحصن فارادوا
اخذ دنانيرهم من ذلك لم يكن لهم ذلك) لان هذه الفنائم كانوا يتوصلون
اليها بدون رد الدنانير فلا يظهر حكم رد الدنانير في حقها كما يظهر في حق
مال اصاب السرية الاولى بخلاف ما اذا غنموا من اهل الحصن فان وصولهم
الى تلك الفنائم باعتبار رد الدنانير غير فمؤن دنانيرهم منها قبل القسمة *

(وان كان اهل الحصن اخبروا السرية الثانية بالامان ولم يكن لهم بينة على ذلك
فلم يصدقهم ولكن قاتلهم فظفر وابهم ثم علموا بعد ذلك بالامان فبايعهم ردما
اخذوا وضمان ما استهلكوا من اموالهم وديارات من قتلوا منهم على عواقبهم)
لانه ظهر ان القوم كانوا مستأمنين وان نفوسهم و اموالهم كانت معصومة
مستقومة فكل من قتل منهم رجلا فاعدا قتله خطأ فتجب الدية على عاقلة *

(بناقنا ان رجلين من المشركين جاءا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستأمنين
فاجازهما بجلتين ثم خرجا من عنده فتيههما قوم من المسلمين فقتلوهما ثم اتوا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبروه فمرفهما وعرف الخلتين فوداهما
بدية حرين مسلمين) هكذا ذكر محمد وحمزة الله عليه الحديث * وفي كتب المنازى
ان الرجلين كانا من بني عامر قتلها عمرو بن أمية الضمري (١) حين انصرف من

(١) شهد بدرا واحدا مشركا واسلم بعد و سافر الى الحبشة في زواج
ام المؤمنين ام حبيبة رضي الله عنها ١٢ تجريد

بير معونة وقد فعل بنو عامر باصحابه ما فعلوا *
 (وكذلك لو كان اهل الحصن قالوا للسرية الاولى آمنونا انتم فهذا والاو
 سواء) لانهم هم الذين يؤمنونهم سواء صرحوا بقولهم انتم اولم يصروا *
 (ولو قالوا آمنونا على ان لا تضرنا انتم لنا حتى نخرجوا الى دار الاسلام ففعلوا
 ذلك ثم جاءت السرية الثانية فلهي ان يقتلوا اهل الحصن من غير ان يردوا
 عليهم شيئا) لانهم انما استأمنوا خاصة منهم لينزلوا عنهم ثم ضحكهم ومقصودهم من
 اداء الدنانير ههنا ان ينصرف عنهم السرية التي احاطت بهم وقد حصل هذا
 المقصود لهم بخلاف الاول فهناك التمسوا الامان اما الى مدة معاومة *
 (وكما ان الامان يقبل التخصيص بالوقت يقبل التخصيص من حيث السرية
 الا ان عند الاطلاق موجب اللفظ العموم وعند التخصيص على ما وجب
 التخصيص يشبث الحكم خاصة) ثم فرع على الامان العام فقال (ان خرجت
 السرية الاولى قبل وصول الثانية الى اهل الحصن ثم وصلوا اليهم فلهي ان يقتلوا
 اهل الحصن من غير نبد ورد الدنانير) لان الامان كان لهم الى غاية وهو خروج
 السرية الاولى الى دار الاسلام فاتمى الامان وجود الثانية الا ترى ان السرية
 الاولى ارعادوا اليهم بعد ما خرجوا كان لهم ان يقتلوه فكذلك السرية الثانية *
 (واو كان خرج بعضهم دون بعض فلامتبر فيه خروج الامير مع جماعة القوم
 الذين لهم النية) لان الباعث لاهل الحصن على التماس الصالح واداء الدنانير
 خوفهم من السرية وذلك كالباختيار جماعتهم ومنعتهم *
 (وكان ينبغي في التماس على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه وان بقي منهم
 واحد في دار الحرب لا يحل قتالهم بدون رد الدنانير) لان الحكم اذا ثبت بجملة
 يبقى بقاء الواحد كما قال في البلدة التي ارتد اهله وبقى فيها مسلم او ذمي امرانها

لاتصير دار الحرب ولكن هذا القياس. وتروكها هنا لاجل التمرض رأيت
لو قتل رجل منهم او مات او اسرا وفقد لم يحل قتال اهل الحصن بعد خروج
الجماعة (واو لم يخرج السرية الاولى لكن قتلوا اهل قتال اهل الحصن ايضا)
لانهم اذا قتلوا فكانهم خرجوا يعني ان اهل الحصن يامنون جانبهم اذا قتلوا فوق
ما يؤمنون جانبهم اذا خرجوا وان قتل منهم ناس وبقي منهم ناس فلا يعتبر هو
المنعة كما في الخروج فان كان من بقي منهم لا منعة له فلا بأس بقتال اهل الحصن
وان كانوا اهل منعة لم يحل قتالهم ما لم يخرج هؤلاء الى دار نار او كانوا اهل حوهم
على ان يؤمنوا. وهم هذه السنة فهذا جائز لانهم وقتوا الامان بما هو معلوم يقينا
ولو وقتوه بما هو غير معلوم يقينا وهو خروجهم الى دار الاسلام جاز فبما هو
معلوم اجوز. ثم اعرفوا السنة بالالف واللام تنصرف الى السنة الممهودة التي
هم فيها ومضيها التقضاء ذى الحجة حتى اذا كان الباقي منها شهر افلهم ذلك خاصة
(وان قالوا انما الصالحون على ما تحسب عليه من السنة لم يلتفت الى ذلك) لان
المسلمين هم الذين اعطوهم الاما فالدعة المذكورة تنصرف الى ما يكون معلوما
عند المسلمين دون ما يكون معلوما لهم فان المسلمين لا يعرفون ذلك وقد امرنا
ببناء الاحكام على ما نعرفه قال الله تعالى وقدره منازل لتعلموا عدد السنين
والحساب الا ان يكونوا بينوا ذلك في صالحهم خيفة الشرط امك
(وان قالوا ان السنة كاملة من وقت الصالح اثنا عشر شهرا لم يلتفت الى ذلك)
لانهم قالوا السنة واثنا عشر شهرا مدة سنة منكورة لا سنة معرفة الا ترى
انه لو قال الله علي صوم سنة تنصرف نذره الى سنة كاملة ولو قال صوم السنة
تنصرف الى بقية سنة ومضيها التقضاء ذى الحجة
(وان قالوا غنيما هذه السنة الى انصرفكم من صايفتكم لم يلتفت الى ذلك) لانهم

ادعوا خلاف ما هو الظاهر فان الظاهر ما يسبق الى الافهام والذي يسبق الى
 الافهام من ذكر السنة المدة دون الانصراف الا ان ذلك محتمل ايضا
 (فان بينوا في الصالح فهو على ما بينوا وان قالوا على ان تؤمنوا سنة فهذا على اثني
 عشر شهرا من وقت الصالح) لانهم ذكروا سنة منكرا وذلك اثنا عشر شهرا
 نكرة قال الله تعالى ان عدة الشهر عند الله اثنا عشر شهرا يعني شهور السنة
 (وان قالوا انه الحكم على ان تؤمنوا على الف دينار ولم يوقتوا وقتا فهذا على
 خروجهم الى دار الاسلام) لان مطابق الكلام بتقيد بدلالة الحال وعايد لم
 من مقصود المتكلم وبعدهما ساطع السرية يعلم ان مقصودهم من هذا الصالح
 الامن من الخوف الذي زل بهم لما يتم ذلك بخروج السرية الى دار الاسلام
 فكانهم صرحوا به ذاقوا او آمنوا بحق فخرجوا الى دار الاسلام
 (فان خرجوا ثم عادوا هم او غيرهم فلم يعلم ان يقاتلوا اهل الحصن من غير رد الدنانير
 ولكن لا ينبغي ان يقاتلوا اهل الحصن حتى يبنذوا اليهم) لان الامان لهم مطابق
 والمقصود الذي ذكرنا يرجع الى ما دوا من الدنانير فباعتبار ذلك المقصود يتم
 سلامة الدنانير لهم اذا خرجوا وابتاعوا كون الامان مطلقا لا يحل قتالهم
 ما لم يبنذوا اليهم كما لو آمنوا بهم بغير عوض بخلاف ما سبق فلهذا الامان موقت
 نصافلا يبقى بعد مضي الوقت

(ولو ان الامام يست اليهم من دار الاسلام من يدعوهم الى الصالح فصالحوه
 على ان يؤمنواهم على مال مطلقا ثم بدأ الامام ان يبنذ اليهم فليس ينبغي له ان
 يقاتلهم حتى يرد اليهم ما اخذ منهم بخلاف الاول) لان هذا لك مقصودهم من
 بذل المال ازالة الخوف الذي حل بهم وهاهنا ما حل بهم خوف فانما مقصودهم
 من بذل المال هاهنا تحصيل الامن لهم فهاهنا حتى لا يترض احد من المسلمين

مطلق الكلام بتقيد بدلالة الحال

لجانبيهم والاطاق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصرح بذكر التأييد *
 (فكانهم قالوا آمنوا بالداوود هذا لا يحل قتالهم الا بمدر المال عليهم وان كانت
 السرية التي احاطت بالحصن صالحوهم على ان يكونوا عنهم على الف دينار
 ولم يزيدوا على هذا شيئا فليس ينبغي لهم ان يتصرفوا لهم ماداموا في تلك الغزاة
 ولا بأس بان يغير عليهم غير تلك السرية من المسلمين وان لم يخرج تلك السرية
 من دار الحرب) لانهم عند بدل المال شرطوا عليهم ان يكونوا عنهم وهذا لا يفسد
 يخصمهم دون سائر المسلمين *

(ومن حيث المقصود يعلم انهم ارادوا ان يأمنوا اجابهم وهذا المقصود يتم
 بخروجهم الى دار الاسلام فيتم سلامة الدناير لهم عند ذلك فان اعادوا اليهم بعد
 ذلك لم يكن عليهم رد الدناير ولكن لا ينبغي لهم ان يغيروا حتى يبتدوا اليهم)
 لان بينهم وبين اهل الحصن امان خاص ولكنه مطلق غير موقت نصا وقد قلنا
 ان مثل هذا الامان لو كان بينهم وبين جماعة المسلمين لم يحل قتالهم قبل التبدد
 اليهم للتجرع عن الغدر *

(فكذلك اذا كان بينهم وبين السرية حتى اذا غاروا عليهم من غير تبذ فاحذروا
 منهم ما لاردوا عليهم ما اخذوا) لانهم كانوا في امان منهم حتى يبتدوا اليهم
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا احل لكم شيئا من اموال الملهدين *
 قال (ولو ان الخليفة بعث ثلاثة عساكر الى دار الحرب فبعث اهل حصن
 اريانة المسلمون بعد الى مير عسكر من تلك العساكر ان آمنوا اهل حصن كدا
 على ان تكفوا عنهم حتى يرجعوا ان غزاهم هذه على الف دينار وراضوا على ذلك
 فليس للمسكرين الباقين ولا لغيرهم ممن يخرج من دار الاسلام ان يغيروا
 عليهم حتى يرجع العساكر الثلاثة الى دار الاسلام) لان هذا الامان نافذ

الاطاق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصرح بذكر التأييد

في حق جماعة المسلمين ولم يكن مقصود اهل الحصن بهذا ان يأمنوا جانب
المسكر المبعوث اليهم خاصة فانهم لم ينزلوا بسا حتهم بمقابل خو فهم منهم
ومن العسكريين الآخرين ومن جميع المسلمين بصفة واحدة فمر فنان
مقصود هم من بذل المال ازالة هذا الخوف عن انفسهم الى غاية وهو خروج
المسكر وذلك انما يحصل اذا علم الامان كافة المسلمين فليس لاحد ان يغير
عليهم الا بعد التبذور الدناير »

(بخلاف ما اذا دعا المسكر المبعوث اليهم من الحصن حتى حاصروهم او كانوا
قريباً منهم فان هناك مقصود هم الامن من جانب هؤلاء خاصة لانهم صاروا
محصورين متهورين من جهتهم وقد بينا ان مطلق الكلام يتقيد بالمقصود
فلهذا كان للمسكرين الباقين ان يقاتلوهم من غير تبذ الا ترى انه لو كان امير
الشام او الخليفة او ولي العهد مع احد المساكر الثلاثة فارسلوا اليه ان آمنوا
علي ان تكفوا عنا حتى ترجعوا عن غزائكم فقبل ان ذلك على المساكر كلها
وعلى جميع اهل الحرب ايضا حين لم يذكر اهل الحصن خاصة لان اللمظ عام
فيكون موجب الحكم في كل ما تناوله الا ان يقوم دليل الخصوص بان يبينوا
فيقولوا آمنوا اهل حصن كذا » (واو كان الخليفة مع عسكره احاط بذلك
الحصن فآمنهم والمسئلة بحالها كان الامان لهم خاصة من المسكر الذي احاطوا
بهم دون غيرهم فكذلك فيما سبق وكذلك لو كانوا يمشوا الى احد المساكر
فقالوا آمنوا انتم خاصة فهذا اول سواء لانهم هم الذين يؤمنونهم خاصة
وان لم يذكر وهذه الزيادة ولكن حكم امانهم يثبت في حق المسلمين كافة
وان قالوا على ان تكفوا عنا انتم خاصة وذلك قبل ان يتنوا اليهم فهذا على ذلك
المسكر خاصة لوجوه دلائل التخصيص »

مطلق الكلام يتقيد بالمقصود

(وكذلك ان كانوا قالوا للخليفة آمنوا نحن خاصة) فالامان لهم دون غيرهم
 من اهل الحرب للتصريح بما وجب التخصيص في الكلام *
 (فان لحق رجل من اهل هذا المسكر بغيره من المساكر فليس ينبغي له ان
 يقاتل معهم اهل ذلك الحصن) لانهم استنفوا الامان من جانب اهل
 ذلك المسكر خاصة وذلك حكم ثابت في حق كل واحد منهم على الاقراد *
 (فكم لا يكون له ان يقاتلهم مع عسكره لا يكون له ان يقاتلهم مع عسكر آخر * قال *
 (ولو ان سرية حاصر حصنا فاسألهم اهل الحصن ان يؤمنوهم اربعة اشهر على
 ان يعطوهم خمس مائة دينار فتملوا ثم دخلت سرية اخرى دار الحرب وعلموا
 بذلك ليس لهم ان يقاتلهم حتى يردوا عليهم الدنانير ويستهي الامان بعضي
 المدة لنفوذ امانهم على كافة المسلمين فان ردوا الدنانير من اموالهم وظفروا
 بهم ثم خرجوا بالغنائم الى دار الاسلام بدى بالدنانير التي ادوا فيمطون ذلك
 قبل الخمس وقبل كل قسمة) لانهم انما وصلوا الى هذه الغنائم بما ادوا فلا يكونون
 متبرعين فيما ادوا بل يكونون احق بما اصابوا من الحصن حتى ياخذوا دنانيرهم
 ارايت لو وجدوا في الحصن تلك الدنانير بعينها اما كانوا احق بها قبل الخمس
 والقسمة فكذلك اذا وجدوا مثلها وهو نظير العبد المرهون اذا اسره العدو ثم
 اشتراه منهم مسلم فاخرجه وظفربه الراهن دون المرتين فاخذه بالثمن فانه
 يسقط دين المرتين الا ان يرد على الراهن ما اعطى من الثمن فينثني ياخذ العبد
 فيكون رهنا عنده لان الراهن ما يمكن من اخذه واحياه حقه وماله فيه
 الا بما ادى فلم يكن متطوعا وكذلك العبد الموصى بخدمته لانسان مدة معلومة
 وبرقبته لاخر فان الموصى له بالخدمة اذا اخذه بالثمن من المشتري من العدو
 فهو احق به ولا يكون متبرعا في الفداء لانه ما كان يصل الى خدمته الا به

حتى اذا انقضت مدة الخدمة بيع العبد له في القداء الا ان يرد عليه صاحبه
الرقبة مثل ما دى بخينه فيسلم العبد له *

(و كذلك المبيع في يد البائع اذا اسره العدو فاشتره رجل منهم فلا بائع ان
ياخذه بالثمن ثم يقال للمشتري فان شئت نخذه بالثمنين جميعا وان شئت فدع)
لان البائع ما كان يتوصل الى احياء حقه الا باداء القداء فلا يكون هو متبرعا
فيما ادى فكذلك حال السرية الثانية فيما ادوا من الدنانير فيسلم لهم هذه
قبل الخمس في الغنيمة وما ادوا لم يكن من الغنيمة فكذلك مثل المردود عليهم
لا يكون من الغنيمة ايضا ولكنه بمنزلة النفل يشفونه قبل الخمس على ما بينه في
آخر الباب *

(ولم يظفروا بالحصن وجعلوا قاتلوهم حتى مضت اربعة اشهر ثم ظفروا
بهم فليس لهم ان ياخذوا بتلك الدنانير ولا مثلهما قبل الخمس بل بخمس جميع
ما اصابوا والباقى بينهم على سهام الغنيمة) لان تمكنهم من اغتنام ما في
الحصن لم يكن برد الدنانير فانهم لو لم يردوا حتى مضت مدة الامان كان
لهم ان يغيروا عليهم من غير نبد بخلاف المسئلة الاولى فانهم ما كانوا
يتمكنون من الاغتنام في المدة قبل رد الدنانير ولو فعلوا اسروا بر دالاموال
اليهم واعادتهم الى ما همهم *

(ولو انهم لم يخرجوا الى دارنا حتى التقوا هم والسرية الاولى في دار الحرب
فان كانوا ظفروا باهل الحصن بمدار اربعة اشهر فمهم شركاء فيما اصابوا فليس
لهم من دنانيرهم شيء ولو كانوا ظفروا بهم في الاربعة اشهر اخذوا دنانيرهم
اولا ثم الشركة بينهم في الباقي) لانهم اشترى كوا في الاحراز بدارنا وذلك
سبب الشركة في الغنيمة وقد بينا انهم اذا اكلوا ظفر وابهم بعد مضي المدة

بجميع ما اصابوا غنيمة وان كان قبل مضي المدة فالقسمة بعد رد الدنانير عليهم
وقد قررنا هذا في الخمس فكذلك في شركة السرية الاولى منهم*
(فلو ان السرية الثانية بعد رد دنانير لم تقدر على فتح الحصن فدخلوا ارض
الحرب ثم اتى اهل الحصن سرية نائلة فلا باس بان يغيروا عليهم) لان حكم امامهم
قد بطل برد السرية الثانية الدنانير عليهم الا ترى انه كان يجوز لهم ان يغيروا عليهم*
فكذلك يجوز للسرية الثالثة (فان ظفروا بهم في المدة وبمسدها ثم التقت
النسر ايا في ارض الحرب فهم شركاء في جميع الغنائم لانهم اشترى كوافي
احرازها ولا سبيل للسرية الثانية على اخذ دنانيرهم وان وجدوها بينهم)
لانهم ما ظفروا بالحصن* فان قيل* السرية الثالثة انما تمكنوا من فتح الحصن
في المدة برد تلك الدنانير فينبغي ان يكون للسرية الثانية حق استرداد ذلك
قبل القسمة* قلنا* نعم ولكن لم يكن لاهل السرية الثانية ولاية على اهل
السرية الثالثة الا ترى انهم لو خرجوا الى دار الاسلام قبل ان يلقوا ولم يكن
لهم سبيل على شئ مما اصابوا او ملاقاتهم اياهم في دار الحرب سبب اثبت
حق الشركة لهم في الغنيمة لاني غير هاهنا لم يحمل هذه الدنانير من الغنيمة فلا
حق للسرية الثانية فيها وان جمعت من الغنيمة فليس لهم حق الاختصاص
في شئ منها الا ان يكون الامام او من كان امير اعلى جميع السرايا هو الذي امر
السرية الثانية برد الدنانير من اموالهم فيئذله ولاية على السرايا كما قال الذين ادوا
باصره لا يكونون متبرعين في حق احد منهم (ان ظفروا بالسرية الثالثة بهم في المدة
ادوا على السرية الثانية دنانيرهم اولا) لانهم ما تمكنوا من هذا الاغتنام الا بذلك*
(وان ظفروا بهم بعد المدة فليس عليهم رد شي من ذلك ولكن على الامام ان
يسطى الذين ادوا مالهم من بيت مال المسلمين) لانه امرهم باداء مال لاجل منفعة

رجعت الى المسلمين فكان ذلك دينهم على بيت المال * ولان الخس من
تلك الغنيمة سلم لبيت المال فيرد عليهم ما غرموا من مال بيت المال ايضا ليكون
الغرم بمقالة الغنم *

(ولو لم يات اهل الحصن سرية اخرى حتى رجعت اليهم السرية الاولى فردت
عليهم الدنانير وظفروا بهم فلا سبيل لهم على اخذ الدنانير من رأس الغنيمة)
لأنهم اخذوا مثل ما ادوا الو فسخوا حكم فملهم بالرد فكانهم لم يأخذوا شيئا في
الاتداء حتى ظفروا بالحصن فيكون لجميع ما صابوا حكم الغنيمة *

(وان كان تلك الدنانير ضاعت منهم وحين رجعوا اعطوا مثل ما امن اموالهم
ليس مما غرموا فمحق بالغنيمة يستوفون منها مثل ما اعطوا ان كانوا ظهروا
بهم في المدقة لان حالهم عند الرجوع ورد الدنانير كمال سرية اخرى *
(ولو ان الامام وادع قوم امن اهل الحرب سنة على مال دفعوه اليه فذلك
بجائز الا انه ينبغي له ان يوادع اذا كان ذلك خيرا للمسلمين) لما بينا انه نصب
ناظر للمسلمين فلا يجوز له ترك القتال والميل الى اخذ المال الا ان يكون فيه
نظر للمسلمين *

(ثم هذا المال ليس بفي ولا غنيمة حتى يخمس ولكنه بمنزلة الخراج يوضع في
بيت المال) لان الغنيمة اسم لما لم يصاب بالحق والخيل والركاب والفي اسم
لما جمع من اموالهم الى ايدينا بطريق القهر فاما هذا فاليرجع اليها بطريق
المرضاة فيكون بمنزلة الجزية والخراج يوضع في بيت مال المسلمين لان الامام
انما يمكن منه بمنة جماعة المسلمين فان نظر الامام فرأى هذه المودة شررا
للمسلمين فليس ينبغي له ان يقاتلهم حتى يرد عليهم ما اخذ (لان الوفاء بالهدنة
والتهجر عن القدر واجب *

(فان رد عليهم عينه او مثله من بيت المال وبنذ اليهم ثم بهت جند احمى ظفروا
 بهم فانه بخمس جميع ما اصابوا ويقسم الباقي بين الغانمين على سهام الغنيمة وليس له
 ان يرتجع شيئا مما اعطى من الدنانير) لانه كان في الاخذ عاملا للمسلمين فقد
 ردها او مثله من مال المسلمين فان مال بيت المال معدلنوايب المسلمين وهذا
 كان من جملة النوايب بخلاف ما ذكرنا في السرية الاولى اذا ردوا من اموالهم
 بعد ما ضاعت تلك الدنانير منهم لان هناك الماخوذ الذي ضاع منهم كان من
 جملة الغنيمة والمردود لم يكن من الغنيمة انما كانت من خالص اموالهم وهذا
 الماخوذ كان لجماعة المسلمين والمردود ايضا من مال جماعة المسلمين فلهذا
 لا يرجع في شيء من ذلك (ثم عاد الى مسألة السريتين فقال *

(لو ان السرية الثانية ردوا الدنانير بامر اميرهم خاصة ثم ادركتهم سرية اخرى
 فاقتطعت السريتان الحصن واخذوا ما فيه فانه يقسم المصاب على رؤس
 الرجال من السريتين اولانهم ينظر الى ما اصاب السرية التي ردت الدنانير فيبدأ
 بدنانيرهم من ذلك) لان امر اميرهم غير نافذ على السرية الثالثة وانما ينفذ على اهل
 سرية خاصة واما اهل الحصن مصاب السريتين جميعا فلا بد من قسمتها
 بينهم ليتبين مصاب السرية الثانية حتى يرفعوا دنانيرهم منها قبل القسمة *
 (وانما قسمت هذه القسمة على عدد الرؤس) لانهم ليست كقسمة الغنيمة حتى
 يعتبر فيها سهام الفرسان والرجال الا ترى انها قبل الخمس وقسمة الغنيمة
 بعد الخمس *

(فاذا رفعوا دنانيرهم يضم ما بقي الى ما اصاب السرية الثالثة بالقسمة الاولى
 فيعزم جميع ذلك ثم يقسم الباقي بين السريتين على سهام الغنيمة * قال وانما مثل
 هذا مثل امام بهت سريتين فنقل احدهما بمينهما الرابع قبل الخمس وهناك

يقسم ما اصابه الاولا على رؤس الرجال حتى يتبين نصيب المنفلين فيمطون نفاهم من ذلك ثم يقسم ما بقى الى ما اصاب السرية الاخرى فيخمس ويقسم ما بقى بينهم على سهام الغنيمة وهذا بخلاف ما سبق في اول الكتاب في مسألة المائة العصابة اذا كانوا باعيانهم فان هذه القسمة بينهم وبين الثلاث مائة على سهام الخيل والرجال في اصح الروايات حتى يتبين نصيب الثلاث مائة فيمطون من ذلك نفاهم لان هناك اعمان نفاهم الربع بعد خمس والقسمة التي تكون بعد الخمس قسمة الغنيمة وهنا اعمان نفاهم الربع قبل الخمس فالقسمة الاولى ها هنا ليست بقسمة الغنيمة فلهذا قسم على عدد رؤس الرجال *

(فان كان ما اصاب السرية الرادة لم يرد على دنائيرهم سلم لهم جميع ذلك ويخمس ما اصاب السرية الاخرى ثم يقسم ما بقى بين السريتين جميعا على سهام الغنيمة) لان المفهوم هذا المقدار (وان لم يرف ما اصابهم بدنائيرهم فكذلك الجواب) لانه لا امر لا مير هم فيما اصاب السرية الثلاثة لياخذوا شيئا منها بحساب الدنائير * والله اعلم وبالله التوفيق *

﴿باب ما يتكلم به الرجل فيكون امانا اولا يكون﴾

(واذا اخذ المسلم اسيرا من المشركين فطالب الاسير منه الامان فآمنه فهو آمن لا يحل له ولا لامير ولا لغيره ان يقتله) لان امان الواحد من المسلمين نافذ على الجماعة فكان الامير هو الذي آمنه ولكنه يكون فيا لانه مقهور ما خوذ قد ثبت فيه حق المسلمين فلا يبطل بامان الواحد الحق الثابت بجماعتهم وامنه من القتل بسبب الامان لا يكون فوق امنه من القتل بالاسلام (ولو اسلم بعد ما اسر لم يقتل ولكن يكون فيا فكذلك اذا آمنه بعد الاسر) وهذا لانه صار بمنزلة الرقيق وان لم يتبين ما اكله ما لم يقسم واسلام الرقيق

﴿باب ما يتكلم به الرجل فيكون امانا اولا يكون﴾

لا يزال الرق عنه *

(ثم الدليل على ان اسلامه بعد الاخذ لا يبطل الحق الثابت فيه لجماعة المسلمين حديث العباس رضي الله عنه فانه اسلم يوم بدر بعدما اسرو وحسن اسلامه على ما روى ان المسلمين قالوا فيما بينهم قد قتلنا الرجال واسرناهم فنتبع المير (١) الا ان فلان غرموا على ذلك قال العباس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في وثاق الاسر هذا لا يصلح قال ولم قال لان الله تعالى وعدك احدي الطائفتين وقد انجزها لك فارجم سالما) فهذا دليل على حسن اسلامه في ذلك الوقت ومع ذلك امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفداء وفيه نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما اخذتمكم الآية *

(فان قال لا اسلم ولكن اكون ذمة لكم الامام ان لا يعطيه ذلك ويقتله) لانه صار مأخوذا مهورا وقد بينا انه لا يفترض الاجابة الى اعطاء الذمة في حق مثله * (فان كان حين اخذه المسلمون خافوا ان يسلم فكمموه) اي شددوا فيه بشئ والكمام اسم لما يشد به الفم * (او ضربوه حتى يشتغل بالضرب ولا يسلم فقد اساءوا في ذلك) لان فملهم في صورة المنع عن الاسلام لمن يريد الاسلام وذلك لا رخصة فيه ولكنهم ان كمموه كي لا يتقلب ولم يريدوا به ان يعموه من الاسلام فهذا لا بأس بذلك لقوله تعالى حتى اذا اتخنتموهم فشدوا (١) يعني غير قريش التي كانت تجيء من الشام باموال التجارة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصد المير عند خروجه من المدينة وكانت قريش خرجت من مكة لحفا ظله المير فذهبت المير من الطريق الآخر واتفق الجمعان بدير فاعز الله جنده ١٢ م

الوثاق * فان قيل * اذا كعموه حتى لا يسلم ينبغي ان يكون ذلك كفرا
منهم لانهم رضوا بكفره ومن رضى بكفر غيره يكفر * قلنا * نعم لهم
ذلك تاويلان (احدهما) انهم علموا انه لا يسلم حقيقة ولكن يظار الاسلام
تقية لينجوا من القتل فلا يكون ذلك رضى منهم بكفره (والثاني) ان مقصودهم
من ذلك الانتقام منه والتشديد عليه لكثرة ما اذاهم به لا على وجه
الرضى بكفره ومن تأمل قوله تعالى ربنا اطمس على اموالهم واشدد
على قلوبهم فلا يروموا حتى يرووا المذاب الاليم * يتضح له هذا المعنى *

(وايد هذا ما روى ان عثمان رضى الله تعالى عنه جاء بعبد الله بن ابي سرح يوم
فتح مكة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بيع عبد الله فاعرض
عنه حتى جاء الى كل جانب هكذا فقال قد با بيعناه فليعرض فلما انصرف قال
لا صحابه اما كان فيكم من يقوم اليه فيضرب عنقه قبل ان ابايعه فقالوا لا
او مات الينا بعينك يا رسول الله فقال ما كان لبي ان يكون له خائنة الا عين *
واحد لا يظن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رضى بكفره
ولكنه انه علم ايظهر ذلك تقية فلما اعرض عنه وقال ما قال *

(ولوان الاسير قال للمسلم حين اراد قتله الامان الامان الامان فقال له المسلم
الامان الامان وانما اراد رد كلامه على وجه التغليظ عليه ولكنه لم يرد الامان على
هذا فذا في حقه حلال الدم لا باس بان يقتله ولكن من سمع منه هذه المقالة عنده
من قتله ولا يصدق فيما ادعى من مراده) لان سياق كلامه من حيث الظاهر
امان ولكنه محتمل لما اراد الا ان ذلك في ضميره لا يقف عليه غيره فلما
الامير والناس يتبعون الظاهر فلا يمكنونه من قتله بعدما آمنه وفيما بينه وبين
ربه هو في سعة من قوله لان الله مطلع على ضميره *

(ولو كان قال له المسلم الامان الامان تطلب او قال لا تمجل حتى تنظر ما تاتى
فهذا لا يكون امانا ولا باس بقتله له ولغيره) لان في سياق كلامه تنصيص
على معنى التهديد وسياق النظم دليل على ترك الحقيقة الا ترى الى قوله تعالى
فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين نارا «انه زجر وتوبيخ
للتخيير باعتبار سياق الكلام *

(وكذلك قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير) تهديد وليس بامر
(وكذلك اذا قال الرجل لغيره افعل في مالي ما شئت ان كنت رجلا او افعل
بي ما شئت ان كنت صاذا لا يكون اذنا بل يكون زجرا وتوبيخا فكذلك ما هنا
اذا قال المسلم الامان ستعلم او منك او لا تعلم انه اراد رد كلامه *

واذا قال الامان وسكت ولا يعلم ما في ضميره فيجمل ذلك امانا باعتبار
الظاهر منزلة من يقول لغيره افعل في مالي كذا وكذا يكون اذنا وان قال اردت
به ان تهدد لم يدين في القضاء ولو ان المشرک نادى من الحصن قبل ان يظفر به
الامان الامان فقال له المسلم الامان الامان فرمى بنفسه الى المسلمين فقال الذي
آمنه انما اردت التهديد لم يلتفت الى كلامه وخلي سبيله سواء كان الامير قال
له ذلك او غيره) لان ما في ضميره لا يعرفه المشرک فلو اعتبر ذلك ادى الى
الغرور وهذا حرام وبهذا فارق الاسير لانه صاير ما خوذ مقهور افلا يتحقق
معنى الغرور بينه وبين المسلم فيعتبر ما في ضميره في حقه خاصة *

(ولو كان المسلم قال للمحصور الامان الامان ما ابعدك عن ذلك او انزل ان
كنت رجلا فاسمه الكلام كله باسمه انه فرمى المشرک بنفسه فهو في مجوز قوله)
لا تعلم غيره في شئ فقد اسماه ما هدده به وبين له ان كلامه تهديد وليس
باعطاء الامان الا ترى ان الرجل يقول لا اخرجك عليك الف درهم فيقول

الآخر لك علي الله درهم ما بعدك من ذلك فانه لا يكون كلامه اقرارا لهذا المعنى * فاما اذا سمعه ذكر الامان ولم يسمعه ماضيا به فهو آمن لانه يعتبر في حقه ما سمعه دون ما لم يسمعه وما لم يسمعه بمنزلة ما في ضميره لمعنى ولو اعتبر ادى الى الغرور والغرور حرام والله سبحانه وتعالى اعلم *

﴿ باب ما يكون امانا من يدخل دار الحرب والاسراء وما لا يكون ﴾

(ولو ان رهطامن المسلمين اتوا الى اول مسالح اهل الحرب فقالوا نحن رسل الخليفة واخرجوا كتابا يشبه كتاب الخليفة ولم يخرجوا وكان ذلك خديعة منهم للمشركين فقالوا لهم ادخلوا فدخلوا دار الحرب فليس يحل لهم قتل احدا من اهل الحرب ولا اخذ شي من اموالهم ماداءوا في دارهم) لان ما ظهره لو كان حقا كانوا في امان من اهل الحرب واهل الحرب في امان منهم ايضا لا يحل لهم ان يتعرضوا لهم بشئ هو الحكم في الرسل اذا دخلوا اليهم كما بينا * (فكذلك اذا اظهروا ذلك من انفسهم لانه لا طريق لهم الى الوقوف على ما في باطن الداخلين حقيقة وانما يشبه الحكم على ما يظهرون لوجوب التحرز عن القدر وهذا لما بينا ان امر الامان شديد والقليل منه يكفي *

(فيجوز ما اظهروا بمنزلة الاستيذان منهم ولو استامنوا فآمنوهم وجب عليهم ان ينفوا عنهم فكذلك اذا اظهروا ما هو دليل الاستيذان وكذلك لو قالوا اجنبا نريد التجارة وقد كان قصدهم ان يقتلواهم) لانهم لو كانوا اتجارا حقيقة كما اظهروا لم يحل لهم ان يغدروا باهل الحرب فكذلك اذا اظهروا ذلك لهم *

(وكذلك لو لقوهم في وسط دار الحرب الا ان ما كانوا واخذوا قبل ان يلقوهم فهو سالم لهم ولا يحل لهم ان يتعرضوا بشئ بعد ذلك) لانهم حين خلو اسبيلاهم بناء على ما اظهروا فكأنهم آمنوهم الآن وذلك يحرم عليهم التمرض لهم في المستقبل

﴿ باب ما يكون امانا من يدخل دار الحرب والاسراء وما لا يكون ﴾

ولا يلزمهم رد شي مما اصابوا قبل ذلك *

(واو كانوا تشبهوا بالروم او ابسوا اليهم فلما قالوا لهم من انتم قالوا نحن قوم من الروم كنافي دار الاسلام بامان واتسبوا اليهم الي من يعرفونه بمعرفة من اهل الحرب او لم يتسبوا فخلوا سبيهم فلا باس بان يقتلوا من يقدرون عليه منهم وياخذون الاموال لان ما اظهروا لو كن حقيقة لم يكن بينهم وبين اهل الحرب امان فان بعضهم ليس في امان من البعض حتى لو استولى عليه او على ماله بملك واذا سلم عليه كان ساء الماله بوضحة انهم ما خلوا سبيهم بناء على استئمان منهم ضرورة او معنى وانما خلوا سبيهم بناء على انهم منهم فهو ذوق لو لم نحن منكم سواء *

(وكذلك لو اخبر وهم انهم قوم من اهل الذمصة او هم ناقضين لاهلهم مع المسلمين فادنو لهم في الدخول فهذا الاول وسواء لانهم خلوا سبيهم على انهم منهم وان الدار تجتمعهم والانسان في دار نفسه لا يكون مستامنا *

(واستدل عليه بحديث عبدالله بن انيس المتخصص في الجنة حين قال لسفيان بن عبدالله جئت لا نصرك واكثر واكون معك ثم قتله فدل ان مثل هذا لا يكون امانا) وقد بينا تفسير المتخصص فيما سبق (١) *

(ومما بين لك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير العاملين في الدنيا بعد الانبياء والمرسلين المتخصصون) يعني الذين يعملون في الدين من الطاعات ما يعتمدون عليها في الجنة وينتالون بها من الدرجات كما يتوكل الرجل على عصاه في الدنيا يعتمد على عصاه في الآخرة *

(واو ان رهط من المسلمين كانوا السراة في ايديهم فخلوا سبيهم لم ارباسا بان يقتلوا

(١) يعني في باب الا لا يكون امانا وقد مر على صفحة (١٧٩) ١٢٢

من احبوا منهم وياخذوا الاموال ويهربوا ان قدروا على ذلك لانهم كانوا
متهورين في ايديهم و قبل ان يخلوا سيياهم لو قدروا على شئ من ذلك كانوا
متمكنين منه فذلك بعد تخليص سيياهم لانهم ما ظهر وامن انفسهم ما يكون دليل
الاستيذان وما خلواهم على سبيل اعطاء الامان بل على وجه قلة المبالاة بهم
والانقذات اليهم *

(وكذلك لو قالوا لهم قد آتيناكم فاذهبوا حيث شئتم ولم يقل الاسراء شيئا)
لانه اعياحرم عليهم التعرض لهم بالاستيذان صورة او معنى فيه يلزمون الوفاء
ولم يوجد منهم ذلك وقول اهل الحرب لا يلزمهم شئ لم يلزموه *

(بخلاف ما اذا جاءوا من دار الاسلام فقال لهم اهل الحرب ادخلوا فاتهم آمنون)
لان هناك جاءوا عن اختيار محبي المستأمنين فانهم حين ظهر والاهل الحرب
في موضع لا يكونون متممين منهم بالقوة كانهم استأمنوهم وان لم تكلموا به
واما الاسراء فحصلوا في دارهم متهورين لا عن اختيار منهم ولا بد الاستيذان من
قول او فعل يدل عليه *

(فلو ان قوم منهم اتوا الاسراء فقالوا امن اتم فقالوا نحن قوم تجار دخلنا بامان
اصحابكم اوقالوا نحن رسل الخليفة فليس ينبغي لهم بعد هذا ان يقتلوا احدا منهم)
لانهم اظهروا دلائل الاستيذان فيجعل ذلك استيذانا منهم فلا يحل لهم ان
يندروهم بعد ذلك *

(ما لم تعرض لهم اهل الحرب فان علم اهل الحرب انهم اسراء فاحذوهم ثم انقذوا
منهم حل لهم قتالهم واخذوا موالهم) لان حكم الاستيذان اليهم يرتفع بما فعلوا
الا ترى ان المستأمنين لو غدر بهم ملك اهل الحرب فاحذوا لهم وحبسهم ثم
انقذوا حل لهم قتل اهل الحرب واخذوا موالهم باعتبار ان ذلك نقض لاهلهم من

ملكهم (و كذلك او فعل ذلك بهم رجل بامر ملكهم او بملكه ولم يمنعه من ذلك فان السفينة اذ لم ينه مأموره فاما اذا فعلوا بغير علم الامير وعلم جماعتهم لم يحل للمستأمنين ان يستحلوا حريم التوم بما صنع هذا بهم) لان فعل الواحد من عرضهم لا يكون تقصلا هديتهم وبين المستأمنين فانه لا يملك ذلك وانما هذا ظلم منه اياهم فيحل لهم ان يتصرفوا به باسترداد عين ما اخذ منهم او مثله ان قدروا على ذلك ولا يحل لهم ان يترضوا له بشئ سوى هذا لان الظالم لا يظلم ولكن يتعسف منه بالمثل فقط *

(ولو كان الاسراء قالو لهم حين اخذوهم نحن قوم منكم فخلوا سبيلهم حل لهم قتالهم واخذناهم والهم) لما بينا ان ما اظهروه ليس باستيمان *

(و كذلك لو كانوا اسلموا في دار الحرب فهم بمنزلة الاسراء في جميع ما ذكرنا) لان حصو لهم في دار الحرب لم يكن على وجهه الاستيمان *

(ولو كان الذين لقيهم اهل الحرب من المسلمين قالوا نحن قوم من برجان جئنا من ارض الاسلام بالامان آمننا ببعض مسالحكم لنالحق ببلادنا فخلوا سبيلهم لم يحل لهم ان يترضوا بهذا احد منهم) وبرجان هذا اسم ناحية وراء الروم بين اهلها وبين اهل الروم عداوة ظاهرة ولا يتمكن بعضهم من الدخول على بعض الا بالاستيمان فما اظهروه بمنزلة الاستيمان الا ترى ان ذلك لو كان حقا لم يحل لهم ان يترضوا لهم *

(فكذلك اذا اظهروا ذلك من انفسهم ما لم يرجعوا الى بلاد المسلمين فان رجوعوا فقد انتهى حكم ذلك الاستيمان واذا دخلوا دارهم بعد ذلك حل لهم ان يصنعوا بهم بما قدروا عليه) لانهم الآن بمنزلة المتلصحين فيهم سواء علموا يرجعونهم او لم يعلموا لان رجوعهم انما ينتهي على اهل الحرب لتقصير منهم في

حفظ حرهم بخلاف الوقوف على حقيقة الحال فيما سبق *

« قال * (ولو ان المسلمين اخذوا اسرا من اهل الحرب فارادوا قتلهم فقال رجل منهم انا مسلم فليس ينبغي لهم ان يقتلوه حتى يسألوه عن الاسلام لا لانه يصير مسلما بهذا الانتظار ولكن لظاهر قوله تعالى ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام لست - ومنا تبغون عرض الحياة الدنيا) ولانه تكلم بكلام مبهم فيستفسر وليس من الاحتياط المبادرة الى قتله قبل الاستفسار *

(فان وصف الاسلام حينئذ هو مسلم لا يحل قتله وهو في الان يعلم انه كان مسلما قبل ذلك) لان هذا منه ابتداء الاسلام لم يعرف اسلامه قبل هذا وذلك بوطنه من القتل دون الاسترقاق (فان كان عليه سبى المسلمين واكبر الظن من المسلمين انه كان مسلما في ذلك المنزلة لم يسلما حتى يجب تخليته مسيلا) لان اكبر الراى بمنزلة اليقين فيما يقضى امره على الاحتياط وفيما يحذر الوقوف فيه على حقيقة الحال *

(ولو قال لست بمسلم ولكن ادعوني الى الاسلام حتى اسلم لم يحل قتله ايضا) لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فادعوه الى شهادة ان لا اله الا الله وكان لا يقاتل قوما حتى يدعوه ولواردنا قتال قوم لم يلقهم الدعوة لم ينبغي لسان قتالهم حتى ندعوه بما يجيبون رايهم فلهذا الذي طلب منا ان ندعوه واظهر من نفسه الاجابة الى ذلك اولى ان لا يحل قتله قبل الدماء الى الاسلام (ولو قال انا مسلم فاستوصف الاسلام فاني ان يصفه فانه ينبغي للمسلمين ان يصفوا له الاسلام ثم يقولوا له انت على هذا فان قال نعم فهو مسلم وان قال لست على هذا او قال لا اعرف هذا الذي يقولون فهو حلال الدم الا ان الاولى ان يقول له الامام ادخل في هذا الذي دعوناك اليه فان قال نعم

لم يقتله وكان فيثاوان قال لا تخشيد يضرب عنقه) وبهذا الفصل يتبين
الجواب في مسألة الزوجة والجارية انه اذا استوصفها الاسلام فلم تحسن
ان تصف فانه ينبغي ان يصف الاسلام بين يديها ويقول انا على هذا وظني بك
انك على هذا فان قالت نعم فذلك يكفي وتكون مسلمة بحمل له ووطيه بالنكاح
او الملك * والله اعلم *

﴿باب امن الرسول والمستامن اذا خيف ان يدل على بعض عورات المسلمين﴾
(د) وان رسول ملك اهل الحرب جاء الى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ
رسالته عزلة مستامن جاء للتجارة) لان في محبي كل واحد منهما منعة للمسلمين
عسى *

(فان اراد الرجوع تخف الاير ان يكون ناقدا رأيا للمسلمين عورة فيد لان
عليها المدو فلا بأس بان يحبسهما عنده حتى يامن من ذلك) لان في حبسهما نظرا
للمسلمين ودفع الفتنة عنهم واذا جاز حبس الداعي لدفع فتنة وان لم يتحقق منه
خيانة فلا يجوز حبس هذين كان اولى *

(فان قال الامام تل سبيلنا وانا عندك بامان لم ينبغ له ان يخلى سبيلهما) لان الظاهر
انهما يدلان المدو على ما رأيا من المودة فان اعتقا دهما يحكماهما على ذلك وايد
هذا الظاهر قوله تعالى لا يالو نكم خبالا *

(وان قالنا نحن نخاف ان لا نخبر بشئ من ذلك او اننا لم نطلع على شئ لم يصددهما في
ذلك) لان اليقين انما يكون حجة لمن شهد الظاهر له والظاهر هنا شهد بخلاف
ما يقولان فلا يلتفت الى عينيها وايد هذا قوله تعالى انهم لا ايمان لهم * اي
ايمان يجوز الاتهام عليها فيما يرجع الى الاضرار بالمسلمين وهذه اليقين بهذه
الصفة لا يجوز للامام ان يمتد بها ولكنه يحبسهما عنده حتى يامن الا انه لا ينبغي له

باب امن الرسول والمستامن اذا خيف ان يدل على بعض عورات المسلمين

له ان يتيدهما ولا ان يذاهما لان فيه تذبذبا لهما وهما في امان منه فلا يكون له ان
يذهبهما لم يتحقق منهما خيانة فان قيل «ففي الحبس تذبذب ايضا قلنا لا انما
يقولنا محبسهما الحبس في السجن فان ذلك تذبذب وانما انما به انه عندهما من
الرجوع وبجملتهما «مراسا بحر سونهما وليس في هذا القدر تذبذب لهما بل
فيه نظر للمسلمين وان كان فيه نوع تذبذب من حيث الحيولة بينهما وبين
وطنهما فالمة صود دفع ضرر هو اعظم من ذلك واذا لم يجد بدامن ايصال
الضرر الى بعض الناس يرجح اهلون الضررين على اعظمهما ثم هذا المقصود
يحصل بحرس يحمله معهما فليس له ان يذهبهما فوق ذلك بالتقييد فان حضر
قتال وشغل عنهما الحرس وخاف انفلاتهم فلا بأس بان يقيدهما حتى يذهب
ذلك الشغل لان هذاه موضع الضرورة (ما اذا ذهب ذلك الشغل حل قيودهما)
لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها وان سار الامام راجعا الى دار الاسلام
فله ان يذهب بهما معه حتى يبلغ الموضع الذي يامن فيه ما يخاف منهما ثم يخلي
سيبهما لان النظر للمسلمين دفع الفتنة عنهم في ذلك *

(فان لم يامن منهما حتى يدخل ارض الاسلام لم يخل سببهما لان الفتنة في تخلي
سيبهما في دار الحرب اعظم وعلى الامام ان يتحرز ويجتهد لدفع ذلك عن نفسه
وعن المسكر فان ايا ان يبرح مكانهما اكرههما على ذلك لان في موضع النظر
الامام ولا ية الا كراه (الآرى) انه لو وقع التفرع عما كان له ان يجبر الناس على
الخروج وفي نظيره قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لبعثتم اولادكم *

(فان وصل الى مامن من دار الاسلام ثم امرهما بالانصراف فسا لا ان يعطيهما
ملا يتحرز ان به الى بلادهما فانه ينبغي له ان يعطيهما من النفقة ما يلحقهما الى المكان
الذي ايا ان يصحبا معه) لانه جاء بهما مكرهين من ذلك الموضع فعليه ان

وفي وضع النظر للامام ولا ية الا كراه والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها

بردها اليه وكان ذلك منه نظر للمسلمين فيكون تلك المؤنة في بيت مال المسلمين بمنزلة نائبة تنوب المسلمين) وفيما يجاوز ذلك قدايتا اختيارا منها فلا يعطيهما الرجوع نفقة وانما يعطى هذه النفقة من بيت المال اذا لم يصب الجند غنيمة او اصابوها واقتسموها فاما اذا اصابوا غنيمة ولم تقسم بمقدار يعطيهما النفقة من تلك الغنيمة) لانه اكرههما على ذلك انظر امنه للجند خاصة فيكون المؤنة في مال هو حق الجند بمنزلة مالوا استاجروا لحمل الغنائم او سوقها او حفظها (وكذلك اذا منعهما من الرجوع واكرههما على المقام معه) فانه ينبغي ان ينفق عليهما من غنائم المسلمين (واذا احلها من ذلك الموضع معه) عليهما على الدواب من غنائم المسلمين) لانهما آمنان عنده والتحرز عن الغدر واجب فاذا حبسهما لمنفعة الله - ائمن انفق عليهما من اموالهم بمنزلة المامل على الصدقات يعطى الكفاية من مال الصدقة والمرأة اذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت النفقة عليه *

(فاذا اراد تخليتها سبيلها بما امن وكان هو في موضع يخاف فيه فينبغي له ان ينظر لها ولا يخلى سبيلها الا في موضع لا يخاف عليهما فيه) لانها تحت ولايته وفي امانه وهو مأمور بدفع الظلم عنهما فكما ينظر للمسلمين بما يزيل الخوف عنهم فكذلك ينظر لها (ارأيت) لو احلها معه في البحر فلما انتهى الى جزيرة امن فيها اينبغي له ان يتركها في تلك الجزيرة لا ولكن يحملها الى موضع لا يخاف عليهما فيه الضيعة ثم يعطيهما ما يكتفي بهما لجهازهما وحملانها (وان كانا ليامنان من اللصوص فينبغي له ان يرسل معهما قوما يلبسونهما مامناهما) لان ذلك على الامام ولكنه ربما لا يقدر على مباشرته بنفسه فيستعين عليه بقوم من المسلمين (فان كانا ليامنان مامناهما حتى يلبسا موصيا يخاف فيه الذين ارسلوا معه فانه ينبغي له

المراة اذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت النفقة عليه

ان يرسل معهما الى ابلد موضع يامن فيه اهل الاسلام ثم يخلي سبيلهما ليس عليه غير ذلك) لان فيما وراء ذلك تمر ايضا للمسلمين الهلاك وذلك لا يحل له لدفع الخوف عن المشركين ثم ان اجبر المسلمين على ان يذهبوا معهما الى الموضع الذي يخفون فيه فقتلوا كان هو الساعي في دمهم وان كان تركهما ليذهبا فاصيبا لم يكن هو ساعيا في دمهما وكان هذا اهون الامرين * والله اعلم *

باب اهل الحصن ومنهم الرجل من المسلمين على جمل او غير جمل
(واذا حاصر المسلمون حصنا وفيها اسير من المسلمين فانهم ثم جاءهم ليل احمى ادخلهم المسكر فيهم في المسلمين) لان الذي آمنهم كان مقهورا في ايديهم غير متمتع منهم وامان مثله باطل * ولانه ما قصد به هذا الا امان النظر للمسلمين وانما قصد تخليص نفسه ولو صححنا امان مثله لم يتوصل المسلمون الى فتح حصن من حصونه ثم قرر اقل ما يخلو حصن عن اسير فاذا اتقوا بالفتح امر والاسير حتى يؤمنهم وان لم يكن فيهم اسير امر وارجلهم حتى يسلم ثم يؤمنهم فيكون حكمه وسلكه لا اسير سواء فلاجل هذه المعاني قلنا هم جميعا في المسلمين *

(وفي القياس) لا باس بقتل رجالهم لان الامان الباطل لا يحرم القتل كما لو حصل من صبي لا يعقل او من كافر واكنه استحسن فقال (لا ينبغي الا امان ان يقتل رجالهم) لو جهين (احدهما) ان ظاهر قوله عليه السلام يسمى بدمهم ادناهم الحديث يسمي الاسير وغيره وهو الظاهر وان ترك العمل به لقيام الدليل بنفي شبهة فيما يندري بالشبهات بمنزلة قوله عليه السلام انت ومالك لايك (والثاني) ان القوم انما جاؤ الى المسكر الاستيذان لا لقتال فانهم جاؤ باعتبار امان الاسير اياهم وقد بينا ان المحصور اذا جاء على هيئة يعلم انه نارك للقتال بان القى السلاح ونادى بالامان وجاء فانه يامن القتل فهو لا ايضا يامنون من القتل

باب اهل الحصن ومنهم الرجل من المسلمين على جمل او غير جمل

ولكنهم لا يأمنون من الاسترقاق فيخمسهم ويقسمهم بين العامين *
 (وكذلك لو كان الذي آمنهم مستأمناً فيهم أو كان رجلاً منهم أسلم فالمنى
 بجمع الكل) ولو آمنهم مسلم من أهل العسكر فإمانه جائز) لأنه آمن منهم بممتنع
 في عسكره فإمانه كإمان جماعة المسلمين *

(فإن لم يخرجوا من حصنهم بعدما أبد إليهم الإمام ثم قاتلهم كما لو كان هو الذي
 آمنهم بنفسه ثم رأى النظر في قتالهم فإن خرجوا إلى العسكر وقالوا آمننا فلا
 لم نصدهم على ذلك حتى يشهد عدلان من المسلمين على ذلك) لأنهم صاروا أفياء
 باعتبار الظاهر وقد ادعوا إماماً سقط حق المسلمين عنهم فلا بد من شاهدين
 عدلين من المسلمين على ذلك (ولا يقبل قول ذلك الرجل أني آمنهم لأنه
 يخبر بما لا يملك استينافه وكذلك لو شهد هو مع رجل آخر) لأنه يشهد على
 فمسل نفسه ولا شهادة للمرء على فمسل نفسه (فإن شهد عدلان سواءه وجب
 بيلغهم ما منهم) لأن الثابت بالبيعة كالثابت معاينة *

(وإن لم يكن لهم بيعة الا قول ذلك الرجل كانوا أفياء) لأنه لا يقتل رجالهم
 استحصاناً للشبهة التي تمكنت فإن ذلك الرجل أخبر بحرمة قتالهم وهو محتمل
 للصدق وحرمة القتل من أمر الدين وخبر الواحد في أمر الدين حجة وإن
 لم يكن حجة في الزام الحكم فلهذا لا يقتلون *

(ولو كان المسلم آمنهم على ألف دينار أخذها منهم ثم علم بذلك الإمام وهم
 في حصنهم فهو بالخيار أن شاء أجاز إمانه ولم يمرض لهم حتى يخرج من
 دار الحرب وأخذ الدينارين فكانت فيسأل للمسلمين) لأن الإمام لو رأى النظر
 في إنشاء إمان بهذه الصفة كان له أن يفعله فكذلك إذا رأى النظر في أن
 يخرج إمان غيره *

خبر الواحد في أمر الدين حجة

(ثم المال مأخوذ بقوة العسكر فتكون فيألهم وان شاء رد عليهم الدنيا
 لتعزز عن الغدر ثم نبذ اليهم وقتاتهم عزلة ملوآتهم بنفسه على الوجه * وان
 كانوا دخلوا عسكر المسلمين حين صالحهم الرجل او خربوا حصنهم فان الامام
 ان ياتى الف دينار فيجعلها فيأل للمسلمين) لان معنى النظر ههنا متمين في اجازة
 ذلك الدامح فانهم آمنون في العسكر ولا سبيل للامام عليهم حتى يبالغهم
 مامنهم وان رد الدنياير عليهم فمر فساان في اخذ الدناير منقمة للمسلمين وهو
 نظير العبد المحجور عليه يواجر نفسه ويسلم من العمل (واذا قسم الدناير بين
 الغنائمين قال لهم الحقوا حيث شئتم من بلاد اهل الحرب ولا يمرض لهم حتى
 يبالغوا مامنهم فيقيم به الوفاء بما شرط لهم في الصالح * واذا فتح المسلمون الحصن
 فقتل رجل منهم اني كنت صالحا اليوم قبل فتح الحصن على هذه لالف الدينار
 وصدقة اهل الحصن بذلك فان الامام ينظر في ذلك فان كان خيرا
 للمسلمين ان يصدقه صدقه واخذ منه الدناير وامرهم ان يصدقوا مامنهم وان كان
 خيرا للمسلمين ان يكذبه كذبه ولم يمرض الدناير وجعلهم فيا) لانه نصب
 ناظر للمسلمين فينظر ما يكون انفع للمسلمين فيعمل به (الا ترى) انه لو رأى
 النظر للمسلمين في ان يمن عليهم كان له ان يفضل ذلك فهذا مثله (الا انه لا يقتل
 رجالهم على كل حال لا شبهة التي دخلت باخبار الرجل انه آمنهم فان كان حين
 اخبر الرجل بهذا كانوا متمنين في حصنهم فهم آمنون والامام بالخيار كما بينا
 فيما اذا انشأ لهم الامان في هذه الحالة فان الاخبار بها في حق المسلمين بمنزلة
 الانشاء * والله تعالى الموفق *

(باب ما يكون امانا وما لا يكون امانا على شرط نشر طاه)

(واذا قال رجل من المصورين آمنوني حتى ازل اليكم على ان ادلكم على مائة رأس

العبد المحجور عليه يواجر نفسه ويسلم من العمل

باب ما يكون امانا وما لا يكون امانا على شرط نشر طاه

من السبي في موضع فآمنوه على ذلك فلما نزل آتى بهم في الموضع فاذا ليس فيه
احد فقال قد كانوا ههنا فذهبوا ولا ادري اين ذهبوا فانه ينبغي للمسلمين
ان يردوه الى مآمنه ان لم يفتحوا الحصن وان افتتحوا فعليهم ان يبلغوه ما منه من
ارض الحرب) لانه حصل امانا في المعسكر فان الامان بشرط ثبت بوجود
القبول ولا يتاخر اذ المقبول بمنزلة المتق يحمل فيه فانه لو اعتق عبده على ان
يؤدى اليه الف درهم فقبل كان المتق واقعا وان لم يؤد (فها هنا الامان يثبت
له ايضا اذا نزل عن منته على ان يبدل فسواء وفي ما قال اولم يف كان هو في
امان من المسلمين فيبلغوه ما منه فان قال المسلمون انما آمنناه على ان يدانوا ولم يف
بالشرط قبل لهم انه لم يقل لكم اني ان لم ادلكم فلا امان بيني وبينكم) وهذا تنصيص
من محمد رحمه الله على ان مفهوم الشرط ليس بحجة وهو المذهب عندنا وقد حكاه
الكرخي عن ابي يوسف رحمه الله في قوله تعالى ويدرا عنها العذاب
ان تشهد انه لا يدل على انه لا يدره عنها العذاب ان لم تشهد وقال تعالى فاذا
احصن فان اتين بها حشة وهذا لا يدل على انها اذا اتت بالفاحشة ولم تحصن
انه لا يلزمها ذلك العذاب وهذا لان مفهوم الشرط كمنهوم الصفة وذلك
ليس بحجة قال تعالى وبنات خالك وبنات خالاتك الاتيها جرن معك ثم
لا يدل على حرمة الاتيها جرن منه وقال الله تعالى فلا تظلموا فيمن انفسكم
وهذا لا يدل على اباحة الظلم في غير الاشهر الحرام فكذلك قولهم آمنالك على
ان ندلكم لا يكون دليلا على انه لا امان لك ان لم تدلكم لان ذلك محتمل ولكن
المحتمل لا يما رضى المنصوص ولا يرفع حكمه الا ان ينص فيقول على اني
ان لم ادلكم عليهم فلا امان بيني وبينكم فحينئذ هذا نص يصالح ما رضى لذلك
النص وفي التبديل القتل والاسترقاق وذلك من باب الاطلاق ويحتمل

لو اعتق عبده على ان يؤدى اليه الف درهم فقبل كان المتق واقعا وان لم يؤد
المتن لا يما رضى المنصوص كمنهوم الشرط كمنهوم الصفة

التمليق بالشرط فاذا لم يدل لم يكن له امان ولا امام الخيار ان شاء قتله وان شاء
جعله ذياً ونظير هذا ما لو كفل بنفس رجل الى شهر لم يبرأ بمضى الشهر ما لم يسلم
نفس الحصن اليه فان قال على اني بريء من الكفالة بعد شهر كان على ما قال
(ولو كان هذا الرجل اسيرافي ايدينا قتال آمنوني على ان ادلكم على مائة رأس
والسئلة بجالها تم لم يدلكم فلا امام ان يقتله لانه صار مقهورافي ايدينا وحل
للامام قتله واسترقاقه وانما علق ازالة ذلك عنه بالدلالة ولم يفعل) ففي الاول
كان في منتهه وان كان محصورا فاما نزل على امان اخذه من المسلمين والتزم لهم
بمئة بلة ذلك دلالة فيها منعمة للمسلمين فاذا لم يف بمائة التزم على الامام ان يبلغه
مانته وفي الحقيقة لا فرق بين الفصيلين فانه اذا لم يدل مادالي ما كان عليه
قبل الالتزام في الوجهين الا ان هذا الاسير قبل هذا الالتزام كان مباح
القتل والاسترقاق في ايدينا فيود كما كانت والمحصور قبل هذا الالتزام
كان في منتهه فاذا لم يف بمائة التزم ووجب اعادته الى منتمته كما كانت
(فان كان المحصور قال اني ان لم ادلكم كنت لكم ذياً او قال رقية فائتم
لم يف بالشرط فهو في المسلمين وليس للامام ان يقتله) لانه لو لم يقتل هذه
الزيادة كان آمان القتل والاسترقاق وان لم يف بالشرط فهذه الزيادة
دليل معارض للكلام الاول في رفع حكمه وانما يعمل المعارض بحسب
الدليل ولانه شرط ازالة ذلك الامان في حكم الاسترقاق خاصة دون
القتل وفي هذا الشرط منعمة فيجب مراعاتها

(وكذلك لو قال على اني ان لم اف كنت ذمة لكم فهو كما قال واذا لم يف
بالشرط فهو ذمة للمسلمين لا يقتلونه ولا يسترقونه) لان الوفاء بالشرط
واجب (ولو قالوا آمنونا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلوا على ان تهرضوا علينا

والوفاء بالشرط واجب
والوفاء بالشرط واجب
والوفاء بالشرط واجب

الاسلام فسلم ثم ابوا ان يساءوا ففهم آمنون وعلى المسلمين ان يخرجوا من
حصنهم حتي يودوا ممتنعين كما كانوا يتم نبذون اليهم) لانهم استفادوا الامان
بقبول الشرط قبل الوفاء به ثم لا يبطل حكم الامان بالامتناع من الوفاء
بما وعدوا وبحكم الامان يجب اعادتهم الى ما منهم ثم النبذ اليهم *

(فان شرط المسلمون عليهم انكم ان ايتتم الاسلام فلا امان بيننا وبينكم فرفضوا
بذلك والمسئلة محالها فلا باس باسترقاقهم وقتل المقاتلة منهم اذا ابوا ان يسلموا)
لان الشرط هكذا كان وفيما يجري بيننا وبينهم الواجب الوفاء بالشرط فقط
والدليل عليه حديث ابن ابي الحقيق حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وبرئت منكم ذمة الله ان كنتم موافقين شيئا فقبلوا ذلك ثم ظهر ذلك عليهم
فاستجاز قلوبهم واسترقاقهم) وقد بينا قصة ذلك *

(وروى ان رجلا من المشركين بعد وقعة احد حين رجع الجيش ضل الطريق
فدخل المدينة وجاء الى بيت عثمان رضي الله عنه سرا وكان بينهما قرابة فاني عثمان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأل له الامان فقال قد آمنناه على اننا ان ادر كنناه
بعد ثلاثة فمدحله دمه فخرج الرجل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اطلبوه فاني ارجو ان تجدوه فوجدوه بعد ثلاثة فمدحله الله عليه الزوم فاخذ
فقتل) فهذه اثبتين ان الشرط المنصوص عليه في الامان معتبر وان كان ذلك
يرجع الى النبذ وابطاح القتل *

* قال (ولو اسلم بعضهم الى البعض كان من اسلم منهم حرا لا سبيلا عليه ومن ابى
الاسلام فهو في اعتبار البعض بالكل) وهذا لان الجمع المضاف الى جماعة يتناول
كل واحد منهم على سبيل الانفراد بدليل قوله تعالى جملوا اصابهم في اذانهم
واستغشوا ايابهم * فكان هذا نزلة ما لو شرطنا على كل واحد منهم انك ان ايت

الاسلام فلا امان بيننا وبينك *

(وكذلك لو ان واحدا من المحصورين قال آمنوني على ان ازل اليكم فاني ان يسلم فانه يراد الى حصنه) لانه آمن عندنا وفي مثل حاله قال الله تعالى وان احدا من المشركين استجارك فاجر حتى يسلم كلام الله ثم بلغه ما منه *

(وان شرطوا عليه انك ان ابنت الاسلام فلا امان بيننا وبينك ثم ابنت الاسلام فهو في الاسلام لان الشرط هكذا جرى بيننا وبينه *

(فان جملة الامام فيما بعد ما عرض عليه الاسلام فان لم يسلم لم يقتله بعد اسلامه ولكنه يجهله فيا لان حكم ذلك الا ما انتهى حين ابنت الاسلام بعد ما عرض عليه ويبقى وهو اسير في ايدينا *

(فاذا لم يمتل وكان فيا وهذا اذا حكم عليه بانه في بعد ما ابنت الاسلام فان جعل الامام يدعو الى الاسلام وهو يابن الا انه لم يحكم عليه بانه في حتى اسلم في القياس هو في) لان شرط ابتداء الا مان قد تحقق بابائه الاسلام فالعاق بالشرط يشبث وجود الشرط حكم به الامام ولم يحكم بمنزلة الا مان المعلق بالشرط ومنزلة المعلق والمعلق اذا علق بالشرط (وفي الاستحسان هو حر مسلم) لان الاباء متردد محتمل قد يكون لكرهية الاسلام فهو اباء حقيقة وقد يكون للامان فيه الى ان يزول الشبهة عن قلبه فلا يتعين جهة الاباء الا يحكم الحاكم (الاربي) انه اذا اسلم احد الزوحين في دارنا فان الفرقية توقف على اباء الاخر للاسلام ثم لا يتحقق ذلك الا بقضاء القاضي محتملا في نفسه وكذلك النكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار شرعا ولا يشبث ذلك الا بقضاء القاضي بكونه محتملا في نفسه *

(ولو لم ياب الاسلام ولكن قال ادعوني حتى انظر في امرى فان الامام يؤجله

في باب الاموال بمنزلة الاقرار شرعا ولا يشبث ذلك الا بقضاء القاضي بكونه محتملا في نفسه *

ثلاثة ايام لا يزيد على ذلك) لان التأمل وازالة الشبهة يحتاج فيه الى مدة فاذا
 طلب ذلك من الامام اجله ثلاثة ايام فانهم امدتامة للنظر بدليل خيار الشرط
 (والاصل فيه المرتد فانه اذا استعمل لينظر في امره امره ثلاثة ايام ورد به حديث
 عن عمر رضي الله عنه حين قدم عليه رجل من قبل ابي موسى رضي الله عنه فسأله
 عن الناس فاخبره ثم قال هل عندكم من مغربة خبريني امر حادث وخبر غريب
 فقال نعم رجل كفر بعد اسلامه فقال ماذا فعلتم به فقال قربناه فضر بنا عنه
 فقال فملا طيبتهم عليه بيتا ثلاثا واواطعتموه كل يوم رغيفا فاستتبتموه فلم له ان
 يتوب ويرجع الى امر الله الا اني لم احضر ولم امر ولم ارض اذ بانني وبظاهره
 ياخذ الشافعي رحمه الله تعالى فيقول يجب ناجيله شرعا طلب ذلك او لم يطلب
 وتاويله عندنا انه كان استمناهم فابوا لهذا انكره عمر رضي الله عنه واذا كان
 هذا المرتد الذي وقف على محاسن الشريعة يؤجل ثلاثة ايام فهذا الذي لم يقف
 عليه اصلا احرى ان يؤجل (فاذا سككت حين عرض عليه الاسلام ولم يجب
 بقبول ولا بردفان الامام يمرض عليه الاسلام ثلاث مرات ويخبره في كل
 مرة انه ان لم يحبه حكم عليه انه في) وهذا الان سكوته اباء منه للاسلام الا انه
 محتمل في نفسه فيكرر عليه العرض ثلاث مرات لا بله (ا) المذرو يخبره في
 كل مرة على سبيل الانذار فان ابى حكم عليه بانه في وهو بمنزلة الخصم
 اذا سككت عن الجواب في مجلس القاضى جملة منكر او اذا سككت عن اليمين
 بعد ما طلب منه جملة ناكلا وعرض عليه اليمين ثلاثا واخبره في كل مرة انه يحكم
 عليه ان لم يحلف ثم يحكم عليه بعد الثالثة *

الختم اذا سككت عن الجواب في مجلس القاضى جملة منكر او اذا سككت عن اليمين بعد ما طلب منه جملة ناكلا

(١) حقيقة جملة بالياء المذرى اي خارا له عالمه بكنهه من بلاه اذا خبره
 وجوبه ١٢ مغرب
 سويراجع امر الله تعالى

(ولو كان قال حين اراد النزول آمنوني على ان تعرضوا علي الاسلام فان اسلمت فيما بيني وبين ثلاثة ايام والا فلا امان بيني وبينكم ثم عرض عليه الاسلام فله مهلة ثلاثة ايام وليا اليه امن حين عرضوا عليه الاسلام) لانه شرط ذلك لنفسه فانه بين انه يسلم بعد ما يرض عليه الاسلام واستعمل في ذلك ثلاثة ايام فعرفنا ان ابتداء المدة من ساعة العرض وذكر احد المدعين من الايام والليالي بمباراة الجمع يقتضي دخول ما بازاؤه من العدد الآخر (فان مضت المدة هاهنا قبل ان يسلم كان فيا ولا حاجة الى حكم الحاكم لان الشرط هكذا جرى واشترط الحكم عند الاطلاق ليميز به التامل من الالباء وقد حصل ذلك بالمدّة ههنا ثم التوقيت نهى يمنع ان يكون لما بعد مضي المدة حكم ما قبله كما في الاجارة) *

(وان كان لم يقل والا فلا امان بيني وبينكم والمسئلة بحالها فانه يرد الى ما منه بعد مضي ثلاثة ايام لان مدة ثلاثة ايام شرطه للتروي (١) والنظر لا الامان فبعد مضيه يتحقق الالباء ولكنه آمن حين لم يشترط عليه بهذا الامان بعد الالباء فيجب تبليغه عليه ما منه من حصنه) *

(وان كانوا قد افتتحو حصنه بلغوه ادنى ما من له من ارض الحرب ثم حل قتاله وان كان قال فان اسلمت فيما بيني وبين ثلاثة ايام والا كنت عبد لكم فان اسلم فهو حر لا سبيل عليه وان مضت المدة قبل ان يسلم كان فيا تقسم مع الغنمة ولا يقتل) لان الشرط هكذا كان (وكذلك لو قال والا كنت ذمة لكم او قال ذلك جميع اهل الحصن ثم مضت المدة قبل ان يسلموا فهم ذمة للمسلمين كما

(١) في القاموس في (روى) ورويته الشعر حمله على روايته كرويته وفي الامر

نظرت وفكرت ١٢ م

التوقيت نهى يمنع ان يكون لما بعد مضي المدة حكم ما قبله *

التموه بالشرط)*

(ولو قال المحصور للمسلمين تومنوني على ان ازل اليكم فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقال المسلمون ان دللتنا على قرية فيها مائة رأس فانت آمن فرضى بذلك ونزل ثم جاء بهم الى قرية لا شيء فيها فقال قد كانوا اهلها فذهبوا فمروا بالمسلمين وليس له ان يقول ردوني الى مامني بخلاف ما سبق) لان المسلمين علقوا الامان بالشرط وهو الدلالة والمناق بالشرط معدوم قبل الشرط وفي الاول اوجبوا له الامان على ان يدل وهو قبل ذلك فيكون آمنا دل او لم يدل (الآثرى) ان من قال لبيد ان ادبت الى القافانت حر قبل ذلك فانه لا يعتق ما لم يؤد ولو قال انت حر على ان تعطيني الف درهم فقبل ذلك فهو حر ادى او لم يؤد فكذلك ههنا (وكذلك لو قالوا ان نزلت فاسلمت فانت آمن ثم نزل ولم يسلم فهو في) لان قولهم فاسلمت معطوف على الشرط فيكون شرطاً فاعلموا امانه بشرط ان يسلم فاذا لم يسلم لم يكن له الامان *

(فاذا قالوا انت آمن على ان تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل ان يسلم فيجب تبليغه مامته ان ابى الاسلام * وعلى هذا لو قالوا انت آمن على ان تنزل فتعطيتنا مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم ابى ان يعطي الدنانير فانه يكون آمنا بخلاف ما لو قالوا ان نزلت فاعطيتنا مائة دينار فانت آمن) لان ههنا الامان معاق بشرط اداء الدنانير وفي الاول بشرط القبول *

(فاذا نزل وقبل كان آمناً وكانت الدنانير عليه * فاذا ابى ان يعطيها او قال ليست عندي حبس ليؤديها ولا يكون فياً لاجل الامان الثابت له فحق ما اعطى الدنانير وجب تخلية سبيله حتى يلحق بمأمته * وان ابى ان يعطيها حتى يخرجها الامام مع نفسه الى دار الاسلام ثم اعطاها خلى سبيله حتى يرجع الى

المان بالشرط معدوم قبل الشرط
مسئلة تطبيق علق العبد على اداء المال

مامنه) لانه في امان فقد كان محبوبا في دين عليه فاذا قضى الدين لم يبق انسا
عليه سبيل *

(وان طال مكثه في دار ناولم يعطى الدنانير جملة الامام ذمة) لان
الكافر لا يتمكن من اطالة المقام في دار ناولم صغار الجزية ولا نه احتبس
عندنا الى اداء الدنانير وهو ممتنع منه او عاجز عن الاداء والكافر اذا احتبس
في دار ناولم يضرب عليه الجزية بمنزلة الرهن فاذا جملة الامام ذمة اخرجه
من الحبس وبطل عنه الدنانير كان التزمها عوضا عن امان نفسه او كان فداء
يفدي بها نفسه ليلحق بمامنه فاذا كان للامان فقد استغنى بذلك باقوى السبيلين
وهو عقد الذمة او الا سلام ان اسلم فيسقط عنه اداؤها بمنزلة المكاتب
اذا اعتقه المولى وام الولد اذا اعتقت بموت المولى وهي مكاتبه يسقط بدل
الكتابة لو قوع الاستغناء عن اداها وان كان فداء فقد انعدم المني الذي
لاجله كان يفدي بها نفسه لانه حين اسلم او صار ذميا فقد صار من اهل
دار ناولم وطامن الرجوع الى دار الحرب وان اعطى الدنانير كغيره من اهل
الذمة وانما كان يفدي بها نفسه ليلحق بمامنه فان قيل لما ذالم يحمل المال عليه
عوضا عن رقبته حتى يطالب به بعد عقد الذمة لسلامة رقبته له قلنا لانه
لم يكن عبدا للمسلمين قط وانما يكون المسال عوضا عن رقبته اذا كان عبدا
في وقت فتمت بذلك المسال (وكذلك لو صالحوه على ان يعطيهم رأسا فمليه
رأس وسط او قيمته دراهم او دنانير) لان ما يلزمه بطريق الفداء لا يكون
عوضا عن مال والرأس المطاق في مثله يثبت مقيدا بالوسط مترددا بين القيمة
والمين كما في بدل الخلع والصلح عن دم العمد (فان ادى ما التزم ولم يفتح حصنه
به فادان يذهب الى موضع آخر لم يمنع من ذلك وله ان يذهب حيث

فاذا اعطى

في دار ناولم يضرب عليه الجزية بمنزلة الرهن فاذا جملة الامام ذمة اخرجه من الحبس وبطل عنه الدنانير كان التزمها عوضا عن امان نفسه او كان فداء يفدي بها نفسه ليلحق بمامنه فاذا كان للامان فقد استغنى بذلك باقوى السبيلين وهو عقد الذمة او الا سلام ان اسلم فيسقط عنه اداؤها بمنزلة المكاتب اذا اعتقه المولى وام الولد اذا اعتقت بموت المولى وهي مكاتبه يسقط بدل الكتابة لو قوع الاستغناء عن اداها وان كان فداء فقد انعدم المني الذي لاجله كان يفدي بها نفسه لانه حين اسلم او صار ذميا فقد صار من اهل دار ناولم وطامن الرجوع الى دار الحرب وان اعطى الدنانير كغيره من اهل الذمة وانما كان يفدي بها نفسه ليلحق بمامنه فان قيل لما ذالم يحمل المال عليه عوضا عن رقبته حتى يطالب به بعد عقد الذمة لسلامة رقبته له قلنا لانه لم يكن عبدا للمسلمين قط وانما يكون المسال عوضا عن رقبته اذا كان عبدا في وقت فتمت بذلك المسال (وكذلك لو صالحوه على ان يعطيهم رأسا فمليه رأس وسط او قيمته دراهم او دنانير) لان ما يلزمه بطريق الفداء لا يكون عوضا عن مال والرأس المطاق في مثله يثبت مقيدا بالوسط مترددا بين القيمة والمين كما في بدل الخلع والصلح عن دم العمد (فان ادى ما التزم ولم يفتح حصنه به فادان يذهب الى موضع آخر لم يمنع من ذلك وله ان يذهب حيث

شاء من أرض الحرب) لا نأمر فئا انه نزل من الحصن وفدى نفسه بالمسال
لا يعود الى الحصن بل ليأمن مما كان خائفا منه في الحصن وانما يتم له ذلك
اذا تمكن من الذهاب الى حيث شاء من أرض الحرب (فاذا بلغ مأمنه منها حل
قتاله) لان مقصوده قد تم حين وصل الى منعة اخرى فينتهي الامان الذي كان
بينه وبين المسلمين (الا ان يكون قد اشترط على المسلمين انه آمن منهم متى
يخرجوا الى دار الاسلام او كذا وكذا شهرا فينتهي يجب الوفاء له بذلك
الشرط) لانا انما نجعل الامان منتها بيننا وبينه اذا وصل الى ما منه دلالة
الحال وهو انه كان خائفا محصورا وانما قصده ازالة ذلك الخوف عن نفسه
ويسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها

(واذا لم يذكروا شيئا من هذه الشروط ثم اختار الرجوع الى حصنه فراجع
حتى صار فيه ممتنا فقد خرج من امان المسلمين ايضا) لا نه وصل الى مننته
باختياره وذلك سبب لانتهاء الامان الا ان يكون شرطا انه آمن كذا وكذا
شهرا او حتى ينصرف المسلمون الى دار الاسلام فينتهي هو آمن (وان دخل
الحصن لبقاء مدة الامان له بمنزلة الوالتحق الى منعة اخرى فان ظهر
المسلمون على الحصن خلوا سبيله لبقاء مدة الامان الا ان يكون قاتل المسلمين
حين رجع الى الحصن فينتهي يكون فيئا) لانه لما شره القتال في مأمنه يصير
ناقضا للامان الذي كان له منساولا حكم بالامان بمد النقص في حرمة القتل
والاسترقاق *

(فان قال للمسلمين آمنوني على ان انزل اليكم فاعطيكم مائة دينار فان لم اعطكم
فلا امان بيني وبينكم) او قال ان نزلت اليكم فاعطيكم مائة دينار فان آمن ثم نزل
فطالبوه فاني ان يطهروهم فهو في القياس) لو وجد شرط ابتداء الامان في

يسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها

احد الفصيلين وانما شرط الامان في الفصل الثاني (وفي الاستحسان لا يكون
 فيما حتى يرفع الى الامام فيامره بالاداء فان ابى حكمكم عليه بان يجعله فيما
 بينا ان في امتناعه من الاداء لما طلب منه احتمال المعاني فلا يتعين جهة الابه
 الا بحكم الحاكم (ارأيت) لو قال لهم لا اعطيكم وانما اعطى الامير ه او قال
 لا اعطيكم الا بشهود كان فيهم هذا الامتناع ليعلم ان القول بالقياس في هذا قبيح
 (ولور فوه الى الامام فقال هات المائة دينار فقال اجاني فيها حتى احتال
 لها فلا باس للامام ان يؤجله يومين او ثلاثة) لانه ليس في هذا القدر من
 التأخير كثير ضرر على المسلمين وفيه منفعة له والامام مأمور بالنظر من كل
 جانب (الآرى) ان من لزمه الدين اذا استعمل هذا القدر من المدة امهله الحاكم
 ولم يحبس به وهذا الذي يمدى نفسه بالمال اولى بان يعمله ولا يعجله (وان كان قال
 تو منوني على ان انزل اليكم فاعطيكم رأساً او مائة دينار ما بيني وبين ثلاثة ايام فزل
 فهو آمن ولا سبيل عليه حتى يمضي الوقت) لانه شرط هذه المدة مهلة لنفسه
 فلا يحبس قبل مضيتها كما لا يحبس من عليه الدين المؤجل (فان مضى المدة فهو
 آمن لقبول له المال ولكنه يحبس حتى يؤدي ما ألزم به الا ان يسلم او يصير ذمة
 فيئخذ بطل المال عنه (لما بينا من العاريقين فيه)»

(ولو قال تو منوني على ان اعطيكم مائة دينار الى اجل كذا فان لم اعطيكم فلا امان
 بيني وبينكم او قال ان اعطيتمكم الى اجل كذا فآمن فان لم يعطهم حتى مضى
 الاجل فهو في ولا حاجة الى قضاء القاضى هاهنا) لانه صرح باشتراط الوقت
 بنفسه فلا يزداد على الوقت الذي صرح به لو شرطنا قضاء القاضى بعده مضى
 المدة كان الزيادة على الوقت «والزيادة على النص في معنى النسخ (ولو كان قال
 تو منوني على ان انزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس من السبي على اني ان

لم اذلكم فلا امان بيني وبينكم ثم نزل فدلهم على قرية فيها مائة رأس قد اصابها
المسلمون قبل هذا الا مان او بعده قبل نزوله او بعد نزوله قبل ان يدلهم
فليست هذه بدلالة فان دلهم على غيرها والا كانت فياً وكذلك او علم
المسلمون بها قبل دلالة ولم يصبوها (لانه التزم دلالة فيها منعمة للمسلمين
وذلك لا يوجد اذ ادل على ما كان معلوما للمسلمين * ولان الدلالة انما يتحقق
اذا كان التوصل الى المقصود تلك الدلالة ووصول المسلمين الى هذه القرية
لم يكن بدلالة حين علموا بها قبل دلالة اصابوها او لم يصبوها (لا ترى) ان
الحرم اذ ادل على صيد كانت المدلول عالماً بكانه لم يكن ملزماً للجزء بهذا
الدلالة *

(ولو كانوا خرجوا معه فدلهم على الطريق فجاءوا يسرون امامه حتى عرفوا
مكانها قبل ان ينتهي اليها فدلهم عليها فدلته وهو آمن لا سبيل لهم عليه)
لانهم انما اخذوا في ذلك الطريق بدلالة وانما علموا بها حين اخذوا في ذلك
الطريق فما يحصل لهم من العلم يكون مضافاً الى اصل السبب وهو دلالة
(لا ترى) ان دلالة الحرم على الصيد بهذا الطريق متحقق حتى بازمه جزاء
الصيد *

(وكذلك لو وصف لهم مكانها ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى اصابوها
فهو آمن) لان الدلالة هكذا تكون فان زيد بدل غيره على طريق قد يذهب
معه وقد لا يذهب ولكن يصف الطريق له فيصير معلوماً بدلالة ويسمى دالاً
عليه في الوجهين (وكذلك او قال آتوني على اذلكم على بطريق باهله وولده
فان لم اقل فلا امان لي عندكم فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بطريقها فقال هذا
الذي اردت ان اذلكم عليه فليس هذا بشيء) لانه التزم الدلالة على بطريق منكر

مسألة لزوم الجزاء وعدمه على الحرم اذ ادل على الصيد

حتى يتفهم المسلمون بدلالته ولا يحصل هذا المقصود منه الدلالة
 (وان كان قال على ان اداكم على بطريق الحصن فانه قد نزل هارباً من الحصن
 ثم لما نزل وجد المسلمين قد احصوا واذلك البطريق فهو آمن لا سبيل عليه) لانه
 التزم الدلالة على معرف معلوم بعينه او بنسبه وقد دل عليه وهذا لان في المين
 لا يعتبر الوصف وفي غير المين يعتبر ﴿الا ترى﴾ ان من قال لا ااكم هذا
 الشاب فكلمه بهما شاخ حنت في عينه واول قال لا اكم شابا فكام شيخا كان شابا
 وقت عينه لم يحنث وحصول الامام للمسلمين بدلالته وانتفاعهم بدلالته
 وصف معتبر في الشرط فاما يعتبر في غير المين فاما في المين لا يعتبر بشيء
 من ذلك

(وعلى هذا لو ائتم ان يدلمهم على حصن او مدينة فان لم يمينهم لم يعتبر دلالته على
 ما لم يلم المسلمون بهاء في المين يعتبر ذلك ثم في غير المين لو دلمهم على شيء من ذلك
 قد كانوا يرفونه في دخلة دخلوها ارض الحرب قبل هذه الدخلة الا ان
 موضعها اشكل عليهم في هذه المدة فهو آمن لا سبيل عليه) لانهم وصلوا اليها
 بدلالته لا بما كان سبق من علمهم بها ﴿الا ترى﴾ ان المحرم في مثل هذا يكون
 دالا على الصيد ائتم للجزاء * ولان المقصود دلالة فيها منفعة للمسلمين
 وقد وجد فاهم انتفعوا بهذه الدلالة فاما علمهم الذي سبق فما كان يوصاهم الى
 هذه المنفعة بعدما اشتبه عليهم او بعد ما نسوها فتمت حتى الوفاء بالشرط بهذه
 الدلالة والله تعالى الموفق *

باب من يكون آمناً من غير ان يؤمنه اهل الاسلام

قال ﴿ولو ان مسلماً في دار الحرب تزوج منهم كتابية واخرجها الى دار
 الاسلام فهي حرة لا باعتبار ان النكاح امان منه لها فان امان المسلم في دار

مسألة المين بالتكليف

باب من يكون آمناً من غير ان يؤمنه اهل الاسلام

الحرب باطل اسير اكان او تاجرا او رجلا اسلم منهم ولكن لا ساجات معه
عجبي المستامنات فانه اجاءت للمقام في دارنا مع زوجها وهذه صفة المستامنة
فان ارادت ان ترجع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك لقيام النكاح بينها وبين
المسلم.

(و لو ان المستامنة في دارنا تزوجت بمسلم صارت ذمية فكذلك اذا
بقيت في دارنا في نكاح مسلم) وهذا لان المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج
من اهل دارنا فتصير هي من اهل دارنا تبعاً (وان قال الزوج كنت قهرتني في
دار الحرب واخرجتها قهر او قالت المرأة بل خرجت على النكاح ولم يهرني
فهذا على ما يدل عليه الظاهر) فان جاءهم امر بوطء فالظاهر شاهد للزوج فيكون
القول قوله وهي امة له وان جاءت معه غير مبروطة فالظاهر يشهد له فيكون
حرة ذمية الا انه لا نكاح بينها وبين الزوج لاقراره بما يبطل النكاح وهو
الملك بطريق القهر فان اقرار الزوج بما يبطل النكاح يبطله كالأول وعلم ان
زوجته قد ارتدت وانكرت هي فان اقام بينة من المسلمين او من اهل الذمة
انه قهرها في دار الحرب كانت امة له (لانه اثبت بسبب ملك رقبته
بالحجة وهي ذمية في الظاهر لاقرارها انما في نكاح مسلم في دار الاسلام
وشهادة اهل الذمة على اهل الذمة تقبل).

(ثم ان كان المسلم مستامنا في دار الحرب كره له ما صنع و امر بان يعتقها ويخلي
سبيلها) لانه حين دخل عليهم بامان فقد ضمن ان لا يعتد بهم وان لا يتعرض لهم
بشيء من ذلك فيؤمر بالوفاء بما ضمن به ولا يجبر عليه في الحكم لانه عذر بامان
نفسه خاصة دون امان المسلمين وذلك امر بينه وبين ربه تعالى.

(وان كان اسيرا فيهم او كان اسلم منهم لم يؤمر بشيء من ذلك) لانه يتمكن شرعا

من استرقاقهم واخذ ما لهم اذا قدر عليهم وقد بينا ان تزوجه اياها لا يكون
امانا منه اياها *

(ثم لا خمس فيها) لانه اخرجهما على وجه التامصص (ولا تقبل على قهره اياها شهادة
اهل الحرب من المستامين) لانها ذمية في الظاهر وقد تصادقا على انها كانت
زوجة له وشهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل *

(فان قالت مات زوجي ولا قهر في ولكنني آمنتى فخرجت معه فهي حرة ان
خرجت طائفة له لا لاله الحال ولا تكون زوجة له) لانه يدعى عليها النكاح
وهي تنكر *

(ولو ادعى انه تزوجهما في دار الاسلام لم يقبل قوله الا بحجة فكذلك قولها اذا
ادعت انه تزوجهما في دار الحرب فان ارادت الرجوع الى دار الحرب لم تمنع من
ذلك) لان النكاح لم يثبت حين انكرت وبه تصير ذمية تابعة للرجل (وان اقام
الزوج البينة من المستامين في هذا الفصل على انه قهرها في دار الحرب تقبل

البينة) لانها مستامنة في الظاهر وشهادة المستامين على المستامنة بالرق مقبولة *
(وان اخرجهما معه مقيدة فهي امة ولا خمس فيها) لان الظاهر شاهد
له فان لم يعلم انه صنع بها هذا الا في دار الاسلام ففي قول ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه هي في جماعة المسايين لانها لما انكرت النكاح لم يثبت لها حكم
الامان في دارنا فان المستامنة من تجب للمقام في دارنا ولا نعلم لذلك سببا
حين انكرت النكاح فكانت حرة لا امان لها في دارنا (ومن اصل ابي حنيفة
رحمه الله ان الحربى اذا دخل دارنا بغير امان فاخذه مسلم يكون فينا لجماعة
المسلمين وعندهما يكون فينا الاخذ وفي ايجاب الخمس فيه روايتان *

* قال (ولو ان ذميا دخل دار الحرب بامان فتزوج منهم امرأة ثم اخرجهما مع

شهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل *

شهادة المستامين على المستامنة بالرق مقبولة *

نفسه بعدما استامن المسلمون عليه فهي حرة) لأنها جاءت بحج الاستامنات
ولأن المسلمين آمنوها حين استامن عليها (ثم تكون ذمية من أهل دارنا بما
أزوجهما بنزلة ماله وتزوجت المستامنة ذميا من دارنا فلا ترجع إلى دار الحرب
وإن أذن لها الزوج في ذلك أو طلقها والاستيمان عليها ليس بشرطها هنا
ولكنها إذا خرجت معه طائفة فهي آمنة) لأنها جاءت للمقام مع زوجها
وهو من أهل دارنا *

(فإن استامن هذا الذي على إسته أو اخته فهي آمنة أيضا) لأن المسلمين
آمنوها «ولأنها جاءت بحج الاستامنات حين استامن عليها» (ولها أن ترجع
إلى دار الحرب متى شئت) لأنها ليست بتابعة لأبيها أو أخيها الذي فاتها
بالفة (وإن أخرجها مع نفسه ولم يستامن لها فهي في المسلمين في قول أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه) لأنها ما جاءت بحج الاستامنات فاتها ليست بتابعة له
في المقام ولم يستامن لها نصا *

(وإن قال الذي قد كنت قهرم في دار الحرب فأخرجتها وكذبته
ولا قرابة بينهما فإنه لا يصدق) لأن ظاهر الحال يكذبه فيما قال فاتها جاءت
غير مبروطة معه وقد ثبت فيها حق جماعة المسلمين فلا يصدق الذي فيه
في إبطال ذلك (وإن شهد له بذلك شهود من المسلمين كانت أمة له) لأنه
أثبت سبب الملك فيها بالحجة (ولا تقبل في ذلك شهادة أهل الذمة) لأنها
تقوم على المسلمين وقد صار هي أمة لهم في الظاهر *

(وإن أخرجها مغולה قد علم بذلك فالقول قوله) لأن الظاهر شاهد له «وإن
لم يدلم أنه قهرها إلا في دار الإسلام فمندانى حنيفة رحمه الله هي في جماعة
المسلمين» وعندهما هي له ولكن يؤخذ منه الخمس بنزلة ماله وأصاب الذي ركازا

في دار الاسلام فانه يخلص وما بقي يكون له (ولو خرج عاج من اهل الحرب مع مسلم الى المعسكر فقال المسلم اخذته اسيرا وقال الحربي جئت مستامنا فاقول قول الحربي) لانه جاء بجي المستامين والظاهر شاهد له فانه غير مقهور حين جاءه لانه الواحد يتصف من الواحد (لا ترى) انه لو جاء وحده هكذا كان آتيا فكذلك اذا جاء مع المسلم *

(ولو كان جاء به وهو مكتوف او مغلول او موثق او في عنقه خيل بقوده فاقول قول المسلم) لان دلالة الحال شاهد وقدينا ان في مثل هذا الحكم بدلالة الحال * (ولو كان هذا الحربي جاء مع عدد من المسلمين وهو مخلي عنه فقالوا هو اسيرنا وقال الحربي جئت مستامنا منهم فاقول قول المسلمين لانه مقهور بل اعترفهم لا تقدر على الانتصاف والتخلص منهم لو اراد ذلك فهو بمنزلة الربوط) * (ولا ترى) انهم لو كانوا امانة رجل قد احدثوا به حتى صار لا يقدر على التخلص منهم فانه يسبق الى وهم كل احد انه اسير لا مستامن فيكون فيا جميع المعسكر * (وان شهد مسلمان انه جاء مستامنا مناقبات الشهادة) لان شهادة المسلمين حجة تامة على جماعة المسلمين *

(وان لم يشهد به شاهدان ولكن اقر رجل واحد من القوم انه جاء مستامنا لم يصدق في ذلك) لان قول الواحد ليس بحجة في الحكم وشركتهم فيه شركة عامة ولا يحكم لافرار الواحد فيه الا ان يقع في سهمه بالقسمة *

قال * (ولو ان مسلما خرج من دار الحرب ومعه امرأة فقال ليست لي زوجة ولكني آمنتها فاخرجنها على الامان فهي في في القياس) لان امانه اياها في دار الحرب باطل لكونه مقهورا في منعة اهل الحرب وكما حصلت في دار الاسلام فقد صارت فيا مأخوذة بالدار فلا يمل امانه في ابطال حق المسلمين عنها وفي

الاستعانة هي حرة مستأمنة رجع الى دار الحرب متى شاءت) لانه لما خرج
 معها مستديماً لذلك فهو بمنزلة المنشئ الامان في اول جزء من اجزاء دار
 الاسلام وانما ثبت حق المسلم فيه اذا حصلت في دارنا غير آمنة وهي ما حصلت
 في دارنا لا آمنة فادنى الدرجات ان يقرن امان المسلم اياها بسبب ثبوت
 حق المسلمين فيها وتلك تمنع ثبوت حقهم فيها **﴿يوضحه﴾** اسمها ما وصل الى الموضع
 الذي لا يامن فيه المسلمون ولا اهل الحرب فقد خرجوا من منعة اهل الحرب
 وصح امان المسلم اياها في هذا الموضع وهي لا تصير مأخوذة بدار الاسلام
 ما لم تصل الى الموضع الذي يامن فيه المسلم وهذا بخلاف ما لو آمنها ثم خرجت
 هي وحدها لان امانه اياها في دار الحرب باطل وهو ليس معها في الموضع الذي
 يصح فيه الامان منه حتى يجعل كالمنشئ الامان في ذلك الموضع فانه كانت فياها
(ولو ان مسلماً في دار الحرب آمن بجنداً عظيماً منهم فخرجوا معه الى دار
الاسلام فظهر بهم المسلمون كانوا فياً) لان هذا المسلم غير ممنوع منهم في دار
 الاسلام ولا في دار الحرب بل هو مقهور في الموضعين عنهم فيكون امانه لهم
 باطلاً (الآرى ان هذا العسكري لو دخلوا دار الاسلام فدخل اليهم مسلم بامان
 ثم آمنهم كان ذلك باطلاً) لانه غير ممنوع منهم فكذلك اذا خرج معهم من دار
 الحرب مستديماً لك الامان بخلاف ما لو آمن واحد منهم وخرج معه
 لان الواحد لا يكون مقهوراً بالواحد بل بمنع عنه ويتصرف في الظاهر فيصح
 امانه له كما لو دخل دار الاسلام

(ولو كان آمن في دار الحرب عشرين رجلاً منهم ثم خرج معهم الى دار
الاسلام فهم آمنون بمنزلة ما لو نشأ الامان لهذا المدد في دار الاسلام ابتداءً)
(فان قيل) هو غير ممنوع من هذا المدد ايضا بل هو مقهور بهم في الظاهر فينبغي

ان لا يصح امانه (قلنا) نعم هو متهور باعتبار نفسه ولكنه قاهر بمتعة بقوة المسلمين لان هؤلاء يمتنعون من جماعة المسلمين والقوة للمسلم في دار الاسلام بجماعة المسلمين فاذا لم يكونوا يمتنعون من جماعة المسلمين كان هذا الرجل قاهر لهم في دار الاسلام حكما لا متهورا بهم فيصيح امانه لهم بخلاف الجند فانهم يمتنعون من اهل دار الاسلام بشوكتهم فيكون هو متهورا بهم في دارنا كما في دار الحرب ﴿الآثر﴾ ان القوم الذين لا منعة لهم لو دخلوا دارنا بغير امان واخذهم قوم من المسلمين كانوا فيا جماعة المسلمين

(ولو ان جندا عظيما منهم دخلوا دارنا فقاتلهم قوم من المسلمين حتى قهروهم كانوا لهم خاصة) وما كان الفرق الا بهذا ان الذين لهم منعة ماصاروا متهورين بخصوصهم في دار الاسلام بخلاف الذين لا منعة لهم ﴿ثم﴾ تحقيق ما قلنا انهم اذا لم يكونوا يمتنعون من جماعة المسلمين فلو لم يحمل امان الواحد الذي جاء معهم صحبها ادى الى الفرور لانهم ما فارقوا منعتهم بناء على ذلك الا امان وفي الجند لا يؤدي الى هذا لانهم ما فارقوا منعتهم بناء على امانه بل هم يمتنعون بشوكتهم في دارنا كما في دار الحرب وعلى هذا لو اخرجهم هذا المسلم الى عسكر المسلمين في دار الحرب فان كانوا بحيث لا يمتنعون من العسكر فهم آمنون لان قوة المسلمين في هذا الموضع بعسكر المسلمين فيكون قاهر لهم لا متهورا اذا وصل الى عسكر المسلمين وان كانوا بحيث يمتنعون من العسكر اكثر منهم فامانه لهم باطل وان خرج منهم كما بيناه

(ولو كان المسلمون حاصروا حصنا وفيهم مسلم فآمن قوما لا منعة لهم واخرجهم منه الى العسكر لم يكونوا آمنين بخلاف الاول) لان المحصورين قد صاروا متهورين من وجه واحد لهم كحال الاسير فلا يصح امان المسلم لهم اذا كان فيهم

لما فيه من ابطال حق المسلمين عنهم بخلاف الاول * ولانه لو جاز هذا الامان لم يقدروا المسلمون على قهرهم بحال فانهم اذا يقنوا بالقهر اسلم بعضهم ثم آمنهم على ان يخرج مع كل نفر منهم ولا يجوز القول بما يوشى الى سد باب الاسترقاق على المسلمين * (يوضحه) ان يد المسلمين الى المحصورين سابقة على قوة هذا المسلم الخارج معهم فلا يبطل باعتبار هذه القوة حكم اليد السابقة بخلاف جميع ما سبق * (ولو ان حربية اسلمت وزوجها هر فيهما على انكاحهما حتى تحيض ثلاثة حيض لان بد الامام لا تصل الى الزوج ليرض عليه الاسلام فيجمل ثلاث حيضات قائمة مقام ثلاثة عرضات باعتبار انهما موزعة في الفرقة بينهما اذا صار غير مرید لها كما بعد الطلاق وباصراره على الكفر يعلم انه غير مرید لها * (فان لم تحض حتى خرجا الى دار الاسلام كان الرجل فياً للمسلمين) لانه خرج لا على وجه الاستئمان *

(ولكن يبقى النكاح بينهما) لان الرق الذي ثبت فيه لا ينافي ابتداء النكاح فيما بينهما ولا ينافي بقاء النكاح ايضا وانما الموجب للفرقة تبين الدارين ولم يوجد ذلك فالرجل لما صار عبدا للمسلمين كان من اهل دارنا *

(ثم لا يقع الفرقة بينهما وان حاضت ثلاث حيض حتى يرض عليه الاسلام) لان الحيض كانت خلفا عن عرض الاسلام باعتبار تنذر عرض الاسلام عليه وقد زال ذلك قبل حصول المقصود به والقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بخلاف تسقط اعتبار الخلف فلهذا يرض عليه الاسلام *

(فان اسلم فهي امرأته وان ابى فرق بينهما ولو كان الزوج هو الذي اسلم وهي من غير اهل الكتاب ثم خرجا الى دارنا قبل ان تحيض شيئا فهي امسرة آمنسة محررة لا مبيلا عليها) لان اجابات محبي المستامنات فانها تابعة للزوج في

ولا يجوز القول بما يؤدي الى سد باب الاسترقاق على المسلمين * (مسائل اسلام احداثا زوجين وبقاء نكاحهما وعدم بقاءه في التقدير على الاصل قبل حصول المقصود بخلاف تسقط اعتبار الخلف)

المقام ومن جاء ت للمقام في دارنا كانت مستأمنة فاما الرجل فليس يتابع
لامرأته في المقام وهو اءا جاء مغيرا لامستأمننا اذ لم يطلب الامان ولم يظهر منه
علامة لذلك *

(ثم ان كانت من اهل الكتاب فهي ذمية) لان النكاح بينهما مستقر وذلك يلزمها
المقام في دارنا مع زوجها *

(وان كانت من غير اهل الكتاب فالنكاح بينهما غير مستقر فلا تصير ذمية
ولكن يعرض الاسلام عليها فان اسلمت والافرق بينهما وكان لها ان ترجع الى
دار الحرب) لانهم مستأمنون وقد بينا في (كتاب الطلاق) (١) اختلاف الروايات
فيما اذا اسلم احد الزوجين المستأمنين في دارنا ان في احدي الروايتين يتوقف
الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض كما لو كان في دار الحرب وفي الرواية
الاخرى اي الامر ينسب اما عرض الاسلام على المصير منها او مضي ثلاث
حيض تقع الفرقة به وعليه نصها هنا لانها نحت يد الامام في الحقيقة
فيتمكن من عرض الاسلام والمصير من اهل دار الحرب حكما فتقع الفرقة
بينهما بمضي ثلاث حيض *

(فان لم يسلم ولكنها تحوالت الى دين اهل الكتاب فقد شرد النكاح بينهما بمنزلة
مالو كانت كتابية في الاصل فتكون ذمية) واسار الى الفرق بين اسلام الزوج
واسلام المرأة فقال يعني محمد بن حنبل رحمه الله عليه *

(الزوج ليس من عيال امرأته اذا اسلمت والمرأة من عيال الزوج ان اسلم
فتكون آمنة اذا خرجت معه) الا ترى ان حريها لو استأمن الى دار الاسلام
فاخرج معها امرأته كانت آمنة وكذلك اذا اسلم *

(واوان امرأة منهم استأمنت ثم اخرجت زوجها معها لم يكن آمناء بها لها

فكذلك اذا اسلمت * ولو كانت التي اسلمت آمنت زوجها على ان اخرجته الى دارنا نخرج معها كان آمنا لما بيننا ان استدامة ذلك الامان حين حصل في دارنا منزلة الانشاء *

(فان قالت هي آمنة واخرجته مني وقال المسلمون خرج معك بنير امان فالقول قولها) لان الظاهر شاهد لها فقد علم انه قد خرج معها وهو لا يخرج معها مصر اهل الكفر الا بامانها والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال فيه *

(ولو اسلم رجل من المحصورين نخرج معه امرأته وهي كافرة كانت فيا للمسلمين) لانه لو استا من وهو محصور نخرج بامان لم يتبعه زوجته * فكذلك اذا اسلم (وكذلك لو اسلمت المرأة وآمنت زوجها نخرج معها زوجها) لان امانها اياه في منعة اهل الحرب باطل فهو كالايمان بجاهل في الامان لا يامن بامانها ايضا *

(بخلاف ما لو لم يكن محصورا فاستامن الى عسكر المسلمين والى دار الاسلام فانه تبعه زوجته والصغار من اولاده والكبار من الاث) لان حكم القهر لم يتناولهم هناك وقد يتناول المحصورين فتاثير امانه وايمانه في ازالة القهر عنه خاصة *

(ولو ان ذميا تزوج امرأة في دار الحرب واخرجها مع نفسه فهي حرة ذمية) لان عقد الذمة اقوى من عقد الامان *

(ولو خرج مستامنا مع زوجته كانت حرة آمنة فاذا خرج وهو ذمي مع زوجته اولى ان تكون آمنة ثم هي تابعة لمن هو من اهل دارنا في المقام وهو الذمي فتصير ذمية * ولو خرج الذمي بابتنة كبيرة له واخوته من اهل الحرب كانت ذميا الا ان

عقد الذمة اقوى من عقد الامان

يكون استامن عليها) لانها ليست بتابعة له في المقام في دار الاسلام فلا يكون
خروجها معه دليل الاستيمان بخلاف الزوجة * فان قيل * اليس ان المستامن اذا
اخرج مع نفسه ابنته او اخته كانت آمنة معه فكان ينبغي ان يكون الحليم في
الذي هكذا قلنا * هناك الزوجة التي هي تابعة له لا تصير ممنوعة من الرجوع
الى دار الحرب بنزلة المستامن من نفسه ويمكن اثبات هذا الحليم في الابنة
والاخت ايضا باعتبار الظاهر هو ولهما كما يؤول زوجته فاما في الذي
فزوجته تصير ذمية ممنوعة من الرجوع الى دار الحرب ولا يمكن اثبات مثل
هذا الحليم في حق الابنة والاخت لان عدم التبعية في حكم الاحتباس في دارنا
ولا يجوز ان يشترط في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو اصل *

(ولو اخرج لذي معه امرأة وقال هي امرأتي وصدقه كانت امرأته حرة
وان لم يعرف ذلك الا بتقولها) لانها تهادقنا على ذلك والظاهر انهما لا يجدان
في دار الاسلام هو ذا على نكاح كان بينهما في دار الحرب فلاجل الضرورة
يقبل قولها اذ لم يكن هناك من ينازعهما الا ترى * لو اخرج معه برجال ونساء
فقتلهم عبيدي واماني وصدقه قبل قولهم في ذلك *

(وكذلك لو اخرج مستامنا فهو مصدق فيما يدعي من ذلك اذا صدقه المدعي
عليه لهذا المعنى * وان كذبه المرأة وقتل لا نكاح يعني وبينه ولا قرابة كانت
فيها) لان السبب الموجب للابعية لم يثبت عند تكذيبها فيبقى حرية في دارنا
لا امان لها فكانت فينا *

(ولو ان مسلما اخرج من دار الحرب ومعه رجل او امرأة وقال هذا مملوكي
او هذه مملوكتي وقال الاخر ليس كذا ولكنه آمننا فخرجنا معه ففي القياس هما
في) لان ما ادعى هو من الملك قد انقضى بتكذيبها وما ادعى من الامان قد انقضى

لا يجوز ان يشترط في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو اصل

بانكاره (وفي الاستحسان هما حران مستمانان يرجعان اذا احببا) لانها مع
الاختلاف تصادقانه لا سبيل للمساكين عليهما والاسباب مطلوبة لاحكامها
لا لاعتنائها فبعد الاتفاق على الحكم لا يعتبر الاختلاف في السبب (يوضحه)
ان اختلاف السبب في الصورة واما في المعنى السبب واحد وهو الامان
الثابت لهما تبعا او مقصودا فهو بمنزلة مالواقران فلان عليه الف درهم قرض
وقال المقر له هي غصب فان المال يلزمه لهذا المعنى *

(ولو كان الذي اخرجهما ذمي او حربي مستمان وقال هي امرأتي وقالت المرأة
استزوجته ولكنه آمنني فاخرجني كانت فيئ المسلمين) لان النكاح لا يثبت
لانكارها وقد زعمت انها خرجت با. ان لذمي او الحربي وذلك باطل *

(ولو خرج حربي مع المسلمين فقال آمنني هذان وكذبا فهو في) لانه يدعي
عليهما مالا يعرف سببه فلا يصدق الا بحجة وقد ثبت حق المسلمين فيه باعتبار
الظاهر لانه حربي في دارنا لا امان له فلا يصدق في ابطاله *

(فان صدقه احدهما فروا من يرجع الى دار الحرب ان احب) لان الامان
يثبت له من جهة من صدقه بتصادقه وان لم يثبت من جهة الاخر فكانه ما دعي
الا على هذا وفي امان الواحد كفاية له *

(وان قال آمنني هذا وكذبه وقال الاخر ان الذي آمنته وكذبه الحربي وثبت
كل واحد منهما على مقالته فهو في) لان الامان لم يثبت له من جهة من ادعاه حين
كذبه ولا من جهة من اقر له بالكذب الحربي اياه فكأن فيئ بمنزلة مالواقران المسلم
انا آمنتك وقال الحربي ابطلت بل كتب الي رجل من دار الاسلام بالامان
لم يصدق وكان فيئ *

(وكذلك لو قال بل آمنني فلان المسلم وهو غائب او ميت) لان الامان لم يثبت

بعد الاتفاق على الحكم لا يعتبر الاختلاف في السبب

مالواقران فلان عليه الف درهم قرض وقال المقر له هي غصب فان المال يلزمه

له مجرد دعواه على الغائب والميت ومن اقره بالامان فقد كذب به الحربى في ذلك وهذا بخلاف ما تقدم فانه الامان من جهة واحدة بعينها فاعلم الاختلاف بينهما في السبب وما هــالا اختلاف بينهما فيمن كان الامان من جهة فلا يثبت واحد من الامرين مع التكذيب *

(ولو كان قال بعد هذا الذي اقره بالامان صدقت انت آمنتى وقد غلطت فيما قلت في القياس هو في) لان اقراره له قد يجل بالتكذيب فلا يعمل التصديق بعد ذلك اذا الامان عقد محتمل للمسخ والتصديق بعد التكذيب انما يعتبر فيما لا يكون محتملا للمسخ كالنسب والاولاه *

(وفي الاستصحابان هو آمن اذ لم يصح على ذلك التكذيب) لان الغلط في هذا الباب قد يتقيد فانه ما رأى من آمنه قبل هذا الوقت وبالمرة الواحدة قل ما ثبت معرفة فادان بين الغلط وجب اعتبار تصديقه لدفع الضرر بخلاف ما اذا ثبت على التكذيب بعد الاستصحابات لان توهم الغلط هناك قد انتفى وهو نظير ما لو قال الرجل لا امرأة جالسة الى جنبه هي اختى من الرضاع ثم قال بعد ذلك غلطت وهي امرأتى كان مصداق ذلك ولم يفرق بينهما فان ثبت على ذلك بعد الاستصحابات ثم قال بعد ذلك قد غلطت لا يصدق ويفرق للمنى الذي قلنا *

(ولو قال الحربى ما آمنتى احسب من المسلمين ولكنى خرجت بغير امان بعدما قال له المسلم انا آمنتك ثم رجع الى تصديقه لا يصدق وكان فينا) لانه ليس في هذا توهم الغلط فاهم الاشياء عند الحربى الذى يخرج الى دارنا هو الامان وبما خرج بامان مسلم لا يشبهه عليه اصل الامان فبما انكار اصل الامان لا يعتبر تصديقه بخلاف الاول فتدفع الاشبهة له فيمن كان امانه من جهته فانه لا يعتبر رجوعه الى التصديق ويذكر بالغلط في ذلك *

الامان عقد محتمل للمسخ

(ولو خرج الى دارنا رجل وامرأة من اهل الحرب فشهد مسلماناً بانهما خرجا
بأمان بعض المسلمين وهما يقولان كذباً ما آمننا احد ففى قياس قول ابي حنيفة
رحمه الله المرأة آمنة والرجل في) لانها صار اربعة في الظاهر والشهادة
على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق وعلى عتق العبد كذلك في
قولهما ولا يقبل في قول ابي حنيفة رحمة الله عليه (فان كانا ادعى ذلك بعد الا نكار
ثم شهد المسلمان به قبات الشهادة) لان هذا تناقض في الدعوى والتناقض
لا يمنع قبول البيينة على الحرية (وان شهد لهما ذميان او مستأمنان بذلك
لم يقبل الشهادة) لانهم لا تقوم على المسلمين (وبعد شهادة المسلمين لو ارادوا
الرجوع الى دار الحرب لم ينما من ذلك) لانه قد ثبت بالحجة انهما مستأمنان *
فان قيل * هما قد اقربا بالرق على انفسهما في الابتداء فكيف يتركان ليرجعا
حريين قلنا لان الامام قد حكم بكذبهما فيما قالا بالحجة والمقر اذا صار كذباً
في اقراره يسقط حكم اقراره

(ولو قالا اخر جناً فير امان فشهد لهما شاهدان بانهما اسلما في دار الحرب قبل ان
يخرجا وصدقا الشاهدين بذلك فان كان الشاهدان مسلمانين فهما حرازان وان
كانا من اهل الذمة فهما رقيقان للمسلمين) لان شهادة اهل الذمة لا تكون
حجة على المسلمين واسلامهما انما ظهر بعد ما صارا فيثا فلا يبطل الرق عنهما
(ولو قالا للشاهدين المسلمين كذبتهما اسلمنا قط اجبر على الاسلام) لان
شهادة المسلمين عليهما بالاسلام حجة تامة (فان اسلما فهما حرازان) ما على قول
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فهو غير مشكل واما عند ابي حنيفة رحمة الله عليه
فلان في هذه الشهادة الزام حق على الرجل والمسلمون خصم في ذلك فانكاره
لا يمنع قبول البيينة بمنزلة ما لو انكر العتق وهناك من يدعى عليه حتما من حسد

التناقض في الدعوى لا يمنع قبول البيينة المقر اذا صار مكذبا في اقراره يسقط حكم اقراره

والشهادة على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق

قد ف اوقصاص فيما دون النفس يقبل *

(وان ابسا ان يسلم قتل الرجل وحبست المرأة حتى تسلم) لانه قد ثبت بالحجة انهما حران مرتدان فلا يجري عليهما سبي في دارنا ولكن الحكم في المرتد المرتدة ما بينا *

(وان قالوا ما اسما نقط وشهد الشاهدان انهما اسما يوم كذا في دار الحرب فقالا قد كنا على النصرانية في دار الحرب بعد هذا الوقت فانهما يجبران على الاسلام فان اسما فالرجل حر والمرأة امة في المسلمين) لانه قد ظهر باقرارهما ارتدادهما في دار الحرب وخروجهما الى دارنا على ذلك فالمرتدة في دار الحرب تسترق ولا يبطل الرق عنها بالاسلام وهذا بخلاف الاول فلم يظهر ذلك الردة منهما بعدما ثبت اسلامهما الا في دارنا فان قيل «هنا قد اقرنا ايضا انهما كانا كافرين بعد الوقت الذي يشهد فيه المسلمان بالاسلام» قلنا نعم ولكنهما اقرنا بكفر متجدد منهما في تلك الحالة ليجعل ذلك ردة انما انكرا اصل الشهادة فاما هنا فقد اقرنا بانهما اظهرا كفرا احادا بعد الوقت الذي ثبت فيه اسلامهما بالحجة في دار الحرب» فان قيل «مع هذا في هذه الشهادة اثبات حرية المرأة فلماذا يعتبر قوهما حتى تجب امة بعدما شهد الشهود بحريتهما» قلنا لان هذا اقرار منهما بالرق على نفسيهما وقرار بالمرأة بالرق مقبول بمنزلة اللقيط اذا كانت انثى فاقرت بالرق *

(وان حرية اسلمت في دار الحرب وعرف اسلامها ثم اخذت في الاسراء ثم التقدار تدبث قبل ان تاخذوني كانت فيئا وصدة لاقرارها على نفسها بالرق *

(وكذلك لو كانت مسامة لحقت بدار الحرب ثم اخذت في الاسراء فرغت

شهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين

انهم اتفقت بدار الحرب مرتدة فهي امة وان كذبوا بها فيما قالت لانها اقرت على نفسها بالارق بسبب هو ظاهر فانهم اخذت من دار الحرب وحكم الشريك ظاهر فيها *

(وكذلك لو ان ذميا او ذمية لحق ادا الحرب ثم اخذ ذميا لا اخر جنانا قضين للمهد كان القول قولها وكانا فينا لانها اقرت بالارق على نفسها وكل هذا يوضح ما سبق ان شهادة المسلمين بانهم اسلمت في دار الحرب لا يمنع صحة اقرارها بالارق على نفسها به وذلك بسبب ردها في دار الحرب *

(ولو ان مسلمة في دار الاسلام حرة مبرورة الابوين تلتق به رجل وقال هي امة الى فقة تصدق قد كنت اريدت ولحقت بدار الحرب فسباني واخر جني فهي امس له في القياس) لانها تصادقا على سبب يوجب الملك له فيها فيجوز ما تصادقا عليه كالثابت بالمعاشرة او بالبيعة (بوضوح) انها اقرت على نفسها بما ينافي احكاما وهو الرق ولو اقرت على نفسها بما ينافي حقيقة من قصاص او جرم وجب قبول قولها لانها مخاطبة فها هنا الرق *

(وفي الاستحسان لا تصدق وهي حرة لا سميل عليها) لانها اقرت بما لا تملك انشاء فان حرية الاصل ثبت لها بحرية الابوين على وجهه لا تملك ابطاله وهي متهمه فيما اقرت به من السبب فان النساء جبلن على الميل الى اللغو فلهذا احبت هذا الرجل وهو لا يرغب فيه بالكاح فاقربت له بالارق بهذا السبب كاذبة لتحصيل مرادها *

(وهذا بخلاف ما اذا عرف لحوقه بدار الحرب لان هناك الظاهر يشهد لها فيما قالت فان المسلمة لا تتحقق بدار الحرب مادامت مصرة على الاسلام حادة) (بوضوحه) ان اعتقادها باطن لا يمكن الوقوف عليه فلابد من قبول

قولها فيه *

(فأما لحوه) أي دار الحرب ظاهر يمكن الوقوف عليه فلا حاجة إلى قبول قولها في ذلك (تقريره) وهو أن دار الحرب دار سي واسترقاق فإذا عرف لحوقها فأما أصحابنا من موضع الاسترقاق فتكون أمة له ما لم يظهر المانع وهو إسلامها عند الأخذ *

(فأما دار الإسلام فليس بدار استرقاق بل دار حرية متسكدة فلا يبطل بمجرد قولها إذ لم يعلم صدقها في ذلك والذمية في هذا كالمسلمة فأما الحر الذي إذا قل ذلك ولم يعرف صدقه وحوقه بدار الحرب ناقضا للمنفعة على قول أبي يوسف وسحقه درجة الله عليهما هو والمرأة في ذلك سواء) لأن عندهما معنى حق الله تعالى هو المتبر في حرية الرجل كما في حرية المرأة ولهذا قبلت الشهادة من غير دعوى * وفي قول أبي حنيفة درجة الله عليه هو عبد سواء عرف لحاقه أو لم يعرف لأن معنى حقه هو المتبر في حرته عنده ولهذا لا قبل الشهادة عنده على عتق العبد من غير دعوى * ولأن معنى الميل إلى الهوى منعدم في حق الرجل وليس في هذا الإقرار معنى حل الفرج بالملك بخلاف إقرار المرأة *

(ولو خرج مسلم من دار الحرب ومعه حربي رجل أو امرأة فقال أمتته بالعربية وأخرجته وقال الحربي بطل ولكنه آمنني بالفارسية وثبت على الاختلاف فهو آمن) لأنهما اتفقا على السبب والحكم وإن اختلفا في العبارة ولا يعتبر بهذا الاختلاف خصوصاً في الأمان فقد ثبتت من غير عبارة وإذا كان الاختلاف في العبارة لا يمنع قبول الشهادة فكيف يمنع ثبوت الأمان * (وكذلك لو اختلفا في الوقت الذي آمنه فيه أو في المكان أو في الكتاب والرسالة

والامان باللسان) لانهما اتفقا على ما هو المقصود والامان بما يعاد ويكرر
والاختلاف في هذه الاشياء لا يمنع عما هو المقصود
(ولو قال المسلم اسلم فخرج مني وقال الحربى بل آمننى فهو في) لان الاختلاف
ها هنا بينهما في الحكم المطلوب بالسبب فان المسلم يستفيد الامان من قبل اياه
والمستامن انما يستفيد الامان من جهة من آمنه فمع اختلافهما لا يثبت واحد
من الامرين *

(وان قال سألنى ان يخرج منى فيكون ذميا فاعطيته ذلك وقال الحربى بل هو
آمننى فهو آمن ها هنا) لانهما اتفقا على الحكم وهو ثبوت الامان له من جهة هذا
المسلم وان اختلفا في سببه والمسلم يدعى عليه زيادة وهو احتباسه في دار او التزامه
الجزية فلا يثبت تلك الزيادة بمجرد قوله ويبقى اصل الامان له بائنه فبما عليه
فيرجع الى دار الحرب ان شاء (ولو كان مع الحربى المستامن في دار ناجارية له
فاعتقها كان لها ان ترجع الى دار الحرب) لانها مستامنة تبعاله حتى لو اراد
امادتها الى دار الحرب كان متمكنا من ذلك فباعته اياها لا يبطل ذلك (ولو باعها
من مسلم او ذمي صارت ذمية تبع المولاه) لانه من اهل دارنا *

(فان اعتقها لم يكن لها ان ترجع الى دار الحرب) لانها بعد ما صارت ذمية لا تعود
حربية بالتق (ولو وجسد بها عيبا فردها لم يكن له ان يعود بها الى دار الحرب
ولكن يجبر على بيعها) لانها صارت ذمية بالشراء او ثبوت الملك لمسلم او ذمي
فيها فكانت بمنزلة امة ذمية اشتراها المستامن (فان كان باعها من مستامن مثله
فاعتقها المشتري فان كان المشتري من اهل دار البائع فها ان تعود الى دار
الحرب كمالو كان البائع اعتقه بنفسه) لانها لهما سواء (وان كان المشتري من اهل
دار الحرب لم يكن لها ان تعود الى واحدة من الدارين) لان تبعية البائع انقطعت

السلم من انما يتكمن من اعادة ما اخرج من داره

بالبيع وما كان للمشتري ان يخرجها الى دار نفسه قبل ان يمتتها فكذلك بعد
العتق لا يكون لها ان ترجع الى داره وهذا لان المستامن انما يمكن من اعادة
ما اخرج من داره وهو ما اخرج هذه الامنة من داره فلا يتمكن من احادتها
الى داره واذا كان هذا الحكم ثابتا في السلاح ففي الآدمي اولى واذا ثبت انها
احتسبت في دارنا كانت بمنزلة الذمية بعد الاعتق وقبل الاعتق يجبر المشتري
على بيعها من المسلمين او من اهل الذمة كما هو الحكم في الذمية (وان ردها ببيع
على البائع فكذلك الجواب) لانها بعد ما صارت ذمية باعتبار المعنى الذي قلنا
لانه وحرية *

(ولو كان باعها من مسلم فشهد مسلمان ان الحربى كان اعتهها في دارنا قبل ان يبيعها
قبلت هذه الشهادة لما فيها من معنى حرمة الفرج فيبطل البيع ويرد البائع الثمن
على المشتري فان ارادت ان تخرج الى دار الحرب لم تمنع من ذلك لان البيع
لما ظهر بطلانه فقد تبين انها حرة حرية *

* فان قيل * هي ثمر بانها امة للمسلم وانه لا سبيل لها الى الرجوع الى دار الحرب
قلنا نعم * ولكن القاضي حكم بطلان اقرارها بذلك فلا يبقى لا قرارها
حكم الا ترى ان المشتري مقر ايضا بان الثمن سالم للبائع لانه كان قبضها
وذلك لا يضمنه من الرجوع بالثمن على البائع لان الحاكم حكم بخلاف زعمه *
(ولو لم يبيعها الذي اخرجها ولكنه قال كانت زوجتي قهرتها واخرجتها فهي
امة لي فقالت كنت زوجة له فخرجت منه غير مهورة فالقول قولها) لان
الظاهر شاهد لها فانما خرجت وليس عليها اثر القهر *

* ثم تفرق * بينهما ان اسما باقراره فقد اقرارها صارت امة له وذلك مناف
للكاح واقراره حجة عليه * فان قيل * فقد حكم الامام هنا بانها حرة فلما اذا اعتبر

اقراره بعد ذلك في التفريق بينهما قلناه لانه حكم بذلك بمجرد قوله ونوع من الظاهر وذلك لا يوجب تكذيب المقر لا محالة

والا ترى انه لو اقام البيعة على ما ادعى قبلت بيته وقضى اثم الامه له بخلاف ما سبق فقد حكم هناك بحريته بحجة تامة الا ترى اننا قبل البيعة على رقةا بعد ذلك (واستوضح) هذا بمسلم تحت مسامحة لم يدخل بها الا زعم اثم ارتدت عن الاسلام وجحدت المرأة ذلك فافترق بينهما باقراره ولها نصف الصداق لانه غير مصدق عليها في ابطال حقه وان كان مصدقا على نفسه فكذلك في مسألة الحربي

(فان قال الامام استخلفها ما كان الامر على ما قلت فلا عين عليها في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله عليه) لانه يدعى عليه الرق وام حنيفة رحمه الله عليه لا يرى الاستخلاف في دعوى الرق وعندهما استخلافها على ما ادعى من سبب الرق عليه فان نكحت قضى بكونها امه لانه لا نكاح لها بمنزلة اقرارها ومن اصحاب القضاء بانكول في دعوى الرق والله اعلم بالصواب

باب من الامان بغير اذن الامام وبمذنبه الامام

(واذا حاصر المسلمون حصنا فليس ينبغي لاحد منهم ان يؤمن اهل الحصن ولا احد منهم الا باذن الامام) لانهم احاطوا بالحصن ليعتجروه والامان يحول بينهم وبين هذا المراد في الظاهر ولا ينبغي لاحد من المسلمين ان يكتب سبب الجبولة بين جماعة المسلمين وبين مرادهم خصوصا فيما به قهر العدو ولان كل مسلم تحت طاعة الامير فلا ينبغي ان يقدمه اياهم الامير طاعته في ذلك المقدار برضاه ولا ان ما يكون مرادهم الى عامة المسلمين في النفع والضرر فالامام هو المنصوب للنظر في ذلك فلا اقتداء عليه في ذلك يرجع

الى الاستخفاف بالامام ولا ينبغي للرعية ان يقدموا على ما فيه استخفاف
بالامام (فان ذلك فهو جائز) لانه مصلحة الامارات ومتكامل في حق
كل مسلم على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله يسمى بذمتهم
ادانهم وعلى الامام ان يكف عن قتلهم حتى ينبت اليهم بعد ما بردهم الى ما منهم
ان كانوا اخرجوا

(وان رأى ان يؤدب الذي آمنهم فعل لانه اساء الادب حين فعل ما يرجع الى
الاستخفاف بالامام ولو لم يؤدبه اجترأ غيره على مثله وذلك قد سدح في
السياسة وتدير الامارة الا انه اذا آمنهم على وجه النظر منه للمسلمين فظهر
ذلك على الامام فانه لا يؤدبه في ذلك) لانه قصد بفعله توفير المنفعة على
المسلمين فربما نقضهم تلك المنفعة لو اخرجه الى استطلاع رأى الامام وفي مثل
هذه الحالة لا بأس باعطائه الامان فان الواحد منهم اذا قال له سر آمنى على ان ادلت
على عورتهم او على ان افتح لك الحصن وخاف ان لم يؤمنه يفوته ما وعده من
ذلك فلا شك ان له ان يؤمنه من غير استئذان الامام لان الامان في مثل هذه
الحالة يرجع الى تحصيل مقصود المسلمين وهو يستوجب الشكر على ذلك
لا لادب فلا يؤدبه في مثل ذلك الموضع

(ولو ان مسلما آمن واحدا منهم على مائة دينار على ان ينزل من حصنه الى
المسكر فلما قبض الدنانير وجاء به الى عسكر المسلمين علم به الامام فقد اساء
المسلم في ذلك وامانه جائز كما لو فعله بغير عرض ثم نظر الامام في ذلك فان كان
شرط له المسلم انه آمن حتى يخرجوا من ارض الحرب فالامام بالخيار ان
شاء رد الدنانير عليه وورده الى ما منه وان شاء وفي عاشر طوله واخذ الدنانير
فجعلها غنيمة لاهل العسكر) لان المصطفى للامان ان يتمكن من اخذ الدنانير بقوة

المسكر فلا يختص بهم - اولئك يحمل فعله لذلك كنفيل الامير او فعل
جماعة المسلمين »

(وان كان شرطه ان ينزل الى المسكر فيلقى رجلا في حاجة له ثم يعود الى حصنه
فان الامام يمضي هذا الامان ويحمل الدنانير غنيمة لاهل المسكر) لان معنى
النظر هنا متمين في تنفيذ هذا الامان فانه آمن فينا حتى يعود الى حصنه فان رد
عليه الدنانير فلا فائدة للمسلمين في ردها بخلاف الاول »

(فان لم يعد الى حصنه حتى افتتح الحصن فهو آمن فينا حتى يبلغ مأمنه من ارض
الحرب) ولا فائدة في رد الدنانير عليه ولكن لا يتعرض له حتى يصل الى مأمنه
والدنانير في لاهل المسكر »

(وكذلك لو كان المسلم آمن اهل الحصن شهر اعلى مائة دينار اخذها منهم
فالامام بالخيار ان شاء رد الدنانير ونبت اليهم وان شاء اجاز امانه ولم يتعرض
لهم حتى يمضي شهر واخذ المائة الدنانير فجعلها فيئ للمسلمين) لان في كل
جانب يوم المنفعة عسى فانه ان طمع في فتح الحصن قبل مضي شهر فالمنفعة في
رد الدنانير وان لم يطعم في ذلك فالمنفعة في اخذ الدنانير وامضاء الامان فانه
يخير الامام في ذلك »

« قال » (ولو ان الامير امر مناديا نادى في المسكر ان من آمن منكم اهل الحصن
او واحدا منهم فامانه باطل ثم آمنهم مسلم يحمل او بغير حمل فامانه جائز)
لان المسئلة الموجبة لصحة الامان من المسلم لم يندم بهذا النداء » وولاية
الامان لكل مسلم نابتة شرعا كولاية الشهادة ولا تنعدم هذه الولاية بنهي الامام
(ثم اهل الحرب لا يعلمون هذا النهي فلو لم يصح امان المسلم بمد هذا النهي
رجع الى القرو و هو حرام) الا ان الامير ان يؤدب الذي آمن بالحبس

والولاية الامان لكل مسلم نابتة شرعا كولاية الشهادة

والعقوبة ان كان لم يؤمنهم على وجه النظر للمسلمين لان اساءة الادب هاهنا
ابلغ منه في الفصل الاول فانه جاهر بمخالفة الامام فيستوجب الحبس
والعقوبة بهذا *

(فان امر بان ينادى اهل الحصن او يكتب اليهم او يرسل اليهم رسولا ان
آمنكم واحد من المسلمين فلا تقتر وايامانه فان امانه باطل ثم آمنهم رجل
فزلوا على امانه فهم في) لا باعتبار ان امان المسلم لا يصح بعد هذا النهي ولكن
لان هذا القول من الامام منزلة النبذ اليهم وكما يصح نبذ اليهم بعد الامان
يصح قبل الامان اذ لا يرد من النبذ دفع العرو ورو ذلك ينتفي في الوجهين جميعا
و اذا كان النبذ لو طرأ على الامان رفع حكمه فاذا اقترن بالايمان منع ثبوت
حكمه بخلاف الاول فهناك لا علم لاهل الحرب بنهي الامير والنبذ اليهم
لا يتحقق ما لم يعلموا به وانما يصح النبذ قبل الامان دفعا للضرر عن المسلمين فانه
لو لم يصح ذلك تمكن لبعض فساق المسلمين ان يحول بينهم وبين فتح حصونهم
بان يؤمنهم كنبذ الامير اليهم مرة بعد مرة فلا يظفرون بحصن ابداء دفع
هذا الضرر صحح النبذ اليهم قبل الايمان للاعداد والانهذار *

(ولو كان قال لهم لا امان لكم ان آمنكم رجل مسلم حتى او منكم انتم انهم مسلم
وقال لهم اني رسول الامير اليكم قد آمنكم فزلوا على ذلك فهم آمنون وان
كان الرجل كذب في ذلك) لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فان قيل *
هذا اذا ثبت الرسالة فاما اذا كذب فلا يمكن ان يحمل عبارته كعبارة الامير لانه
لم يرسله ولا يمكن تصحيح الايمان لهم من جهته لانه لو قال آمنتمكم لا يصح
فينبغي ان يكون امانه باطلا قلنا نعم ولكن حين اخرج الكلام مخرج
الرسالة فنقد تحقق معنى العرو واذلا طريق لهم الى الوقوف على حقيقة كلامه

انه صادق في ذلك او كاذب واذا كان عقله ودينه يدعو الى الصدق ويعينه
من الكذب وسبهم ان يستمدوا على هذا الظاهر فلم يصحح الا ما ن لهم ادى
الى الضرر بخلاف ما اذا اضاف الايمان الى نفسه *

(فان كان الامير قال لهم لا امان لكم ان آمنتم مسلموا وانكم برسالة مني حتى
آتيكم انا فو منكم بنفسى والمسئلة بحالها فهم في) لان هذا بمنزلة النبذ
لكل امان اليهم الا امانا يسمونه من لسانه * ولان دفع الضرر عن
المسلمين واجب ولا طريق للامير في دفع الضرر عنهم الا ما فعله من التقديم اليهم
فلو لم يصح ذلك الفعل ادى الى ان يتمكن الفاسق من فساد الجاهل على المسلمين
وذلك لا يجوز الا ان في هذا الفصل ان كان الامير هو الذي ارسل الرسول
اليهم ليباغهم الا امان ففعل فهم آمنون لان عبارة الرسول كعبارة المرسل
فكانه آ منهم بنفسه وهو بما تقدم اليهم قصد ان يعتمدوا على خبره من
بزعهم انه رسول كاذب ولم يعتمدوا على خبر من يرسله اليهم حقيقة *
ولانما ابطالنا الخبر اذا كان الرسول كاذبا لدفع الضرر عن المسلمين وهذا
لا يوجد فيما اذا كان الرسول صادقا ﴿ بوضوحه ﴾ انه اذا ارسل اليهم بسد تلك
المقالة فذلك رجوع منه عن تلك المقالة ورجوعه صحيح *

﴿ الا ترى ﴾ انه لو كان قال لهم اذا آمنتمكم فاماني باطل ثم آمنهم بعد ذلك
كان ذلك امانا حقيقيا باعتبار ان هذا رجوع عما كان قال لهم وذلك القول
ما كان ملزما لايه شيئا فيصح رجوع عنه *

(ولو ان مسلما وادع اهل الحرب سنة على الف دينار جازت موادعته ولم يحل
للمسلمين ان يقتلوه وان قتلوا واحدا منهم عزموا دينه) لان امان الواحد
من المسلمين بمنزلة امان جماعتهم *

(وان لم يعلم الامام بذلك حتى مضت السنة امضى موادعته واخذ المال
بجمله في بيت المال) لان منفعة المسلمين في امضاء الموادعة بعد مضي المدة فهو
بمنزلة المبدأ المحجور اذا اجر نفسه وسلم من العمل فانه ينفذ العقد ويكون
الاجرة للمولى *

(وان كان او علم به المولى قبل مضي المدة كان متمكنا من فسخ الاجارة ثم
انما اخذ هذا المال منهم بقوة المسلمين فان خوف اهل الحرب من جماعة
المسلمين لا من واحد منهم فلهذا اخذ المال منه فيجعله في بيت المال معدا
لنواب المسلمين واذا علم بموادعته قبل مضي المدة فانه ينظر في ذلك فان كانت
المصاحفة للمسلمين في امضاء تلك الموادعة امضاها واخذ المال بجملة في بيت
المال) لان له ان ينشئ الموادعة بهذه الصفة اذ ارأى المصاحفة فيها فلان يرضى بها
كان اولى *

(فان رأى المصاحفة في ابطالها رد المال اليهم ثم بذل اليهم وقتلهم) لان امان المسلم
كان صحيحا والتحرز عن القدر واجب *

(فان كان مضي نصف السنة في القياس يرد نصف المال ويمسك النصف
للمسلمين اعتبار اللبض بالكل وقياسا للموادعة في مدة معلومة بموض
معلوم وقياسا على الاجارة وهناك اذا انفسخ العقد في بعض المدة بسطة من
الاجر بحساب ما بقي وتقرر بحساب ما مضى * وفي الاستحسان رد المال
كله) لانهم ما التزموا المال الا بشرط ان تسلم لهم الموادعة في جميع المدة والجزاء
انما يشترط باعتبار الشرط جملة ولا يتوزع على اجزائه وكلمة على للشرط
عميقة والموادعة في الاصل ليست من عقود المعاوضات فجلنا هذه الكلمة
فيها عمالة بحقيقتها فاذا لم تسلم لهم الموادعة سنة كاملة وجب رد المال كله عليهم

اجارة المبدأ المحجور نفسه

اجارة المبدأ المحجور نفسه

وهذا لانه ربما يكون خوفهم في بعض المدة دون البعض فانهم ياتون في الشتاء
ان ياتيهم المدون وانما يخافون من ذلك في الصيف فاذا لبذ اليهم في وقت خوفهم
ومنهم بعض المال فلم يحصل شئ من مقصودهم بهذا الشرط وذلك يؤدى
الى الغرور فلهذا يراد المال ان يذاليهم قبل مضي المدة

(وان كانوا وادعوه ثلاث سنين كل سنة بالف دينار وقبض المال كله ثم اراد
الامام قبض المو اذعة بمضى السنة فانه يرده عليهم الثلثين) لان المو اذعة كانت
هاهنا بحرف الباء وهي تصحب الاعواض فيكون المال عوضا فينتسم على
المواض باعتبار الاجزاء كيف وقد فرق المقودها ههنا بتفريق التسمية حيث
قال كل سنة بالف دينار بخلاف الاول فهناك المقود واحد في جميع السنة والمسال
مذكور بحرف على وهو حرف الشرط فان قيل اليس ان في الاجارة لافرق
بين ان يقرن بالبدل حرف الباء وحرف على في انه يتوزع البدل على المدة
وكذلك في باب البيع فلما ذافرق بينهم هاهنا قلنا لان البيع والاجارة
مماوضة باعتبار الاصل ولا يحتمل التمليق بالشرط فاما المو اذعة فليست بمماوضة
باعتبار الاصل فاما تصير مماوضة عند التصريح بحرف الباء الذي يصحب
الاعواض وهي يحتمل التمليق بالشرط فاذا ذكر فيها حرف الشرط كان محمولا
على الشرط حقيقة وهذا الفصل يستدل ابو حنيفة رحمه الله تعالى فيها اذا قالت المرأة
لزوجها طلقني ثلاثا على الف درهم فطلقها واحدا انه لا يجب شئ من المال
بخلاف ما اذا قالت بالف درهم لان الطلاق يحتمل التمليق بالشرط وهو ليس
بمماوضة باعتبار الاصل فيفصل فيه بين حرف الباء وكلمة على كما في الامان
ولكنهم قالوا الخلع مماوضة وما هو المقصود لها وهو زوال ملكه عنها يحصل
بالواحدة هناك فارجعنا معنى المماوضة فيه بخلاف الامان على ما قررنا

سؤال طلاق المرأة ثلاثا على الف درهم

(ولو حاصر المسلمون حصنا فقال اميرهم لاهل الحصن اني املى ان او منكم فتى ما آمنتم فاماني باطل او قال فلا امان انكم او فقد نبذت اليكم ثم آمنهم فامانه باطل كما قال لانه بين لهم على وجه انتهى شبهة الغرور من كل وجه وهو بما تقدم من السلام يصير كانه نبذ اليهم الامان الذي يكون منه) فان قيل لم يجرى المجدل اقدمه على الامان رجوعا عن تلك المقالة كما في المسئلة المتقدمة قلنا هناك في الوضع زيادة وهو انه آمنهم بمدة مائة و قال قد باطلت قولي لكم انه لا امان لكم فهذا البيان يظهر انه رجوع فامانه ليس في كلامه ما يدل على الرجوع عن المقالة الاولى بل ما يدل على تحقيقها (الارى) انه لو قال لهم اني اقاتل اهل هذا الحصن معكم وقد دعوتهم الى ان او منهم فلم يجيبوني فانا اريد ان اظهر لكم الامان لاني اذا دعوتهم اجابوني وهذا الامان الذي اظهر لكم باطل وزور فلا تعتبروا به ثم آمنهم كان ذلك باطلا وهذا لان الامان مما يحتمل النقض فاذا اظهروا بان تكلمه به باطل ثم تكلم به بمذكور بمنزلة لم يتكلم به ونظائر هذا في فصول الناجية (١) في البيع وغيره وقد بيناه في كتاب الاكرام والاقرار وذكر بمرهنا باب النزول على الحكم وقد بيناه تمام شرح هذا الباب فيما املينا من شرح الزيادات

باب من نزول اهل الحصن على حكم من شأوا من المسلمين

قال (واذا نزل اهل الحصن قد حوصروا فيه على حكم رجل من المسلمين فذلك جائز لقوله عليه السلام ولكن انزلوهم على حكمكم ثم احكموا فيهم ولان الروايات اختلفت في نزول بني قريظة على الحكم فذكر بعض اهل المنأزى انهم نزولوا على

(١) الناجية ان ياجئك الى ان تأتي امر ابا طنه خلاف ظاهره ١٢ مغرب

باب الحكم في اهل الحرب اذا نزلوا على حكم رجل من المسلمين

باب الحكم في اهل الحرب اذا نزلوا على حكم رجل من المسلمين

حكيم سعد بن معاذ رضي الله عنه ابتداء فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حاصرهم
خمس عشرة ليلة وكان قال لهم في الابتداء حين اخبره علي رضي الله عنه انهم
يسبون يا اخوة القردة والخنازير اتسبونني انزلوا علي حكيم الله وحكيم رسول الله
فقالوا لا يا ابا القاسم ما كنت فاشا ثم لما طال الامر عرض عليهم ان ينزلوا
علي حكيم من شأوا من المسلمين وكانوا حلفاء الاوس قبل مبث النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وكان سعد بن معاذ سيد الاوس فرضوا بالنزول علي حكمه
رجاء ان يحسن اليهم لما كان بينهم وبينه في الجاهلية فانزلهم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم علي حكمه فهذا يدل علي انه لا باس بان ينزلهم علي حكم رجل
من المسلمين *

﴿ والاشهر ﴾ انهم نزلوا علي حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم جعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحكم فيهم الي سعد بن معاذ رضاهم فاعدا
فعل ذلك لان الانصار احاطوا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلوه
في شأهم علي سبيل الشفاعة فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مراعاة
قلوبهم فقال الا ترضون ان يحكم فيكم رجل منكم قالوا نعم قال فذاك الي سعد
ابن معاذ وانما جعل ذلك اليه لانه كان اصابه سهم يوم الخندق فقطع اكله
وكان لا رقا للدم فدعا وقال اللهم ان كنت ابقيت من حرب قريش شيئا فبقني
لذلك فلا شئ احب الي من قتال قوم اخرجوا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من بين اظهريهم وان لم يبق من ذلك شيئا فاجعل هذا سبب شهادتي
ولا تمنني حتي تفر عني في بني قريظة فلما دعا بذلك رقا الدم وانما تكلم بهذا الدعاء
لانه كان اتى بني قريظة بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع جماعة من
رؤس الانصار حين اخبر انهم تقضوا العهد ليدعوهم الي تبديل العهد فاغظوا

قصه نزول بني قريظة علي حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه وحكمه فيهم وقصة شهادته

له القول وشتموه فانصرف عنهم وهو يقول التثتموني وبيننا وبينكم اثم من
 هذا الشتم وهو السيف فلما هزم الله الاحزاب وحاصر المسلمون بني قريظة
 دعاهم بهذا الدعاء فلما زلت بنو قريظة على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم جعل الحكم فيهم الى سعد بن مساذ وهو كان صريضا في مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه الانصار وجماله على حار ليراه
 معسكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاءوا يكلونه في الطريق ويقولون
 حلفواؤك ومواليك قد امكنك الله منهم فاحسن اليهم وقد علمت ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاحسان والايثار وقد
 علمت ما فعل عبد الله بن ابي في تخليص حلفائه من بني قينقاع وانت احق
 بذلك منه فلما اكثر وامن ذلك مسجع لحية يده وقال لقد ان اسعدان لا يانه
 في الله لومة لائم فقالوا فيما بينهم هلك قريظة والله فانصرفوا منه الى مجلس
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما اتى سعد الى مجلس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال للانصار قوموا السيدكم فانزروه فلما جلس بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال قد جعلت الحكم فيهم اليك فاحكم فيهم فاقبل سعد
 عليهم وقال عليكم عهد الله وميثاقه ان الحكم فيكم ما حكمت فقالوا انهم ثم
 قال للناحية التي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو معرض اجالا
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى من هناك بمثل ذلك فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه نعم فقال سعد رضي الله عنه فاني حكمت
 فيهم بان يقتل الرجال ويسبي النساء والذرية ويتقسم الاموال وقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فرق سبعة اربعة (١)
 (١) هي السماوات لان كل طبق رقيق الاخر والمعنى ان هذا الحكم مكتوب

اي سبع سهاوات * وهكذاروى في بعض الروايات *
 ففى هذا دليل انهم اذ اذوا على حكم رجل بفعل الحكم الى غيره رضاهم
 انه يجوز وليس له ان يحصل الحكم الى غيره بغير رضاهم لان سمد اخذ عليهم
 المهديين بدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس ترضيهم بذلك ولم يذكر ذلك
 عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا لان الناس يتفاوتون في الراى
 وهذا الحكم مما يحتاج فيه الى الراى فرضاهم بحكم شخص لا يكون رضاهم
 بحكم شخص آخر حتى اذا جملة الى غيره بغير رضاهم بحكم شخص لم ينفذ حكمه الا
 ان يجيزه المحكم الاول بعدما يعلم به فيثبت فذل ان اجازته منزلة انشاءه * ولانه
 انما هم الحكم برأيه وقد رضوا بذلك * ثم ان حكم المحكم فيهم بان يقتل المقاتلة
 او بان يجملوا ذمة او بان يجملوا فيشاهد ذلك كله نافذ استدلالا بما حكم به سمد
 رضى الله تعالى عنه *

(وذكر في بعض الروايات ان سمد احكم يومئذ بان يقتل من جرت عليه
 الموسى * وبه يستدل من يقول بان البلوغ باعتبار نبات المانة وليسنا نقول به هنا)
 لان نبات المانة يختلف فيه احوال الناس * الا ترى * ان ذلك يبطى في
 الاثر الكويسر في الهنود فلا يمكن ان يجمل حكماء وتاويل هذا انه علم باخبار
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من طريق الوحي ان ذلك علامة
 البلوغ بنى قرينة او انما حكم بذلك لان من جرت عليه الموسى منهم كان مقاتلا
 وانما حكم بقتل مقاتلهم والمقاتل يقتل بانما كان او غير بالغ واكثر الاول
 اصح لان غير البالغ انما يقتل قبل الاسر اذا قاتل فاما بعدما اسر لا يقتل *
 * ثم ذكر * (انه لما حكم فيهم سيقوا حتى حبسوا في دار بنت الحارث التجارية وامر
 ثمة حاشية صفحة (٣٦٥) في اللوح المحفوظ وهو في السهاوات ١٢ المغرب

بعض الروايات

بهم ان يكتفوا) وهكذا ينبغي ان يوضع بالاسراء قال الله تعالى حق اذا انقضت يوم
فشدوا الوثاق *

«قال» (ثم جالس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابني قريظة حتى قتل من
قتل منهم في يوم صائف * وسعى من قتل منهم بين يدي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في المغازي حبيبي بن الخطيب وكمب بن اسيد وجماعة فلما انصف
النهار قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تجرموا عليهم حر الشمس وحر السلاح
قيلوم (١) واسقوهم حتى يبردوا ثم اقبلوا من بقي منهم) وفي المغازي ذكر وان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام وقال لسميد بن معاذ شاك ومن بقي
منهم وكان الذين يلون قتالهم على بن ابي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما
فقتلوا عندهم وضع دار ابي الجهم فسالت دماؤهم حتى بلغ اصعب الزيت * ولم
يبين في الكتاب عدد من قتل منهم وقد اختلفت الروايات فيه فاظهر الروايتين
انهم قتلوا سبعمائة رجل منهم * وقال مقاتل قتلوا اربعمائة رجل وخمسين وكان
عدد السبي ستمائة وخمسين فكان كل من يشك في امره يكشف عن مائة
على ما قال عطية القرظي شكوا في امرى يومئذ فكشفوا عن عاتى فاذا
انما انبت فجعلوني في الذرية *

(وذكر عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى امرائه الاجناد ان اقبلوا من جرت عليه
الموسى ولا تسبوا اليينا من الملوچ احدا) وانما نهى عن ذلك على سبيل النظر
للمسلمين حتى لا يتقصروا بسوء (الآثرى) انهم حين لم يبالغوا في مراعاة
نهيہ استلج بمثل ذلك فقتله ابو لولة وكان مجوسيا *

* وذكر * (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يوم احد وانا بن ثلاث عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه يوم الخندق

(١) قيلته و اقله سقيته القليل وهو شرب نصف النهار ١٢ المغرب

عدد من قتل من بقي منهم

مدة بلوغ الغلام

وأما ابن خمس عشرة سنة فقباني في الملة الثالثة) وإنما ورد هذا مستدلًا به على أنه لا يحكم في البلوغ بنبات العانة وإنما يعتبر فيه الملامة بالاحتلام أو بان يتم له خمس عشرة سنة في قول أبي يوسف ومحمد رحمتهما الله عليها» وفي قول أبي حنيفة رحمه الله عليه ثمان عشرة سنة في رواية * وتسع عشرة سنة في رواية وقد بينا هذه المسئلة في الطلاق (١) * تمت أبواب الأمان بحمد الله وحسن توفيقه والله الموفق *

تم بعون الله وأحسنه الربع الأول من (شرح السيرة الكبير)

في ثالث عشر من شهر رمضان المبارك سنة (١٣٣٥)

هجرية ويا له الربع الثاني إن شاء الله

تعالى أوله ﴿ باب الانفصال ﴾

٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢

٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢

٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢

٢ ٢ ٢

٢

(١) يعني في البسوط ١٢ المصحيح

﴿ فهرس مضامين الجزء الاول من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ خطبة الكتاب ﴾	٢
﴿ سبب تصنيف السير الكبير ﴾	٤
﴿ اسانيد المؤلف الى الامام محمد رضى الله عنه ﴾	٥
﴿ فضيلة الرباط ﴾	٦
﴿ الدليل على ثبوت عذاب القبر ﴾	٧
﴿ ليلة الحارس افضل من ليلة القدر ﴾	٩
﴿ حرمة تشييع السيف على المسلمين ﴾	١٨
﴿ حرمة نساء المجاهدين ﴾	ايضا
﴿ تكفير الخطايا بالقتل في سبيل الله تعالى ﴾	٢٠
﴿ يجعل ارواح الشهداء في اجواف طير خضر ﴾	ايضا
﴿ مغفرة المظالم ايضا بالحج ﴾	٢١
﴿ جواز اعادة السؤال ﴾	٢٢
﴿ افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح ﴾	٢٣
﴿ لا يجب لاحد على الله ضمان في الحقيقة ﴾	ايضا
﴿ فضيلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴾	٢٤
﴿ وجه تشبيه الفريق في البحر بالملك ﴾	٢٦
﴿ جواز ركوب البحر للحج والتجارة ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	الرقم
﴿ فضل القدوة في سبيل الله تعالى ﴾	٢٩
﴿ كان سيدنا عمر رضي الله عنه خير الناس في أيام خلافته بعد ما قبض الصديق رضي الله عنه ﴾	٣٠
﴿ نصيحة عمر رضي الله عنه لبدوي ﴾	ايضا
﴿ باب وصايا الامراء في الحرب ﴾	٣١
﴿ من اراد ان يعتبر بملكوت الارض فليتنظر الى ملك آل داود عليه السلام ﴾	٣٥
﴿ السعي في المارة محمود ﴾	ايضا
﴿ النهي عن ذبح الحيوان الا لاكل ﴾	٣٦
﴿ بيان الغلول ﴾	ايضا
﴿ بشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتملك امته كنوز كسرى وقيصر ﴾	٣٧
﴿ اخبار ابي بكر الصديق رضي الله عنه بقرب اجله ﴾	٣٨
﴿ الشام بلدة مباركة لانه موضع المرسلين ﴾	ايضا
﴿ قصة فتح بني النضير ﴾	٤٢
﴿ النهي عن بيع الخمر وغيرها ﴾	٤٥
﴿ اشراط الساعة ﴾	ايضا
﴿ واياكم واخلاق الاعاجم ﴾	ايضا
﴿ باب الامارة ﴾	٤٦

﴿ مضمون ﴾	﴿ ٤٧ ﴾
﴿ وجوب طاعة الامير ﴾	٤٧
﴿ يوم القوم اكثرهم قرأنا وان كان اصغرهم ﴾	ايضا
﴿ باب مبعث السرايا ﴾	٤٩
﴿ يستحب الابتكار لطالب العلم وغيره وان يختار الخميس والسبت ﴾	ايضا
﴿ لا باس بالخر وج يوم الجمعة للسفر ﴾	٥٠
﴿ خير الاصحاب اربعة ﴾	٥١
﴿ وجه اهزام المسلمين يوم حنين ﴾	٥٢
﴿ باب الرايات والالوية ﴾	٥٤
﴿ باب الدعاء عند القتال ﴾	٥٦
﴿ باب البركة في الخيل وما يصلح منها ﴾	٦٠
﴿ تعريف الاقرح والارتم والكيت ﴾	٦١
﴿ البحث في اخصاء الفرس ﴾	٦٢
﴿ لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان ﴾	٦٣
﴿ ما رفع الله شيئا في الدنيا الا وضعه ﴾	ايضا
﴿ منعه النخاسين عن الركض ﴾	٦٤
﴿ باب كراهة الجرس ﴾	ايضا
﴿ اتخاذ الجرس وابطائها ﴾	٦٥
﴿ باب رفع الصوت في الحرب ﴾	٦٦
﴿ باب العمان في الحرب ﴾	٦٧

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب القتال في الاشهر الحرم ﴾	٦٨
﴿ باب هجرة الاعرابي ﴾	ايضا
﴿ باب صلة المشرك ﴾	٦٩
﴿ بحث قبول هدايا المشركين وعدمه ﴾	٧٠
﴿ باب المبارزة ﴾	٧١
﴿ جواز التقني في نفسه لدفع الوحشة ﴾	ايضا
﴿ باب من قاتل فاصاب نفسه ﴾	ايضا
﴿ المبطون والنفساء والمرأة التي تموت بجمع لم تطعمت شهيد ﴾	٧٣
﴿ سباب المسلم فسق وقتاله كفر ﴾	ايضا
﴿ باب قتل ذي الرحم المحرم ﴾	٧٥
﴿ اباحة قتل غير الوالدين والمولودين من ذي الرحم المحرم ﴾	٧٦
﴿ باب البكاء على القتلي ﴾	ايضا
﴿ رخصة النياحة على الميت ونسخها ورخصة البكاء من غير رفع الصوت ﴾	٧٧
﴿ باب حمل الرأس الى الولاة ﴾	٧٨
﴿ باب السلاح والفرسية ﴾	٧٩
﴿ التمسح بماء وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	٨٠
﴿ باب الحرب كيف يبعأله ﴾	٨١
﴿ قصة غزوة حنين ﴾	٨٢

﴿مضمون﴾	﴿٥٠﴾
﴿شجاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وثباته﴾	٨٢
﴿الحرب بخدعة﴾	٨٣
﴿لا يصالح الكذب الا في ثلاث﴾	ايضا
﴿ان في معاريض الكلام لندوة عن الكذب﴾	٨٤
﴿قصة بني قريظة﴾	٨٥
﴿باب الفرار من الزحف﴾	٨٦
﴿خمس من الكبائر لا كفارة فيها﴾	ايضا
﴿باب من اسام في دار الحرب ولم يهاجر اليها﴾	٨٨
﴿باب دواء الجراحة﴾	ايضا
﴿يدخل الجنة من امتي سبعون الفا بغير حساب﴾	٨٩
﴿ان الله لم يخلق داء الا وخلق له دواء الا السام والمهرم﴾	ايضا
﴿كرامة الملاجع بعظام الانسان﴾	ايضا
﴿كسر عظام الميت ككسر عظام الحي﴾	٩٠
﴿الاسلام يعلو ولا يقل﴾	ايضا
﴿الفصل اذا اسلم﴾	ايضا
﴿فرضية المضمضة والاستنشاق في الفسل﴾	٩١
﴿حق شعر الرأس عند الاسلام﴾	ايضا
﴿الر كتمان بعد الفسل عند الاسلام﴾	ايضا
﴿باب اخذ الانف من الذهب والفضة﴾	ايضا

﴿مضمون﴾	الرقم
﴿الذهب والحري حرمان على ذكور امتي وحل لاناسهم﴾	٩٢
﴿باب اموال المعاهدين﴾	ايضا
﴿المهد وفاء لا غد فيه﴾	ايضا
﴿ممانعة النساء عن دخول الحمام وجوازه للضرورة﴾	٩٣
﴿نهى الركوب على السروج للمساكين وجوازه للضرورة شرعية﴾	٩٤
﴿باب الجمائل﴾	٩٥
﴿مثل الذين يفزون من امتي ذياخذون الجميل كمثل ام موسى عليهما السلام﴾	٩٦
﴿فضيلة اليد اية بالسلام والاجر عليه﴾	٩٧
﴿المرافقة هي الرياسة﴾	٩٨
﴿باب آنية المشركين وذبا نهم ودلعامهم﴾	٩٩
﴿لا بأس بطعام النصارى واليهود﴾	١٠٠
﴿ايضا لا بأس بطعام المجوس الا الذبيحة﴾	ايضا
﴿تعريف الصائين واكل ذبا نهم وتزويج نسا نهم﴾	١٠٢
﴿باب الاسلام﴾	ايضا
﴿حكاية عيادته صلى الله عليه وسلم اليهودي واسلامه عند الموت﴾	١٠٣
﴿الصغيرة اذا سببت يحكم باسلامها تبع الدار الاسلام﴾	١٠٤
﴿اتباع جنازة الام النصرانية للولد المسلم﴾	١٠٥
﴿من صلى الى قبلة المسلمين يحكم باسلامه﴾	١٠٦

﴿مضمون﴾	٨٠
﴿باب الجهاد مع الامراء﴾	ايضا
﴿لا تكفروا اهل ملتكم﴾	ايضا
﴿من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا﴾	ايضا
﴿من كتم علما الجهم يوم القيامة بلجام من النار﴾	ايضا
﴿صاوا خلف كل بر وفاجر﴾	١٠٧
﴿عقائد اهل السنة المنقولة عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه﴾	ايضا
﴿عجة علي وعثمان رضي الله عنهما من مذهب اهل السنة﴾	١٠٨
﴿اذا عدل الساطان فعل الرعية الشكر ولا سلطان الاجر﴾	ايضا
﴿اصل الاسلام ثلاثة﴾	١٠٩
﴿القدر خير من شره من الله تعالى﴾	١١٠
﴿باب من تحمل له الخس والصدقة﴾	ايضا
﴿باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب﴾	١١٢
﴿لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق﴾	ايضا
﴿الاجتهاد لا يمارض النص﴾	١١٣
﴿من اتاه من اميره ما يكرهه فليصبر﴾	ايضا
﴿حكم اطاعة الامراء﴾	١١٤
﴿قد اعذر من انذر﴾	ايضا
﴿الثابت بالمعرف كالثابت بالنص﴾	١١٥
﴿من تأهل ببلدة فهو من اهله﴾	١١٦

صفحة	مضمون
١١٦	﴿أكثر ما يخاف لا يكون﴾
١٢٣	﴿من أصبح ووالده راضيان عنه فله بابان مفتوحان الى الجنة﴾
ايضا	﴿الجنة عند رجل الام﴾
١٢٤	﴿باب قتال النساء مع الرجال وشهودهن للحرب﴾
١٢٥	﴿لا بأس بالمجائز ان يحضرن الحرب لمدادواة العرجى﴾
ايضا	﴿باب الجهاد ما يسمع فيه وما لا يسمع﴾
١٢٨	﴿الاستيذان من الابوين للجهاد﴾
١٢٩	﴿افضل الاعمال الصلوة لوقتها ثم بر الوالدين﴾
١٣٠	﴿اب الاب عند عدم الاب قائم مقامه﴾
ايضا	﴿ام الام عند عدم الام بمنزلتها﴾
ايضا	﴿حق الحضنة لام الاب عند عدم ام الام﴾
١٣٥	﴿الاختلاف في سن على رضى الله عنه معين اسلم وبعين استشهد﴾
١٣٦	﴿اقتضاء الشهوة بالمباشرة ليس من اصول الحوائج﴾
١٣٧	﴿القرآن حبل الله المتين من اعتصم به نجا﴾
ايضا	﴿ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسأف بالقرآن في ارض العدو﴾
١٣٨	﴿اذا قال الحربى او الذى للمسلم علمنى القرآن فلا بأس بان يمامه وينقهه﴾
ايضا	﴿خير الناس من تعلم القرآن وعلمه﴾
١٣٩	﴿النهى عن المنكر فرض على المسلمين﴾
١٤٣	﴿باب صاحب الساقة اذا وجد في انخريات الناس رجلا مع دابته﴾

﴿مضمون﴾	١٤٥
﴿لا مير ولاية النظر لكل من عجز عن النظر نفسه﴾	١٤٥
﴿الثابت بالينة كالناب باتفاق الخصم﴾	١٤٧
﴿باب سجدة الشكر﴾	١٤٨
﴿من ادخل في ديننا ما ليس منه فهو رد﴾	ايضا
﴿قصة ذي النديّة من الخوارج﴾	١٤٩
﴿باب صاوة الخوف﴾	ايضا
﴿يستحب للمسلم ان يصلي ركعتين وليستغفر قبل قتله﴾	١٥٠
﴿من كان اول كلامه وآخر كلامه لا اله الا الله غير له ما بين ذلك﴾	١٥١
﴿لا يستقيم الصاوة مع الاشتغال بعمل ليس منها﴾	١٥٢
﴿ان المستحب في الفوائت ان تقضى بالجماعة﴾	ايضا
﴿باب الشهيد وما يصنع به﴾	١٥٣
﴿الترجيح لا يكون بكثرة العادة﴾	ايضا
﴿قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء احذروهم بدمائهم﴾	١٥٤
﴿والنهي عن التشبه باهل الجاهلية﴾	١٥٥
﴿لا ينزع عن الشهيد من ثيابه الا ما ليس من جنس الكفن﴾	ايضا
﴿لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبر واحد﴾	١٥٦
﴿تقديم اكثرهم اخذ القرآن﴾	ايضا
﴿قصة وفاة ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه في القزاة ووصيته﴾	١٥٧
﴿كرامة ابي ايوب الانصاري بمدافن المسلمين بروتها﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	١٠٨
﴿ لا بأس بنقل الميت ميلا او ميلين ﴾	١٥٨
﴿ الفصل سنة الموتي من بني آدم عليه السلام ﴾	ايضا
﴿ من مشى في صلاته يسيرا وهو مستقبل القبلة لم تقصد صلاة ﴾	١٥٩
﴿ باب صلاة القوم الذين يخرجون الى المسكر يريدون العدو ﴾	١٦٠
﴿ انما يؤخذ في العبادة بالاحتياط ﴾	١٦١
﴿ ما ينبغي على السامع لا يشك حكمه في حق المخاطب ما لم يسمع به ﴾	١٦٢
﴿ تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت ﴾	١٦٣
﴿ نية الإقامة في غير موضعها هدر ﴾	١٦٤
﴿ دليل جواز العزل ﴾	١٦٥
﴿ باب امان الحر المسلم والضبي والمرأة والعبد والذي ﴾	١٦٨
﴿ كان الكسائي ابن خالة الامام محمد بن الحسن رحمه الله عليهما ﴾	ايضا
﴿ المواظبة على اربع ركعات الضحي ﴾	١٧٠
﴿ باب الامان ثم بصاب المشر كون بعد امانهم ﴾	١٧٢
﴿ باب ما لا يكون امانا ﴾	١٧٨
﴿ باب الامان على الشرط ﴾	١٨٥
﴿ المسلمون عند شروطهم ﴾	ايضا
﴿ قصة فتح خيبر ﴾	ايضا
﴿ قصة تزويج صفية ام المؤمنين رضي الله عنها ﴾	١٨٧
﴿ قصة منام صفية ان القمر وقع في حجرها ﴾	ايضا

﴿مضمون﴾	﴿ش.﴾
﴿باب الفاظ الامان﴾	١٨٩
﴿لا يجوز التكبير والقراءة بالقراءة عندهما﴾	ايضا
﴿التعريض عن صورة الغدر واجب﴾	١٩٠
﴿الثابت بالمرف كالثابت بالنص﴾	١٩٤
﴿ان البناء على الظاهر فيما يمتدز الوقوف على حقيقة جاز﴾	١٩٦
﴿غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقة﴾	١٩٦
﴿عند تحقق المارضة وانعدام الترجيح يجب الاخذ بالاحتياط﴾	١٩٧
﴿المادة تجمل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه﴾	١٩٨
﴿الثابت بالينة كالثابت بالمدينة﴾	١٩٩
﴿باب ما يصدق فيه المستامن من اهل الحرب وما لا يصدق﴾	٢٠٧
﴿الآل واهل البيت في عرف الاستعمال سواء﴾	٢١٠
﴿الاواني من الامتعة في الاستحصان﴾	٢١٩
﴿لو اوصى بثلاث ما له لرجل دخل جميع ما في البيت﴾	ايضا
﴿الوصية اخذ الميراث﴾	ايضا
﴿الشيء يعم كل موجود﴾	ايضا
﴿الذرية يطاق على الاولاد واولاد الاولاد﴾	٢٢١
﴿اولاد البنات لا تدخل في الذرية﴾	ايضا
﴿حكماءة يحيى بن يعمر والدليل اللطيف على ان الولد من ذرية الام وآبائها﴾	٢٢٢

﴿مضمون﴾	﴿١٢﴾
﴿لا نقول بالجمع بين الحقيقة والمجاز﴾	٢٢٣
﴿اسم الاخوة عند الاطلاق للذكور والاناث﴾	ايضا
﴿كلمة كل توجب الاحاطة على سبيل الانفراد﴾	٢٢٥
﴿النافلة احب الى المرء من الولد﴾	٢٢٦
﴿باب المرأة من اهل الحرب تخرج مع رجل من المسلمين فيقول اسرتها وهي تقول جئت مستامنة﴾	٢٢٧
﴿الثابت بالينة كالثابت باقرار الخصم﴾	٢٢٨
﴿القول قول من يتسلك بالاصل مع يمينه﴾	٢٣١
﴿شهادة اهل الذمة ليست بحجة على المسلمين﴾	٢٣٣
﴿ان الطعام والكسوة مما يشتريه كل واحد من المتفاوضين يصير مستثنى عن مقتضى الشرعة﴾	٢٣٧
﴿باب ما يكون امانا وما لا يكون﴾	٢٤٢
﴿الامان من المجهول لا يتحقق﴾	٢٤٤
﴿الثابت بالدلالة كالثابت بالافصاح﴾	٢٤٦
﴿باب الحربي يدخل الحرم غير مستامن﴾	٢٤٧
﴿من كان مباح الدم خارج الحرم يستفيد بالامن بدخول الحرم﴾	٢٤٨
﴿باب من الامان الذي يشك فيه﴾	٢٥٠
﴿الوفاء بالامان والتعزز عن الفدر واجب﴾	٢٥١
﴿ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال﴾	ايضا

﴿مضمون﴾	٥٠٠
﴿اسلام الاسير يومه عن القتل﴾	٢٥٢
﴿في الموضع الذي يتحقق المارضة يرجع بجانب الحرمه على الحل﴾	٢٥٣
﴿التحرز عن قتل الذي فرض﴾	ايضا
﴿تحكيم المكان اصل في الشرع﴾	ايضا
﴿من وجد ماء وغاب على رآيه انه نجس ولكنه لم يخبره احد بنجاسته فاستحب له ان يتوضأ بغيره وان توضأ به اجزأه﴾	٢٥٤
﴿اعطاء الامان للمجهول صحيح﴾	٢٥٥
﴿باب الخيار في الامان﴾	٢٥٨
﴿اولاد البنات ينسبون الى آبائهم﴾	٢٦٤
﴿الوصية للمجهول لا تصح﴾	٢٦٥
﴿المشتركة لا عموم له﴾	ايضا
﴿التعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالاشارة﴾	٢٦٦
﴿باب الامان على غيره وما يدخل هو فيه وما لا يدخل وما يكون فداء﴾	٢٦٧
﴿للمرف عبرة في معرفة المراد بالاسم﴾	ايضا
﴿مكان العبادة شاهد للمؤمن يوم القيامة﴾	٢٧١
﴿باب الحرب يستامن الى عسكري المسلمين﴾	٢٨٠
﴿ان من يميم والنساء قريب منه وهو لا يعلم به صح يميمه﴾	٢٨١
﴿باب الحرب يستامن اليه نائم نجده في ايديهم﴾	٢٨٢
﴿باب الماروضة على الامان بالجلل وغيره﴾	٢٨٤

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ شهادة المسلمين حجة تامة ﴾	٢٨٩
﴿ كتاب القاضي الى القاضي حجة في الاحكام استعسانا ﴾	٢٩٠
﴿ باب امان الرسول ﴾	٢٩١
﴿ عبارة الرسول كعبارة المرسل ﴾	ايضا
﴿ الواجب على المرسل ان يختار لرسالته الامين والصادق ﴾	ايضا
﴿ كان كاتب ابى موسى الاشعري رضى الله عنه نصرانيا فانكر عليه امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٩٢
﴿ يسقط عن الامام التحرز عما ليس في وسعه ﴾	٢٩٣
﴿ خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة ﴾	٢٩٤
﴿ شهادة اهل الحرب على امثالهم من اهل دارهم حجة تامة ﴾	٢٩٥
﴿ اكبر الراى بمنزلة اليقين فيما يثبت على الاحتياط ﴾	٢٩٦
﴿ خبر الواحد فيما يرجع الى امر الدين حجة ﴾	٢٩٧
﴿ باب السرية تومن اهل الحصن ثم تلحقها السرية الاخرى ﴾	ايضا
﴿ مطلق الكلام يقيده بدلالة الحال ﴾	٣٠٣
﴿ المطلق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصرح بذكر التأييد ﴾	٣٠٤
﴿ مطلق الكلام يقيده بالمقصود ﴾	٣٠٥
﴿ باب ما يتكلم به الرجل فيكون امانا ولا يكون ﴾	٣١١
﴿ باب ما يكون امانا ممن يدخل دار الحرب والاسراء وما لا يكون ﴾	٣١٥
﴿ باب امن (ا) الرسول والمستامن اذا خيف ان يدل على بعض عورات المسلمين ﴾	٣٢٠

﴿ مضمون ﴾	٣٢٠
المسلمين ﴿	
﴿ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ﴾	٣٢١
﴿ في موضع النظر الامام ولاية الاكرام ﴾	ايضا
﴿ المرأة اذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت النفقة عليه ﴾	٣٢٢
﴿ باب اهل الحصن يوفونهم الرجل من المسلمين على جمل او غير جمل ﴾	٣٢٣
﴿ خبر الواحد في امر الدين حجة ﴾	٣٢٤
﴿ المبدأ المحجور عليه يواجر نفسه ويسلم من العمل ﴾	٣٢٥
﴿ باب ما يكون امانا وما لا يكون امانا على شرط نشترطه ﴾	ايضا
﴿ المحتمل لا يمارض المنصوص ﴾	٣٢٦
﴿ مفهوم الشرط كمفهوم الصفة ﴾	ايضا
﴿ مفهوم الشرط ليس بحجة ﴾	ايضا
﴿ لو اعتق عبده على ان يؤدي اليه الف درهم فقبل كان العتق واقعا وان لم يؤدي ﴾	٣٢٧
﴿ انما يعمل الممارض بحسب الدليل ﴾	ايضا
﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴾	٣٢٨
﴿ قصة رجل من المشركين دخل المدينة بعد وقعة احد ﴾	٣٢٩
﴿ المعلق بالشرط يشترط وجود الشرط ﴾	ايضا
﴿ الفرقة بين الزوجين اذا اسلم احدهما وابي الآخر ﴾	ايضا
﴿ النكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار شرعا بعد قضاء القاضي ﴾	٣٣٠
﴿ الخصم اذا سكنت عن الجواب في المجلس القاضي جملة منكر او اذا	

﴿مضمون﴾

- سكت عن اليمين بعدما طالب منه جعله ناكلاً ﴿٣٣١﴾
 ﴿التوقيت نصايح ان يكون لا بعد مضي المدة حكم ما قبله﴾
 ﴿المعاق بالشرط ممدوم قبل الشرط﴾
 ايضاً ﴿مسئلة تعاقب عتق العبد على اداء المال﴾
 ﴿الكافر لا يتمكن من اطالة المقام في دار باندون صفار الجزية﴾
 ايضاً ﴿سقوط بدل الكتابة بالتق عن المكاتب وعموت الموالي عن ام الولد﴾
 ﴿يسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها﴾
 ﴿لا يحبس من عليه الدين المؤجل﴾
 ايضاً ﴿الزيادة على النص في معنى النسخ﴾
 ﴿مسائل لزوم الجزاء و عدمه على المحرم اذا دل على الصيد﴾
 ﴿مسئلة اليمين بالتكلم﴾
 ايضاً ﴿باب من يكون آمناً من غير ان يوفيه اهل الاسلام﴾
 ﴿شهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل﴾
 ايضاً ﴿شهادة المستامين على المستامنة بالرق مقبولة﴾
 ﴿لا يجوز القول بما يؤدى الى سد باب الاسترقاق على المسلمين﴾
 ايضاً ﴿مسائل اسلام احد الزوجين وبقاء نكاحهما و عدم بقاءه﴾
 ايضاً ﴿القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط اعتبار الخلف﴾
 ﴿عقد الذمة اقوى من عقد الامان﴾
 ﴿لا يجوز ان يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو اصل﴾

﴿ مضمون ﴾	الرقم
﴿ بعد الاتفاق على الحكم لا يعتبر الاختلاف في السبب ﴾	٣٤٨
ايضا ﴿ لو اقران لثمان عليه الف درهم قرض وقال المقر له هي غصب فان المال يلزمه ﴾	
﴿ الا مان عقد محتمل للفسخ ﴾	٣٤٩
﴿ التناقص في الدعوى لا يمنع قبول البيعة ﴾	٣٥٠
ايضا ﴿ المقر اذا صار مكذبا في اقراره يسقط حكم اقراره ﴾	
ايضا ﴿ الشهادة على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق ﴾	
﴿ شهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين ﴾	٣٥١
﴿ المستامن انما يتمكن من اعادة ما اخرجته من داره ﴾	٣٥٥
﴿ باب من الامان بغير اذن الامام وبهدنهي الامام ﴾	٣٥٦
﴿ ولاية الامان لكل مسلم بآية شرعا كولاية الشهادة ﴾	٣٥٨
﴿ اجارة العبد المحجور ونفسه ﴾	٣٦١
ايضا ﴿ مسألة فسخ الاجارة قبل المدة ﴾	
﴿ سوال المرأة الطلاق ثلاثا على الف درهم ﴾	٣٦٢
﴿ باب الحكم في اهل الحرب اذا نزلوا على حكم رجل من المسلمين ﴾	٣٦٣
﴿ قصة نزول بني قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه وحكمه فيهم وقصة شها دته ﴾	٣٦٤
﴿ مسألة حكم البلوغ بنبت المائدة ﴾	٣٦٦
﴿ عدد من قتل من بني قريظة ﴾	٣٦٧

﴿ج (١)﴾ ﴿فهرس مضامين شرح السير الكبير﴾ ﴿١٨﴾

﴿مضمون﴾

٨
١٨
١٨

﴿مدة بلوغ الغلام﴾ ٣٦٧

﴿خاتمة طبع الربع الاول من شرح السير الكبير﴾ ٣٦٨



۱۹۳۰ سن (۲۰)

DUE DATE

7925741

٢٧

4424

